

تاليف : هويدا عدلى

العمال والسياسة

العمـال والسياسـة
١٩٥٢ - ١٩٨١

فى إطار الاهتمام المتزايد فى السنوات الأخيرة بالمجتمع المدنى وتنظيماته سواء جماعات مصالح او احزاب سياسية او جمعيات اهلية ، تجيء هذه الدراسة والتى تهتم بإحدى قوى المجتمع المدنى وهى الحركة العمالية فى مصر ٥٢ - ١٩٨١ وعلاقتها بالدولة من عديد من الجوانب .

تسعى هذه الدراسة إلى فهم ديناميات التفاعل بين الحركة العمالية والدولة من ناحية ، وكذلك داخل الحركة العمالية نفسها اى بين التنظيم النقابى وقواعده العمالية ، وذلك من خلال تناول العديد من القضايا مثل البنية الاجتماعية للحركة العمالية المصرية وكذلك هيكلها التنظيمى والقوانين التى تحكمها والأدوار التى لعبتها سواء فى الحقبة الناصرية او الساداتية . وتطور مواقفها من السياسات الاقتصادية المختلفة وعلاقتها بمؤسسات النظام السياسى (التنظيم السياسى الواحد والأحزاب السياسية) وكذلك المدعى الاشتراكى ومجلس الشعب وغيرهم من مؤسسات . كما تتعرض للحركة غير المنظمة للطبقة العاملة المصرية وذلك من خلال رصد الحركة الاحتجاجية والاضرابية العمالية فى ذلك الوقت .

تنبع اهمية هذه الدراسة - بحق - من انها اهتمت بجانب عانى من إهمال الدارسين والباحثين لفترة طويلة وهو الجانب السياسى ، وذلك لصالح الاهتمام بجوانب اخرى مثل الجوانب التاريخية والقانونية .

رقـم الإيـداع ٩٣/٥٧١٥

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
اخوان مورفيتلى سابقا
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦

رئيس الحزب **خالد محيى الدين**

رئيس مجلس الإدارة : **لطفى واكد**

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / ابو سيف يوسف / حسين عبد الرازق/د .عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د .محمد احمد خلف الله

الادارة والتحرير ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج .م

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الاعلانات : يتفق بشأنها مع الادارة

الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار) امريكى ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الاهالى

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ـ مصر

اما وقد صمتت مدافع الامة عن الدفاع .. وحول العدو نيران مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه

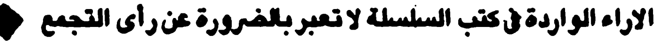
ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى العودة للتبشير بالبديهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذى يحيى اليقين لا الذى يشوش عليه

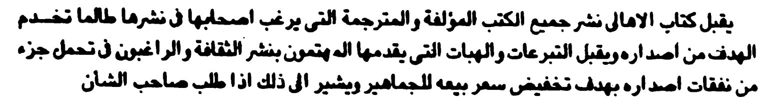
واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده الى آفاق المستقبل واحلامه



ثقافة الهدم والبناء

رئيس التحرير : أمينة شفيق





- ولدت بالقاهرة عام ١٩٦٢

- حصلت على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٣ ثم ماجيستير العلوم السياسية عام ١٩٩٠ عن موضوع «الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر ٥٢ - ١٩٨١» .

- تعمل باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

- لها عديد من المقالات فى بعض المجلات المتخصصة مثل السياسة الدولية والفكر الاستراتيجى العربى واليقظة العربية ، والمجلة الاجتماعية القومية .



تأليف : هـويدا عـدلى

العمـــال والسـيـاســة

الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر
من [١٩٥٢ - ١٩٨١]

إهـــداء

إلـــى

روح أبــى

هــويـدا

تقديم

فى اطار الاهتمام المتزايد خلال العقود الأخيرة بالتحليل السياسى الجزئى، احتلت ظاهرة جماعات المصالح مكاناً بارزاً فى جدول اهتمامات علماء السياسة كمنظور أساسى لفهم ديناميات النظام السياسى، ووفق هذا المنظور لاتعدو المخرجات الحكومية أى السياسات والقرارات ان تكون حصيلة التفاعل بين مطالب وضغوط جماعات المصالح، فالعلاقة بين النظام السياسى وجماعات المصالح علاقة تفاعل متبادل، فالجماعات تتقدم بمطالبها إلى النظام وتمنحه تأييدها أو تمنعه عنه، والنظام السياسى هو الاطار الاوسع الذى تتحرك داخله الجماعات والذى يحدد مدى فاعليتها.

وفى هذا السياق تتناول هذه الدراسة موضوع «الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر من ٥٢-١٩٨١»، ويستخدم مفهوم الدور السياسى للدلالة على انماط وديناميات التفاعل بين الحركة العمالية والسلطة السياسية من ناحية، وبينها وبين التنظيمات السياسية الشعبية من ناحية أخرى مثل التنظيم السياسى الواحد بتجلياته المختلفة والأحزاب السياسية.

ويقصد بالحركة العمالية كل من التنظيم النقابى الذى لايضم أكثر من ٢٥٪ من الطبقة العاملة بجانب القواعد العمالية غير المنظمة نقابياً. ويغطى النطاق الزمنى للدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨١ لكونها تمثل فترة تبلور النظام السلطوى فى مصر بمرحلتيه الشعبوية والمحافظة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ثلاثة عناصر، أولها استخدام النموذج السلطوى البيروقراطى كأطار نظرى لتحليل واقع بلدان العالم الثالث بما فيهم مصر.

وثانيها: الأهمية المتزايدة التى يوليها علماء السياسة لدراسة جماعات المصالح كمدخل أساسى لفهم ديناميات النظام السياسى.

وثالثها: ندوة الدراسات التى ركزت على الجوانب السياسية للحركة العمالية فى مصر خاصة عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فمعظم الدراسات اما تاريخية، أو اقتصادية أو اجتماعية. وقد عنى النوع الأول أساساً بالتطور التاريخى للحركة العمالية فى مصر قبل الثورة(١). وهذا لايعنى تجاهل صدور بعض الدراسات والكتابات التى غطت فترة ما بعد الثورة بيد أنها لم تتجاوز عقد الستينات(٢). وقد اهتم النوع الثانى من الدراسات بالابعاد الاقتصادية لقوة العمل، ولم يول أى اهتمام للتفرقة بين مفهوم قوة العمل والطبقة العاملة(٣). أما على صعيد علم الاجتماع فقد اهتمت معظم الدراسات بدراسة ديناميات التفاعل داخل الوحدة الانتاجية سواء بين التنظيم النقابى والعمال أو بين القيادة غير الرسمية والعمال(٤) وهذا لاينفى أن هناك بعض الدراسات الهامة - سواء أجنبية أو عربية - عنيت بالجوانب السياسية للحركة العمالية. ومن أمثلة الدراسات الأجنبية والتى توزعت ما بين كتب ومقالات دراسة جولدبرج Goldberg عن الطبقة والسياسة

فى مصر ١٩٣٠ - ١٩٥٤، وقد ركزت هذه الدراسة على ايديولوجيات الطبقة العاملة فى مصر(٥). وكذلك دراسة بنين Beinin عن العمال فى النيل ١٨٨٢-١٩٥٤. وقد ركزت هذه الدراسة على محددات ظهور وتبلور الطبقة العاملة فى مصر من ناحية، وعلاقتها بالاتجاهات والقوى السياسية المختلفة فى ذلك الوقت سواء قبل الثورة أو بعدها حتى أزمة مارس ١٩٥٤ من ناحية أخرى(٦). أما دراسة بيانكى Bianchi عن الحركة العمالية فقد غطت الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٤، وركزت على الأساليب التى استخدمتها السلطة السياسية لادماج واحتواء الحركة العمالية.(٧). إلا أنها لم تعرض بصورة تفصيلية شاملة لكافة جوانب الموضوع، ومع ذلك فإنها تستمد أهميتها من أنها من الدراسات القليلة التى امتدت لتغطى الحقبة الساداتية وما بعدها.

أما عن الدراسات العربية فتنقسم إلى نوعين، نوع اهتم بمرحلة ما قبل الثورة مثل الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية عن حزب الوفد والطبقة العاملة فى مصر ٢٤-١٩٥٢. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميات التفاعل بين حزب الوفد والطبقة العاملة فى تلك المرحلة[٨]. أما النوع الآخر فقد عنى بالحركة العمالية بعد الثورة ومن أمثلة هذه الدراسات كتاب «المجتمع والسياسة فى مصر، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ٥٢ - ١٩٨١». وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة باللغة العربية التى غطت هذه الفترة الزمنية الطويلة. وقد تعرضت للدور السياسى لعديد من جماعات المصالح فى المجتمع المصرى بما فيهم الحركة العمالية[٩].

تحاول هذه الدراسة استكشاف العلاقة بين نمط التنمية الذى يتبناه النظام السياسى وبين الحركة العمالية فى مصر وذلك من خلال الاجابة عن التساؤلات الآتية:

١- هل يقترن أسلوب التنمية السائد فى المجتمع بوجود شكل من الادماجية على صعيد النظام السياسى؟

٢ - ما مدى استقلالية نقابات العمال وحريتها فى الحركة فى ظل النظام السياسى الادماجى؟

٣ - إلى أى يختلف موقف التنظيم النقابى باختلاف نمط التنمية المتبع؟

٤ - هل يحدث أن يشذ سلوك القواعد العمالية عن موقف التنظيم النقابى الرسمى ولماذا؟

٥ - ما مدى تأثير التعددية الحزبية على الوزن السياسى للحركة العمالية؟

ومن خلال هذه التساؤلات نطرح الفروض الآتية:

١ - يوجد علاقة بين نمط التنمية السائد وبين نوع الادماجية التى يتبناها النظام السياسى، فكلما اتجه نحو الأخذ بسياسة التصنيع باحلال الواردات Import Substitution Industrialization كلما اتجه لتبنى ادماجية ذات توجه شعبى Inclusionary Corporatism وكلما نحى إلى تعميق التصنيع Deepening of Industrialization والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى كلما اتجه لتبنى ادماجية ذات توجه محافظ .Exclusionary Corporatism

٢ - كلما عمد النظام السياسى إلى تطبيق مفهوم الادماجية فى أى من صورتيها، فالأرجح أن يتقلص بشدة دور جماعات المصالح فى اتخاذ موقف مستقل عن النظام السياسى أو مناوىء له.

٣ - كلما إتجه نمط التنمية المتبع فى بلدان العالم الثالث إلى الاندماج فى السوق العالمى كلما زادت الضغوط على التنظيم النقابى الرسمى للقيام بدور المعارضة السياسية.

٤ - كلما ضاقت القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب، كلما لجأت القواعد العمالية إلى استخدام أساليب الاحتجاج العنيف من وراء ظهر التنظيم النقابى الرسمى بل وضد ارادته.

٥ - ترتبط التعددية الحزبية بما تفترضه من تنافس على كسب أصوات الناخبين بازدياد نسبى فى الثقل السياسى للحركة العمالية.

هذا ويقع الكتاب - الذى كان فى الأصل رسالة ماجستير تقدمنا بها إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة واجيزت بامتياز فى سبعة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة.

يتعرض الفصل الأول - وهو فصل تمهيدى - إلى الاطر النظرية لدراسة النظم السياسية وجماعات المصالح فى بلدان العالم الثالث بصفة عامة مركزاً على النظم السلطوية البيروقراطية على وجه التحديد ومحددات العلاقة بين هذا النمط من النظم وجماعات المصالح فى تلك البلدان وذلك بهدف ضبط وتحديد المفاهيم التى تيسر من تحليل وتفسير الواقع.

أما الفصل الثانى فيتناول الحركة العمالية فى العالم الثالث بصفة عامة، محددات ظهورها، تطورها وديناميات التفاعل بينها وبين النظام السياسى وذلك بهدف وضع الحركة العمالية فى مصر فى اطارها الشمولى إذ أن بلدان العالم الثالث تشترك فى عديد من السمات والظروف المشتركة مع الاقرار بخصوصية كل حالة.

يتعرض الفصل الثالث إلى التطور التاريخى والبنائى والقانونى للحركة العمالية فى مصر منذ نشأتها حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وذلك بهدف وضع الحركة العمالية فى سياقها التاريخى من ناحية، واستجلاء الفروق بين واقعها قبل وبعد الثورة من ناحية أخرى.

ويناقش الفصل الرابع التطور القانونى والبنائى والوظيفى للتنظيم النقابى فى مصر عقب الثورة وتحليل القوانين العمالية المتعاقبة وأشكال التنظيم النقابى واختصاصات كل مستوى من مستويات التنظيم النقابى وتطور هذه الاختصاصات، وذلك بهدف تحليل التعامل القانونى للنظام السياسى مع التنظيم النقابى.

ويعنى الفصل الخامس بالتحليل الاجتماعى للطبقة العاملة المصرية من حيث هيكلها وتوزيعها على أنشطة الاقتصاد القومى ومستوياتها التعليمية والدخلية وغيره من العوامل الأخرى، حيث أن الوضع الاجتماعى والاقتصادى للطبقة العاملة المصرية يحدد دورها السياسى ومدى فاعليتها.

أما الفصل السادس فيركز على موقف الحركة العمالية من القضايا السياسية والاقتصادية من خلال مسح (جريدة العمال) لسان حال الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ومن خلال المؤتمرات التى عقدها الاتحاد والكتيبات والبيانات التى أصدرها، فضلاً عن رصد التحركات العمالية التلقائية غير المنظمة (الاضرابات).

ويتعرض الفصل السابع إلى علاقة الحركة العمالية بالمؤسسات السياسية الحكومية والحزبية، مثل وزارة العمل والسلطة التشريعية والمدعى العام الاشتراكى والتنظيمات السياسية الشعبية.

أما الخاتمة فتتعرض لنتائج الدراسة سواء باثبات الفروض المذكورة سلفاً أم بدحضها.

ويسرنى فى النهاية أن أسجل خالص شكرى لأستاذى الجليلين الأستاذ الدكتور «كمال المنوفى» والأستاذ الدكتور «مصطفى كامل» لما احاطنى به من رعاية واهتمام بالغين أثناء اعداد هذه الدراسة.

هوامش وتعليقات

(١) من أمثلة هذه الكتابات :

- أمين عز الدين ، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩** ، القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧

- ---------- ، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٩** ، القاهرة دار الشعب ، ١٩٦٩

- ----------- ، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات ٢٩ - ١٩٣٩** ، القاهرة : دار الشعب ،١٩٧٣

- رؤوف عباس ، **الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢** ، القاهرة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ،١٩٦٧

- عبد المنعم الغزالى ، **تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢** ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة ، ١٩٦٨

(٢) - أمين عز الدين ، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠** ، القاهرة : دار الغد العربى ، ١٩٨٧

- عبد السلام عبد الحليم ، الطبقة العاملة المصرية من عام ٥٢ - ١٩٦١ ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٨٤

(٣) على سبيل المثال :

- منى سيد الطحاوى ، **إنتاجية عنصر العمل وتكلفته وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية مع دراسة**

تطبيقية على القطاع الصناعى فى ج . م . ع ، رسالة دكتوراه فى الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧.

(٤) أظر على سبيل المثال :

- السيد حنفى عوض ، التنظيمات النقابية العمالية وعلاقاتها بمشكلات العمل : دراسة ميدانية بين أعضاء اللجان النقابية فى بعض المنشآت الصناعية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٨٠

- سيد محمد عبد العال ، دراسة تجريبية فى العلاقة بين القيادة غير الرسمية واتجاهات العمال نحو تنظيم المصنع ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، كلية الآداب ، ١٩٧٢

- فاطمة محمد توفيق ابراهيم ، التنظيمات القيادية ووظائفها الاجتماعية على مستوى الوحدة الإنتاجية فى قطاع الصناعة فى ج . م . ع ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٧

(5) Goldberg , E , Tinker , Tailor and Textile Worker : Class and Politics in Egypt 1930 - 1954, (Berkeley : 1986) .

(6) Beinin , J. , & Lockman, Z., Workers on the Nile, Nationalism Communism, Islam and the Egyptian Working Class 1882 - 1954 , (N . J : Princeton Univ . Press, 1987).

(7) Bianchi, R "The Corporatization of the Egyptian Labour Movement " , The Middle East Journal , Vol . 40 , No. 3, Summer 1986

(٨) محمد السعيد ادريس ، حزب الوفد والطبقة العمالية فى مصر ٢٤ - ١٩٥٢، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠

(٩) مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر ، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ٥٢ - ١٩٨١ ، القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٣ .

فصـــل تمهيـــدى

حول الاطر النظرية لدراسة النظم السياسية وجماعات المصالح فى بلدان العالم الثالث

جذبت ظاهرة انتشار نمط النظم السلطوية فى العالم الثالث عقب الاستقلال وخصوصية علاقاتها بجماعات المصالح فى هذه البلدان انتباه كثير من علماء السياسة مما دفعهم إلى دراسة أسباب ظهورها، وتحليل سياستها، وعلاقاتها بالمجتمع وكافة القوى الاجتماعية الفاعلة فيه خاصة وانها تمثل الاطار السياسى التى تعمل فى ظلة هذه الجماعات والذى يحدد فاعليتها ودورها فى المجتمع.

سيتجه اهتمامنا فى هذا الفصل إلى تحديد وضبط ثلاثة مفاهيم.

(١) جماعات المصالح Interest groups.

(٢) النظم السلطوية البيروقراطية The Bureaucratic authoritarian Systems.

(٣) الادماجية كمحدد للعلاقة بين هذه النظم وجماعات المصالح، Corpo-ratism

أولاً: جماعات المصالح:

اتفق معظم علماء التنمية السياسية على أن ظهور جماعات المصالح يعتبر نتيجة تلقائية لسيادة مبدأ التخصص وتقسيم العمل فى المجتمع، وأنه توجد

علاقة وثيقة بين مستويات التحديث والتنمية التى يمر بها المجتمع وطبيعة جماعات المصالح القائمة فيه. حيث تتميز جماعات المصالح فى المراحل الأولى من التحديث بكثرة العدد وضعف التنظيم والبنية مما يؤدى إلى مستويات كثيفة من صراع المصالح والمشاركة السياسية، أما فى المراحل الوسيطة من التحديث، فإنها تصبح أكثر تنظيماً وقدرة على توفير قنوات متخصصة لادارة صراع المصالح وتوسيع المشاركة السياسية وتنظيمها بأسلوب تدريجى، وفى المراحل المتقدمة من عملية التحديث يقل عددها بدرجة كبيرة وتزداد درجة تنظيمها مما يكسبها قدرة عالية على تقييد المصالح المتصارعة وتوجيهها[١]. وهكذا فإن جماعات المصالح تعد أحد آليات التعبير عن المصالح والتفاعل بين النظام السياسى والجماهير.

ويشير مصطلح جماعات المصالح فى رأى هنرى أهرمان إلى تجمعات الأفراد التى تنشأ على أساس ارادى وتطوعى وتستهدف التأثير على العملية السياسية وعلى النظام السياسى، وتعتبر جماعات المصالح أجهزة وسيطة بين النظام السياسى والجماهير تنقل مطالب وضغوط كلا الطرفين للآخر بأسلوب سلمى. وجدير بالذكر أن جماعات المصالح لا تقوم فقط بالتعبير عن مصالح اعضائها الحقيقية والمتوقعة ولكنها تقدم لهم منفذاً للتعبير عن طاقاتهم الاجتماعية[٢].

يصنف الموند و باول جماعات المصالح إلى أربع فئات [٣]:

١ - جماعات مصالح تلقائية أو عفوية Anomic Interest Groups مثل التجمهرات والحشود وأعمال الشغب والمظاهرات.

٢ جماعات مصالح غير ذات هيكل تنظيمى وغير ارادية Non-associational Interest Groups وهى الجماعات التى تقوم على أساس

الجنس أو اللغة أو المنطقة الجغرافية، لكن دون أن يكون لها تنظيم رسمى واتفاق ارادى بين الاعضاء.

٣ - جماعات المصالح المؤسسية Institutional Interest Groups وهى مؤسسات النظام السياسى مثل المؤسسة العسكرية، الجهاز البيروقراطى، وهى لاتتكون بهدف التعبير عن المصالح بل لتحقيق أغراض أخرى، فهى أداة لوضع السياسات العامة. ويرى د. كمال المنوفى انه بغض النظر عن هذه المقولة النظرية فإن الواقع يشهد بجنوح تلك الجماعات إلى خدمة مصالحها الذاتية من خلال التأثير على السياسة العامة(٤).

٤ - جماعات المصالح الارادية ذات الهيكل التنظيمى

Associational Interest Groups وهى المنظمات التى تقوم بعملية التعبيرعن المصالح وتجميعها مثل النقابات المهنية والعمالية.

ينتقد د. كمال المنوفى هذا التصنيف لعدم وضوح المعيار الذى يعتمد عليه(٥)،

أما جان بلوندل فإنه يميز بين ثلاثة أنواع لجماعات المصالح:

١ - الجماعات العرفية Customary Communal Groups وهى عبارة عن تجسيد للعلاقات الاجتماعية حيث أنها تنشأ من تطور نماذج معينة من العلاقات الاجتماعية بين سكان اقليم معين، أصحاب ديانة أو عنصر واحد، وهى جماعات غير منظمة وغير ارادية وتتشكل تلقائياً وتنتشر بكثافة فى المجتمعات التقليدية.

٢ - جماعات مؤسسية Institutional Groups مثل المؤسسة العسكرية والبيروقراطية وهذا النوع أكثر انتشاراً فى النظم الشمولية والبلدان النامية.

٣ - جماعات ارادية ذات هيكل تنظيمى Associational Groups يشكلها الأفراد بمحض اختيارهم للدفاع عن مصالحهم ولها تنظيم محدد ومعترف به، وتنقسم إلى نوعين الجماعات الحمائية Protective Groups وهى التى تدافع عن مصالح اعضائها مثل النقابات العمالية والمهنية، وأيضاً الجماعات التى تظهر من أجل الدفاع عن قضية ما أو تبنى خط سياسى معين Promotional Groups مثل الجماعات التى تنادى بنزع السلاح والحفاظ على البيئة. وجدير بالذكر أن النوع الثالث من جماعات المصالح أكثر انتشاراً فى المجتمعات المتقدمة(٦).

يتضح ان تصنيف بلوندل لم يختلف عن تصنيف الموند وان اختلفت بعض المسميات.

يطلق الان بول على جماعات المصالح لفظ جماعات الضغط ويعرفها بأنها تجمع منظم يسعى للتأثير على محتوى القرارات السلطوية للنظام دون محاولة وضع اعضائه فى مناصب حكومية رسمية أى لا يهدف للوصول للسلطة. ويقسم جماعات الضغط إلى نوعين الأول جماعات المصالح Interest Groups وهدفها تحقيق مصالح أعضائها مثل النقابات، والثانى جماعات الموقف Attitude Groups والتى تهدف لتحقيق أغراض معينة مثل الحفاظ على البيئة(٧).

أما جوزيف لابالومبارا وجاى بيتر فقد اتخذوا من كيفية ارتباط جماعات المصالح بمراكز صنع وتنفيذ السياسة العامة معياراً للتصنيف، وعلى أساس هذا المعيار تحدثوا عن أربعة أنماط للتفاعل بين جماعات المصالح ومركز صنع السياسة وتنفيذها

١ - التفاعلات الشرعية Legitimate Interactions ، فجماعات المصالح حقيقة سياسية قانونية ومعترف بها فى الحياة السياسية، وتشترك فى عملية صنع

وتنفيذ السياسة العامة من خلال تقديم المشورة لأجهزة صنع القرار والمساعدة فى تنفيذ السياسة العامة، وبذلك تصبح جماعات المصالح جزءاً لايتجزأ من عملية صنع القرار، ويمقتضى هذا الوضع يحدث تداخل بين العام والخاص مما يمكن النظام السياسى من إدارة المصالح المتصارعة.

٢- علاقة الكفيل بالمكفول Clientela Relationships، تختار البيروقراطية جماعة مصلحة واحدة كممثل شرعى لقطاع معين أو مجموعة معينة دون الجماعات الأخرى المثلة لهذا القطاع، وتتعامل معها وتسمح لها بالنفاذ إلى عملية صنع القرار. وهكذا يزداد تأثير هذه الجماعة المنتقاه بقدر ما يقل تأثير الجماعات الأخرى على السياسة العامة وتقوم جماعة المصلحة المنتقاة بتقديم المشورة لأجهزة صنع القرار وتسهم فى تنفيذ السياسة العامة.

٣ - العلاقة الابوية Parentela Relationships ترتبط جماعات المصالح بالبيروقراطية بعلاقة أشبه بعلاقة الدم أو النسب، وقد ساد هذا النمط فى المجتمعات ما قبل الصناعية وفى نظم الحزب الواحد حيث تسعى جماعة المصلحة للحصول على منفذ للحزب بتوثيق روابطها معه واظهار ولائها له أكثر من قدرتها على تمثيل قطاع ما فى المجتمع. ويقوم النظام السياسى فى المقابل بانتقاء جماعات مصالح معينة دون غيرها لتمثل قطاعات معينة وليضمن سيطرته عليها ويسود هذا النمط فى بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

٤ - التفاعلات غير الشرعية Illegitimate Group Processes ينظر النظام السياسى لهذه الجماعات على أنها غير شرعية ويلجأ لقمعها مما يدفعها للجوء للعنف والتحركات التلقائية(٨).

وإذا انتقلنا إلى الأدب السياسى المنشور باللغة العربية نجد على سبيل المثال د. إبراهيم درويش يطلق على جماعات المصالح جماعات الضغط ويعرف كل شق

فى المصطلح على حدى. فالجماعة تعنى ائتلاف بين مجموعة من الأفراد يشتركوا فى خصائص عامة مثل سن معين أو مهنة معينة أو دين واحد، أما مفهوم الضغط فيعنى أن الجماعة بالمعنى السابق قد اتخذت اتجاهاً أو رأياً موحداً تجاه قضية ما وتحاول التأثير على صانعى القرار فى النظام السياسى من أجل تحقيق أهدافها. وقد أشار أيضاً إلى أن هناك مفهوماً آخر شائع الاستخدام وهو جماعة المصلحة وهذا المفهوم قد يستخدم بأحد معنيين الأول كمرادف لجماعات الضغط، والثانى كأحد أنواع جماعات الضغط والتى ليس لها صفة الدوام أى تظهر لموقف معين وتختفى بمجرد تحقيقه(٩).

ويعرف د. فتح الله الخطيب جماعات المصالح بأنها تجمع أفراد ذوى مصلحة خاصة اقتصادية أم غير اقتصادية نابعة من اتفاق بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك من العوامل تهدف للتأثير على اتجاهات السلطة الحاكمة، ويصنفها إلى جماعات ضغط سياسية، وشبه سياسية، وإنسانية وجماعات ضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية(١٠).

يقدم د. مصطفى كامل تعريفاً جامعاً مانعاً لجماعات المصالح يضم تقريباً كل العناصر المذكورة فى التعريفات السابقة فيعرفها بأنها جماعات من المواطنين الذين يعيشون فى حدود دولة واحدة تربطهم اهتمامات مشتركة قد تكون لها صفة الدوام وقد تكون مؤقتة، وقد يتوافر لبعض هذه المجموعات تنظيم رسمى وقد لا يتوفر هذا التنظيم لجماعات أخرى وتستند الاهتمامات المشتركة التى تربط أفراد هذه المجموعات إما إلى ادائهم لمهنة واحدة أو توليهم نفس الوظيفة فى اطار العملية الانتاجية أو اعتبارهم ممثلين لعقيدة معينة، مثل المحامين والاطباء والصحفيين فى حالة، ورجال الاعمال والعمال فى حالة ثانية، ورجال الدين فى حالة ثالثة أو قد يجمع بينهم موقف مؤقت لايدوم سوى ساعات مثل الحشد

التلقائى، والمظاهرات. وتدعو هذه الاهتمامات المشتركة اعضاء تلك المجموعات إلى السعى أو تأييد السعى للتأثير على النظام السياسى بحيث يتبنى السياسات التى تحقق مصالحها أو تتفق مع تصوراتها لما ينبغى أن يكون عليه النظام السياسى وان يعدل عن تلك السياسات التى تكون بخلاف ذلك. على عكس الاحزاب السياسية التى تستهدف الوصول للسلطة ومباشرتها، فإن جماعات المصالح تستهدف التأثير على السلطة أياً كان الحزب أو الجماعة الحاكمة(١١).

وتستخدم جماعات المصالح أساليب مختلفة لتحقيق مطالبها مثل المساومة المستترة، والدعاية والمعلومات، والمساندة الانتخابية لمرشح دون آخر، وخلق علاقات خاصة مع الاحزاب السياسية، والتمثيل المباشر فى اجهزة صنع القرار مثل البرلمان أو المجالس الاستشارية التابعة للاجهزة الادارية واخيراً العنف إذا لم تستطع من خلال القنوات الشرعية(١٢).

ويرى د. كمال المنوفى أن فاعلية جماعات المصالح داخل النظام السياسى تتوقف على عدة عناصر:

١ - الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدى تماسك الجماعة ودرجة اهتمام اعضاءها بقضاياهم وحجم مواردها المالية، وكقاعدة عامة كلما كانت الجماعة كبيرة كانت أكثر فاعلية والعكس صحيح، وكلما كانت أكثر تجانساً كلما شعر اعضاءها بالانتماء الشديد إليها مما يجعل تأثيرها أكبر من الجماعة غير المتجانسة.

٢ - الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع، فإذا كانت متجانسة يغلب ان تتكون جماعات المصالح على مستوى الدولة ككل وأن تفكر وتعمل من منظور قومى واسع، أما إذت كانت مجزأة فيغلب أن تعكس جماعات المصالح الثقافات الفرعية السائدة.

٣ - طبيعة القضايا والسياسات المطروحة فى وقت معين، بمعنى هل ترتبط باهتمامات بعض الجماعات دون غيرها.

٤ - درجة استقلال الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى فحيث تكون أسيرة للدولة تصبح مجرد أداة للمساندة السياسية للنظام وهذا الوضع هو ما يسود فى معظم بلدان العالم الثالث.

٥ - الاطار السياسى الذى يحدد نقاط الوصول لعملية صنع السياسة العامة(١٢)

وفيما يتعلق بوظائف جماعات المصالح فقد تعددت اراء علماء السياسة ونظرياتهم بهذا الشأن وسنعرض لنظريتين:-

١ - نظرية الفجوة Gap Theory.

٢ - نظرية التوازن والاندماج Integration, Equilbruim Theory.

١ - نظرية الفجوة :- من ابرز روادها صمويل هانتجتون Samuel Huntington. الذى يرى ان أهم معيار يمكن التفرقة على أساسه بين المجتمعات ليس نوع النظام القائم ولكن درجة الاستقرار السياسى التى تتحدد فى ضوء النسبة بين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية. فالتنمية السياسية هى القدرة على اقامة مجتمع مدنى Civic Society تتجاوز فيه نسبة المؤسسية نسبة المشاركة السياسية، وإذا حدث العكس وتجاوزت معدلات المشاركة معدلات المؤسسة حدث ما يسمى بالانهيار السياسى Political Decay فعندما يؤدى التحديث إلى تغيير اجتماعى سريع ناتج عن تزايد الوعى والرغبة فى تشكيل التنظيمات السياسية، وبالتالى ظهور جماعات جديدة بمعدل اسرع من تطور المؤسسات السياسية فإن الناتج هو عدم الاستقرار السياسى والعنف فى المجتمع، وبالتالى

فإن العلاقة بين النظام الحاكم والمجتمع عبارة عن سلسلة من الفجوات بين الجماهير والصفوة، والطموح والقدرة، ومعدلات المشاركة ومعدلات المؤسسية، ويرى Huntington ان الحاجة الملحة لتقليل مستوى المطالب المقدمة للنظام السياسى يأتى من خلال تقييد المشاركة السياسية وهو ما تقوم به جماعات المصالح حيث أنها تمثل ميكانزمات للتهدئة والتحكم فى دخول قوى اجتماعية جديدة للسياسة وايضاً لتقييد حجم المطالب الموجهة للنظام السياسى، وهكذا فقد اعتبر Huntington جماعات المصالح ما هى إلا قيد على توسيع المشاركة السياسية وميكانزم لتقليل المطالب، وبالتالى تضييق الفجوة بين المدخلات والمخرجات، وهنا اقترب من مفهوم الموند الذى يرى ان المهمة الاساسية لجماعات المصالح هى الحفاظ على الحدود بين النظام الحاكم والمجتمع ككل بتجنب فجوة الاداء بين المدخلات والمخرجات، بمعنى آخر تجنب تجاوز المدخلات للمخرجات أو المشاركة للمؤسسية (بالنسبة لهانتجتون) وبالتالى فإن التطور السياسى فى البلدان النامية يستلزم تضييق هذه الفجوة من خلال جماعات المصالح والتى يصبح دورها ليس التعبير عن المصالح ولكن تقييدها وترشيدها(١٤).

٢ - نظرية التوازن والاندماج: يرى انصار هذه النظرية ان التحديث يحتوى على علاج لكل المشاكل، وبالتالى فهم أقل اهتماماً بالاستقرار السياسى من علماء نظرية الفجوة، ويؤكدون على ان دور جماعات المصالح لا يتمحور حول الحد من المطالب وتقييدها بل حول ادارة وحل الصرعات.

ومهما يكن من أمر النظريتين السابقتين فإن روبرت بيانكى يرفض فكرة قدرة كل قطاعات المجتمع على تشكيل جماعات مصالح. فإن جماعات المصالح القائمة تمثل القطاعات القادرة على تنظيم مصالحها والتعبير عنها ولديها من مصادر القوة ما يمكنها من ذلك سواء ثروة أو تعليم أو خبرة سياسية وبالتالى تنتفى فكرة ان جماعات المصالح تضمن مشاركة الاغلبية وتمثيل مصالحها. فالقطاعات التى لا

تملك مصادر قوة ونفوذ تعجز عن تشكيل جماعات ممثلة لها ويتم استبعادها من عملية صنع القرار السياسى(١٥).

ثانيا: النظم السلطوية البيروقراطية:

كما اشرنا سلفاً فإن جماعات المصالح تعمل داخل نظام سياسى معين يمثل الاطار الذى يؤثر على نشاطها ودورها ومدى فاعليتها. وتختلف هذه الفاعلية باختلاف النظام السياسى القائم. فبينما يسود فى العالم المتقدم النظم الليبرالية، نجد العالم الثالث مازال اسير النظم السلطوية بكافة اشكالها. هذه السلطوية التى تعود بجذورها إلى هوبز فى نظريته عن العقد الاجتماعى والذى ركز فيها على السلطة المطلقة للدولة فى مواجهة الأفراد من أجل تحقيق أمن الاشخاص والممتلكات.

وقد صنف احد علماء السياسة «روى ماكريدس» النظم السلطوية إلى أربعة أنماط: النظم الاستبدادية Tyrannies والنظم الملكية الوراثية Dynastic والنظم العسكرية Military Regimes ونظم الحزب الواحد Single Party Regimes وأياً كان التصنيف فإن نمط الحكم فى هذه النظم يتروواح مابين حكم فردى مطلق ديكتاتورى مثل النظم الاستبدادية إلى حكم اوتوقراطى يستمد مصدر شرعيته من الدين والتقاليد الموروثة مثل النظم الملكية أو حكم عسكرى(١٦).

ويفرق «عاموس بيرلمتر» Amos Perlmutter فى كتابه السلطوية الحديثة بين النظم السلطوية والنظم الاوتوقراطية والاستبدادية، إذ برغم أوجه التشابه بينهما، إلا أن النظم الاوتوقراطية والاستبدادية تصف طبيعة الحاكم، بينما تشير النظم السلطوية إلى طبيعة النظام وهيكل تسييره، كذلك يفرق

«بيرلمتر» بين السلطوية القديمة والسلطوية الحديثة. فالأولى كانت تعنى حكم الاقلية باسم الاقلية، اما الثانية تعنى حكم الاقلية باسم الاغلبية وهذا نتيجة للتغييرات التى طرأت على المجتمعات وجعلتها أكثر تعقيداً وتشابكاً. وتتميز السلطوية الحديثة بوجود هياكل ومؤسسات حديثة إلا أنه يلاحظ سيطرة الجهاز البيروقراطى فى هذه النظم وانتفاء أى استقلال لأى منظمات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية عن السلطة السياسية، فالنظام يسيطر على كافة القوى والمنظمات فى المجتمع من خلال البيروقراطية[17]

ان النظم السلطوية تقوم على تركيز السلطة وعدم التسامح مع أى مراكز قوى مضادة مثلما يحدث فى النظم التعددية[18] بل تسعى لتدمير أو ادماج المؤسسات السياسية القائمة وإقامة اخرى بديلة موالية فى حالة التدمير.

تستعين النظم السلطوية بثلاث أدوات للهيمنة على المجتمع فى رأى «بيرلمتر»:

١ - الحزب الواحد السلطوى The Single Authoritarian Party

٢ - المركب البيروقراطى العسكرى
The Bureaucratic Military Complex

٣ - الهياكل الموازية والمساعدة اللازمة لتحقيق السيطرة والتعبئة والرقابة
Parallel and Auxiliary Structures of Domination,
Mobilization and Control.

ويمكن التمييز بين أنماط النظم السلطوية على أساس الأدوات التى تستعين بها للهيمنة على المجتمع، فالعلاقة بين الأدوات الثلاث وغياب احداها ينتج عنه أنواع

مختلفة من السلوك السياسى السلطوى، فنجد نظاماً يعتمد اعتماداً كبيراً على الحزب السياسى وآخر يعتمد على المؤسسة العسكرية وثالث يعتمد على الهياكل الموازية والمساعدة، والمقصود بالهياكل الموازية المؤسسات والابنية التنفيذية التى تؤدى الوظائف التاريخية للدولة، وهذه الهياكل تشبه من حيث المظهر الهياكل السياسية البرلمانية مثل البرلمانات ومجالس الوزراء والأحزاب إلا أن جوهرها يختلف عما هو قائم فى الليبراليات فهى مجرد ديكور لاضفاء الشرعية على النظام ولا تؤدى نفس الوظائف التى تؤديها مثيلتها فى النظم التعددية. أما الهياكل المساعدة سواء البوليس السياسى أو الحرس الطوائفى أو الجماعات النخبوية الفرعية مثل الحرس الأحمر فإنها تستخدم كأدوات للقمع السياسى والاجتماعى، وتدمير أعداء النظام السلطوى والقضاء على الصفوات القديمة ودفع أخرى جديدة للسلطة وتلعب هذه الهياكل دوراً حيوياً فى مرحلة الاستيلاء على السلطة خاصة وأن النظم السلطوية تأتى للسلطة خلال فترات الازمات ومن خلال العنف وبالتالى لا تستطيع السيطرة الكاملة على المجتمع إلا من خلال هذه الأدوات والهياكل.

وإذا انتقلنا من التنظير إلى أرض الواقع نجد ان النظام البلشفى قد اعتمد أساساً على الحزب الشيوعى، بينما اعتمد النظام النازى على الأجهزة المساعدة متمثلة فى البوليس السياسى والدعاية لتحقيق السيطرة اما النموذج الادماجى فقد اعتمد على المركب البيروقراطى العسكرى بالأساس وهذا لا يعنى ان أى نموذج من هؤلاء اعتمد على اداة واحدة فقط دون الاخريات ولكن المقصود ثقل اعتماد النظام على اداة بعينها، بالعلاقة بين الأدوات الثلاث علاقة تكامل واعتماد متبادل ولكن بدرجات متفاوته(١٩).

ويرى Perlmutter ان قدرة النظم السلطوية على البقاء واستمراريتها تتوقف

على درجة المؤسسية التى تحققها لهياكلها، واستنادا إلى معيار المؤسسية يفرق بين النظم السلطوية المؤسسية والنظم السلطوية غير المؤسسية، ففى النوع الأول توجد ايديولوجية شاملة تساعد على تحويل النظام إلى مؤسسات على خلاف النظم السلطوية غير المؤسسية التى تفتقد إلى ذلك. ويضع Perlmutter كلا من النظام الشيوعى السوفييتى والنازى والفاشى فى سلة النظم السلطوية المؤسسية، بينما يضع النظم الادماجية والبريتورية فى العالم الثالث فى سلة النظم السلطوية غير المؤسسية حيث انها تفتقر لايديولوجية تحدد حركتها ومسارها، وتفتقر لبناء تنظيمى مؤسسى مما يجعلها تفشل فى تعبئة الجماهير خلفها وتعتمد بالأساس على البيروقراطية فى إدارة عملية التنمية[٢٠].

ومن ناحية أخرى فإذا كان بيرلمتر قد وضع النظم الفاشية والنازية والشيوعية فى سلة واحدة وهى سلة النظم السلطوية المؤسسية، فإن ماكريدس يرى أنه وان اتفقت هذه النظم فى وجود ايديولوجية رسمية وحزب واحد منظم مهمته تعبئة الجماهير إلا أنها تختلف فيما بينها فى التالى:

١ - تقوم النظم الفاشية والنازية على القائد الفرد أساساً وليس على الحزب مثلما قائم فى النظام الشيوعى طبقاً للنظرية.

٢ - القوى الاجتماعية المساندة للفاشية والنازية هى الطبقة الوسطى والجيش وملاك الأراضى الزراعية ورجال الصناعة، أما القوى الاجتماعية المساندة للنظام الشيوعى فيفترض انها البروليتاريا والفلاحين.

٣ - بينما تحتفظ النظم الفاشية والنازية بمراكز القوى الاقتصادية القائمة، فإن النظام الشيوعى يعيد تشكيل المجتمع من جديد بدعوى أن ذلك يتم لصالح الطبقات الكادحة.

٤ - تقوم الايديولوجية الشيوعية على أساس المساواة العالمية، اما النازية

والفاشية فهى أيديولوجيات ذات نزعة عنصرية متطرفة[٢١].

وترى الباحثة ان ما حدث الآن فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية يلقى ظلالاً من الشك على مدى اقتراب النظرية من الواقع.

أما فيما يتعلق بالنمط من النظم السلطوية الذى أطلق عليه النظم السلطوية البيروقراطية : The Bureaucratic Authoritarian Systems

فانه كرد فعل لهزيمة النظم الشعبوية Populist التى ظهرت نتيجة أزمة الثلاثينات الاقتصادية العالمية وماترتب عليها من ظهور صناعات وطنية وتبلور طبقة عاملة حضرية، وقد أسفرت زيادة التحضر ونمو التصنيع عن توزيع جديد للقوى السياسية. وقد تبنت النظم الشعبوية سياسة التصنيع باحلال الواردات Import Substitution Industrialization (ISI) ويقتضى هذه السياسة يتم توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارت لإقامة صناعات محلية لإنتاج بدائل للسلع الاستهلاكية المستوردة وقد حدث بالفعل توسع كبير فى إنتاج السلع الاستهلاكية الاساسية مثل المنسوجات والأغذية والسلع الاستهلاكية المعمرة (مثل الأدوات المنزلية وصناعة تجميع السيارات، والمنسوجات..) فى بعض بلدان العالم الثالث مثل الارجنتين فى عهد «بيرون» والمكسيك فى عهد «كاردنياس» فى الثلاثينات من هذا القرن، وقد صاحبها تعبئة سياسية واسعة وتطبيق سياسات رفاهية اجتماعية وإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الشعبية، وقد نتج عن ذلك توسع دور الدولة الاقتصادى والتخلى عن سياسة «دعه يمر» وتحجيم دور القطاع الخاص الموجه لخدمة التصدير[٢٢] Export Oriented Sector. ويركز Ronaldo Munch على البعد السياسى للشعبوية، فالشعبوية تهدف إلى عدم تسييس الطبقات الشعبية من خلال تسييس التحالف، وتحقيق التناسق بين الطبقات وتقف القيادات الشعبوية على الأقل ظاهرياً خارج حلبة الصراع الطبقى وتستخدم

النقابات العمالية كأحد وسائل التحكم فى الطبقة العاملة المتنامية وبذلك تتحول نقابات العمال إلى مؤسسات شبه رسمية(٢٣).

وقد قام البناء الفكرى الاقتصادى الخاص باستراتيجية التصنيع باحلال الواردات على أن الطلب المحلى على السلع الاستهلاكية سوف يستوعب انتاج الصناعات المحلية مما يمهد الطريق إلى إقامة صناعات لإنتاج السلع الوسيطة يدفع الطلب عليها إلى إقامة صناعات لإنتاج السلع الرأسمالية. إلا أن ما حدث كان غير ذلك فقد ادى تبنى سياسة التصنيع باحلال الواردات إلى تزايد معدلات استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية، وفرض قيود جمركية على الاستيراد لحماية الصناعة الوطنية، مما أدى إلى وقوع النظم الشعبوية فريسة لأزمة تعميق التصنيع Deepening of Industrialization بسبب تزامن تطبيق تلك السياسة مع التوسع فى الاقتراض الخارجى.

وبذلك فشلت سياسة التصنيع باحلال الواردات فى التوسع الصناعى الرأسى وتوقفت عند التوسع الأفقى أى إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الوسيطة والرأسمالية، وما يعنيه ذلك من الاعتماد المستمر على استيراد هذه السلع والتكنولوجيا المتقدمة من الخارج، فالفشل فى إقامة صناعة متكاملة تكاملاً رأسياً يؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتعاظم تكاليف برامج الرفاهية والرعاية الاجتماعية، وعجز موازين المدفوعات، وزيادة المديونية الخارجية مما ينتج عنه فى النهاية انهيار النظم السلطوية الشعبوية واختفاء الصياغة الادماجية الشعبوية Populist Inclusivism والتى تقوم على ادماج نقابات العمال فى النظام السياسى من خلال منحها كثيراً من المزايا المادية والاقتصادية دون اعطائها فرصة التحول لقوة سياسية مستقلة، ويمهد الطريق أمام ظهور النظم السلطوية البيروقراطية ذات التوجه المحافظ والتى تقوم على استبعاد الطبقات الشعبية

سياسياً واقتصادياً من أجل الخروج من أزمة التعميق وتحقيق التراكم الرأسمالى[٢٤] وتسعى هذه النظم إلى تحقيق هدفين:

١ - اصلاح الأحوال الاقتصادية بعد ترديها بسبب السياسات الشعبوية، وتوفير جو ملائم لازدهار الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بتبنى سياسة التنمية القائمة على التصدير وبالتالى الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى.

٢ - استعادة النظام فى المجتمع عن طريق التهميش السياسى للقطاعات الشعبية وتجدر الاشارة إلى أن هذين الهدفين مرتبطين تمام الارتباط، فإن هذا النمط من التنمية لايمكن أن يتحقق دون حل مشكلة التسويق. فالدول النامية لاتستطيع فى الواقع أن تسوق منتجاتها فى الدول الرأسمالية المتقدمة ومن ثم يصبح دور الشركات متعددة الجنسية دور اساسى فهى التى سوف تقدم التكنولوجيا وتقوم بالإدارة والتسويق ولذلك فهى تطالب بمناخ ملائم للاستثمار مثل حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح والاعفاءات الضريبية والجمركية وضمان الاستقرار من خلال التهميش السياسى والاجتماعى للطبقات الشعبية سواء تنظيمياً عن طريق القضاء على تنظيماتها المعبرة عنها أو اقتصادياً عن طريق تثبيت الأجور أو خفضها.

وفيما يتعلق بتشكيل الائتلاف الحاكم فانه يختلف فى المرحلة السلطوية ذات التوجه الشعبوى عن المرحلة السلطو ة ذات التوجه المحافظ، ففى المرحلة الأولى يتكون من البرجوازية الوطنية، الط مة الوسطى، القطاعات الشعبية ويهدف إلى خدمة هذه القطاعات، اما فى المرحلة الثانية فإنه يعتمد على الاوليجاركية القديمة، والشركات متعددة الجنسية، والتكنوقراط، والعسكرين ويهدف الي خدمة مصالحهم ، ويسعى هذا الائتلاف الحاكم لاصلاح الاقتصاد من خلال دمجة فى

السوق الرأسمالى العالمى[٢٥] وتلعب البيروقراطية دوراً أساسياً ومحورياً فى هذه النظم فتحل محل الحزب السياسى وتصبح العلاقة بين الحاكم والمحكوم أشبه بعلاقة المدير بالإدارة[٢٦]. فضلاً عن ذلك فإن مؤسسات القمع تشغل أهمية كبيرة فى هذه النظم.

وعن موقف النظام السلطوى ذو التوجه المحافظ من الطبقات الشعبية:- فإنه يتبع سياسة الاستبعاد السياسى والاقتصادى للطبقات الشعبية من خلال اتخاذ إجراءات قمعية ضدها وسلبها المكاسب المادية التى حققتها فى المرحلة الشعبوية. فقد يلجأ إلى تجميد الأجور أو حتى تخفيضها[٢٧]. وقدأدى فشل الايديولوجية الادماجية فى المرحلة الشعبوية فى احتواء المصالح الطبقية المتصارعة إلى لجوء النظم السلطوية فى مرحلتها المحافظة إلى إلغاء كافة تنظيمات القوى السياسية القائمة سواء أحزاب أو جماعات مصالح، وتسديد ضربات قاصمة للتنظيمات الطبقية والسياسية والتى تمثل قنوات المشاركة السياسية للطبقات الشعبية، مما يقتضى اعادة تعريف الأمة حيث يتم دولنة معنى الأمة Statize the Nation أى المرادفة بين معنى الأمة ومعنى الدولة. ورغم ذلك فإن هذا النوع من النظم يدرك جيداً أنه يواجه مشكلة فراغ ايديولوجى مما يدفعه لخلق رموز لملأ هذا الفراغ بإقامة قنوات شكلية للمشاركة السياسية.

وتسعى هذه النظم إلى ترسيخ قيم عديدة فى المجتمع مثل اللامبالاة والسلبية السياسية، والاهتمام بالمسائل الخاصة أكثر من العامة[٢٨].

بناء على ما تقدم يمكن رصد أبرز خصائص النظم السلطوية ذات التوجه المحافظ أو الاستبعادى فى النقاط التالية:-

(أ) إن القاعدة الاجتماعية الرئيسية لهذه النظم هى البرجوازية العليا

والمؤسسة العسكرية - والخبراء الفنيون Technocrats Bourgeoisie Upper وكبار الاداريين Bureaucrats.

(ب) ازدواج هدف هذه النظم فالشق الأول من الهدف يدور حول إصلاح الأحوال الاقتصادية بتطوير نموذج للتراكم الرأسمالى يحقق مصالح البرجوازية الكبيرة ومؤسسات الدولة على حساب القطاعات الشعبية، حيث يتجنب النظام السلطوى ذو التوجه المحافظ السياسات التى تبناها النظام الشعبوى والتى أدت إلى انهياره مثل التدخل فى الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الشعبية، بل يتبنى السياسات التى تتفق مع توجهات المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فيخفض الانفاق الحكومى ويطلق حرية القطاع الخاص والأجنبى فى الاستثمار. أما الشق الثانى فينصرف إلى استعادة النظام فى المجتمع عن طريق التهميش السياسى للقطاعات الشعبية Political deactivation of the popular sector. حيث يسعى النظام السياسى إلى استبعاد القطاعات الشعبية النشطة سياسياً من خلال اخضاعها لرقابة وسيطرة صارمة للحد من تبلور أى دور سياسى فعال لها على الساحة السياسية، ومن خلال تدمير مصادر قوتها الممثلة فى التنظيمات الطبقية والحركات السياسية، فالنظام يقوم بإغلاق كافة قنوات التعبير عن الرأى والتى قد تعرقل تحقيق هدفه.

(جـ) تضم هذه النظم مؤسسات متخصصة فى القمع تلعب دوراً بارزاً فى تنفيذ السياسة العامة(٢٩).

وتجدر الاشارة إلى أن هذا النمط من النظم يواجه عديد من المشاكل والتناقضات:

أولاً: تعارض وتناقض المصالح بين الطبقات الشعبية العريضة والطبقات التى تكون الائتلاف الحاكم لدرجة تهدد بانهيار النظام ككل، مما يدفع النخبة الحاكمة

لتبنى مشروعاً قومياً للتنمية يحقق قدراً من مصالح الطبقات الشعبية وذلك من خلال تدخلها فى توجيه الاقتصاد بدرجة ما على أمل موازنة التوسع الرأسمالى الأجنبى بما يحقق قدراً من التوازن بين الاصلاح الاقتصادى لاوضاع الطبقات الشعبية وبين تحقيق التراكم الرأسمالى. إلا أن هذا التوجه الجديد يثير صراعات بين النخبة الحاكمة بتوجهاتها الجديدة وبين البرجوازية الكبيرة والشركات متعددة الجنسية، ومن جهة أخرى تتباين وجهات النظر بين أجنحة النخبة الحاكمة، بين المؤسسة العسكرية من ناحية والتى تسعى لاصلاح الأحوال الاقتصادية وبين البرجوازية الكبيرة المرتبطة بالسوق الرأسمالى العالمى والتى تعارض إدخال أى اصلاحات اقتصادية تحد من مكاسبها، ولذلك فإن العلاقة بين البرجوازية الكبيرة والمؤسسة العسكرية فى هذه النظم هى مفتاح كشف التناقضات الناشئة داخل النظام السلطوى ذو الاتجاه المحافظ حيث تبدى المؤسسة العسكرية استعداداً لتقديم بعض التنازلات للقطاعات الشعبية لضمان استقرار الأوضاع الداخلية وهذا ما ترفضه البرجوازية الكبيرة(٣٠).

ثانياً: أما ثانى هذه المشاكل فتدور حول الآثار المترتبة على تبنى السياسات الاقتصادية آنفة الذكر حيث ترتفع معدلات التضخم بدرجة كبيرة وهذا لغياب نمو اقتصادى حقيقى، فالبرجوازية الكبيرة تعمل على تحقيق التراكم الرأسمالى من خلال المضاربات المالية التى تحقق مكاسب ضخمة تتجاوز أى مكاسب يمكن أن تتحقق من الدخول فى مشروعات إنتاجية تستغل الطاقات الإنتاجية المتاحة.

(جـ) تتعلق المشكلة الأخيرة بغياب الديمقراطية، فنتيجة لتدمير المؤسسات الوسيطة وانسحاب الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة من التحالف الحاكم واستبعاد الطبقات الشعبية، وتعاظم دور مؤسسات القمع فى النظام السياسى. فإن النظام السلطوى ذو التوجه المحافظ يواجه أزمة شرعية وأزمة مشاركة مما

يدفعه للجوء إلى صياغة الايديولوجية الادماجية Corporatist Ideology والتى بمقتضاه يقيم النظام مؤسسات وسيطة أى جماعات مصالح ولكن تحت سيطرته أى مؤسسات شبه رسمية وبذلك يحقق واجهة ديمقراطية شكلية، وجدير بالذكر أن هذا النمط من النظم يستخدم هذه الأجهزة الوسيطة لاستئناس القطاعات الشعبية التى تمثلها(٣١).

ثالثاً: الادماجية كمحدد للعلاقة بين جماعات المصالح والنظـــــام السلطـــــوى البيروقــــراطى:

ظهر مفهوم الادماجية Corporatism فى العقود التالية للحرب العالمية الثانية وهو يشير فى أحد معانيه إلى تدخل الدولة فى كثير من الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقيامها بتأميم كثير من الصناعات من أجل تحقيق الصالح العام(٣٢). وتمثل الادماجية تحدياً لليمين واليسار(٣٣) بحسبان أنها تنشد حل المشاكل السياسية خارج إطار الهياكل السياسية التقليدية مثل البرلمانات والاحزاب السياسية، وإنما يتم الحل والانفاق حول المشاكل السياسية من خلال التفاوض والتشاور المستمر بين جماعات المصالح المنظمة وبين النظام السلطوى البيروقراطى، وتتم هذه المفاوضات من خلال الأجهزة البيروقراطية التى تسيطر على جماعات المصالح المنظمة ومن أمثلة ذلك نظام فيشى فى فرنسا ٤٠ ١٩٤٤ ونظام سالازار فى البرتغال، كما أنها ترفض فكرة حتمية الصراع الطبقى وتسعى للحد من الصراعات وتحقيق الاندماج الاجتماعى بتقسيم المجتمع إلى جماعات مهنية ووظيفية(٣٤)، وقد انتعشت الادماجية فى بلدان أمريكا اللاتينية كحل لمشاكل التنمية وكبديل للشيوعية والليبرالية(٣٥). وقد كان أول ظهور لهذا المفهوم فى أوروبا الغربية، ففى النظم الديمقراطية التى تتبنى سياسة التخطيط

الاقتصادى، تتعاون الحكومة وجماعات المصالح فى وضع الخطوط العامة للخطة الاقتصادية، وكذلك فى النظم التى لا تأخذ بالتخطيط الاقتصادى فإن كثير من القرارات الهامة المؤثرة على الاقتصاد يتم اتخاذها بعد التشاور بين جماعات المصالح والحكومة(٣٦). وهكذا تتداخل الوظيفة العامة مع الوظيفة الخاصة فالنظام السياسى يتنازل عن بعض اختصاصاته لجماعات المصالح وكذلك جماعات المصالح تتنازل عن بعض حقوقها للنظام السياسى.

ولما كانت النظم السلطوية على نحو ما وضح سلفاً تقوم على تركيز السلطة وتفتقر للأدوات التنظيمية والايديولوجية التى تمكنها من تعبئة المجتمع والسير فى عملية التحديث، يصبح أمامها خياران لا ثالث لهما الأول محاولة التوفيق مع جماعات المصالح والقوى الاجتماعية القائمة، والثانى الدخول فى صراع مع هذه القوى والجماعات والمخاطرة بفقدان تأييدها، ولذا فإن النظم السلطوية البيروقراطية تعمل على الخروج من هذا المأزق ببناء مصادر جديدة للمساندة والتأييد، فتسمح بقيام جماعات مصالح موالية لها وخاضعة لرقابتها(٣٧) مما يعد شكل من أشكال الادماجية.

تعريفات الادماجية:

إن مفهوم الادماجية مفهوم متعدد الابعاد Plural-dimensional Concept وعلى درجة عالية من التعقيد، وقد ظهر المفهوم التقليدى للادماجية فى العقود التالية للحرب العالمية الثانية وطرحه عديد من الكتاب وعلماء السياسة، وقد طرأت تطورات عديدة على هذا المفهوم فى السبعينات وظهرت مدارس ذات رؤية جديدة فى هذا الصدد، لقد عرف هاريس Harris (١٩٧٢)الادماجية الجديدة بأنها تشير للنظام الاقتصادى المؤمن بتدخل

الدولة والتخطيط الاقتصادى والذى يعارض ليبرالية السوق، وتتميز هذه النظم بمحورية دور البيروقراطية ووجود اتحادات قوية[٣٨].

وقد اتخذت المدرسة الاسكندنافية منحى آخر فى تعريف الادماجية الجديدة فقد عرفها هيكشير Hechschier بأنها مجرد تعاون وثيق بين الدولة وجماعات المصالح تطور أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد ذهب روين Ruin إلى القول بأن الادماجية تشير إلى اندماج جماعات المصالح فى عملية صنع القرار الحكومى فى المجتمع، وهكذا يتضح أن المدرسة الاسكندنافية تركز على متغير مشاركة جماعات المصالح فى عملية صنع القرار الحكومى، وتتخذ هذه المشاركة عديد من الأشكال مثل عضوية جماعات المصالح فى لجان الاستشارات فى الأجهزة التشريعية[٣٩].

أما روى ماكريدس فيعرفها بأنها اشتراك الهيئات والوكالات العامة وجماعات المصالح فى عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة، ويرى أن المنطق من وراء تطبيق مفهوم الادماجية تخفيف حدة الصراع الطبقى من خلال تدخل الدولة فى تنظيم المصالح[٤٠].

يعرف أودونل O'Donnell الادماجية بأنها قيام منظمات على أساس وظيفى وليس إقليمى بالتمثيل الرسمى للمصالح الخاصة أمام السلطة وتخضع رسمياً فى وجودها لموافقة السلطة وهذا يفترض دولنة جماعات المصالح أى اعتبارها منظمات رسمية[٤١]. أما سيتبان Stepan فيميز بين نوعين من الادماجية السلطوية: الادماجية ذات التوجة الشعبى Inclusionary Corporatism والادماجية ذات التوجه المحافظ Exclusionary Corporatism ويرى أن الادماجية جزء لا يتجزأ من العملية الأوسع لإعادة هيكلة العلاقات بين قطاعات المجتمع المختلفة مشيراً إلى ارتباط الادماجية ذات التوجه الشعبى بسياسة التصنيع باحلال

الواردات، وتزامن الادماجية ذات التوجه المحافظ مع سياسة التنمية القائمة على التصدير وما يصاحب ذلك من خفض الانفاق الحكومى واستبعاد الطبقات الشعبية خاصة الطبقة العاملة سياسياً واقتصادياً والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى من أجل تحقيق التراكم الرأسمالى(٤٢)، فرغم المقولة النظرية التى تفترض أن النظام الادماجى لا ينحاز لجماعة دون أخرى فى المجتمع وأنه يقوم بدور الوسيط بين المصالح المتعارضة Mediating Role، فإن الواقع العملى أثبت انحيازه إلى رأس المال على حساب الطبقة العاملة(٤٣) حيث تتحمل الأخيرة عبء تحقيق التراكم الرأسمالى(٤٤).

أما شميتر Schmitter فيقصد بالادماجية نظام تمثيل المصالح فى شكل نموذج معين أو نمط مثالى يضع بعض الترتيبات المؤسسية أو التنظيمية لربط جماعات المصالح المنظمة فى المجتمع المدنى بهياكل صنع القرار(٤٥)، ويؤكد Schmitter أن هذا التعريف متحرر من أى توظيف ايديولوجى أى غير مرتبط بايديولوجية معينة ولاثقافة سياسية ما أو ظروف جغرافية معينة. فالادماجية منتشرة فى دول مختلفة الثقافات والايديولوجيات والمواقع الجغرافية. وهكذا فإن الادماجية لدى Schmit-ter تعنى تقسيم المجتمع إلى جماعات أو إقامة نظام لتمثيل المصالح فى عدد محدود من الجماعات ذات تنظيم هيراركى أوتدرجى، غير تنافسية، الزامية، يوافق النظام السياسى على قيامها وتحتكر هذه التنظيمات تمثيل فئات معينة ويتحكم النظام السياسى فى اختيار قادتها وفى ممارستها لنشاطها(٤٦).

ويرى Schmitter أن الادماجية ليست سوى بديل للتعددية التى عجزت عن وصف هيكل وسلوك جماعات المصالح فى النظم السياسية المعاصرة، غير أن النظم التعددية والادماجية تشترك فى عدد من العناصر أهمها الأهمية المتزايدة لوحدات التمثيل الرسمية، والتوسع فى التميز الوظيفى وازدياد المصالح المتصارعة والدور المتنامى للجهاز الادارى الدائم واجهزة المعلومات وتدهور أهمية التمثيل الإقليمى

والحزبى وأخيراً الاتجاه المتزايد للتوسع فى السياسة العامة وتداخل الخاص مع العام.

وعلى الرغم من أوجه الشبه هذه بين الادماجية والتعددية فإن ثمة اختلافات بينهما فالتعددية تسمح بالتشكيل التلقائى والانتشار العددى لجماعات المصالح، وكذلك التوسع الأفقى وقيام التنافس فيما بينها والحوار التطوعى بينها وبين النظام السياسى والذى بدوره لا يتدخل فى قيامها أو دعمها أو اختيار قادتها. وتفترض التعدديه أن التوازن داخل النظام السياسى يحدث تلقائياً نتيجة للتفاعل بين المصالح المتعارضة، أما فى النظم التى تطبق الادماجية فجماعات المصالح تنشأ بإرادة النظام السياسى وهى محدودة العدد ، وتحتكر تمثيل فئات مهنية معينة بمعنى عدم السماح بتشكيل أكثر من جماعة مصلحة واحدة لتمثيل فئة مهنية ما ، وتفترض الادماجية أن التوازن بين المصالح المتعارضة لا يتحقق إلا من خلال تدخل النظام السياسى(٤٧).

وفى هذا السياق يميز Schmitter بين شكلين: الادماجية الاجتماعية Socie-tal Corporatism والادماجية السلطوية Authorit_arian Corporatism يتواجد النوع الأول فى كثير من النظم السياسية المتقدمة وبمقتضاه تتمتع جماعات المصالح باستقلال نسبى، وتمارس عمليات انتخابية تنافسية ومفتوحة وتتميز بالتنوع الايديولوجى وتعدد الثقافات السياسية الفرعية، ويظهر هذا النوع بالتحديد فى النظم التى تخطت مرحلة الرأسمالية المتأخرة وولجت مرحلة دولة الرفاهية أى مرحلة ما بعد الليبرالية. أما الادماجية السلطوية فتتميز بارتباط جماعات المصالح ارتباط وثيق بالنظام السياسى وخضوعها للبيروقراطية، وتتميز النظم التى تتبنى الادماجية السلطوية بطغيان السلطة التنفيذية وسيادة الثقافات السياسية القائمة على الولاءات التقليدية ويظهر هذا النوع من الادماجية فى الدول ذات النمو الرأسمالى المتأخر(٤٨).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نوع الادماجية السائد يرتبط بشدة بمرحلة التطور الرأسمالى التى يمر بها المجتمع، حيث أنه فى مرحلة معينة تظهر الحاجة الملحة لتحقيق تراكم رأسمالى مما يدفع النظام السياسى لتبنى الادماجية السلطوية بهدف السيطرة على المجتمع وضمان عدم ظهور أى قوى مناوئة تعرقل تحقيق هذا الهدف، أما فى مرحلة التطور الرأسمالى المتقدم فإن الاهتمام بتحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية يؤدى إلى تحول التعددية إلى ادماجية اجتماعية، بمعنى آخر إذا نظرنا إلى الأوضاع الاقتصادية فى حالة الادماجية السلطوية نجدها تتميز ببدائية التطور الرأسمالى والاعتماد على الخارج، أما فى حالة الادماجية الاجتماعية فإنها تتميز بتطور رأسمالى متقدم وعلاقات طبقية متعاونة.

ويجب التنويه أنه فى بعض الأحيان قد تتحول التعددية إلى ادماجية سلطوية وليس اجتماعية عندما يحدث انهيار مفاجىء للنظام التعددى خاصة فى مراحله الأولى وتظهر الحاجة الملحة لفرض السلام الاجتماعى ليس بالتعاون واحتواء الطبقات الشعبية وإنما عبر ممارسة القمع واستبعاد كافة القطاعات الشعبية سياسياً واقتصادياً. وتتحقق الادماجية إما بكيفية ثورية Revolutionary أو تطورية Evolutionary. ففى الحالة الأولى يتحقق الادماج بالتغيير الجوهرى السريع فى المؤسسات السياسية والاجتماعية اعتماداً على القمع والعنف، وهذاهو النمط السائد فى النظم الادماجية السلطوية، وفى الحالة الثانية يحدث التحول للادماجية بأسلوب تدريجى فى الأفكار والمؤسسات أى تغيير طويل المدى مع الحفاظ على قدر معين من الاستمرارية الثقافية والمؤسسية وتلجأ الصفوة الحاكمة إلى هذا النوع من الادماجية لمواجهة الأزمات الاجتماعية بعد تدهور السياسات التعددية وتصاعد الصراعات على المواد النادرة[٤٩].

ويحدد روث كوليير وديفيد كوليير أسلوبين يستخدمهما النظام السياسى

للتعامل مع جماعات المصالح فى النظم السلطوية البيروقراطية أولهما أسلوب المنح والاغراء Inducements وثانيهما أسلوب المنع والتقييد Constraints. ومن ضمن أساليب المنح والاغراء الاعتراف الرسمى بجماعة مصلحة ما، ومنحها احتكار تمثيل فئات معينة فى المجتمع، والمشاركة فى أجهزة صنع القرار وتقديم الدعم المادى لها. أما بالنسبة لأساليب المنع والتقييد فإنها تتمحور حول استخدام القمع، وتجريم حق الاضراب ووضع قيود شديدة على المساومة الجماعية والتدخل فى الشئون الداخلية للجماعة واستبعاد القيادات المناوئة وغير المرغوب فيها(٥٠).

هوامش وتعليقات

(1) Bianchi , R   Interest Groups and Political Development in Turkey, (N. J. : Princeton Univ . Press, 1984) , P 6 .

(2) Ehrmann, H . , (ed .) , "Interest Groups " , International Encyclopedia of Social Sciences , Vol 7 The Macmillan Company and the Free Press, 1968 , P . P . 486 - 492.

(3) Almond , G , Powell, B., Comparative Politics , A Developmental Approach, (Boston : Little Brown and Company , 1966) , P . P 75 - 78 .

(٤) كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الطبعة الأولى ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، صـ ١٧٢

(٥) مرجع سابق ، صـ ١٧٥

(6) Blondel , J , An Introduction to Comparative Government , (New york : Praeger Publishers , 1969) P . P 78 - 79

(7) Ball , A . , Modern politics and Government , (London The Macmillan Press Ltd ., 1977) . P . P 100 - 102 .

(8) Peters , G . , The Politics of Bureaucracy , A Comparative Perspective , (New York : Longman , 1978) , P . P 141 - 160 .

تضم هذه التفاعلات عديد من عناصر مفهوم الادماجية الذى سنطرحه فيما بعد

(٩) ابراهيم درويش ، النظام السياسى ، الطبعة الرابعة ، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٧٨، صـ ١٨٠ - ١٨١

(١٠) فتح الله الخطيب ، دراسات فى الحكومة المقارنة ، القاهرة : دار النهضة العربية, ١٩٦٦ ، صـ ٦٣ - ٦٤

(١١) مصطفى كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥

(١٢) كمال المنوفى ، مرجع سابق ، صـ ١٧٧ - ١٧٩

(١٣) مرجع سابق ، صـ ١٨٠ - ١٨٢

(14) Bianchi , R . , Op . cit ., P . P 8 - 14 .

(15) Ibid ., P . P 18 - 20 .

(16) Macridis, R . , Modern Political Regimes, Patterns and Institutions (Boston : Brandeis univ. , Little Bsown and Co., 1986) , P P . 23 - 47

(17) Perlmutter , A . , Modern Authoritarianism , A Comparative Institutional Analysis, (New Haven & London : Yale Univ . Press, 1981) , P . P 1 - 5 .

(18) Moore , C., "Authoritarian Politics in Unincorporated Society", Comparative Politics , Vol . 6 , No. 2 , Jan . 1977, P 193 .

(19) Perlmutter , A . , Op. cit . , P . P . 9 - 22 .

(20) Ibid . , P . P 174 - 177

(21) Macridis , R . , Op . cit ., P . P 171 - 183 .

(22) Waterbury , J . , The Egypt of Nasser and Sadat , The Political Economy of Two Regimes , (N . J . : Privceton Univ . Press, 1983), P 6 .

(23) Munch , R . , "The Labour Movement in Argentine and Brazil,

A Comparative Perspective " , In Boyd , R . , & Others , (ed.) , International Iabour and The Third World, The making of a New Working Class, (Avebury , 1987), P 111

(24) O' Donnell, G. , Modernization and Bureaucratic Authoritari- P . 57 - 58 .anism (Berkely : Univ . of California Press, 1973) , P

(25) O' Donnell , G., "Tensions in the Bureaucratic Authoritarian State and the Question of Democracy " in Collier , D., (ed.) , The New Authoritarianism in Latin America , (N. J . : Princeton Univ Press, 1979) , P . P . 292 - 296 .

(26) Macridis , R., Op.cit , P . 252 .

(27) Epstein , E. , "Control and Co - optation of the Argentine Labour Movement " , Economic Development and Culture Change , Vol . 27 , No . 3 , April 1979 , P . P . 446 - 447

(28) O' Donnell , G., "Tensions in the Bureaucratic Authoritarian State and the Question of Democracy " , in Collier , Op . Cit , P 295

(٢٩) انظر المزيد من التفاصيل عن خصائص النظم السلطوية البيروقراطية

Ibid., P . P . 291 - 294 .

(30) Ibid . , P . 305 .

(13) Ibid ., P . P . 309 - 318

(32) Macridis , R., Op . cit . , P . P 108 - 109

(33) Birnbaum , P " The State Versus Corporatism , Politics and Society , Vol . 11 , No . 4 , 1982 , P . P . 477 - 501

(34) Malloy , J . Authoritarianism , Corporatism & Mobilization

in Peru" in Pike , F . , & Stritch , T , (ed .) , The New Corporatism , Social Political Structures in the Iberian World , (London : Univ Of Noter Dame Press, 1974) , P . 55

(35) Perlmutter , Op. cit . , P 117

(36) Macridis , Op. cit , p . 109

(37) Moore , Op. cit . , P . P 193 - 195

(38) Lehmbruch , G . , Schmitter , P , (ed .) , Patterns of Corporatist Policy Making (London SAGE, Modern Politics Series, 1982), P . P . 2 - 4

(39) Ibid . , P . P . 4 - 5

(40) Macridis , Op.cit ., P . P 108 - 109

(41) O' Donnell, G., "Corporatism and the Question of state", in Malloy , J. (ed.) , Authoritarianism and Corporatism in Latin America, (Pittsburgh : Pittsburgh Univ . Press, 1977) , P . 48

(42) Stepan, A., The State and Society , Peru in Comparative Perspective (N. J : Princeton Univ . Press, 1978) , P . P 70 - 71

(43) Epstein , E . , Op . cit , P . 446 .

(44) Parsons , S . , "On the Logic of Corporatism " , Political Studies, XXXVI, 1988, P . P . 515 - 523 . Also : Birnbaum , P Op . cit ., P . 483 .

(45) Schmitter , P " Still the Century of Corporatism " in Pike & Stritch , Op . Cit . , P 86 .

(46) Ibid ., P 93

Hutchful E ., " The Limit of Corporatism as a Concept and Model "

in Nyang ' oro & Shaw , T . , (ed.) , Corporatism in Africa, Comparative Analysis and Practice , (London : Westview Press) , P . P 18 - 21

(47) Schmitter , P . , Op. cit ., P . P . 95 - 96 .

(٤٨) مزيد من التفاصيل عن انماط الادماجية وعلاقتها بالتطور الرأسمالى

Ibid . , P . P 105 - 124 .

(49) Waterbuny , J . , Op . cit , P . P 309 - 310 .

(50) Collier , R , & Collier , D Inducements Versus Constraints Disaggregating Corporatism in Americam Political Science Review, Vol . 73 , No . 4, Dec . 1979 , P . P . 267 - 284 .

الفصل الثانى

الحركة العمالية فى العالم الثالث



تتميز نشأة الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث بخصوصية معينة تنبع من خصوصية العالم الثالث ذاته الذى عانى من كافة أوجه الاستغلال الاستعمارى السياسى والاقتصادى مما أثر على مسار تطوره وأضفى عليه سمات خاصة انطبعت بدورها على كافة القوى الاجتماعية والسياسية القائمة بداخله بما فيها الطبقة العاملة.

وسنحاول فى هذا الفصل إلقاء الضوء على الحركة العمالية فى العالم الثالث من عدة زوايا:

أولاً : محددات نشأة الطبقة العاملة فى العالم الثالث، فقد تشكلت فى ظل ظروف مختلفة اختلافاً تاماً عن الظروف التى تشكلت فى ظلها البروليتاريا الأوروبية مما ميزها ببعض السمات الخاصة.

ثانياً: موقف الحكومات من الحركة العمالية قبل وبعد الاستقلال فى العالم الثالث.

ثالثاً: محددات الدور السياسى للحركة العمالية وخصائصها فى العالم الثالث.

محددات نشأة الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث

تزامنت نشأة العمل المأجور فى بلدان العالم الثالث مع التغلغل الاستعمارى فى تلك البلدان، فبعد أن استنفدت الدول الصناعية المقدمة كل فرص النمو الداخلية اتجهت انظارها إلى بلدان العالم الثالث على اعتبار أنها مصدر غنى للمواد الخام والثروات المعدنية، وأيضاً سوق واسعة لتصريف السلع والمنتجات الأوروبية. وبدأت تتوافد موجات الاستيطان الأوروبى الاستعمارى على العالم الثالث وكانت هذه المرحلة بمثابة بدايات التطور الرأسمالى فى بلدان العالم الثالث.

فقد كان النشاط الاقتصادى السائد فى تلك البلدان قبل الحقبة الاستعمارية إما نشاطا زراعياً صغيراً معيشياً يهدف لاشباع احتياجات من يقومون به أو نشاطاً حرفياً متمثلاً فى طوائف الحرف، وقد تراجعت هذه الأنماط التقليدية للنشاط الاقتصادى أمام نمط الإنتاج الرأسمالى[1] وان لم تندثر تماماً، فقد تميزت بلدان العالم الثالث بتعايش هذه الانماط معاً وان كان بدرجات متفاوتة.

قسم كل من Gutkind & Cohen البروليتاريا فى تلك البلدان إلى ثلاث شرائح:

(أ) البروليتاريا الدائمة التى تمارس العمل المأجور طوال الوقت وتتركز أساساً فى المناطق التى ساد فيها نمط الإنتاج الرأسمالى بشكل مكثف وتمثل هذه الشريحة جزءاً صغيراً من الطبقة العاملة.

(ب) البروليتاريا الفلاحية وهى التى ظهرت نتيجة تدخل السلطات الاستعمارية فى تنظيم النشاط الزراعى وادخال أساليب جديدة مثل المزارع الكبيرة وتطوير ورقابة جودة الإنتاج بما يلائم احتياجات السوق الرأسمالى العالمى.

(جـ) العمالة الموسمية وهى الشريحة التى تتذبذب بين الريف والمدينة أى التى تنتقل بين أنماط الانتاج الرأسمالية (العمل فى المصانع) وأنماط الإنتاج التقليدية (الزراعة أو الحرف) أو تجمع بين الاثنين معاً[٢].

وطبقاً لـ وترمان Waterman فإن عملية التطور الرأسمالى فى بلدان العالم الثالث اختلفت عن مثيلتها فى البلدان الأوروبية الصناعية، ففى أوروبا حدثت عملية انتقال سريعة من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى التصنيع على نطاق واسع وما صاحب ذلك من نشأة طبقة عاملة قوية، أما فى بلدان العالم الثالث فالتصنيع عنى بتطوير الصناعات الاستخراجية لأغراض التصدير أى إقامة اقتصاديات موجهة لخدمة الخارج[٣].

ولكى نتوصل إلى بعض التعميمات حول محددات نشأة الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث سندرس نشأتها فى بعض مناطق العالم الثالث مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية كل حالة على حدى.

أولاً: نشأة الطبقة العاملة فى أفريقيا:

بدأت فى التبلور نتيجة التطور الرأسمالى وما ترتب عليه من الاستخدام الاجبارى للعمالة الأفريقية وقد استخدم المستعمرون الأوروبيون العمالة الأفريقية فى أربعة مجالات:

مجال الزراعة خاصة بعد انتزاع ملكية الأرض من الفلاحين الأفارقة وتجريدهم من وسيلة إنتاجهم مما خلق عمالة فلاحية.

- مجال الصناعات الاستخراجية للبحث والتنقيب عن المعادن والمواد الخام.
- مجال المرافق الأساسية لإقامة الطرق والسكك الحديدية.

- مجال الأمن والنظام كجنود وكتبة.

وقد تميزت هذه المرحلة بعدم وجود سوق حرة للعمل[٤]، فقد كانت الادارات الاستعمارية تلجأ للقهر لجلب العمالة، وقد رفض كثير من الأفارقة العمل لدى الادارات الاستعمارية والتقارير الاستعمارية المبكرة مليئة بالشكاوى والتظلمات عن عدم رغبة الأفارقة الانضمام لسوق العمل المأجور وهربهم مما اضطر المستعمرون إلى جلب العمالة من خارج القارة سواء الهنود أو الصينيون، ورغم ذلك فلم تكفى قوة العمل المستوردة احتياجات العمل المتزايدة على المدى الطويل، مما دفع الادارات الاستعمارية لاتباع مزيد من الاجراءات القمعية لإجبار الأفارقة على الانضمام إلى سوق العمل المأجور مثل فرض ضرائب الرأس والمسكن عليهم[٥].

ثانيا: فى امريكا اللاتينية:

لم تشذ عن القاعدة، فقد تعرضت لنفس الظروف التى تعرضت لها بقية مناطق العالم الثالث، ففى البداية خضعت للاستعمار البرتغالى والأسبانى تلاه الاستعمار البريطانى والأمريكى، إلا أنها تمتعت بخصوصية معينة فقد حصلت على الاستقلال السياسى منذ فترة طويلة ما يزيد عن مائة عام بما مكنهامن بلورة هياكل سياسية واجتماعية أكثر اكتمالاً ونضجاً من بلدان العالم الثالث الاخرى وان كان هذا لاينفى تبعيتها الاقتصادية للبلدان المستعمرة. وقد نشأت الطبقة العاملة فى ظل المشروعات الرأسمالية الأجنبية مما صبغ نضالها الاقتصادى بصبغة سياسية، وقد كان لهذا الروح الوطنية دوراً حيوياً فى تبلور الحركة العمالية فى مراحلها الأولى[٦]، كما جاء قسم من الطبقة العاملة فى هذه البلدان من دول جنوب أوروبا. وقد ارتبطت الحركة العمالية بالأحزاب السياسية ارتباطاً وثيقاً[٧].
هذا فضلاً عن بعض الأسباب الأخرى الذى أدت للظهور المبكر للحركة العمالية فى

أمريكا اللاتينية والمتمثلة فى امتداد الأفكار النقابية والسياسية من أوروبا وشمال أمريكا إليها، فقد كان المهاجرون الأوروبيون يحملون جذور هذه الأفكار خاصة الأسبانيون والايطاليون منهم قبل الحرب العالمية الأولى، وتركز أفكار النقابية الفوضوية على أهمية العمل المباشر(٨)، وقد خفت تأثير الايديولوجية النقابية الفوضوية Anarchosyndicalist عقب الحرب العالمية الثانية لسببين:

(أ) تراجع النزعة الفردية المتطرفة التى ميزت النقابية الفوضوية قبل الحرب العالمية الأولى والتى كانت تلاءم النشاط الاقتصادى السائد وقتها والذى يقوم على أساس الحرف والصناعات المتفرقة، فمع بدء عملية التصنيع على نطاق واسع وما نتج عنه من تركز أعداد كبيرة من العمال فى مكان واحد وخضوعهم لظروف واحدة بدأت تتبلور أشكال العمل الجماعى المنظم.

(ب) اعتراف حكومات تلك البلدان بالحركة العمالية المنظمة، فقد تغيرت النظرة لها من اعتبارها قوة هدامة يجب القضاء عليها إلى الاعتراف بها ومحاولة احتوائها وذلك وفقاً لما يراه الكسندر Alexander (٩).

يتضح من العرض السابق أن الحركة العمالية فى بلدان العالم الثالث تشكلت فى ظل ظروف مختلفة اختلافاً جوهرياً عن الظروف التى تشكلت فى ظلها البروليتاريا الأوروبية، فقد اندمجت مجتمعات العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى ما بين القرن الخامس عشر والتاسع عشر وتحولت إلى أطراف Periphery للمراكز الصناعية المتقدمة وكانت مصدر امداد هذه المراكز بالمواد الخام والمعادن والمنتجات الزراعية. وقد ترتب على ذلك اختلاف خصائص الطبقة العاملة فى هذه المجتمعات الطرفية عن مثيلتها فى المراكز الصناعية، حيث تمثل نسبة صغيرة من إجمالى السكان وينتمى قطاع كبير منها إلى شريحة شبه البروليتاريا التى تتذبذب بين الانتقال من الريف للمدينة ومن الزراعة للصناعة والعكس، وتحتفظ بروابط وثيقة

بالمناطق الريفية التى جاءت منها بل وقد تمتلك بعض وسائل الإنتاج ممثلة فى الأرض الزراعية وقد دفعت هذه السمات كوهين Cohen إلى أن يطلق عليها Peasantariat[١٠]. كذلك تتميز الطبقة العاملة فى تلك البلدان بتصارع الولاءات ما بين أشكال الانتماء التقليدية والمتمثلة فى القبيلة والعشيرة وأشكال الانتماء الحديدة المتمثلة فى الطبقة مما أدى لتأخر ظهور الوعى الطبقى وبالتالى العمل الجماعى المنظم[١١]، فضلاً عن ذلك فقد تطورت الحركة العمالية فى بلدان العالم الثالث فى ظل سياق طبقى مختلف عن السياق الطبقى التى تشكلت فى ظله فى المجتمعات الصناعية المتقدمة[١٢]، فقد كانت الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج من المستعمرين مما اصبغ صراع الطبقة العاملة فى تلك البلدان بصبغة سياسية وطنية، فقد تشأت الحركة العمالية فى أحضان الحركة الوطنية المكافحة ضد الاستعمار، فقد ارتبطت الحركة العمالية فى الهند بحزب المؤتمر منذ ظهوره ١٨٨٥ وفى الصين ارتبطت بحركة سان يات سان[١٣]، وقد قامت الحركة العمالية فى أمريكا اللاتينية بعديد من الاضرابات التى حظيت بمساندة كافة قطاعات المجتمع مثل اضراب عمال الموز فى شركة الفاكهة المتحدة فى كولومبيا ١٩٢٨[١٤].

إن النموذج الكينى من أكثر النماذج التى توضح بجلاء مراحل تبلور الطبقة العاملة فى مجتمع طرفى، فقد تبلورت الطبقة العاملة فى المجتمع الكينى على ثلاث مراحل:

١- المرحلة الأولى ١٨٩٥-١٩١٩:

إن البذور الجنينية لتبلور الطبقة العاملة بدأت مع الحكم الاستعمارى لكينيا، والمقصود بتبلور الطبقة العاملة تزايد أعداد الأفارقة الذين يحصلون على أجر

مقابل عملهم ويقضون مدة طويلة فى العمل ويشكل أجرهم نسبة كبيرة من دخلهم بصرف النظر عما إذا كانت المشاركة فى سوق العمل اختيارية أو اجبارية. وقد اتخذ الاستعمار البريطانى عديد من الاجراءات التى أدت لنمو الطبقة العاملة مثل نزع ملكية الأراضى الزراعية من الفلاحين، والضغوط الادارية، والعمل الاجبارى بالإضافة لعوامل ذاتية متعلقة بانخفاض الدخل الناتج عن الزراعة بسبب ظروف الجفاف والمجاعة مما أدى إلى ازدياد عرض العمل الأفريقى الاختيارى، وهذا لاينفى أن السياسات التى اتبعتها الادارات الاستعمارية تجاه العمال قد أثارت ردود افعال سلبية من العمال مما دفع الكثير منهم للهرب(١٥).

٢-المرحلة الثانية ١٩١٩-١٩٣٩:

تميزت هذه المرحلة بالنمو المتتالى للعمل المأجور، فقد بدأ الافارقة يسعون للعمل بكامل ارادتهم خاصة بعد ادخال نظام تسجيل العمال ١٩١٩، ونظام العقد، وإلغاء سياسة الضغوط الادارية ١٩٢٢، وزيادة الأجور، وإدخال نظام اقتسام المحصول، وتطبيق مشروع التسجيل الالزامى للذكور فوق ١٦ سنة مما حتم انضمامهم لسوق العمل. وقد جاءت الثلاثينات بمتغيرات جديدة أدت لتزايد أعداد العمال مثل تزايد أعداد السكان، وكساد النشاط الزراعى بسبب تآكل التربة، واكتساب الأفارقة عادات استهلاكية جديدة نتيجة تغلغل السياسة الرأسمالية المركنتيلية(١٦) فى تلك المناطق. وقد اتسمت هذه المرحلة بتغير مضمون الاحتجاجات العمالية عن الفترة الأولى والتى كانت تتمثل فى الهروب من العمل إلى المطالبة بتحسين أوضاعهم وزيادة الأجور، وتنظيم عديد من الاضرابات والاعتصامات وتقديم الشكاوى لمكاتب العمل(١٧). وقد اتخذت هذه الاحتجاجات طابعاً سياسياً مما دفع المستعمرون الأوروبيون لمواجهة هذه الاحتجاجات بأسلوب

قمعى تمثل فى تخفيض الأجور بقيمة الثلث، وزيادة ضرائب الرأس والمسكن، وقد أدت هذه السياسات إلى نشوء أول حركة أفريقية سياسية جماهيرية قادها H. Thuki فى وسط كينيا احتجاجاً على هذه السياسات. وقد اتبعت الحركة العمالية أساليب جديدة فى نضالها مثل الترك الجماعى لموقع العمل كشكل من أشكال الاحتجاج وكسلاح للضغط على أصحاب الأعمال لتحسين الأجور خاصة فى أوقات تزايد الطلب على العمالة. وهكذا فقد شهدت هذه المرحلة انتقال من النشاط العمالى الفردى المجزء إلى النشاط العمالى الجماعى المنظم نتيجة تركز أعداد كبيرة من العمال فى المصانع مما أدى إلى تبلور الوعى الطبقى خاصة بين أبناء الجيل الثانى والثالث من العمال الذين أدركوا قسوة القهر والاستغلال الذى يعانون منها مما أدى لتبدل ولاءاتهم من القبيلة إلى الطبقة. وجدير بالذكر أن تبلور الوعى الطبقى لم يكن أمراً سهلاً فقد واجه معوقات فى البداية مثل صعوبة العمل الجماعى المنظم وضعف التنظيم النقابى بسبب وجود شريحة كبيرة من العمالة الموسمية غير المنتظمة(١٨). وقد أدت الأزمة الاقتصادية العمالية فى الثلاثينات وما ترتب عليها من توقف عديد من المشروعات وفقدان كثير من العمال أعمالهم وصعوبة عودتهم مرة أخرى للريف خاصة وأن عائد العمل الزراعى انخفض بشدة نتيجة الانخفاض أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور عديد من حركات التمرد وارتفاع معدلات الجريمة لاسيما بين العاطلين وقد تجددت الحركة الاضرابية بصورة أقوى عقب اجتياز الأزمة الاقتصادية(١٩).

٣-المرحلة الثالثة ١٩٣٩-١٩٤٧:

تميزت بالنمو الكبير للطبقة العاملة وارتفاع معدلات تبلور الوعى الطبقى نتيجة للتطور الصناعى وتركز العمال فى المدن والمراكز الصناعية بصفة دائمة. وقد عانى العمال الأفارقة من التفاوت الكبير فى الدخول بينهم وبين العمال

الأوروبيين وقد أدركوا أن هذا التفاوت مرتبط أساساً بالعنصر أو اللون فاختلط الوعى الطبقى بالوعى العنصرى وأصبح الاحتجاج العمالى تعبيراً عن القومية الأفريقية(٢٠).

يتضح مما سبق النشوء المتميز للطبقة العاملة فى العالم الثالث مما أضفى عليه خصوصية معينة ميزتها عن الطبقة العاملة فى البلدان الصناعية المتقدمة.

موقف الحكومات من الحركة العمالية فى العالم الثالث قبل وبعد الاستقلال

اولاً: موقف الحكومات الاستعمارية من الحركة العمالية:

كما سبق وذكرنا فقد واجهت الحركة العمالية فى العالم الثالث أرباب أعمال أوروبيين، فالقوى الاستعمارية هى المسيطرة اقتصادياً وسياسياً فى تلك البلدان، ولذا فقد ارتبط النضال العمالى بالنضال السياسى من أجل الاستقلال واصطبغت المطالب العمالية بالصبغة السياسية الوطنية، وقد عانى العمال فى تلك البلدان من أبشع أنواع الاستغلال والقهر الاقتصادى والاجتماعى متمثل فى انخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة، والسخرة والعمالة الاجبارية(٢١). ولهذا فقد كانت الاضرابات من أهم وسائل النضال العمالى، ففى أفريقيا تعددت الاضرابات، فقد قام عمال مرفأ ممباسا أثناء الحرب العالمية الثانية باضراب كبير طالبوا بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والسكنية، وفى منتصف الاربعينات اضرب عمال السكك الحديدية فى كينيا اعتراضاً على انخفاض الأجور وعدم تواكبها مع الارتفاع الحاد للأسعار، وفى دار السلام وليندى فى تنزانيا قام عمال الموانى بعديد من الاضرابات، وانفجرت موجات أخرى فى غرب أفريقيا من الاضرابات ضد العمل الاجبارى وتشكلت حركة مقاومة وطنية فى الكاميرون والسنغال وزائير ضد السلطات الاستعمارية (٢٢). ولم يختلف الوضع فى آسيا فالحركة العمالية كان لها دوراً رائداً فى الحركة الوطنية، فارتبطت فى الهند بحزب المؤتمر منذ ظهوره

١٨٨٥، وفى الصين ارتبطت بحركة سان يات سان، وفى أندونيسيا ارتبطت بالحركة الوطنية هناك[٢٣]. فقد لعبت الحركة العمالية فى الصين وخاصة عمال السكك الحديدية دوراً هاماً فى الحركة الشعبية واسعة النطاق التى قامت ضد حكم المانشو والمستعمرين الأجانب وبدأت الثورة فى ١٩١١ باضراب ووشانج وامتدت إلى هانكو وهانيانج وشنغهاى وانتهت إلى إقامة حكومة ثورية مؤقتة[٢٤].

وفى عام ١٩٢٧ اشتركت الحركة العمالية فى تمرد شنغهاى الذى يعتبر أحد الظواهر العمالية والنقابية فى تاريخ آسيا والذى ترك آثاره على تطور الحركة الوطنية فيما بعد، فقد كان تمرد شنغهاى انتفاضة عسكرية اشتركت فيها الطبقة العاملة مع ميليشيات الكومنتانج لتخليص الصين من أغنياء الحرب وتوحيد البلاد تحت حكم وطنى غير متحالف مع القوى الاستعمارية، وفى الهند قامت عديد من الاضرابات للمطالبة بالافراج عن القائد العمالى تيلاك وتكونت بعض النقابات والجمعيات العمالية للصداقة والمعونة المتبادلة[٢٥].

أما فى أمريكا اللاتينية فقد واجهت الحركة العمالية منذ البداية قهراً وحشياً من الاقطاعيين والرأسماليين الأجانب واعتبرت الاضرابات العمالية فى حكم الاعتصابات المسلحة، فقد قتل الألوف من العمال فى اضرابات عمال شيلى ١٩٠٧، وكذلك فى اضرابات عمال الأرجنتين، وقد ضمت الحركة العمالية فى صفوفها منذ البداية كل العمال دون تمييز بين الهنود الحمر والزنوج أو أى عمال آخرون[٢٦]. واستطاعت نقابات العمال أن تحشد جماهير الشعب خلفها فعلى سبيل المثال فقد حظى اضراب عمال الموز فى شركة الفاكهة المتحدة فى كولومبيا ١٩٢٨ بمساندة كافة قطاعات المجتمع.

وازاء اتساع وصلابة الاضطرابات العمالية وعدم جدوى اجراءات القمع التى

استخدمتها معها الادارات الاستعمارية، اضطرت الحكومات الاستعمارية للاعتراف بحق العمال فى التنظيم النقابى وأصدرت مجموعة من التشريعات النقابية بهدف احتواء الحركة العمالية واستئناسها بالسماح لها بقدر من الحرية والتنظيم خشية أن تتحول إلى قوى ثورية تهدد الوجود الاستعمارى ذاته. فقد هدفت الادارات الاستعمارية بمحتلف أنواعها إلى توجيه الحركات العمالية وجهة اصلاحية وقصرنشاطها على المجال الاقتصادى وابعادها بكل وسيلة عن العمل السياسى[٢٧] وان اختلفت أساليبها. فقد تبنت الادارات الاستعمارية الفرنسية والبلجيكية سياسة عمالية تقوم على أساس تكوين الاتحادات العمالية فى فرنسا وبلجيكا فروعاً لها فى مستعمراتها لكى تضمن ارتباط الحركة العمالية فى هذه المستعمرات بهذه الاتحادات، وبالتالى خضوعها لاشرافها مما يضمن ابعادها عن تأثير الافكار التحررية والاشتراكية، وبالفعل فقد خضعت نقابات العمال التى أسستها السلطات الاستعمارية لهيمنة ورقابة صارمة وحظر عليها القيام بأى نشاط سياسى واحيطت الاضرابات بقيود شديدة[٢٨].

وقد اتبع الاستعمار البريطانى نفس السياسة وان اختلف الأسلوب اختلافاً طفيفاً إذ بادرت النقابات البريطانية بايعاذ من الحكومة البريطانية إلى إيفاد مندوبيها النقابيين المزودين بالمفاهيم الاستعمارية للمستعمرات البريطانية للالتقاء بالعمال هناك ودعوتهم لتشكيل تنظيمات نقابية على غرار النقابات العمالية البريطانية على أن تكون هذه النقابات الوليدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنقابات البريطانية وألا يتم تسجيل النقابة إلا بعد موافقة السلطات البريطانية[٢٩].

وطبقاً لأبتر APTER فإن سياسة الاستيعاب[٣٠] التى طبقتها فرنسا فى مستعمراتها والتى سمحت بمقتضاها للأفارقة بالتمثيل فى البرلمان الفرنسى أعطت للنقابات العمالية فى المستعمرات الفرنسية فرصة أكبر للمطالبة بتحسين الأجور

وشروط وظروف العمل عن نظيرتها فى المستعمرات البريطانية التى تجاهلت هذه المسائل.

ثانياً: موقف الحكومات فى البلدان المستقلة من تنظيمات الطبقة العاملة:

واجهت حكومات الدول المستقلة حديثاً مهمة مزدوجة شقها الأول بناء أشكال جديدة للحكم السياسى، والثانى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد رافق السعى فى سبيل انجاز هذه المهمة فرض قيود على كل الجماعات بما فيها نقابات العمال[٣١]. وكما أوضحنا سلفاً فقد كان للحركات العمالية فى الدول حديثة الاستقلال دوراً جوهرياً فى الكفاح من أجل التحرر من الاستعمار مما اضفى على نشاطها مسحة سياسية[٣٢]. إلا أنه بعد الاستقلال تغيرت نظرة الحكومات الجديدة تجاه الحركة العمالية وتغيرت طبيعة العلاقة بين الطرفين، فقد اعتبرت الحكومات الجديدة دور نقابات العمال دور المشارك الثانوى[٣٣] فى عملية التنمية السياسية والاقتصادية، وعليه لم يصبح أمام النقابات العمالية سوى طريقين لا ثالث لهما الأول أن تصبح مجرد منظمات تابعة للحكومة والثانى ان تتجه إلى صفوف المعارضة، وهكذا تبلورت طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة والنقابات العمالية حول أحد هذين البديلين، ففى ظل البديل الأول تدعمت الروابط السياسية بين النقابات العمالية والحزب الحاكم ومارست الحكومات ضغوطاً على النقابات لكى تتوافق أهدافها مع الأهداف الرسمية لها، وقد اوضح نيريرى الزعيم السياسى لتنزانيا هذه النقطة بقوله ان حركة نقابات العمال جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية ككل بعد الاستقلال، فالنقابات العمالية والمنظمات السياسية أذرع حركة وطنية واحدة، وهذا يعود لانتفاء الصراع الطبقى فى تنزانيا، فالنظام السياسى نظام اشتراكى ويمثل العمال وبالتالى فالعلاقة بين الحزب الحاكم

والنقابات العمالية علاقة عضوية[٣٤]. وباسم الاشتراكية الأفريقية عارض ليوبولد سنجور مطالب النقابات برفع مستويات الأجورمتذرعاً بالتفاوت بين مستويات المعيشة فى المناطق الحضرية والمناطق الريفية التى يقطنها أكثر من ٩٠٪ من عدد السكان حيث أن أى زيادة فى أجور العمال ستزيد حدة التفاوت فى مستويات المعيشة بين الريف والحضر مما يهدد بنشوب توترات اجتماعية[٣٥].

وقد ذكر أول رئيس وزراء لباكستان بعد انفصالها عن الهند فى أحد المؤتمرات العمالية «أننا سوف نتخذ كل الخطوات الضرورية لكى يحصل العمال على حقوقهم ولكن يجب أن يتذكر العمال أن مصلحة ورفاهية باكستان تأتى قبل مصالح أى فرد أو طبقة»[٣٦]. وقد ساد هذا الوضع فى كثير من بلدان العالم الثالث فحكومات هذه البلدان لا تقبل وجود أى قوى سياسية داخلية مستقلة عنها، وإذا كانت الأساليب التى يتم بمقتضاها السيطرة على النقابات العمالية والمهنية تتراوح بين الاغراء والتهديد، إلا أن مبدأ السيطرة فى حد ذاته لا سبيل إلى التهاون فيه بأى حال، وهكذا تندرج النقابات العمالية فى ائتلاف الحزب الحاكم خاصة فى دول الحزب الواحد (تونس والجزائر). وقد يعترف النظام بالنقابات إلا أنه يضعها تحت السيطرة المباشرة للدولة بالتحكم فى اختيار قادتها والتدخل فى عملية تمويلها (تنزانيا). وقد وضعت كثير من البلدان قوانين تحرم اشتغال النقابات العمالية والمهنية بالسياسة. وهذا هو النموذج الشائع فى مصر وكثير من بلدان أمريكا اللاتينية. وأيضاً من الأساليب الأكثر شيوعاً للسيطرة الحكومية على النقابات نظام تسجيل النقابات، فمن خلال هذا الأسلوب تستطيع الحكومة رقابة النشاط النقابى والتحكم فيه عن طريق قبول أو رفض تسجيل نقابة ما، وجدير بالذكر أن هذه القوانين المقيدة للحريات النقابية من مواريث الحكم الاستعمارى البريطانى لكثير من بلدان العالم الثالث[٣٧]. وقد اتبعت الأحزاب

الحاكمة بعد الاستقلال أسلوباً لضمان تحقيق السيطرة على النقابات وغيرها من المنظمات الجماهيرية مفاده انشاء منظمات عمالية داخل الحزب وكذلك منظمات للطلبة والنساء. وقد ذكر هانز تاتش Hans Tutsch أن حزب الدستور التونسى بقيادة «الحبيب بورقيبه» قام بتأسيس شبكة واسعة من المنظمات تضم عملياً كل قطاعات الشعب ومن خلالها يتمكن الحزب من السيطرة على النقابات العمالية التى تعتبر من أقوى المنظمات فى تونس، وبالتالى فإن نشاط نقابات العمال فى تونس يتمحور حول شقين الأول رفع مستوى معيشة أعضائها، والثانى مساندة استقرار النظام الحاكم، ومن خلال هذه المساندة استطاعت الحكومة أن تحد من تصاعد معدلات التضخم، ولكن الرفض المستمر لزيادة الأجور أدى لحدوث بعض التوترات فى صفوف الحركة العمالية هناك(٣٨).

وقد ميز كاسلو Kassolow بين وضع نقابات العمال فى نظم الحزب الواحد ووضعها فى نظم التعدد الحزبى، فالسيطرة على نقابات العمال فى النمط الأول تتميز بالحدة. بينما نجدها أقل حدة فى نظم التعدد الحزبى، ففى الهند، رغم أن حزب المؤتمر الهندى هو الحزب الحاكم ومؤتمر نقابات العمال الهندى هو ذراع الحزب فى مجال الحركة العمالية إلا أنه يوجد عديد من الاتحادات العمالية التابعة للأحزاب الأخرى، فبينما يتبع حزب المؤتمر الهندى ما يقرب من ١١٦٣ نقابة، فإن الحزب الشيوعى يسيطر على ٥ ١٠ نقابة، والحزب الاشتراكى ٢٧٤ نقابة(٣٩). وتجدر الاشارة إلى أن مثل هذا الوضع قد يضعف من تأثير الحركة العمالية وقدرتها على المساومة الجماعية ويعمق من تبعيتها للأحزاب السياسية. غير أنه لا يمكن تعميم هذه المقولة على كافة نظم التعدد الحزبى، حيث تحاول نقابات العمال فى بعض الأقطار التحرر من سطوة الأحزاب وتحقيق استقلالها وهذا ما يحدث عادة فى البلدان التى يسبق فيها الاعتراف القانونى بالنقابات العمالية الاعتراف بتشكيل الأحزاب السياسية(٤٠).

أما فيما يتعلق بالبديل الثانى فقد رأى ساند بروك Sandbrook أنه نتيجة اختيار النقابات العمالية صفوف المعارضة ورفضها القيام بدور المشارك الثانوى للسلطة السياسية واحجامها عن تقديم المساندة السياسية غير المشروطة له، فإن السلطة السياسية تعتبر الحركة العمالية فى هذه الحالة أحد مصادر تهديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسى. وتلجأ لاستخدام أسلوب القمع للتعامل معها بهدف حماية المصالح القومى العام، وقد تتجه فى سبيل تحقيق ذلك إلى حظر التنظيم النقابى، أو فرض قيود تشريعية صارمة على نشاطه ان سمحت به، أو اعتقال قادة النقابات(٤١) أو إقامة منظمات نقابية بديلة موالية(٤٢).

وقد ربط بعض الباحثين مثل M.Burwoy & B. Useem بين اندماج الاقتصاديات الوطنية فى السوق الرأسمالى العالمى وبين تبنيها لسياسات اقتصادية غير شعبية، حيث تلجأ هذه النظم من أجل تحقيق التراكم الرأسمالى إلى تطبيق برامج للتثبيت الاقتصادى وتجميد الأجور وما يترتب على ذلك من التضحية بمصالح الحركة العمالية واستبعادها سياسياً واقتصادياً(٤٣).

اشكاليات الخلاف بين الحكومات ونقابات العمال

تدور اشكاليات الخلاف بين الحكومة ونقابات العمال حول محورين، المحور الأول يتعلق بالتعارض بين الاستهلاك وتحقيق التراكم الرأسمالى، والثانى يتصل بالمفاوضة الجماعية بين الحكومة ونقابات العمال.

١ - معضلة التوفيق بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالى:

إن الهدف الرئيسى لنقابات العمال هو الدفاع عن مطالب اعضاءها المتمثلة فى رفع الأجور وتحسين ظروف وشروط العمل، بيد أن الحكومة على الجانب الآخر تعتبر مثل هذه المطالب أحد معوقات التنمية الاقتصادية حيث انها تؤدى إلى تزايد معدلات الاستهلاك وتؤثر بالسلب على عملية الاستثمار وبالتالى تعرقل عملية التراكم الرأسمالى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وبالتالى فإن الحكومات ترى انه من واجب الحركة العمالية ان تقدم التضحيات اللازمة فى المراحل الأولى للتصنيع من أجل تحقيق الصالح العام[٤٤]. كما أن لجوء نقابات العمال لسلاح الاضراب يقلل من الإنتاج ويجعل المناخ العام أقل جذباً للاستثمارات الأجنبية مما يضر بالصالح القومى فى النهاية، وهكذا يتضح أن الحكومة تلجأ إلى اتهام الحركة العمالية دائما بأنها تسعى للحصول على أعلى الأجور دون مراعاة الظروف الاقتصادية للبلاد[٤٥]. ومن هذا المنطلق فإنه يجب أن تختلف أهداف نقابات العمال فى العالم الثالث عن أهداف مثيلتها فى الدول الرأسمالية المتقدمة لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

فالأهداف التقليدية للنقابات العمالية فى الدول الرأسمالية المتقدمة تدور حول ثلاث محاور: الدفاع عن مصالح العمال ورفع مستويات الأجور، وتحسين ظروف العمل والمعيشة، وتنظيم الجماهير من العمالة غير الماهرة.

ولما كانت الدول النامية تجابه أوضاعاً اقتصادية تتمثل فى التذبذب بين الضغوط التضخمية والانكماشية، ونقص الحوافز، والتخلف التقنى لوسائل الإنتاج، فمن الطبيعى ألا يجرى الاستهلاك والادخار والاستثمار على نفس الايقاع كما فى الدول المتقدمة، ومن ثم فانه يجب أن تنصرف أهداف النقابات إلى العمل على تقييد الأجور للحد من التضخم وتشجيع المدخرات الصغيرة لتحقيق التراكم الرأسمالى ورفع إنتاجية العامل من خلال برامج للدعاية وبث الوعى بأهمية زيادة الإنتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية وتسوية المنازعات العمالية من خلال الآليات القانونية التى تضعها الحكومة. وهذا يعنى فى النهاية أن يدور سلوك النقابات حول الحد من الاستهلاك وزيادة الإنتاج[٤٦].

وازاء هذه الوضعية لا يصبح أمام النقابات العمالية إلا خياران إما أن تصبح مجرد أحد أجهزة الحكومة، أو أحد منظمات الحزب الحاكم وبالتالى تتخلى عن وظيفتها كمعبر ومدافع عن مصالح الطبقة العاملة، وإما أن ترفض القيام بهذا الدور وتتعرض للقمع والقهر. فالحكومات فى بلدان العالم الثالث تعمل على تحويل النقابات العمالية من هياكل مدخلات Input Structures وظيفتها تجميع مطالب العمال وتوصيلها للنظام السياسى إلى هياكل مخرجات Output Structures وظيفتها التحكم فى سلوك أعضاءها وهذا ما ترفضه القيادات العمالية فى المستويات الدنيا وكذلك القواعد العمالية مما يدفعهم لتنظيم عديد من الاضرابات بعيداً عن التنظيم النقابى الرسمى وبدون موافقته[٤٧]، وبذلك تزداد شقة الخلاف بين المستويات العليا من القيادة والمستويات الدنيا، حيث أن الأولى

تكون أكثر التزاماً بأهداف وسياسات الحكومة وأقل ارتباطاً بالقواعد العمالية خاصة وأن غالباً ما تقوم الحكومة بتعينهم لكى تضمن عزلهم عن ضغوط الأعضاء، وهذا على عكس المستويات القيادية الدنيا التى تتميز بارتباطها الوثيق بالقواعد العمالية، وهكذا فإن الناتج النهائى لتلك العملية تدمير فاعلية النقابات كميكانزمات لتسوية المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال وانفصال القواعد العمالية عن النقابات بل واعتبارها مجرد أجهزة طفيلية مفروضة عليها ويتم التعبير عن ذلك الشعور بالاضرابات والتغيب عن العمل وانخفاض معدلات الإنتاج(٤٨). ويرى Millen أن تجاهل بلدان العالم الثالث لأهمية توفير مناخ اجتماعى وسياسى مواتى للتنمية الاقتصادية بالاستجابة لمطالب الطبقة العاملة خاصة المتعلقة بزيادة الأجور قد يعرضها لتوترات اجتماعية وسياسية تؤدى لانهيار النمو الاقتصادى المأمول(٤٩).

٢- المفاوضة الجماعية:

يشير مصطلح المفاوضة الجماعية إلى التفاوض بين العامل وصاحب العمل حول عديد من القضايا العمالية الخلافية، ويعتمد نجاح هذه العملية على عدة عوامل مثل نصوص القوانين المنظمة لها، وموقف أصحاب الأعمال وقوة نقابات العمال، ومهارة الأطراف المشاركة فى عملية التفاوض. بيد أن عملية المفاوضة الجماعية تختلف فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة، ففى الأخيرة تنظمها اتفاقيات تحددالعلاقة بين العامل وصاحب العمل يضعها الطرفان معاً دون تدخل من الحكومة. أما فى الدول النامية فإن أغلب النقابات العمالية تخضع للقواعد القانونية التى تصدرها الهيئات التشريعية بخصوص هذا الموضوع وما تفرضه من قيود عليه، وتجدر الاشارة إلى أن اعتماد النقابات العمالية المكثف على الآليات التى تقدمها الحكومة مسئول جزئياً عن ضعف النقابات فى تلك البلدان(٥٠).

ويرجع اختلاف وضعية المفاوضة الجماعية فى الدول النامية إلى سببين هما طبيعة اقتصاديات تلك البلدان، وخصائص الحركة العمالية والنقابية.

فالاقتصاديات النامية تعانى من مشاكل عديدة: الفقر، والبطالة، والأمية، والديون، والانفجار السكانى، وضعف معدلات النمو الاقتصادى، وكذلك تعانى الحركة العمالية بدورها من جوانب ضعف عديدة أبرزها انخفاض عضوية النقابات وتذبذبها بسبب ضآلة نسبة البروليتاريا مقارنة بنسبة السكان، وأيضاً عدم استقرار القوة العاملة فهى إما عمالة موسمية تتذبذب بين الريف والحضر وبالتالى تتميز بأنها عمالة غير ماهرة وغير مؤثرة وما يفرضه ذلك من انخفاض وعيها الطبقى بدرجة كبيرة. كما أن صاحب العمل الأكبر فى هذه البلدان هى الحكومة مما يعنى فى النهاية ارتباط حياة هؤلاء العمال المعيشية برضا الحكومة عنهم(٥١). أضف إلى ذلك وجود قيادات سياسية على قمة العمل النقابى معنية أساساً بحشد قاعدة سياسية جماهيرية مؤيدة لها وليس بتحقيق مصالح العمال(٥٢)، فضلاً عن تواضع وعدم استقلالية مصادر تمويل النقابات مما يفقدها استقلاليتها وأخيراً التفتت النقابى فالحركة العمالية إما مقسمة بين عدة اتحادات عمالية تابعة لعدة أحزاب، أو موزعة على عديد من النقابات خاصة بالنسبة لعمال الصناعة الواحدة.

إن ما سبق لايعنى أن البلدان النامية فى معظم الحالات تفتقد تماماً لوجود المفاوضة الجماعية فهناك مفاوضة جماعية ولكنها محاطة بقيود عديدة تعرقل ممارستها. فعلى سبيل المثال ان أحد شروط بدء الحوار بين النقابة وصاحب العمل فى بعض الأقطار الأفريقية الناطقة بالانجليزية هو اعتراف الثانى بالأول ولهذا يرفض كثير من أصحاب الأعمال الاعتراف بالنقابات سيما وأن القانون لا يجبرهم على ذلك، وفى الحالات التى تضع فيها الحكومة بعض الشروط إذا توافرت التزم صاحب العمل بالاعتراف بالنقابة فإنها تحدد مجالات التفاوض فى اتفاق

الاعتراف[٥٣]. هذا الوضع وان كان ينطق على قارتى آسيا وأفريقيا بدرجة كبيرة فإنه ينطبق بدرجة أقل على أمريكا اللاتينية[٥٤] حيث تتمتع الحركة العمالية هناك بوضع أكثر قوة فى مواجهة أصحاب الأعمال خاصة وأن أمريكا اللاتينية تتميز بتبلور هياكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدرجة كبيرة[٥٥] إذ سبقت بلدان قارتى آسيا وأفريقيا فى الحصول على الاستقلال بسنوات عديدة.

وهكذا فإن طبيعة اقتصاديات البلدان النامية من ناحية وضعف الحركة العمالية من ناحية أخرى يؤديان لمزيد من الاعتماد على آليات الحكومات وما تفرضه هذه الآليات من قيود تحد من حرية واستقلال نقابات العمال.

محددات الدور السياسى للحركة العمالية

وخصائصها فى العالم الثالث

أولاً: محددات الدور السياسى للحركة العمالية:

ظهر مصطلح النقابية السياسية Political Unionism فى عديد من الكتابات الخاصة بالحركة العمالية فى البلدان النامية، وقد حاول Millen فى كتابه «الدور السياسى للعمال فى الدول النامية» وضع معايير للتفرقة بين النقابية السياسية والنقابية الاقتصادية Economic Unionism\ Political Unionism فذكر ان مفهوم النقابية الاقتصادية يشير إلى أن الأهداف الرئيسية للنقابات أهداف اقتصادية مع ملاحظة أنها قد تنخرط بدرجة أو بأخرى في بعض الأنشطة السياسية، أما النقابية السياسية تشير إلى أن الأهداف الأساسية للنقابات أهداف سياسية مع ملاحظة أن يكون لهذه النقابات أهداف اقتصادية تأتى فى مرتبة تالية، وقد حدد ميلين خصائص النقابية السياسية على النحو التالى(٥٦):

- توجيه قدر كبير من الوقت والتفكير للعمل السياسى من خلال انخراط النقابات العمالية مباشرة فى العمليات والمناقشات السياسية.

اتساع أهداف النقابات العمالية بحيث تشمل أهدافاً سياسية بجانب الأهداف الاقتصادية التقليدية، فهى تسعى لكسب قوة سياسية بجانب سعيها

لتحسين مستوى معيشة اعضا ءها.

الاستخدام المتكرر لأساليب العمل الجماهيرى المباشر مثل المظاهرات والاضرابات من أجل تأييد أو معارضة سياسات معينة قد لا تكون اقتصادية والميل لجعل أداء الوظائف الاقتصادية يخدم الغايات السياسية. إلا أن الباحثة ترى أن النقابات العمالية تهدف من تسييس نشاطها فى النهاية تحقيق مصالحها الاقتصادية أى تستخدم العمل السياسى كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وليس العكس كما يرى ميلين، إلا فى حالة أن تتحول الحركة العمالية إلى حزب عمالى هدفه الوصول للسلطة حينئذ الأمر يختلف .

وتجدر الاشارة إلى أن النقابية الاقتصادية والسياسية ليست وسائل متبادلة للنشاط العمالى ولكنهما وجهان متزامنان للنشاط العمالى فى الدول النامية وان كان الجانب السياسى أكثر وضوحاً وبروزاً عن الجانب الاقتصادى(٥٧). ويسوق ميلين بعض الأمثلة التى توضح الدور السياسى لنقابات العمال فى بعض البلدان وان كان بدرجات متفاوته ففى الولايات المتحدة الأمريكية تتضح غلبة الطابع الاقتصادى على نشاط النقابات العمالية التى تمارس المفاوضة الجماعية على نطاق واسع، وتتمتع باستقلال عن الحكومة والأحزاب وهذا لا ينفى أن هناك بعض النقابات الكبيرة التى تعتبر أحد مصادر التأييد الأساسية للحزب الديمقراطى. وفى دول شمال أوروبا (الدول الاسكندنافية) تتميز النقابات العمالية هناك بغلبة الطابع الاقتصادى والمفاوضة الجماعية على نشاطها، مع وجود علاقات وظيفية بين النقابات العمالية والأحزاب العمالية والاشتراكية الديمقراطية. كما تنخرط النقابات العمالية فى اضرابات سياسية مباشرة وتتعاون مع الأحزاب السياسية عند صياغة كثير من السياسات مثل سياسة الأجور، ويجدر التنويه هنا إلى أن التعاون لايعنى التبعية للأحزاب السياسية، فالنقابات العمالية تتمتع باستقلالية

تامة. أما فى إسرائيل، رغم تأثر الهستدروت بالايديولوجية الاشتراكية. فإن الايديولوجية الصهيونية أضفت عليه خصوصية معينة، فأحد أهداف النظام السياسى الإسرائيلى بناء الأمة مما فرض على الهستدروت القيام بدوره لتحقيق هذا الهدف ولذا ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب السياسية القائمة وبالأجهزة الحكومية مما أفقده جزء من استقلاليته حتى ممارسته للمفاوضة الجماعية - وان كانت قائمة - ولكنها محاطة بقيود معينة. وبخصوص إيطاليا، وفرنسا، والهند، وسيرلانكا، وبلدان أمريكا اللاتينية، تتمتع الحركة العمالية فى هذه البلدان بدرجة عالية من التسييس، وبارتباطاتها الوثيقة بالأحزاب السياسية وان اختلفت درجاتها من بلد إلى آخر.

وفيما يتعلق بدول الشرق الأوسط، تخضع النقابات العمالية لسيطرة حكومية صارمة وتحد المفاوضة الجماعية قيود قانونية واقتصادية وسياسية عديدة، ولهذا فإن النقابات العمالية فى سعيها للقيام بدور سياسى لتحقيق أهدافها تعتمد بدرجة كبيرة على المناورة السياسية. وان اختلف الوضع فى أوقات الانفراج الديمقراطى فى بلدان مثل السودان ولبنان، إذ تمتعت الحركة العمالية بقدر من الحرية.

أما فى بلدان آسيا وأفريقيا تتميز النقابات العمالية فى تلك البلدان بارتفاع معدلات تسييسها وتمثل أجنحة للحزب الحاكم ومنظمات جماهيرية هدفها الأساسى تعبئة وحشد الجماهير خلف سياسة الحزب وبالتالى لاتتمتع بأى استقلالية مما يدفعها للجوء أحياناً للمناورة السياسية لتحقيق بعض أهدافها.

وبخصوص النموذج السوفيتى (الكتلة الشيوعية) فإن مسألة استقلال النقابات أمر غير وارد فالنقابات العمالية أحد منظمات الحزب وتهدف إلى تحقيق أهداف الخطة وبالتالى موضوع المفاوضة الجماعية غير مطروح[٥٨]، وان كانت

النقابات قد أخذت تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال يتراوح بين الاستقلال التام عن الحزب الشيوعى بل ومعارضته فى بلدان مثل بولندا إلى علاقات متباينة بالأحزاب الشيوعية فى بعض البلدان الأخرى فى ظل التطورات الكبيرة التى حدثت فى هذه البلدان بعد البيريسترويكا.

يتضح من العرض السابق مدى تداخل الدور السياسى مع الدور الاقتصادى للنقابات العمالية وان كان بدرجات متفاوتة تختلف من بلد إلى آخر، كما يتضح أن الدور الاقتصادى يظهر بصورة أكثر جلاء فى البلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً على عكس البلدان النامية التى تختلط فيها الادوار. وفى معرض بيان العوامل التى تدفع النقابات العمالية فى الدول النامية للقيام بدور سياسى يشدد ميلين على عاملين هما الطبيعة السياسية والاقتصادية للدول المستقلة حديثاً ونقص الشروط المطلوبة للنقابية الاقتصادية(٥٩):

١ - الطبيعة السياسية والاقتصادية للدول المستقلة حديثاً: تتميز النظم السياسية حديثة الاستقلال بضعف هياكلها السياسية والاقتصادية فى وقت دخلت فيه الجماهير مرحلة تسييس وأصبح لديها كثير من الآمال والطموحات التى تنشد من النظام السياسى الجديد انجازها والذى بدوره يجد صعوبة فى استيعاب كل هذه المطالب، ولكنه يجد نفسه ملزماً بتحقيق هدفين ملحين أولهما إقامة اجماع سياسى وتحقيق التكامل والاندماج القومى داخل المجتمع من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى(٦٠). فقد تميزت فترة الكفاح الوطنى فى البلدان النامية بتوحيد جميع عناصر الأمة لتحقيق الاستقلال، إلا أنه عقب الاستقلال بدأت تثور الاختلافات والصراعات بين مختلف الجماعات والاتجاهات حول عدة محاور أولها الصراع بين ذوى الولاءات التقليدية سواء على أساس الدين أو القبيلة أو اللغة وبين أنصار التحديث السياسى والاقتصادى من الناحية الثانية، والصراع داخل

معسكر أنصار التحديث نفسه حول أفضل السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية (هل هو النموذج الرأسمالى أم الاشتراكى أم الخلط بين النموذجين)، وحول أفضل الوسائل للحكم السياسى (هل النظام الديمقراطى أم السلطوى). والمشكلة تكمن فى ان هذه الصراعات الحادة تحدث داخل هياكل سياسية واقتصادية لم تتطور بعد، فهذه النظم تعانى من قدر من الميوعة السياسية[٦١] Political Fluidity وتضخم الجهاز البيروقراطى، وضعف العناصر القيادية المؤثرة وضعف وسائل الاتصال، وغياب الأجهزة الوسيطة التى تربط الصفوة بالجماهير مثل جماعات المصالح، إزاء هذا الوضع تجد النقابات العمالية الفرصة ممهدة لتملأ الفراغ السياسى القائم وتشارك فى العملية السياسية خاصة وأن الصفوة الحاكمة تسعى لكسب تأييد النقابات العمالية التى تقوم بدور تحديثى وتلعب دور القوة المضادة للقوى التقليدية الموجودة فى المجتمع والتى تسعى لتنظيم قوتها على أسس الولاءات التقليدية، فنقابات العمال تمرست فى حشد الجماهير أثناء فترة الكفاح الوطنى ولذا فهى مصدر كامن لتأييد النظام السياسى عقب الاستقلال. وعموماً فإن مدى التأييد التى تقدمه النقابات العمالية للنظام الحاكم يتوقف على مدى التوافق بينهما على سياسات معينة[٦٢].

تقوم نقابات العمال فى هذه النظم بوظيفة تجميع المطالب سواء مطالب أعضائها أو مطالب الجماهير الأخرى وهذا لافتقاد أى قنوات أخرى لتوصيل المطالب للنظام السياسى. تلعب أيضاً النقابات العمالية دوراً هاماً فى التنمية السياسية من خلال تدريب وحث الجماهير على المشاركة الشعبية السياسية ونشر الوعى فى صفوفهم ونقل المجتمع من التقليدية إلى الحداثة[٦٣]. وقد قام Millen باجراء بعض المقابلات مع عمال السكك الحديدية فى كينيا للوقوف على دورهم فى تحديث المجتمع فذكروا انهم يسافرون ويربطون أجزاء البلد معا ويحملون الناس

من المدن للريف والعكس ويتحدثون مع أصدقائهم وجيرانهم عما يجرى على الساحة السياسية. وبهذا تساهم النقابات العمالية فى القضاء على الاختلافات والانقسامات الثقافية الحادة القائمة على أسس تقليدية(٦٤).

وهكذا نجد أن نقابات العمال فى الدول النامية تتجاوز الحدود الضيقة لوظيفتها الاقتصادية الكلاسيكية فإذا كان الحزب الحاكم يحدد الأهداف السياسية، فإن النقابات العمالية تعمل على تعبئة الجماهير خلف هذه الأهداف. وبالتالى تقدم المساندة للنظام السياسى، وقد أوضح سيكوتورى هذه العلاقة بقوله «إننا جميعاً لنا نفس الأهداف ونؤمن بأهمية النقابات العمالية كسلاح سياسى واقتصادى وأن هذه الفكرة لها جانبان الأول أن تعمل من أجل بناء حركة أفريقية متحدة لا تأخذ فى اعتبارها الاختلافات العنصرية، هدفها الأول تحقيق الاستقلال والثانى تأمين مصالح العمال الهدف السياسى أولاً ثم الهدف الاقتصادى(٦٥). أيضاً من ضمن العوامل التى تدفع الحركة النقابية فى كثير من البلدان النامية إلى البحث عن حلول سياسية لمشاكلها التفاوت الاجتماعى الضخم فى هذه البلدان، فالمكون السياسى للنظام غالباً قمعى والمكون الاقتصادى يهتم بتحقيق مصالح جماعات صغيرة فى المجتمع على حساب أغلبية القطاعات الأخرى. وبالتالى تضيق الفرص الاقتصادية والاجتماعية وفرص الحراك الاجتماعى أمام الطبقات الشعبية بصفة عامة(٦٦).

٢ - نقص للشروط المطلوبة للنقابية الاقتصادية: إن أحد شروط النقابية الاقتصادية الفعالة وجود قاعدة صناعية متطورة، وسوق داخلى وخارجى واسع، وبالتالى حركة عمالية قوية أمامها عديد من مجالات المفاوضة الجماعية مع أصحاب الأعمال بل وقادرة على الحصول على مطالبها من خلال هذه العملية، إلا أن البلدان النامية تفتقد لهذه الشروط، فالقاعدة الصناعية ضعيفة وجهود التنمية

الاقتصادية تتركز حول نقطة الانطلاق وتعجز عن تجاوزها، هذا بالإضافة لطبيعة اقتصاديات تلك البلدان التى تقوم على تصدير المواد الخام للخارج، بالإضافة إلى أن الحكومة هى صاحب العمل الأكبر فى البلاد(٦٧)، كل هذه العوامل تنتج فى النهاية حركة عمالية ضعيفة(٦٨) غير قادرة على إقامة منظمات نقابية فعالة تكرس جهودها للمفاوضة الجماعية وحتى وان وجدت فمن الصعب أن تؤثر فى حالة غياب الطرف الآخر فى عملية المفاوضة الجماعية أى أصحاب الأعمال، ومن ناحية فإن حكومات البلدان النامية غالباً ماتفرض بطريقة أو بأخرى قيوداً على نشاط المفاوضة الجماعية، فهى حينما تمنح النقابات حق التنظيم النقابى يكون بهدف ضمان قاعدة سياسية مؤيدة لها وليست مناوئة ولذا فحق الاضراب محظور فى كثير من البلدان النامية وحينئذ لا تجد الحركة النقابية أمامها وسيلة للتأثير سوى العمل السياسى فتسعى للبحث عن حلول سياسية لمشاكلها الاقتصادية.

بالاضافة للعوامل السابقة التى تعوق النقابية الاقتصادية الفعالة هناك عوامل متعلقة بخصائص سوق العمل وأخرى متعلقة بخصائص الحركة النقابية.

بالنسبة للعوامل المتعلقة بسوق العمل فى البلدان النامية فإن قوة العمل تتكون أساساً من العمالة الأمية غير الماهرة، وارتفاع نسبة العمالة الزراعية غير المنظمة فقد تصل نسبتها فى بعض البلدان إلى ٧٠٪ أو ٨٠٪ من قوة العمل، وأيضاً ارتفاع نسبة العمالة الموسمية التى تتذبذب بين الانتقال من الريف إلى المدينة والعكس، أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية الماهرة واحتلالها للمناصب الاشرافية مما يسد الطريق أمام العمالة الوطنية للترقى، ومن ناحية أخرى احتلال القيادات السياسية لمراكز قيادة الحركة النقابية فى كثير من بلدان العالم الثالث بهدف بناء مصادر تأييد سياسى لها، وليس الدفاع عن مصالح العمال

خاصة وأن النقابات العمالية فى هذه البلدان تعتبر أحد مصادر التجنيد السياسى، إذ خرج من بين صفوفها كثير من قادة الحكومات والاحزاب. وهكذا فإن كل هذه العوامل تفرخ حركة عمالية نقابية ضعيفة غير متماسكة غير ذات عضوية مستقرة غير واعية بأوضاعها الطبقية مما يجعلها عاجزة من القيام بدورها الاقتصادى على أكمل وجه.

ويجب التنويه هنا أنه من المغالطة أن نرجع قيام النقابات العمالية بدور سياسى لهذه الظروف السابق ذكرها فقط والتى تكاد تقتصر على بلدان العالم الثالث، ففى كثير من البلدان المتقدمة تلعب النقابات العمالية دوراً سياسياً رغم توافر شروط النقابية الاقتصادية وهذا لكونها أحد الجماعات السياسية القائمة فى المجتمع. فالنقابات العمالية فى تلك البلدان توازن بين الدورين بما يخدم أهدافها فى النهاية وبما لايمكن من طغيان دور على آخر كما يحدث فى تلك البلدان النامية. ما فيما يتعلق بخصائص الحركة النقابية فسنتعرض لها تواً.

خصائص الحركة العمالية النقابية فى العالم الثالث:

يمكن أن نستخلص من العرض السابق بعض خصائص وسمات الحركة العمالية النقابية فى العالم الثالث وتتركز فيما يلى:

١ - التجزئة وضعف الهيكل التنظيمى.

٢ - الصعوبات المالية.

٣ - مشاكل القيادة.

١ - التجزئة وضعف الهيكل التنظيمى:

تعانى الحركة النقابية من التجزئة فهى أما مقسمة على أسس ايديولوجية بين

عدة اتحادات عمالية تابعة لعديد من الأحزاب فى نظم التعدد الحزبى، فعلى سبيل المثال توجد فى الهند أربعة اتحادات نقابية منظمة على أسس ايديولوجية بالاضافة إلى الآلاف من النقابات الصغيرة المنظمة على أساس المشروع. وإما مقسمة بين عدة أشكال تنظيمية حيث عديد من النقابات التى تمثل صناعة واحدة أى نقابات المشروع Plant Unionism أو نقابات الحرفة Craft Unionism أو نقابة تمثل الصناعة ككل على مستوى البلد ككل أو أخرى تمثل عمال منطقة جغرافية معينة مهما اختلفت تخصصاتها وطبيعة أعمالها. وهكذا تتنوع الأشكال التنظيمية للحركة النقابية من بلد لآخر وداخل نفس البلد الواحد[٦٩]. هذه الوضعية تضعف من فاعلية الحركة النقابية فى مواجهة أصحاب الأعمال وفى مواجهة السلطة السياسية. إلا أنه فى الآونة الأخيرة بدأت تتطور هذه الهياكل التنظيمية لكثير من النقابات وبدأت تتوارى النماذج القديمة للتنظيم على أساس المشروع ليحل محلها النموذج القائم على أساس تمثيل عمال الصناعة فى نقابة واحدة، فضلاً عن عديد من عوامل الضعف الأخرى مثل عدم انتظام اجتماعات النقابات العمالية وعدم وجود ممثلين للنقابات فى المصانع وضعف الروابط بين النقابات وفروعها، وانخفاض معدلات العضوية حيث لا تمثل نقابات العمال سوى نسبة ضئيلة من جملة الطبقة العاملة[٧٠].

٢- الصعوبات المالية:

تواجه النقابات العمالية صعوبات مالية منها عدم انتظام أعضاء النقابات العمالية فى تسديد اشتراكاتهم مما يؤثر بالسلب على دور النقابات العمالية ويعوقها عن الاستعانة بنقابيين متفرغين وبناء كوادر قيادية ونتيجة لذلك فإنها تلجأ إلى الاعتماد على مصادر تمويلية خارجية مثل الحكومة والأحزاب السياسية

مما يفقدها استقلاليتها ويؤدى لتبعيتها لمموليها. ومن ناحية أخرى فإن الحالة المالية للنقابات تعتمد على مستوى النشاط الصناعى وعلى معدلات التشغيل ومستوى المعيشة وعلى أسلوب جمع الاشتراكات فكلما ارتفعت الأسعار وزادت معدلات البطالة وتدهور الوضع الاقتصادى كلما انخفضت إيرادات النقابات العمالية. ومن ناحية أخرى فبالبنسبة لأساليب جمع الاشتراكات هناك أسلوبان الأول أسلوب الخصم عن المنبع †Check-off بمعنى اقتطاع الاشتراك من أجر العامل عن المنبع عن طريق صاحب العمل، والثانى نظام مندوب النقابة فى المصنع Shop-Steward. والذى بمقتضاه يقوم المندوب النقابى بجمع الاشتراكات من الأعضاء. وبالنسبة للنظام الأول فهو إما أن يكون اختيارى إذ أن العامل يجب أن يوافق أولاً على اقتطاع الاشتراك من أجره وهذا هو النموذج المطبق فى السنغال وتونس، أو اجبارى حيث يتم اقتطاع الاشتراكات من أجر العامل بدون موافقته (الكاميرون والجابون والسنغال)[٧١]. وجدير بالذكر أن تطبيق نظام الخصم عند المنبع له كثير من السلبيات التى تجعل العمال يحجمون عن تسديد اشتراكاتهم أو يرفضون ذلك منها عدم ثقتهم فى كيفية انفاق هذه الاشتراكات خاصة وأن المعلومات المتاحة عن ذلك تكاد تكون منعدمة أمام العضو. ومن ناحية أخرى فإن هذا النظام يؤدى لانفصال القيادات عن القواعد العمالية فما دامت ضمنت استمرارية انسياب موارد مالية معينة فإنها تحجم عن الاتصال بالقواعد العمالية وتحقيق مصالحها. وهذا على عكس نظام المندوب النقابى الذى يدعم العلاقات بين القيادات النقابية وقواعدها العمالية.

٣ - مشاكل القيادة:

تعود هذه المشاكل لحقبة ما بعد الاستقلال، حيث وافقت كثير من الحكومات على إنشاء نقابات عمالية وكلفت قيادات غير عمالية بذلك خاصة وانه فى ذلك

الوقت كانت الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث تعانى من الضعف والتفكك، ففى الدول الآسيوية مثل الهند وسيلان قامت الأحزاب السياسية بإنشاء نقابات عمالية وعهدت بها إلى قيادات غير عمالية من أطباء - مهندسون.. متفرغين كل الوقت أو جزء منه للعمل النقابى، وجدير بالذكر أن هذه الحكومات والأحزاب السياسية لجأت إلى ذلك بعد سماح الاستعمار البريطانى بتشكيل مؤسسات برلمانية يمثل فيها السكان الأصليون مما دفع قادة الأجنحة البرلمانية المختلفة إلى اللجوء لتكوين نقابات عمالية تكون بمثابة قاعدة سياسية جماهيرية لهم، إلا أن الوضع فى أفريقيا مختلف لحد ما وذلك لأن الاستعمار الأوروبى خاصة البريطانى والبلجيكى لم يهتم باقامة مؤسسات برلمانية يمثل فيها المواطنون الأصليون. وفى نفس الوقت سمحت الإدارات الاستعمارية بالتنظيم النقابى ولهذا كانت القيادات السياسية الوطنية أبطأ فى نموها من القيادات العمالية بل وخرجت من صفوف الطبقة العاملة قيادات سياسية ملأت الفراغ السياسى الذى تركه الاستعمار مثل موبوتا فى كينيا وسيكوتورى فى غينيا(٧٢).

وعلى أية حال فإن اسناد قيادة العمل النقابى إلى عناصر من خارج صفوف الطبقة العاملة أمر له سلبياته فالكثير من هذه القيادات تبغى فقط الاستفادة السياسية من وجودها على قمة العمل النقابى بدون النظر إلى مصالح العمال وقد فطنت كثير من الحكومات لهذا الأمر وفرضت عليه عديد من القيود.

هوامش وتعليقات

(1) Cohen R & Gutkind P (ed) Peasants and Proleterians, The Struggle of Third World Workers , (London Hutchinson & Co (Publishers) Ltd . , 1979) , P 11

(2) Gutkind , P , Cohen, R., African Labor History , (London SAGE Publications, Beverly Hill , 1978) , P . P 12 - 13

(3) Waterman , P "Workers in the Third World" in Monthly Review , Vol. 29 , No . 4 , Sept . 1977, P . P . 50 - 51

(4) Munslow , B , Finch , H ., (ed.) Proletarianisation in the Third World , Studies in the Creation of Labour Force Under Dependent Capitalism , (London : Croom Helm , 1984) , P . 2 .

(5) Sandbrook , R . , & Cohen , R . , (ed.) The Development of An African Working Class Studies in Class Formation and Action , (London : Univ . of Toronto Press , 1975) , p.p. 13 - 15

انظر المزيد من التفاصيل عن الطبقة العاملة فى بعض الأقطار الأفريقية الأخرى

Grisp, J., "The Labour Question in the Gold Coast 1870-1906" in Munslow, Op.cit., p.p. 18-41.

- Munslow, B., "Proletarianization in Mozambique" in Mun--

slow, Op. cit., p.p 77-98.

(6) Alexander, R. "Organized Labor and the Bolivian National Revolution", in Kassolow, E., (ed.), National Labor Movements in the Postwar World, (USA: North Western Univ. Press, 1963), p.p 169-170.

(7) See in details: Angell, A., "The Origins of the Chilean Labor Movement", in Cohen R., Gutkind, P., (ed.), Peasants and etarians, The Struggle of Third World Workers, Op. cit., p.p. Prol

29-40.

Also: Angell A., Politics and the Labour Movement in Chile, (London: Oxford Univ. press, 1972) p.p. 83-245.

(8) Alexander, R., Op. cit., p.p. 170-171

أنظر المزيد من الاتجاهات الفوضوية فى أمريكا اللاتينية

Munch, R. "The Formation and Development of the Working, Class in Argentine 1857-1919" in Munslow, Op. cit., p.p.

260 - 263.

(9) Alexander, R., Op. cit., p. 172.

(10) Cohen R., & Gutkind, P., (ed.) Peasants and Proletarians, The Struggle of Third World Workers, Op. cit., p.p. 5-11

Also: Munslow, B., & Finch, H., Op. cit, p. 5

(11) Sandbrook, Op. cit., p. 15

Also: Waterman, Op. cit., p.p. 53-54

(12) Sticher, S., "The Formation of Working Class in Kenya" in Sandbrook, Op. cit., p.p. 22-23

(١٣) عبد المنعم الغزالى، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم**، بيروت: مكتبة النهضة، ١٩٦٤. ص.ص ١٥٣-١٥٤.

(14) Alexander., R., Op. cit., p.p. 169-170.

(15) Sticher, S., Op. cit., p.p. 23-24

(١٦) ان كلمة مركنتيليه مشتقة من كلمة Mercante أى تاجر وقد ظهرت السياسة المركنتيليه أو الرأسمالية المركنتيليه منذ منتصف القرن الخامس عشر واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر وتقوم هذه السياسة على اعتبار الصادرات والواردات هما مصدرى الايرادات والمدفوعات، فالرأسمالية التجارية تحقق التراكم المالى من خلال ممارسة النشاط التجارى بدون احداث أى تغيير فى الأساليب الفنية للإنتاج، فالتجار بعد أن كانوا يشترون المنتجات من الحرفيين ويتجرون فيها، بدأوا يشترون المواد الأولية وبكميات كبيرة ويسلمونها للحرفيين بعد ان جمعوهم فى أماكن كالورش والمصانع، وهكذا تحول الحرفيون من أصحاب أعمال إلى عمال لدى التجار.

(١٧) أنظر المزيد عن هذه السياسة: انطون رمسيس، **تاريخ الفكر الاقتصادى**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، ١٩٦٨.

وأيضاً محمد عبد العزيز عجمية، **مذكرات فى التاريخ الاقتصادى**، القاهرة: دار الجامعات المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

أنظر المزيد عن الاحتجاجات العمالية فى غانا.

(17) Grisp., J., Op. cit, p.p. 18-41

(18) Iliffe, J., "The Creation of Group Consciousness among the Dock Workers of Dar El Salaam, 1929 - 1950" in Sandbrook, Op. cit.,, p. 51.

(19) Sticher, S., Op. cit, p.p. 32-33

(20) Ibid.

(٢١) أحمد يوسف القرعى، **الحركة النقابية الدولية المعاصرة**، القاهرة: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، المؤسسة النقابية العمالية، بدون تاريخ، ص١٠٤-١٠٥

(٢٢) مرجع سابق، ص١٠٤ - ١٠٥

(٢٣) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢٤) مرجع سابق، ص ١٥٧

(٢٥) أنظر المزيد عن تمرد شنغهاى.

Newman, P., "Vanguard of the Proletariat Communist and Unions in Shanghai and Bombay 1927-1929", in Munslow, Op. cit., p.p. 273-280

Also Chesneaux, J. "The May Thirtieth Movement in Shanghai in Cohen & Gutkind, Peasants and Proletarians ......, Op. cit., p.p.45 - 67.

(٢٦) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٢٧) مراد شريف، **الحركة العمالية الأفريقية**، السلسلة العمالية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر بالاشتراك مع المؤسسة الثقافية العمالية، بدون تاريخ، ص ١٥- ص ١٦.

(28) Ananaba, W., The Trade Union Movement in Africa, Promise and Performance, (London: C. Hurst and Co. (Publishers) Ltd., 1979, p. 5

(29) Ibid, p. 6

أنظر أيضاً:

Shaheed, Z., "Role of the Government in the Development of the Labor Movement", In Gardezi, H., and Rashid, J., (ed), Pakistan, the Roots of Dictatorship, The Political Economy of Praetorian State, (London: Zed Press, 1983), p. 271.

(٣٠) أنظر المزيد عن سياسة الاستيعاب الفرنسية.

Apter, D., "Political Organization and Ideology" in Moore, W., & Feldman, A., (ed.), Labor Commitment and Social Change in Developing Areas, (New York: Social Science Research Council, 1960), p. 326.

(31) Kassolow, E. "Trade Unionism and the Development Process in the New Nations, A Comparative View". in Barkin, S., (ed.) International Labor, (New York: Harper and Row Publishers, 1967), p.p. 66-67

(32) Ibid., p. 67.

(33) Sandbrook, Op. cit., p. 195.

أنظر المزيد من طبيعة العلاقة بين الحكومات الجديدة وبين الحركة العمالية بعد الاستقلال

Kapinga, W., :State Control of the Working Class Through Labour

Lagislation", in Shivji, I., (ed.), The State and the Working People in Tanzania, (London: Codesria, 1986), p.p. 87-103

(34) Kassolow, E., Op. cit., p. 68

(35) Ibid., p. 71

(36) Shaheed, Op. cit., p. 272

(37) Kassolow, E., Op. cit., p.p. 68-70

Shaheed, Op. cit., p. 271

(38) Kassolow, E., (ed.,) ,Unions in the New and Developing Countries" in Kassolow, Op. cit., p. 231

(39) Johri, C. Unionism in Developing Economy, (Bombay Asia Publishing House, 1987), p.p. 45 - 50

(40) Kassolow, E., (ed.) "Unions in the New and Developing Countries", in Kassolow, Op. cit., p. 232

(41) Sandbrook, Op. cit., p. 190

(42) Shaheed, Op. cit., p. 274

(٤٣) أنظر المزيد من التفاصيل حول هذه النقطة

Useem, B. "The Workers, Movement and the Bolivian Revolution" Politics and Society, Vol. 9, No. 4, 1980. p.p. 447-469

فقد تعرض الكاتب إلى العلاقة بين الحركة العمالية فى بوليفيا والسلطة الحاكمة، وكيف لعبت الحركة العمالية دوراً فعالاً فى قلب النظام فى ١٩٥٢ بتنظيمها العديد من الاضرابات

الكبرى وكيف تحولت العلاقة بعد وصول الحكومة الجديدة للسلطة من علاقة تعاون إلى صدام خاصة بعد اندماج الاقتصاد البوليفى فى السوق الرأسمالى العالمى.

أنظر أيضاً.

Burwoy, M. "The Hiddens Abode of Underdevelopment Labour No,Process and the State in Zambia", Politics and Society, Vol. 11, 2, 1982, p.p. 123-166.

(44) Fisher, P., "Unions in the Less-developed Countries, A Reappraisal of their Economic Role", in Kassolow, Op. cit., p. 103.

أنظر أيضاً

Boyat, A., Capital Accumulation, Political Control and Labour Organization in Iran 1965-75, Middle Eastern Studies, Vol. 25, No. 2, April 1989, p.p. 198-208

(45) Sandbrook, Op. cit., p.196.

(46) Mehta, A., "The Mediating Role of the Trade Union in Underdeveloped Countries", in Marshall, R., & Perlman, R., (ed.), An Anthology of Labor Economies, Readings and Commentary, (New York: John Wiley & Sons, 1972), p.p. 165-170

أنظر أيضاً

Freund, B., The African Workers, (New York: Cambridge Univ. Press, 1988), p.p. 91-109.

(47) Sandbrook, Op. cit., p. 196

(48) Ananaba, Op. cit., p. 6

(49) Millen, B., The Political Role of Labor in Developing Countries, (Washington: The Brookings Inst.,, 1963), p.106

(50) Mehta, A., Op. cit.,p. 167

(51) Low, S. "The Role of Trade Unions in the Newly Indepen- Countries of Africa", in Kassolow (ed.) Op. cit, p.p. 206-209dent

(52) Kassolow, Op. cit., p. 239

(53) Ananaba, Op. cit, p.p. 165-171

(٥٤) أنظر المزيد عن المفاوضة الجماعية فى أمريكا اللاتينية

Bronstein, A., Collective Bargaining in Latin America, Problems and Trends". International Labour Review, Vol. 117, No. 5, 1978, p.p. 583-595

(55) Kassolow, Op. cit., p. 225.

(56) Millen, B., Op. cit., p. 9

See Also: Rehmus, C., Mclaughlin, D., Labor and American Politics, (USA: The Univ. of Michigan, 1987), p.p. 5-11

(57) Ibid., p. 10

(58) Millen, Op. cit., p.p. 11-14

(59) Ibid., p.p. 56-60

(60) Apter, D., Op. cit., p. 326

(61) Millen, Op. cit., p.p.54-55

(62) Zack, A., & Praeger, F., Labor Training in Developing Countries., A Challenge in Responsible Democray., (New York: Publishers, 1964), p. 5

(63) Ibid., p. 9

(64) Millen, Op. cit., p. 89

(65) Ibid., p. 60

(66) Ibid., p. 87

(67) Apter, D., Op. cit., p. 326

(68) Shaheed, Op. cit., p. 271

(69) Ananaba, Op. cit., p.p. 141 - 144

(70) Millen, Op. cit., p. 138

(71) Ananaba, Op. cit., p.p. 150 - 155

(72) Kassolow, Op. cit., p.p. 237 - 238

Zack, A., Op. cit., p.p. 12 - 13

الفصل الثالث

التطور التاريخى والقانونى والبنائى للحركة العمالية المصرية منذ نشأتها حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢

يتناول هذ الفصل التطور التاريخى والقانون والبنائى للحركة العمالية المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وذلك بهدف وضع الحركة العمالية فى سياقها التاريخى من ناحية واستجلاء الفروق بين واقعها قبل الثورة وبعدها من ناحية أخرى.

التطور التاريخى للحركة العمالية المصرية

أولا: ار هاصات نشوء وتبلور الطبقة العاملة المصرية:

تتميز الطبقة العاملة المصرية بالحداثة فى نشأتها بالمقارنة بالقوى والطبقات الاجتماعية الأخرى، فلم تبدأ فى التبلور إلا فى منتصف القرن التاسع عشر، حيث ارتبط تطورها بمستوى التطور الصناعى فى البلاد ، فحتى النصف الأخير من القرن الثامن عشر لم يكن هناك صناعات تتطلب آلات ميكانيكية وقوى محركة سوى القوى البشرية والحيوانية، وكان النظام الصناعى السائد فى ذلك الوقت هو نظام الوحدات الإنتاجية الصغيرة التى تنتج حسب الطلب ويزودها عملاؤها بالمواد الأولية وكانت طرق الإنتاج بدائية إلى حد كبير واستخدمت المصانع قش الأرز وروث البهائم كوقود[1]. وقد كان الفلاحون وصناع الطوائف الحرفية عماد الإنتاج فى المجتمع المصرى خلال قرون عديدة.

عندما تولى محمد على حكم مصر، اهتم اهتماماً خاصاً بإقامة جيش وأسطول مصرى قوى، فتبنى برنامجاً للتصنيع عام ١٨١٦ يقوم على أساس احتكاره للصناعات القائمة فى البلاد وادخال صناعات جديدة، وعنى أساساً بالصناعات التى تخدم الجيش والأسطول مثل صناعة السفن والأسلحة والذخيرة، مما ربط الإنتاج بالطلب الحربى، يزداد فى فترات الحروب ويتناقص فى أعقاب الحروب. أما

بالنسبة للصناعات القائمة من قبل، فقد فرض محمد على ضرائب على المشتغلين بها بعد أن جمعهم فى مكان واحد تحت اشراف مندوب الوالى الذى كان يمدهم بالمواد الأولية بالسعر المحدد ويحتكر بيع الإنتاج بالثمن الذى يحدده مع حظر إنتاج السلعة بدون ترخيص، وقد أدى نظام الاحتكار إلى تقييد حرية الصناع، كما أدى تعرض العمال إلى ظلم الإدارة وتعسفها فى استخدام السلطة إلى حمل بعضهم على ترك العمل مما أضر بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل لاضمحلالها[٢]

بالاضافة لذلك لجأ محمد على إلى تجنيد عمال الزراعة فى العمل فى المصانع قسراً مما أدى إلى اضعاف الحافز على العمل لديهم وهربهم مؤثرين العمل فى الزراعة لانخفاض الفرق بين الأجور فى المجالين، ولذا كان يتحتم على العامل أن يقدم كفيلاً له يمكن الرجوع إليه إذا هرب.

أدت كل هذه العوامل إلى اضعاف نظام الطوائف الحرفية[٣] ماستنزافه فانضمت أعداد كبيرة من عمالها وصناعها إلى سوق العمل الصناعى خاصة من العرفان والصبيان مما أدى إلى انهيار النظام فى النهاية. ومع قرب انتهاء عصر محمد على كان بمصر حوالى ٢٩ مصنعاً للصناعات المدنية والحربية من بينها عدة مصانع كبيرة مثل مصانع الأسلحة بالقلعة ومصانع الحوض المرصود، وبلغ عدد العمال الذين انخرطوا فى سوق العمل بأجر حوالى ٣٠ ألف عامل من مجموع تعداد السكان البالغ ٣٠ ٢ نسمة فى ذلك الوقت[٤]

إلا أنه لم يقدر لتجربة محمد على الصناعية الاستمرار، فقد انهارت على أيدى الدول الأوروبية بعد معاهدة ١٨٤٠[٥]، وتسريح الجيش والاكتفاء بقوة عسكرية محدودة، بل ان محمد على ذاته فقد اهتمامه ببرنامج التصنيع الذى كان مرتبطاً لديه بإقامة قوة عسكرية وطنية كبيرة، ومن ثم توقفت عديد من

الصناعات وارتفعت معدلات البطالة بعد الاستغناء عن كثير من العمال وارتدادهم إلى الريف أو الطوائف الحرفية.

ويرى أمين عز الدين(٦) أنه مع الاعتراف بأن إقامة المصانع الكبيرة فى هذا العصر واستخدام الفلاحين والصناع الحرفيين يمكن أن يوفرا الظروف الموضوعية لخلق طبقة عاملة، فإن العلاقات السائدة فى مصانع محمد على ونظامه الاحتكارى لم توفر الاطار الملائم لنشوء وتبلور الطبقة العاملة المصرية وذلك لعدة أسباب:

(أ) عدم وجود انفصال بين العمل ورأس المال فى ظل نظام محمد على الاحتكارى، فالباشا كان يملك رأس المال والعمال ملكية مطلقة.

(ب) لم يكن يتم استخدام هؤلاء العمال على أساس التعاقد الحر بين العامل وصاحب العمل فقد كان يتم جلب العمال بنفس الوسائل المتبعة فى جلب المجندين للخدمة العسكرية.

(جـ) لم تكن الأجور المقررة لهم تدفع بانتظام حيث كان يتم تأخير جزء من أجورهم كوسيلة لحملهم على الاستمرار فى العمل ومنعهم من الهروب، ومن ثم غاب التعاقد الحر الذى يعتبر قرين نشوء الطبقة العاملة.

على أية حال، يظل صحيحاً أن التطور الصناعى، فى عهد محمد على قد وضع البذور الأولى للطبقة العاملة المصرية. وفى هذا السياق ربط كثير من الباحثين والكتاب(٧) بين عصر محمد على وبداية التطور الرأسمالى فى مصر وبالتالى نشوء الطبقة العاملة، لكنهم اختلفوا فى تحديد العام الذى بدأ فيه هذا التطور بالضبط، وفى اعتبار حكم محمد على مرحلة شهدت تعاصر الاقطاع والرأسمالية، أو غلبة النمط الرأسمالى عليه أو تعايش النمط الشرقى مع الرأسمالى.

وبعد انهيار تجربة محمد على الصناعية لم تتح الفرصة لايجاد تطور صناعى جديد فى عهدى عباس وسعيد، إلا أنه مع تولى الخديوى إسماعيل ١٨٦٢-١٨٧٩ بدأت محاولات إعادة الحياة للتجربة الصناعية بإقامة المصانع وإيفاد البعثات للخارج، وتحقق بالفعل بعض النجاح خاصة وأن نشوب الحرب الأهلية الأمريكية من ١٨٦١- ١٨٦٥ أدى لازدياد الطلب على القطن المصرى وارتفاع أسعاره مما ولد الحاجة لإقامة مصانع لحلج القطن، فوصل عدد محالج القطن فى الوجه البحرى إلى مائة محلج إضافة إلى مصنعين للنسيج، و١٧ مصنع للسكر وعديد من مصانع الطرابيش والحرير والورق والطوب والجلود والزجاج(٨) ومع ١٨٧٥ انتكست التجربة مرة أخرى وتم اغلاق كثير من المصانع لأن الإنتاج لم يكن إقتصادياً. وقد تم احياء التجربة الصناعية من جديد مع تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد ودمج الاقتصاد المصرى فى السوق العالمى(٩) خاصة بعد تأسيس المحاكم المختلفة فى عام ١٨٧٦ وتوافر الضمانات التشريعية التى تؤمن نشاط الاستثمارات الأجنبية التى تركزت فى مجالات الصناعة والتجارة والمرافق العامة. وقد ازداد الطلب على الأيدى العاملة خاصة التى وفدت من الريف قاصدة المدينة أمام عجز الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين الذين خرجوا صفر اليدين بعد الانتقال من مرحلة الاقطاع الشرقى التى تجعل الأرض ملك للدولة إلى مرحلة اقرار الملكية الخاصة. وقد كان لهذا التحول آثار إيجابية على الفلاحين حيث انتهى الحظر على انتقالهم منذ عهد محمد على ١٨١٣، وتم إلغاء السخرة رسمياً ١٨٩٩(١٠)، ونتيجة لذلك هاجر مئات الألوف من الفلاحين المعدمين إلى المراكز الصناعية تلاهم حائزو المساحات القزمية من الأرض والتى لم تكفل دخولها الحد الأدنى اللازم للمعيشة، وقد شكل الفلاحون ذوو الحيازات القزمية الكتلة الأساسية للعمال الموسميين المشتغلين فى صناعة البناء والسكر وحلج القطن وعصر الزيوت بجانب الزراعة، وقد كانت هجرة

الفلاحين الواسعة إلى المدن والمراكز الصناعية أحد الأسباب الرئيسية لسرعة نمو سكان المدن والمراكز قياساً إلى مجمل سكان البلاد [١١]. وقد شكل صناع الطوائف الحرفية العماد الثانى للإنتاج فى المجتمع المصرى بعد إلغاء النظام نهائياً بصفة رسمية ١٨٩٠ [١٢]

ثانياً: اثر الاحتلال البريطانى على التطور الصناعى وتطور الحركة العمالية فى مصر:

حدد مضمون السياسة الاقتصادية البريطانية فى مصر منحى تطور الطبقة العاملة، فقد هدف الاحتلال البريطانى إلى عرقلة التطور الصناعى فى البلاد من خلال محاربة قيام الصناعة الآلية الكبيرة فى مجال الغزل والنسيج أى أهم الفروع التى يمكن أن تلعب دوراً قيادياً فى تطور الصناعة التحويلية. وقد لخص اللورد كرومر الحاكم الفعلى للبلاد سياسة حكومته التى تقوم على أساس تصدير القطن المصرى إلى أوروبا واستيراد مصر للمنسوجات القطنية من الخارج، وشدد على أن مصر بلد زراعى بالأساس ولابد أن تكون الزراعة همه الأول وكل تعليم صناعى أو غير صناعى يفضى إلى اهمال حراثة الأرض. وقد اتخذت بريطانيا عديداً من الاجراءات لعرقلة قيام صناعة حقيقية فى مصر مثل رفع الحماية الجمركية، وفرض الضرائب المرتفعة على الصناعات الآلية الكبيرة مما حال دون تطور طبقة عاملة صناعية، وفى نفس الوقت تعرضت الصناعات اليدوية المصرية المنزلية للاضمحلال نتيجة منافسة الواردات الأجنبية وإلغاء نظام الطوائف الحرفية، ورغم ذلك فقد سمحت الإدارة الاستعمارية فى مصر بإقامة بعض الصناعات الضرورية التى توفر بعض التسهيلات اللازمة للعمليات الاقتصادية الاستعمارية مثل العمليات المتعلقة بتهيئة القطن للتصدير [١٣].

وقد وسمت هذه الأوضاع بنية الطبقة العاملة المصرية حتى أوائل القرن العشرين بعدة سمات أبرزها:

١ - انخفاض الوزن النسبى لهذه الطبقة بالنسبة لقوة العمل ككل، فلم تتجاوز نسبة العمال الأجراء فى الصناعة والبناء ٢ ٤٪ من إجمالى قوة العمل، تمثل البروليتاريا الصناعية الحديثة العاملة فى مؤسسات الصناعة الآلية الرأسمالية الكبيرة حوالى ٣٠٪ منها[١٤].

٢ - ميوعة الحدود بين الطبقة العاملة الناشئة والقطاعات الحرفية والفلاحين وهذا يرجع لعاملين أولهما أن معدلات نمو الاستثمارات الرأسمالية لم تكن تسمح بحدوث تحول حاد فى وضع هذه الفئات المتأرجحة على حدود الطبقة العاملة، فالتوسع فى المرافق والمنشآت الرأسمالية لم يكن بقادر على استيعاب هذه الفئات تماماً بحيث تتمكن من قطع صلاتها بالعمل الحرفى والزراعى، وثانيهما أن الاغلبية الساحقة من هذه الفئات المتأرجحة على حدود الطبقة العاملة كانت تمارس أعمالاً خفيفة، وان كانت هذه الأعمال فى مجموعها تندرج تحت العمل المأجور فإنها لم تكن كافية لربط تلك الفئات بالطبقة العاملة[١٥] ولذلك فقد تميزت الطبقة العاملة ككل بقدر كبير من عدم التجانس.

٣ - التأثير الكبير للعمال الأجانب الفنيين والذين جاءوا من بلادهم إلى مصر سعياً إلى فرص عمل بشروط أفضل، وكانوا يمثلون نسبة كبيرة من الطبقة العاملة خاصة فى مجالات إنتاج السلع والخدمات أوروبية الطراز التى ازداد استهلاكها على حساب الصناعات التقليدية[١٦] وقد لعب العمال الأجانب دوراً رائداً فى بدء العمل الجماعى (اضراب لفافى السجاير ١٨٩٩) وهذا لكونهم أكثر تحرراً من العلاقات ما قبل الأسمالية التى تمثلت فى استمرار الخضوع للاستغلال التجارى الربوى وشبه الاقطاعى فى الزراعة والحرف، وأيضاً لكونهم أكثر وعياً وقدرة على التنظيم. ومن ناحية أخرى فقد كان هناك قدر كبير من التمييز بين العمال الأجانب

والعمال المصريين ، فقد حرم العمال المصريين من كثير من فرص التدريب المهنى والتعليم الفنى وهو ما أدى فى النهاية إلى تخلف الطبقة العاملة المصرية(١٧).

٤ - ان نشأة الطبقة العاملة المصرية فى ظل المرافق والمصانع الكبيرة التى أقامتها الرأسمالية الأجنبية جعلها فى موقع التناقض معها .وبالتالى كانت فى طليعة القوى الاجتماعية التى خاضت المعارك الوطنية وسعت إلى إقامة تنظيمات خاصة بها للدفاع عن حقوقها، وهكذا اقترن النضال النقابى بالنضال السياسى(١٨)

نخلص مما سبق إلى أن ضعف الطبقة العاملة الصناعية المصرية عكس ضعف التطور الصناعى فى البلاد ومقاومة السياسة البريطانية فى مصر لنشوء صناعة حديثة، إلا أن التحولات التى حدثت أثناء العشرينات من هذا القرن مثل زيادة معدلات النمو السكانى، والتطور الصناعى، وازدياد الهجرة من الريف للمدينة، ونمو الإدارة الحكومية أدت لمزيد من تبلور الطبقة العاملة واستيعاب الفئات المتأرجحة على حدودها، ورغم ذلك فلم يحدث تغيير موازى فى مكانتها الاجتماعية والسياسية فقد ظلت قابعة عند قاعدة الهرم الاجتماعى سواء من حيث نصيبها من الدخل القومى أو النفوذ السياسى(١٩)

ثالثاً: اضراب ١٨٩٩، وبدء النضال العمالى(٢٠)

اتسمت أحوال العمال فى المصانع الكبيرة ووحدات الصيانة بظروف عمل سيئة ومجحفة للغاية تتمثل فى انخفاض الأجور وطول ساعات العمل، فأجرة العامل اليومية كانت تترواح ما بين قرش وثلاث قروش بحسب الصناعة التى يعمل فيها، أما ساعات العمل فكانت تتروح ما بين ١٣ إلى ١٧ ساعة يومياً. وكان مديرو المصانع يقومون بتخفيض الأجور لضغط النفقات أو يؤخرون للعمال أجورهم لعدة

شهور حتى يثنيهم ذلك عن التفكير فى ترك العمل[٢١]، بالاضافة لعدم وجود أى تشريعات تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل. هذه الظروف اللانسانية التى عاش فى ظلها العمال دفعتهم للقيام بأول اضراب فى تاريخهم وهو اضراب لفافى السجائر ١٨٩٩ الذى يعد البداية الحقيقية للعمل الجماعى العمالى[٢٢]. ولقد كان الدافع لتنظيم الاضراب هو استخدام الآلات فى لف السجاير وما ترتب على ذلك من تسريح كثير من العمال أو تخفيض أجورهم، وقد لعب العمال الأجانب دوراً بارزاً فى هذا الاضراب فقد كانوا المحركين له بحكم خبراتهم بالعمل النقابى التى حملوها من بلدانهم واستنادهم للحماية القنصلية والامتيازات الأجنبية، ومهما اختلفت الآراء وتضاربت حول أهمية هذا الاضراب فى تاريخ الحركة العمالية المصرية وأنه كان من تنظيم العمال الأجانب وأن العمال المصريين شاركوا فيه بصورة هامشية، فإنه تميز بسمات وانتهى بنتائج جعلته بداية الكفاح الجماعى للحركة العمالية المصرية، لقد وقع الاضراب فى عدد من معامل السجاير بالقاهرة خلا شهر ديسمبر ١٨٩٩ واستمر إلى فبراير ١٩٠ وكانت خطة القائمين بالاضراب هى اطالة مدته إلى أقصى وقت ممكن بحيث ينتهى كل المخزون من السجاير مما يضطر أصحاب المعامل للتيفاوض مع العمال والاستجابة لمطالبهم. وقد عمل قادة الاضراب على منع استخدام لفافى سجاير جدد محل المضربين[٢٣]. وقد نجح الاضراب فى تحقيق المطالب الخاصة برفع الأجور وأسفر عن إنشاء أول تنظيم نقابى خاص بعمال الدخان عرف باسم جمعية لفافى السجاير بالقاهرة ورأسها يونانى اسمه كريازى[٢٤].

ويمكن تفسير لجوء العمال الأجانب إلى سلاح الاضراب فى أنهم واجهوا ظروف عمل فى مصر وان ميزتهم عن العمال المصريين إلا أنها سلبتهم كثير من المكاسب

التى حققوها فى بلدانهم مثل الحماية النقابية والتشريعات العمالية[٢٥]. ومما لا شك فيه أن اشتراك العمال المصريين فى هذا الاضراب ولو بصورة هامشية كان بمثابة فترة تدريبية لهم على استخدام أساليب العمل النقابى للحصول على حقوقهم. وقد ذخرت السنوات الأولى من القرن العشرين بعديد من الاضرابات العمالية[٢٦] التى انخرط فيها عمال أجانب ومصريون فى القاهرة والاسكندرية، ومن أمثلة هذه الاضرابات اضراب العمال المصريين المشتغلين بشحن وتفريغ الفحم فى ميناء البصل بالاسكندرية فى سبتمبر ١٩٠ من أجل زيادة أجورهم وخفض ساعات العمل، واضراب العمال المصريين فى شركة ترام الاسكندرية ١٩٠ من أجل المطالبة بفتح باب الترقية أمامهم لدرجة مفتش أسوة بالعمال الأجانب ومن أجل خفض ساعات العمل، واضراب عمال السجاير بالقاهرة ١٩٠٣، هذا الاضراب الذى استمر ما يزيد عن شهرين وكان هذا الاضراب من أبرز مظاهر تطور العمل الجماعى فى تلك المرحلة من تاريخ الحركة العمالية نظراً لطول مدته وما حدث خلاله من أحداث عنف. وقد اشترك فى هذا الاضراب حوالى ١٢ عامل يعملون فى ٦ معامل وقد قدموا مطالب واحدة فى وقت واحد. وجدير بالذكر أن هذا الاضرابات قد أفرزت أشكالاً من التنظيم النقابى مثل جمعية لفافى السجاير بالقاهرة ١٨٩٩، وجمعية اتحاد عمال الخياطين بالقاهرة ١٩٠١، وجمعية الحلاقين بالقاهرة ١٩٠٢، وجمعية عمال السكك الحديدية ١٩٠٨.. وقد بلغ عدد النقابات حتى عام ١٩١١ (١١) نقابة ضمت ستة آلاف عامل[٢٧]، بل وصل الأمر إلى حد تكوين جمعيات عمالية سرية مثل الجمعية السرية لبؤساء السكة الحديد وقد تصدت هذه الجمعية لقيادة عدة اضرابات واعتصامات ضد تعسف الإدارة[٢٨]

رابعاً: أثر الحرب العالمية الأولى على الطبقة العاملة المصرية:

لقد كانت سنوات الحرب العالمية الأولى فى حياة الطبقة العاملة المصرية سنوات مريرة، فقد توقفت النقابات العمالية فى ظل قوانين منع التجمهر والاحكام العرفية واستدعاء آلاف من العمال والفلاحين للعمل فى حملة العمل المصرية لخدمة القوات البريطانية فى فلسطين والعراق، وفى ظل هذه الظروف لم يتبق من فرص العمل النقابى غير النذر اليسير[٢٩] إذ تم تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعى (الاضرابات). وقد عانت الطبقة العاملة طوال سنوات الحرب من ارتفاع أسعار السلع الأساسية واشتداد وطأة الغلاء، وقد زاد من حدة الأزمة اتجاه أصحاب الأعمال لخفض الأجور وتوفير العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، إلا أنه من ناحية أخرى فقد كان للحرب العالمية الأولى آثار إيجابية على التطور الصناعى فى مصر[٣٠] حيث أدى انقطاع وصول المنتجات الأجنبية إلى مصر إلى ازدهار الصناعة الوطنية المصرية وتبلور برجوازية وطنية صناعية وتجارية[٣١] تسعى لاشباع احتياجات السوق المحلى والجيوش البريطانية.

بدأت الحركة العمالية تستعيد نشاطها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وصارت تسير فى اتجاهين متوازيين، الأول المطالبة بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل والثانى احياء التنظيم النقابى. وقد حفلت الفترة ١٧-١٩١٩ بسلسلة من الاضرابات فى القاهرة والاسكندرية تجاوزت حدود الاضراب المحلى إلى آفاق الاضراب العام. كما شهدت محاولات احياء التنظيم النقابى والسعى للحصول على الاعتراف القانونى بالنقابات، وقد انقسمت القيادات النقابية إلى تيارين الأول يدعو إلى تشكيل نقابات منفردة، والثانى يستهدف احياء نقابة الصنائع اليدوية كنقابة موحدة لكافة عمال الصناعات[٣٢] والمهم أن مطالب الحركة

العمالية آنذاك كانت مطالب جزئية ومتواضعة لم ترق إلى مستوى الشمولية فلم تطالب بالتعويض عن اصابات العمل ومكافأة نهاية الخدمة، وتشكيل اللجان المشتركة لتسوية الشكاوى والمشاركة فى الأرباح، بل تركزت كلها على تحسين الأجور وخفض ساعات العمل. وقد تصدت قيادات نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية للاتجاهات النقابية المنفردة وأخذوا على عاتقهم مهمة صياغة المطالب الشاملة للطبقة العاملة وأسفرت جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية هامة «مشروع قانون لحماية العمال» ٢ مارس ١٩١٩، وقد استوعبت الوثيقة المسائل المتعلقة بظروف العمل مثل توفير الخدمات الطبية والعلاج والتعويض عن اصابات العمل وكذلك المسائل المتعلقة بشروط العمل مثل تحسين الأجور وربطها بتكاليف المعيشة، ومكافأة نهاية الخدمة، وتحديد ساعات العمل والحد من سلطة الفصل، وأخيراً موضوع العلاقات الصناعية بما يتضمنه من الاعتراف القانونى بالنقابات وبالمفاوضة الجماعية والتحكيم فى منازعات العمل وتنظيم حق الاضراب ولم تخل الوثيقة من نسائم الروح الوطنية فطالبت بمنح أفضلية فى استخدام العمال المصريين والمساواة فى الأجور بينهم وبين العمال الأجانب(٣٣).

خامسا: العلاقة بين الحركة العمالية والقوى السياسية القائمة:

ان العلاقة بين الحركة العمالية والقوى السياسية الفاعلة آنذاك تراوحت ما بين التعاون والتداخل من جهة والصراع ومحاولة احتواء الحركة العمالية واستئناسها من جهة أخرى.

١ - الحزب الوطنى والحركة العمالية:

أنشأ الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٨ مدارس الشعب من أجل تعليم العمال بالمجان، وانقسمت الدراسة إلى مرحلتين فى الأولى يتعلم العمال مبادىء القراءة

والكتابة، وفى الثانية يدرسون الحساب والجغرافيا والتاريخ الوطنى.. وكانت هذه الدراسات تتكامل مع ندوات يعقدها الحزب كل جمعة لبث أسس القومية فى نفوس العمال وغرس حتمية الحصول على الاستقلال فى نفوسهم. وقد انتظمت أعداد كبيرة من العمال فى تلك الدراسة(٣٤) وقد أدرك قادة الحزب أهمية استمرار الصلة بين العمال والحزب فأسسوا فى أواخر ١٩٠٨ نقابة الصنائع اليدوية لتضم العاملين بمختلف الصنائع والحرف. وتكمن أهمية هذا الالتقاء بين الحركة السياسية والحركة العمالية فى كونه أول التقاء تنظيمى بين المثقفين الوطنيين وبين العمال، ولقد فتح الطريق لاجتذاب النقابات إلى العمل الوطنى والسياسى وضمن وجود قاعدة جماهيرية للحزب الوطنى تسانده فى نضاله ضد الاستعمار الانجليزى.

٢ - الحركة العمالية وثورة ١٩١٩:

تميزت المرحلة التى سبقت الثورة مباشرة بشيوع روح السخط والتذمر فى وسط كافة قطاعات المجتمع على الاحتلال البريطانى، فملاك الأراضى الزراعية يشكون من شروط تسويق القطن، والطبقات المتعلمة والمهنية تعانى من تدهور أوضاعها وفقدان قوتها السياسية، وفقراء الحضر يعانون من ارتفاع الأسعار والتضخم الناشىء عن الحرب وأخيراً الفلاحون يهددهم التجنيد الاجبارى وفقدان الحياة فى الحرب(٣٥). وهكذا فقد كانت الأوضاع مهيأة للثورة ولقد كان العمال أكثر استجابة للثورة منذ بدايتها، لدرجة أنه من الصعب أن نميز فى سلسلة الاضرابات العمالية(٣٦) التى أعلنها عمال الترام وعمال العنابر والسكك الحديدية فى بداية الثورة وغيرها من الاضرابات بين الأهداف الاقتصادية وأهداف المشاركة فى العمل الجماهيرى إذ كان الالتحام كاملاً بين العمل النقابى والعمل الثورى الوطنى فى هذه المرحلة(٣٧). لقد كان العمال أكثر استجابة للثورة منذ بدايتها وشاركوا فى

أحداثها بصورة فردية وجماعية، والمقصود بالمشاركة الفردية مشاركة المئات والآلاف من العمال فى المظاهرات التى نظمها الطلبة والمثقفون. وكانت هذه المشاركة تلقائية بفعل الحماس الوطنى، أما المشاركة الجماعية فالمقصود بها الحركات الجماعية العمالية المنظمة مثل الاضرابات المسيرات وأعمال التخريب وقد اتسمت المشاركة الجماعية بثلاث سمات أساسية:

- استخدمت أسلحة العمل الجماعى التى تمرست بها النقابات العمالية مثل الاضرابات والمسيرات.

استهدفت إلى جانب خدمة النضال الوطنى تجديد الصراع الاقتصادى والضغط على أصحاب الأعمال من أجل زيادة الأجور وخفض ساعات العمل.

- ظهرت أساساً فى القاهرة والاسكندرية باعتبارها مركزى النشاط النقابى المنظم، وظهرت أساساً وسط أكثر التجمعات العمالية نشاطاً مثل عمال السكك الحديدية والموانىء والترام[٣٨].

وهكذا خرج العمال بالثورة عن النطاق الذى كانت تريده الفئات العليا من قيادة الوفد المكونة من كبار الاملاك والبورجوازية المصرية أى من نطاق التهادن والتفاهم إلى نطاق الثورة[٣٩] ولقد كانت هناك حركتان متوازيتان الأولى حركة الوفد التى تسعى لأنهاء الحماية وتحقيق الجلاء والاستقلال وبالتالى تفتح المعركة على الاستعمار البريطانى، والثانية حركة الطبقة العاملة التى تسعى لتحسين شروط العمل وإلى إحياء تنظيماتها النقابية وبالتالى تفتح المعركة ضد الرأسمالية الأجنبية التى احتكرت المرافق والصناعات، هاتان الحركتان وان اختلفتا فى تركيبهما الاجتماعى وقيادتهما ومجالات نشاطهما، إلا أنهما التقيا فى ضرورة المعركة ضد الاستعمار ومن ثم فإن التحامهما حول هذا الهدف كان أمراً حتمياً،

وإن كان مثل ذلك الالتحام لم يتحقق بالكيفية الواجبة لسببين أولهما خلو تشكيل الوفد فى نوفمبر ١٩١٨ من ممثلين للطبقة العاملة رغم دعواه بأنه يمثل الأمة، ففكرة جمع التوقيعات للوكالة عن الشعب كانت تعنى قعود العمال والفلاحين تاركين للوفد بقيادة سعد زغلول التفاوض مع الانجليز(٤٠)، بالاضافة إلى ذلك فقد كانت القاعدة الاجتماعية للوفد تتكون أساساً من كبار ملاك الأراضى الزراعية المعروفين باعتدالهم وتحفظهم وثوريتهم المحدودة، وثانيهما الأسلوب السلمى الذى اتبعه الوفد فى حركته ونشاطه فالمادة الثانية من قانون تشكيله حددت مهمة الوفد فى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلاً(٤١) إلى استقلال مصر استقلالاً تاماً. وعليه ففى ظل قيادة اتجاه ذات سلمى محافظ لابد أن تضيق فرص الاستخدام الثورى إلى أبعد الحدود ويسود الاتجاه نحو استخدام الأساليب السياسية التقليدية.

ومهما يكن الأمر فإن ثورة ١٩١٩ أوصلت الطبقة العاملة إلى قمة نضجها السياسى واتسعت تنظيماتها النقابية بصورة كبيرة حتى وصل عدد النقابات إلى ما يقرب من ٧١ نقابة استطاعت أن تنظم عديداً من الاضرابات(٤٢).

٣- العلاقة بين الحركة العمالية والأحزاب السياسية عقب ١٩١٩:

سعت كافة القوى والأحزاب السياسية خلال الفترة الممتدة من العشرينات حتى الحرب العالمية الثانية إلى السيطرة على الحركة العمالية واحتوائها من خلال تكوين اتحادات عمالية تابعة لها(٤٣)، فقد قام أول اتحاد لنقابات عمال مصر عام ١٩٢١ بفضل جهود الحزب الاشتراكى المصرى يشمل ٢ نقابة وبلغ عدد أعضائه ٥٠,٠٠ عضو(٤٤) وكان لنشاط المنظمين الشيوعيين أثر كبير فى تقوية

النقابات وتنظيم عملها، وقد شهد عام ١٩٢٤ سلسلة من الاضرابات فى القاهرة والاسكندرية أبرزها اضراب عمال شركة الملح والصودا وعمال الغزل بالاسكندرية(٤٥)

أما حزب الوفد فرغم كونه يمثل مصالح البرجوازية المصرية إلا أنه حرص على احتواء الحركة العمالية لعدة أسباب:

١ - فكرته باعتباره وكيلاً للأمة(٤٦)

٢ - الخوف من سيطرة الحركة الشيوعية على الطبقة العاملة خاصة وأن شعارات الحركة العمالية فى ثورة ١٩١٩ تجاوزت حدود الشعارات الوطنية وانطلقت تضع برنامجاً مستقلاً عن برنامج القيادة الوفدية أبعد نظراً وأكثر عمقاً من حيث دلالته الاجتماعية فى محاولتها لتكوين حزب عمالى. ففضلاً عن الأهداف الوطنية التى صاغها البرنامج، طرح لأول مرة شعارات تأميم قناة السويس وتصفية الاقطاع ومجانية التعليم وتنظيم الفلاحين فى نقابات أو تعاونيات وغير ذلك من الأهداف ذات المضمون الاجتماعى(٤٧) التى أقلقت حزب الوفد. ومما عزز مخاوفه خضوع أول اتحاد لنقابات العمال لسيطرة العناصر الاشتراكية واليسارية. وقد تنامى نشاط الحركة العمالية اثر تكوين هذا الاتحاد وتنظيم عديد من الاضرابات احتجاجاً على تخفيض الأجور وإلغاء المكاسب التى حصل عليها العمال من خلال اضراباتهم السابقة(٤٨)

٣ - حرص الوفد عل الاستفادة من ثقل الطبقة العاملة فى تدعيم سياسته على ضوء دور العمال الفعال فى ثورة ١٩١٩(٤٩).

وانطلاقاً من تلك الدوافع قرر الوفد إقامة اتحاد نقابات عمال وادى النيل فى

١٩ يوليو ١٩٢٤ برئاسة عبد الرحمن فهمى، وقد حدد الاتحاد أهدافه بأنها العمل على تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول إلى كل ما فيه الخير لهم أدبياً ومادياً واجتماعياً وصحياً واقتصادياً، والسعى إلى إيجاد تشريع خاص لحماية العمال وتحديد ساعات العمل والأجور وترتيب المعاشات والمكافآت والاعانات فى حالات العجز والاصابة[٥٠]. إلا أن القضية لم تكن إقامة تنظيمات نقابية عمالية حقيقية واتحاد عام يقود هذه التنظيمات من أجل الحصول على شروط عمل أفضل بقدر ما كانت ذريعة أو خطة للسيطرة على الحركة العمالية، ومن ثم فقد تميز قانون الاتحاد بالانعطاف الشديد نحو المركزية، فالمادة الخامسة من القانون نصت على أن الغرض من تكوين الاتحاد هو «إيجاد مركز رئيسى ترتبط به جميع نقابات العمال والطوائف بوادى النيل والاشراف عليها». وجاء فى المادة السادسة الخاصة بالعضوية أنه إلى جانب منح العضوية للنقابات، تقبل عضوية الأشخاص ذوى الكفاءات والمميزات الخاصة غير التابعين للنقابات ممن يرى الاتحاد مصلحة له فى قبولهم ضمن أعضاءه، وقد بينت الشواهد الواقعية أن هذه المادة قد وضعت من أجل عشرات من أعضاء حزب الوفد الذين أسندت إليهم رئاسة الفروع والنقابات تعميقاً للسيطرة على عمال الأقاليم. كذلك خول القانون مجلس إدارة الاتحاد سلطات واسعة فيما يتصل بقبول وفصل الأعضاء والنقابات دون معقب، وأسند إلى رئيس الاتحاد سلطات واختصاصات واسعة وحرم على النقابات الأعضاء إعلان الاضراب دون موافقة الاتحاد[٥١]. وبناء على ذلك لم يتخذ الوفد موقف المدافع عن مصالح العمال فى صراعهم مع أصحاب الأعمال، فحكومة الوفد كانت تعتبر أن لديها من المهام ما هو أجدر باهتمامها واعتبرت مشاكل العمال مشاكل ثانوية لاتستحق الاهتمام[٥٢].

واللافت للنظر أن الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل سرعان ما انهار مع

استقالة وزارة الوفد على اثر اغتيال السردار سيرلى ستاك[٥٣]. وحينما تولى زيور باشا الحكم شرع يطارد رؤساء النقابات بحجة تدخلهم فى الأمور السياسية، وعمت البلاد اضرابات عمالية بعودة الدستور والبرلمان، وعقب وزارة زيور جاءت وزارة محمد محمود ١٩٢٨ التى عصفت بالدستور مرة ثانية ووثبت الأطماع الحزبية للحركة النقابية مرة أخرى، مما دفع محجوب ثابت لطرح فكرة إقامة اتحاد جديد للعمال ينأى بهم عن النشاط الحزبى، ولكن لم يقدر له النجاح، وظلت الحركة العمالية عرضة للصراعات الحزبية من أجل السيطرة عليها. فقد كون حزب الأحرار الدستوريين اتحاداً للعمال بقيادة أحد رجالاته داود راتب عام ١٩٣٠، وكون الوفد اتحاداً جديداً بقيادة عباس حليم الذى اختلف مع الوفد بعد فترة وكون اتحاداً مستقلاً للعمال تحت قيادته، وكرر الوفد المحاولة مرة أخرى وكون المجلس الأعلى للعمل[٥٤].

والمهم أن تجربة الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل وهى تجربة كررتها الأحزاب الأخرى حينما وصلت للسلطة عكست ملامح بالغة الدلالة:

(أ) كان الاتحاد تشكيلاً من نتاج حكومة الوفد وليس تنظيماً من نتاج حركة الطبقة العاملة.

(ب) نشأ الاتحاد بمعزل عن النقابات القائمة واعتمد فى الأغلب على نقابات جديدة أنشأها بأسلوب شكلى وخاصة فى الأقاليم بعيداً عن حركة الطبقة العاملة فى القاهرة والاسكندرية فى ذلك الوقت.

(جـ) تكونت قيادة الاتحاد من عناصر مختارة من حزب الوفد وليست عناصر منتخبة من القاعدة العمالية.

(د) المركزية الشديدة فى إدارة الاتحاد بما يضمن استمرار سيطرة القيادة الحزبية على النقابات الأعضاء.

(هـ) إن الهدف من إنشاء الاتحاد كان السيطرة على الحركة العمالية لاعتبارات أمنية ونظامية وليس بهدف تحسين شروط وظروف العمل.

(و) إن انهيار الاتحاد بمجرد سقوط الحكومة أمر يؤكد أن ارتباط الاتحاد بالحكومة كان أقوى من ارتباطه بالقواعد العمالية(٥٥).

ويرى أمين عز الدين(٥٦) أن الارتباط السياسى بين الحزب الوطنى ونقابة الصنائع اليدوية وبين الحزب الاشتراكى والحركة العمالية يختلف عن الارتباط السياسى بين حزب الوفد - والأحزاب الأخرى التى وصلت للسلطة - والحركة العمالية، ففى الحالة الأولى كان هذا الارتباط يمثل محاولة جدية لخلق قاعدة عمالية مساندة للحزب الوطنى والاشتراكى وهما خارج السلطة، عكس تجربة الوفد والأحزاب الأخرى التى كانت تسعى للسيطرة على الحركة العمالية بمجرد وصولها للسلطة(٥٧).

ويتضح مما سبق أن هذه الفترة من تاريخ الحركة العمالية كانت مليئة بالمتغيرات الحادة، فقد نما التنظيم النقابى ولكنه كان أسير صراعات الأحزاب وغيرها من القوى السياسية، ولا ينفى هذا بالطبع وجود قيادات نقابية ناضلت من أجل الحفاظ على استقلالية الحركة العمالية بعيداً عن الأحزاب وتمكنت من قيادة عديد من الاضرابات العمالية. ومن ناحية أخرى فقد عانت النقابات العمالية ابان تلك الفترة من قهر شديد فقد كانت شئون العمل والعمال تابعة لوزارة الداخلية، وخضع النشاط النقابى لرقابة بوليسية صارمة وأصبح على النقابات أن تدخل فى معركة مزدوجة الجبهات مع الأحزاب التى تتصارع من أجل السيطرة عليها وكسب أصواتها وقوتها السياسية ومع الرأسمالية الصاعدة التى تريد استغلال قوة عملها.

سادساً: الحركة العمالية من الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:

ازدهرت الصناعة خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة انقطاع مصر عن السوق العالمى وما ترتب على ذلك من ظهور مشروعات صناعية جديدة واحياء الصناعات التى كانت على وشك الافلاس قبل الحرب، وظهرت المناطق الصناعية الكبيرة التى يتركز فيها عدد كبير من المصانع والعمال مثل شبرا الخيمة والمحلة الكبرى. ورغم هذا الازدهار الصناعى فإن نصيب الصناعة لم يتجاوز ١٢٪ من الدخل القومى[٥٨] وكانت كلها صناعات استهلاكية أو تحويلية. وعلى أية حال فقد انعكس هذا التطور الصناعى على الطبقة العاملة حيث ازداد عددها زيادة كبيرة وتبلورت أساليب نضالها الجماعى[٥٩] وفى نفس الوقت فقد عانى العمال من ظروف اقتصادية واجتماعية متدهورة تمثلت فى انخفاض الأجور بحيث لم تعد تكفى اشباع ضروريات الحياة[٦٠]، وارتفاع معدلات الأمراض المهنية، وتفاقم مشكلة البطالة خاصة بعد الحرب بسبب توقف كثير من الصناعات العسكرية التى كانت قد فرضتها ظروف الحرب وكثير من الصناعات المرتبطة بها التى كانت تمد الحلفاء بالمؤن والخدمات، وبسبب سياسة أصحاب الأعمال التى كانت تسعى للمحافظة على مستوى الأرباح العالية من خلال الاستغناء عن عدد كبير من العمال ومضاعفة العمل الذى يقوم به الآخرون مع دفع نفس الأجر، كما أن جانباً من هؤلاء الرأسماليين كان يلجأ إلى التخلص من العمال القدامى لارتفاع أجورهم ولكونهم خميرة أى حركة نقابية. ولذا فقد كانت معظم المنازعات العمالية تدور حول الأجور[٦١] وتميزت هذه المرحلة أيضاً بانتهاك القوانين العمالية المتناثرة والمحدودة التى حصل عليها العمال من خلال نضالهم مثل قانون عقد العمل

الفردى، واصابات العمل، كذلك فقد عانى التنظيم النقابى قهراً حكومياً متزايداً فقد فرضت داخل النقابات عناصر مأجورة للتجسس على العمل النقابى لصالح البوليس السياسى والقصر وأصحاب المصانع والسفارة البريطانية، ومن ثم وضع النقابات تحت الرقابة المستمرة واحتلال مقارها فى كثير من المناسبات ومنع عقد الاجتماعات بل واللجوء إلى حل النقابات إدارياً وفصل القيادات العمالية واحتلال الجيش والبوليس للمناطق الصناعية الكبيرة مثل شبرا الخيمة والمحلة الكبرى من اجل أرهاب العمال[٦٢]

ورغم ذلك فقد شهدت تلك الفترة ازدهار العمل النقابى المنظم ووصول قيادات جديدة مستقلة عن الأحزاب القديمة ومتحررة من سطوتها لقمة العمل النقابى وكانت متأثرة بدرجة كبيرة بالفكر الاشتراكى ومرتبطة بالتنظيمات الشيوعية القائمة فى ذلك الوقت مثل منظمة الشرارة واسكرا ولجنة العمال للتحرير الوطنى والتى أعلنت أن هدفها هو تحرير الطبقات الشعبية من نير الاستعمار وظلم الاستغلال[٦٣] ، وظهرت مجلات شيوعية كثيرة كان لها تأثير كبير فى صفوف العمال أبرزها الفجر الجديد والضمير[٦٤]. ومن ناحية ثانية فقد تميزت سنون ما بعد الحرب العالمية الثانية بأكبر المعارك العمالية ضراوة وثورية، فقد قادت الطبقة العاملة حركة الاضرابات الكبرى فى هذه السنوات[٦٥] أبرزها اضراب عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية فى فبراير ١٩٤٥، وقد انخرط فيه ٤ آلاف عامل احتلوا المصنع لمدة لمربعة أيام (١٢-١٦ فبراير)، وتشكلت لجنة للتوفيق والتحكيم لم يحضرها مندوب الشركة مما اضطر العمال لمعاودة الاضراب مرتين وكانت مطالب العمال تدور حول تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات بدلاً من ١٠ ساعات يومياً، ومنح العمال علاوة دورية قدرها ١٠٪ من أجر كل سنتين، وتحديد الحد الأدنى للأجر بـ ٧ قروش يومياً، وتحسين حالة عمال الشحن والتفريغ بنسبة ٤٪ من

أجورهم وزيادة الأجازة السنوية من ١٨ يوم إلى ٢١ يوم لمن قضى فى الخدمة أكثر من خمس سنوات، وصرف مكافأة للعمال بواقع نصف شهر. وظل العمال يعاودون الاضراب بعد رفض الشركة لمطالبهم حتى عام ١٩٥٠ ولقد انتهت سلسلة الاضرابات هذه بتوجيه ضربة للقيادة النقابية فى الحوامدية بابعاد رئيس النقابة وسكرتيرها والقضاء على النقابة القديمة وتشكيل نقابة جديدة موالية للشركة.

وكذلك أضرب عمال النسيج بشبرا الخيمة ١٩٤٦، عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ١٩٤٦، وعمال شركة الغزل الأهلية بكرموز فضلاً عن عمال النقل(٦٦)

وقد عكست تلك الاضرابات سمات معينة أبرزها:

(أ) اضرابات ممتدة لفترة أطول زمنياً ومتجددة.

(ب) تحدث على نطاق واسع خاصة بعد تركز العمال فى المناطق الصناعية الكبرى (شبرا الخيمة - المحلة الكبرى - الاسكندرية).

(جـ) تشابه الأهداف والمطالب.

(د) ظهور الاضرابات التضامنية وتعنى مشاركة عمال صناعات أخرى فى اضراب صناعة ما أو مصنع ما.

(هـ) تعرضها لقمع حكومى شديد، فقد عهدت الدولة إلى سياسة قمعية للتعامل مع الحركة العمالية تتمثل فى حل واغلاق النقابة وإنشاء نقابة بديلة موالية لها واحتلال الجيش والبوليس للمنطقة التى يحدث فيها الاضراب والقبض على القيادات العمالية واحالتها للمحاكم وسجنها.

(و) ارتباط النضال الاقتصادى بالنضال السياسى من أجل الحصول على الاستقلال السياسى والاقتصادى معاً.

واضطلعت الحركة العمالية بدور سياسى فعال عقب الحرب العمالية الثانية تمثل فى اشتراكها فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة المكونة فى فبراير ١٩٤٦، فقد تكونت لجان وطنية للطلبة فى الجامعات والمدارس والمعاهد العليا ولجان وطنية للعمال فى المصانع والنقابات للكفاح من أجل الاستقلال، إلا أن هذه اللجان تعرضت لضربات متتالية من حكومة صدقى الذى حل مؤتمر النقابات إدارياً وألقى القبض على زعماء العمال، إلا أن النشاط السياسى العمال لم يتوقف إذ أقام العمال أشكالاً تنظيمية أخرى مستقلة دخلت المعركة الوطنية مثل اللجان الوطنية التى تكونت فى المصانع والأحياء الشعبية[٦٧] عام ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦،. وجدير بالذكر أن البلاد قد شهدت فى هذه الفترة الاضراب العمالى الكبير الذى قام به عمال المعسكرات البريطانية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ ورفضهم العودة للعمل مع السلطات البريطانية التى أغرتهم بزيادة أجورهم بنسبة ٢٪[٦٨].

ولم يقتصر الأمر فقط على مجرد التحرك السياسى الداخلى فقد تحركت الحركة العمالية على الساحة الدولية من خلال حركتين الأولى تمثلت فى اشتراك وفد من الحركة النقابية المصرية فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى لنقابات العمال، وقد أرسلت مصر وفدين أحدهما يمثل اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى والثانى يمثل مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وقد تم توفير نفقات سفر الوفدين من خلال اشتراكات العمال المصريين وفى باريس تم توحيد الوفدين، وقد أثار الوفد المصرى فى المؤتمر - بجانب مشاكل الأجور والبطالة وساعات العمل - موضوع الاستعمار البريطانى فى مصر ومحاربته للحركة النقابية ووصفه بأنه عدو الحريات فى مصر وأيضاً دوره فى تأخر الصناعة وتأزم المشكلة الزراعية ونتيجة لذلك أصدر المؤتمر

التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات قراراً يندد بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر[٦٩].

أما التحرك الثانى فقد هدف إلى احراج الانجليز فى المجتمع العمالى الدولى، فقد قدم النقابيون المصريون شكوى إلى مكتب العمل الدولى وإلى الأمم المتحدة بشأن اقتراف السلطات البريطانية العسكرية فى مصر فى قاعدة القناة لجرائم التسخير والاختطاف ضد العمال المصريين بعد امتناعهم عن العمل فى القاعدة، وبالفعل أرسل مكتب العمل الدولى لجنة لتقصى الحقائق واستجوبت العمال الذين سخروا وبعض العسكريين البريطانيين بحضور مندوب عن السفارة البريطانية ورغم ميوعة التقرير الذى قدمته اللجنة، إلا ان الشكوى حققت بعض النتائج تمثلت فى وقف السلطات البريطانية لأعمال التسخير والاختطاف تحت ضغط الرأى العام العالمى، وأثارت الاهتمام بالقضية المصرية وارتيادها ميادين جديدة للتأثير مثل الاتحادات العمالية الدولية[٧٠]

التطور القانونى والبنائى للحركة العمالية المصرية

أولاً: التطور القانونى للحركة العمالية:

يقصد بالتطور القانونى التشريعات والقوانين المتناثرة التى تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل. لقد سعت الرأسمالية فى البداية من أجل توسيع فرص الاستثمار وإقامة الصناعات الكبرى إلى إلغاء كافة القوانين التى استقر عليها العمل فى مرحلة الاقطاع والتى كانت تخدم النظام الاقتصادى الاقطاعى أساساً. ففى عهد الخديوى محمد سعيد ١٨٥٤-١٨٦٣ صدر قانونان: الأول قانون إلغاء الضرائب الدخولية التى كانت تحصل بنسبة ١٢٪ من قيمة البضائع عند دخولها إلى أية قرية أو مدينة وبذلك تمت إزالة معوقات حرية التبادل التجارى وتوحيد السوق المصرية، أما القانون الثانى فهو اللائحة السعيدية التى وضعت الأساس التشريعى للملكية الفردية للأرض والتى قضت على نمط احتكار الأرض واستطاع الفلاح بموجبها التصرف فى أطيانه بالبيع أو الرهن وهذا أدى لبيع كثير من الفلاحين أراضيهم إلى كبار الملاك وتحولوا إلى معدمين وانضموا إلى سوق العمل. كذلك صدرت بعض القوانين الاخرى التى ساعدت على تبلور الطبقة العاملة المصرية مثل منشور عام ١٨٨٣ القاضى بمنع الجلد بالسياط وبالتالى إلغاء ملامح السخرة فى مصر، ثم قانون إلغاء السخرة رسمياً ١٨٨٩ وقانون الرخص الصناعية عام ١٨٩٠. وهذه القوانين الثلاث حررت اليد العاملة من السخرة ومن العمل فى طوائف الحرف مما أدى لاتساع سوق العمل المأجور فى مصر(٧١).

على أن مجموعة هذه القوانين لم تهدف إلا لخدمة مصالح الرأسمالية الناشئة ولم تراعى مصالح العمال ويمكن القول إن الفترة الممتدة من عام ١٨٩٩ (اضراب لفافى السجاير) حتى الحرب العالمية الثانية تميزت بضآلة المكاسب القانونية والتى ظلت مكاسب جزئية يتوقف صدورها على ممارسة الحركة العمالية دوراً ضاغطاً على النظام السياسى من خلال الاضرابات ومن الأمور ذات الدلالة فى هذا السياق أن يكون ظهور التنظيم النقابى سباقاً على الاعتراف القانونى بالنقابات الذى لم يتم إلا عام ١٩٤٢

وإزاء التدهور البالغ فى أحوالهم المعيشية أثناء الحرب العالمية الأولى طالب العمال بصدور تشريع عمالى ينظم العلاقة بينهم وبين أصحاب الاعمال، ويحد من الفصل التعسفى الجماعى ويرفع الأجور، إلا أن الحكومة قامت باصدار القانون رقم (٢) لسنة ١٩٢١ لمحاصرة الحركة العمالية وتقييدها بالنص على عدم جواز التنازل عن الأجور والمرتبات مباشرة أو عن طريق وسيط إلى نقابة أو جمعية. وعندما صدر دستور ١٩٢٣ نصت المادة ٢١ منه على حق المصريين فى تكوين جمعيات وذلك وفقاً لما يقرره القانون وبالرغم من أن الدستور لم يعترف بالحقوق الديمقراطية للطبقة العاملة مباشرة إلا أن القضاء المصرى استند إلى هذه المادة عندما أصدر بعض الأحكام اعترف فيها بحق النقابات العمالية فى التفاوض عن العمال فى منازعات العمل وكذلك حق العمال فى تشكيل النقابات.

ومع استمرار حركة الاضرابات والاعتصامات فى المصانع، صدر القانون ٣٧ لعام ١٩٢٣ الذى أضاف المواد ١٢٤-٢٧٤-٣٧٥- إلى قانون العقوبات. وقضت المادة ١٢٤ بتجريم الاضراب على الموظفين العموميين ونصت المادة ٢٧٤ على تنظيم اضراب العاملين فى الوحدات ذات المنفعة العامة، كما قضت المادة ٣٧٥ بمعاقبة من يتعدى على حرية الغير فى العمل أو على حق الغير فى أن يستخدم أو

يمتنع عن استخدام أى شخص أو حق الغير فى أن يشترك فى أى جمعية من عدمه[٧٢].

وتفصح هذه القوانين عن النهج القمعى للحكومة فى تعاملها مع الحركة العمالية المصرية، ورغم ذلك فقد تصاعد النضال العمالى وأصبح الاضراب ظاهرة يومية مما أجبر الحكومة وحتى لايفلت الزمام منها على التفكير فى وضع تشريع عمالى، وقد ساعدت الظروف التى كانت تمر بها حكومة الوفد على اتخاذ هذا المنحى، فقد فشلت مفاوضاتها مع الانجليز وازدادت حدة الحملات الصحفية والبرلمانية الناقدة لها، مما دفع سعد زغلول لاحداث تعديل وزارى لاسترضاء الشعب وللضغط على الانجليز بإقالة بعض رموز الحزب المحافظة الموالية من الحكومة واستبدالهم بشخصيات وفدية ذات شعبية، فقد عين أحمد ماهر وزيراً للتعليم، فتح الله بركات وزيراً للداخلية، ومحمد فهمى النقراشى وعبد الرحمن رضا وكلاء وزارة وجدير بالذكر أن الانجليز كانوا يبغضون هذه الشخصيات[٧٣].

وبناء على ذلك فقد اقترحت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء عام ١٩٢٤ تشكيل لجنة تبحث نظام العمل فى البلاد وتقدم الاقتراحات التشريعية اللازمة لتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل واسناد أعمال اللجنة إلى عبد الرحمن رضا وكيل وزارة العدل والذى كان مهتماً بشئون العمال وإلى محجوب ثابت ومحمد صبرى أبو علم عضوى البرلمان. وبدأت اللجنة والتى أطلق عليها فيما بعد لجنة رضا بدراسة الوثائق والمستندات المقدمة إليها من لجان التوفيق والتحكيم والتى كانت قد تشكلت فى عام ١٩١٩ على اثر الاضرابات والمنازعات العمالية لبحث وتسوية الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال، وقد كان من أهداف لجنة رضا إيجاد هيئات تمثل العمال وأخرى تمثل أصحاب الأعمال[٧٤]. وبعد عامين من

البحث والدراسة قدمت اللجنة تقريرها للحكومة الذى تناول الأساس التشريعى لعلاقات العمل. وفى مواجهة ذلك تحرك إتحاد الصناعة المدافع عن مصالح الطبقة الرأسمالية ضد المشروع [٧٥] مما أجبر الحكومة على إهمال مقترحات اللجنة فيما عدا اقتراح واحد خاص بإنشاء مكتب للعمل ملحق بوزارة الداخلية علم ١٩٣٠. ومع الاقرار بأن مشروع لجنة رضا لم يكن مشروعاً متكاملاً يحقق كل مطالب الحركة العمالية إلا أنه تناول عديداً من مطالب العمال مثل عقود العمل وساعاته التى حددها بتسع ساعات وقواعد تشغيل النساء والأحداث ولجان التوفيق والتحكيم والاعتراف القانونى بالنقابات واصابات العمل وأمراض المهنة. إلا أنه استبعد عمال الزراعة من دائرة الخضوع للقانون[٧٦] رغم أنهم يمثلون نسبة كبيرة من الطبقة العاملة.

تبرهن هذه التطوارت على خضوع الحكومة الكامل لرأى اتحاد الصناعات الذى نشر فى مجلة مصر الصناعية[٧٧] والذى جاء فيه: «إن اتحاد الصناعات وقد رأى ضرورة التدخل لدى الحكومة بالطرق الرسمية وغير الرسمية وبكل الوسائل ليظهر لها مدى الخطر الذى ينجم عن مثل هذا التشريع على اقتصاديات البلاد».

وفى عقد الثلاثينات استمر تصاعد الكفاح العمالى وتركزت مطالب العمال فى ثلاثة مطالب رئيسية، اصدار تشريع عمالى والاعتراف القانونى بالنقابات، وضمان الحرية النقابية، ومواجهة آثار الأزمة الاقتصادية التى طحنت العمال[٧٨]. وتميزت هذه المرحلة بطرح القيادات النقابية لقضاياها على الساحة الدولية، وأمام هذا التحرك حاولت الحكومة احتواء هذه التحركات فوجهت دعوة إلى وفد من منظمة العمل الدولية لزيارة مصر ودراسة أحوال العمال ووصلت بعثة هارولد بتلر لمصر فى فبراير ١٩٣٢ وبعد دراستها لأوضاع الطبقة العاملة المصرية قدمت صورة

مرعبة، فساعات العمل تتراوح ما بين ١٤ و ١٦ ساعة يومياً، وتشغيل الأطفال أقل من عشر سنوات فى ظل ظروف لا إنسانية فى المصانع وانخفاض الأجور الحاد[٧٩]. وفى تقريرها المرفوع للحكومة طالبت بضرورة الاعتراف بالنقابات واقرار تعويضات اصابات العمل وفصل مكتب العمل عن وزارة الداخلية وإنشاء مجلس استشارى للعمل وتعديل قوانين تشغيل النساء والأحداث ووضع نظام لساعات العمل، وتضمن التقرير أيضاً ضرورة الاخذ بسياسة اجتماعية جديدة تجاه مشاكل العمل والعمال. وكالعادة لم تهتم الحكومة بالتقرير ولقى نفس مصير لجنة رضا[٨٠] وقامت الحكومة باصدار قوانين متناثرة تعالج قضايا فرعية وتقف عند حد الحماية الإنسانية لفئات قليلة من الأيدى العاملة باعتبارها أولى بالرعاية[٨١]. فأصدرت القانون ٤٨ لعام ١٩٣٣ الخاص بتنظيم تشغيل الأحداث، والقانون ٨١ لعام ١٩٣٣ الخاص بتنظيم تشغيل النساء، والقانون ٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطيرة والضارة بالصحة، والقانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالتعويض عن اصابات العمل لبعض الصناعات الخطيرة وأخيراً أصدرت عام ١٩٣٨ قانون يقضى بإنشاء مجلس العمل الاستشارى وأسندت رئاسته إلى أحمد زيور باشا[٨٢]. وهكذا اتبعت الحكومة نهج ارضاء قطاعات معينة من الطبقة العاملة تجنباً لاصدار تشريع متكامل للعمل وضماناً لكسب تأييد هذه الفئات وبالتالى اضعاف الحركة العمالية ككل وكسر تضامنها، وإزاء هذا الموقف الحكومى المتعنت تجاه اصدار تشريع عمالى متكامل يلبى مطالب العمال الأساسية وإزاء احتدام الأزمة الاقتصادية وتأثير التحركات العمالية الشعبية فى العالم أجمع، جرفت الاسكندرية والقاهرة والوجه القبلى موجة اضرابات، اعتصم فيها العمال بالمصانع وتدخل الجيش والبوليس بالقوة المسلحة فوقع عشرات من الضحايا. فقد بدأ العمال يدركون خطر سيطرة العناصر

الرأسمالية الاقطاعية وممثليها على نقاباتهم وأهمية استقلال الحركة النقابية عن نفوذ هذه العناصر فاشتد اتجاه العمال إلى تأسيس نقابات متحررة من سلطان الأحزاب والسراى والرأسمالية مما دفع الحكومة إلى عرض مشروعاً لقانون نقابات العمال ١٩٤٠.(٨٣) على مجلس النواب وبالفعل وافق عليه ولكنه رفض بشكل بات فى مجلس الشيوخ.

ولا غرابة فى ذلك إذا علمنا أن مجلس الشيوخ كان يعكس الأوضاع الطبقية فى البلاد حيث يضم كبار الرأسماليين وملاك الأراضى الزراعية. وعندما وصلت حكومة الوفد للسلطة ١٩٤٢ اضطرت تحت ضغط العمال إلى اصدار هذا القانون الذى اعترف بالوجود القانونى للنقابات، وقد زاد عدد النقابات إلى ٢١٠ نقابة سنة ١٩٤٤ تضم ١٠٤ ألف عامل(٨٤)، بيد أن هذا القانون لم يخل من الثغرات التى تحولت إلى مطالب عمالية فيما بعد، فالحكومة حينما كانت تعطى أى مكسباً عمالياً كانت تضع كثير من العراقيل أمام تنفيذه بحيث يصبح فى النهاية هذا المكسب ظاهرياً(٨٥)، فقد استثنى القانون عدة شرائح من المأجورين من حقها فى تكوين نقابات مثل موظفى الدولة والمجالس المحلية والقروية ومجالس المديريات وعمال الجيش والبوليس والبحرية وعمال الزراعة والممرضين وعمال المستشفيات كما حرم العمال من تأسيس اتحاد عام لنقاباتهم وأخضع النقابات لرقابة البوليس وأوجب التسجيل الادارى كشرط أساسى للاعتراف القانونى بالنقابة بحيث لايجوز للنقابة ان تباشر أعمالها إلا بعد تسجيلها مما أعطى لمكاتب العمل التابعة لوزارة الداخلية سلطة الوصاية الإدارية على النقابات، وأجاز الحل الإدارى للنقابات وخول وزير الشئون الاجتماعية سلطة حل النقابة دون اللجوء إلى القضاء مع أنه أتاح للعمال استئناف قرار الحل أمام القضاء، إلا أن أسلوب التقاضى لم يكن ملائماً لظروف وامكانيات العمال، كذلك جعل القانون

اجتماعات النقابات وانتخاباتها تتم تحت اشراف وزارة الداخلية والشئون الاجتماعية مما يسهل على رجال البوليس والإدارة التدخل فى شئون النقابات، وأيضاً حظر الاشتغال بالسياسة(٨٦)

وقد عارض اتحاد الصناعات المصرية هذا القانون، واعتبر مشروع متطرف لم يراعى خطورة تحول النقابات العمالية التى تكون فى أول الأمر مجرد جماعات مدنية غرضها السعى لزيادة الأجور وتحسين شروط العمل إلى قوة سياسية تهدد النظام القائم فيما بعد، ولذا طالب بتعليق منح النقابات الشخصية الاعتبارية على قبولها قيوداً معينة وطالب بسحب المشروع فوراً لخطورته على البلاد(٨٧).

مما سلف يتضح جلياً أن موقف الحكومة إزاء اصدار تشريعات عمالية تحمى العمال وتدافع عن مصالحهم قد تميز بالسمات التالية:

(أ) الاصرار على عدم اصدار تشريع عمالى متكامل ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ويحمى الأول من تعسف الثانى، والاكتفاء بإصدار قوانين متناثرة وجزئية تحت ضغط الاضرابات العمالية وهذا يعكس موقف اتحاد الصناعات الذى يرى بضرورة اتباع نظرية التدرج التشريعى ومفادها صدور التشريعات العمالية بأسلوب تدريجى وان تتبع تطور الصناعات ولاتسبقها(٨٨).

(ب) التفاوت فى معاملة كافة الفئات العمالية، فقد تم حرمان فئات من حق التنظيم النقابى وحرمان فئات أخرى من حق الاضراب خاصة فى الصناعات المرتبطة بالصالح العام.

(جـ) استخدام أسلوب القمع البوليسى والاستبعاد السياسى لهذه النقابات على اعتبار أنها أدوات للصراع الطبقى وإثارة التطاحن فى المجتمع.

ثانيا: التطور البنائى للحركة العمالية:

إن العمل الجماعى للطبقة العاملة يتمحور حول أداتين: الاضراب والتنظيم النقابى وهاتين الأداتين تتبادلان التأثير والتأثر، فالاضرابات تؤكد الحاجة لخلق النقابات كتنظيم دائم يدافع عن المكاسب العمالية المتحققة من خلال الاضرابات ويطورها، والنقابات بدورها تستخدم الاضراب كسلاح فى كفاحها. ولذلك فإن الاضراب لم يكن هو الشكل الوحيد للعمل الجماعى فقد ارتبط بشكل آخر وهو التنظيم النقابى. ويمكن القول إن الفترة ما بين ١٨٩٩ و ١٩٠٧ شهدت تكوينات نقابية صاحب بعضها الفشل والآخر النجاح.، فتكونت عديد من النقابات مثل جمعية لفافى السجاير بالقاهرة ١٨٩٩ - جمعية اتحاد الخياطين ١٩٠١ - جمعية عمال المطابع ١٩٠١(٨٩). وجدير بالذكر أن أغلبية هذه التنظيمات النقابية أسسها عمال أجانب وإن انضم إليها كثير من العمال المصريين، إلا أنه مع عام ١٩٠٨ دخلت الحركة النقابية مرحلة جديدة وهى التمصير عندما أقام الحزب الوطنى نقابة الصنائع اليدوية لتضم العمال بمختلف الصناعات والحرف إلا أن النقابة لم تخرج عن كونها جمعية لتبادل المعونة والمساعدة ولا يوجد دليل على أنها نظمت اضرابات عمالية فقد اقتصر دورها على تقديم الاستشارات القانونية والعلاج المجانى والمعونات المالية(٩٠).

وقد شهدت العشرينات حركة واسعة لتأسيس النقابات وقد اتخذت الدعوة اتجاهين:

١ - الاتجاه إلى إحياء نقابة الصنائع اليدوية كنقابة عامة تضم عمال كافة المهن والحرف والصناعات استناداً إلى أن فكرة الانضمام لنقابة واحدة يقوى الحركة

العمالية على عكس الانضمام لعدد من النقابات إذ يؤدى إلى تفتيتها وتجزئتها.

٢ - أما الاتجاه الآخر فإنه يفضل إقامة نقابات منفردة لكل صناعة أو منشأة وقد ساد هذا الاتجاه لأن مفهوم النقابة الواحدة لكل العمال لم يعد الشكل التنظيمى القادر على استيعاب الحركة العمالية المتنامية[٩١] وكذا التمايزات القائمة بين عمال الصناعات المختلفة.

وقد ازداد عدد النقابات زيادة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى فارتفع من ١١ نقابة إلى ٤٣ نقابة عقب الحرب وقامت قطاعات عمالية عديدة بتنظيم نفسها نقابياً ورغم ذلك النمو فقد ظلت ملامح التوزيع الإقليمى دون تعديل إذ ظلت النقابات مركزة فى القاهرة والاسكندرية فمن ٤٣ نقابة ١٩ بالقاهرة و ١٨ بالاسكندرية و ٦ بالإقاليم[٩٢].

إلا أن أهم مايميز الفترة الممتدة من ٢٤ ١٩٥٢ بالاضافة لتزايد عدد النقابات، وعدم وجود نمط واحد للتنظيم النقابى فوجدت نقابات منظمة على أساس الصناعة ككل وأخرى على أساس المشروع، المنطقة الجغرافية..، لقد شهدت هذه المرحلة أنواعاً مختلفة من التنظيمات النقابية:

١ - نقابة المنشأة أى قيام كل مصنع أو منشأة بتكوين نقابة بصرف النظر عن بقية عمال الصناعة ككل، وهذا النمط مكن أصحاب الأعمال من السيطرة على هذه التنظيمات بعيداً عن النقابات العامة التى كانت أكثر ثورية وقدرة على النضال لبعدها عن صاحب العمل.

٢ - النقابة المهنية العامة: وهى التى تضم صناعة واحدة من محافظة أو مدينة ما وتميزت بأنها أكثر ثورية وقوة ومن أبرز هذه النقابات النقابة العامة لعمال النسيج بشبرا الخيمة.

هذا بالاضافة لأشكال أخرى مثل الروابط والجمعيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات واللجان التحضيرية والتأسيسية للاتحادات العامة[٩٣].

وقد تطلعت الحركة العمالية إلى ما هو أكبر من مجرد إقامة نقابات وهو إقامة اتحاد عام للعمال على المستوى القومى وهو أمر عبرت عنه المؤشرات التالية:

١ - إتجاه النقابات فى الصناعات والمهن المتماثلة إلى تنسيق حركتها وخاصة خلال الاضرابات ويبلغ هذا التنسيق مداه عندما يتم الاتفاق على قيام اضراب عمال نقابة فى القاهرة وأخرى فى الاسكندرية فى توقيت واحد وأبرز الأمثلة لذلك الاضراب الموحد لعمال الغاز والكهرباء بالقاهرة والاسكندرية عام ١٩٢ [٩٤].

٢ - ظهور الاضرابات التضامنية وهى التى تعلنها نقابات ليست لها علاقة مباشرة بالنزاع ولا مصلحة مباشرة لها وإنما تعلنها تأييداً للنقابات المعنية. ولعل أروع مثال لاضراب الذى أعلنته نقابة موظفى البنوك بالاسكندرية تأييداً لنقابة بنك الكونتوار فى يونيو ١٩٢ [٩٥].

٣ - الاتجاه إلى تنظيم نقابات قومية تضم عمال صناعة ما على مستوى البلاد ككل مثل نقابة سائقى وعمال السيارات ونقابة الحكيمات المصرية.

وبلا شك أن هذه المبادرات وإن دللت على شىء فهى تدل على نمو الوعى النقابى وحتمية الخروج من الحدود الضيقة للعمل النقابى العمالى لآفاق أوسع وقد مهد هذا الطريق إلى إقامة أول اتحاد لنقابات العمال ٢١ - ١٩٢٤ بمساعدة الحزب الاشتراكى إلا أن هذا الإتحاد عانى من فترة خمول ٢١ ١٩٢٢ بسبب وقوع انقسامات داخل الحزب الاشتراكى المصرى ذاته وليس خمول الحركة النقابية. وبعد ذلك تعددت المحاولات الحزبية للسيطرة على الحركة العمالية عبر إقامة اتحادات تابعة لها كما سبق وذكرنا فى علاقة الأحزاب السياسية بالحركة العمالية فى نقطة التطور التاريخى.

هوامش وتعليقات

) رؤوف عباس حامد، مرجع سابق، ص ٣٣

) مرجع سابق. ص ص. ٣٥ - ٣٦

) ساد هذا النظام حتى ١٨٩٠ وفى ظله كان لكل حرفة طائفة ينتمى إليها أفرادها ويرأس كل طائفة شيخ كما كان للطوائف جميعها رئيس عام يسمى السرنجار وكان يفصل فى المنازعات التى تقوم بين أفرادها ويجبى الضرائب المفروضة على أعضائها ويحدد الأجور وشروط تنفيذ العمل والترقى من درجة المتمرن إلى العريف والعامل الحرفى ثم المعلم.

أنظر المزيد، مرجع سابق، ص. ص ٢ - ٣٢

وأيضاً: عبد المنعم الغزالى، تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم، مرجع سابق، ص١٤٦

) جمال الشرقاوى، «النشأة والتطور وتاريخ حافل بالنضال»، قضايا فكرية، الطبقة العاملة المصرية : التراث - الواقع - آفاق المستقبل، الكتاب الخامس، دار الثقافة الجديدة، مايو ١٩٨٧، ص ١٣

(5) Zaalouk, M., Power, Class and Foreign Capital in Egypt, Tl Rise of the New Bourgeoisie, (London: Zed Books Ltd. 1989), p. 4

) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص.ص ٣٥ - ٣٦

(٧) محمد أنيس والسيد رجب حراز، **ثورة يوليو وأصولها التاريخية**، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٦٥

- محمد دويدار، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٨

- جمال حمدان، **شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان**، الجزء الرابع القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤

- عبد العظيم رمضان، **صراع الطبقات فى مصر ما بين ١٨٣٧ - ١٩٥٢**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨

- السيد الزيات، **البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى، دراسة سوسيو - تاريخية من ١٨٠٥ - ١٨٥٢**، الاسكندرية: دار المعارف، ١٩٨٥

- إبراهيم عامر، **الأرض والفلاح، المسألة الزراعية فى مصر**، القاهرة الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٨

(٨) جمال الشرقاوى، **مرجع سابق**، ص ١٤

(9) Zaalouk, M., Op.cit., p. 4

(١) أمين عز الدين، **مرجع سابق**، ص ٢٩

(١١) ل. أ. فريدمان، **التطور الرأسمالى فى مصر والطبقة العاملة المصرية**، القاهرة: دار العالم الجديد، ١٩٨٩، ص.ص ٣٥ - ٣٦.

(١٢) محمد خالد، **الحركة النقابية بين الماضى والحاضر**، القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٧٥، ص ٢٣

(١٣) طه عبد العليم، «بنية الطبقة العاملة الصناعية المصرية»، فى قضايا فكرية، **مرجع سابق**،

ص.ص ٧٦ - ٧٧

(١٤) مرجع سابق، ص ٧٨

(١٥) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية من ١٩١٩-١٩٢٩، مرجع سابق، ص ١٩٤

(١٦) طه عبد العليم، مرجع سابق، ص ٧٨

(١٧) مرجع سابق، ص ٧٩

(١٨) عبد المنعم الغزالى، محاضرات عن الحركة النقابية المصرية العربية الدولية الأفريقية ٧٥-١٩٨٧، القاهرة: الناشر العربى، ١٩٨٨، ص ٤٤.

(١٩) أمين عز الدين، مرجع سابق، ص ١٩٥

(٢) أنظر المزيد من التفاصيل عن الحركة الاضرابية فى مصر من ١٨٩٩ حتى ١٩١٠ فى: سليمان النخيلى، الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها، ٨٨٢ ١- ١٩٥٢، القاهرة: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٦٧، ص.ص ١٢ - ٧٢

(٢١) رؤوف عباس، مرجع سابق، ص ٤٧

(٢٢) لا يمكن تجاهل بعض التحركات العمالية التى بدأت قبل هذا الاضراب فرغم أن كثير من المؤرخين العماليين يعتبرون ١٨٩٩ بداية العمل الجماعى للطبقة العاملة إلا أن ارهاصات ذلك الاضراب الكبير بدأت قبل ذلك بعدة سنوات ففى أواخر ١٨٨٢ قام عمال تفريغ الفحم فى بورسعيد باضراب عن العمل وقد كان لهذا الاضراب مطلبان الأول أن يتم دفع الأجر مباشرة من الشركة للعمال وليس عن طريق مكاتب الفحم التى يديرها المقاولون، والثانى زيادة الأجور، وقد كان لهذا الاضراب صداه وتأثيره الكبير على الحكومة المصرية وقد أصدر رئيس النظار قراراً بتشكيل لجنة توفيق للنظر فى النظام المعمول به وقد انتهى الاضراب بتحقيق المطلب الأول .

- أنظر عبد المنعم الغزالى، محاضرات عن الحركة النقابية المصرية العربية الدولية الأفريقية ٧٥ - ١٩٨٧، مرجع سابق، ص ٣٩

(٢٣) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص.ص ٥٦ - ٥٧

(٢٤) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق، ص ٤٢

(٢٥) أمين عز الدين، مرجع سابق، ص.ص ٥٨ - -٥٩

(26) Vatikiotis, P., The History of Egypt from Muhammed Ali to Sadat, (London: Weidenfeld & Nicolson, 1980), p.p. 334-335.

(٢٧) محمد خالد، مرجع سابق، ص ٢٤

(٢٨) أنظر المزيد عن رصد الحركة الاضرابية فى تلك المرحلة رفعت السعيد، **تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٠٠ - ١٩٤٠**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٦، ص.ص ٥٥-٩٦

(٢٩) أ. ع، تاريخ ومستقبل الاتجاهات الثورية للحركة النقابية فى مصر، **الطليعة**، مايو ١٩٦٥، ص ٣٣

(٣٠) أنظر المزيد عن التطور الصناعى فى مصر بين الحربين :

Tignor, R., State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918-1952, (N.J.: Princeton Univ. Press, 1984), p.p. 23-41

(٣١) أنظر المزيد عن نشأة البرجوازية الوطنية فى مصر وعن أصولها وعلاقاتها بالسلطة.

Zaalouk, M., Op. cit., p.p. 19 - 23

(٣٢) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص.ص ١٧٨ - ١٨٨

(٣٣) مرجع سابق، ص.ص ١٨٨ - ١٩٢

(٣٤) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١٢٨ - ١٣١

- مجدى فهمى، دور الطبقة العاملة فى الحركة الوطنية، **الطليعة**، مايو ١٩٦٥، ص ٣٧

- أنظر شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٧، ص.ص ١٧-٢٧

(35) Tignor, R., Op. cit., p. 43

- أنظر أيضا المزيد من التفاصيل عن ظروف تلك المرحلة وأوضاع طبقات المجتمع

- شهدى عطية الشافعى، مرجع سابق، ص.ص ٢٩ - ٧٤

(٣٦) أنظر تفاصيل الحركة الاضرابية أثناء ثورة ١٩١٩ فى: سليمان النخيلى، مرجع سابق، ص.ص ١١٠ - ١١٢

(٣٧) أ. ع تاريخ ومستقبل الاتجاهات الثورية للحركة النقابية فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٣

(٣٨) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية من ١٩١٩ - ١٩٢٩، مرجع سابق، ص.ص ١٤ - ١٥.

(٣٩) عبد المنعم الغزالى، محاضرات عن الحركة النقابية المصرية العربية الدولية والأفريقية، ٧٥-١٩٨٧ ،مرجع سابق، ص ٥٦

(٤٠) عطية الصيرفى، «العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية»، تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى، أعمال ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصرة ١٩-١٩٥٢، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٩٣

(٤١) شهدى عطية الشافعى، مرجع سابق، ص ٣٦

(٤٢) مجدى فهمى، مرجع سابق، ص ٣٨

(43) Berque, J., Egypt, Imperialism and Revolution, (London: Faber & Faber Limited, 1972), p. 623.

(44) Vatikiotis, Op. cit., p.p. 335 - 337

(٤٥) رؤوف عباس، مرجع سابق، ص ٨٣

(٤٦) محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العمالية فى مصر ٢٤ - ١٩٥٢، مرجع سابق، ص.ص ١٧٤-١٧٥

(٤٧) مجدى فهمى، مرجع سابق، ص.ص ٣٩ - ٤٠

أنظر أيضاً البرنامج بكافة بنوده، شهدى عطية الشافعى، مرجع سابق، ص.ص ٤٣ - ٤٤.

(٤٨) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق، ص ٦٢

(٤٩) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ١٩٧

(٥٠) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق، ص.ص ٦٩ - ٧٠

(٥١) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩ - ١٩٢٩، مرجع سابق، ص.ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٥٢) رؤوف عباس: مرجع سابق، ص، ٨٥

(٥٣) عبد السلام عبد الحليم عامر، **ثورة يوليو والطبقة العاملة**، سلسلة تاريخ المصريين /٣، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص.ص ٣٤-٣٥

(٥٤) جمال البنا، **نشأة الحركة النقابية وتطورها**، القاهرة: المؤسسة الثقافية العمالية، ١٩٦٢، ص١٠٦.

وأيضاً Vatikiotis, Op. cit., p. 336

(٥٥) أمين عز الدين، **مرجع سابق**، ص.ص ١٦٩ - ١٧٠

(٥٦) **مرجع سابق**، ص، ١٧٠

(٥٧) أنظر المزيد عن تجارب الاتحادات المختلفة فى: سيد خليل ترك، **الاتحاد العام للنقابات، تاريخ ومستقبل ١٧٩٧ - ١٩٥٧**، القاهرة: بدون ناشر، ١٩٨٧، ص.ص ٤٢ - ٥٤.

(٥٨) جمال مجدى حسنين، المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو، **الطليعة**، ابريل ١٩٧١، ص ٢٤

(٥٩) عبد المنعم الغزالى، الحركة النقابية والعمالية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية، **الطليعة**، فبراير ١٩٦٨، ص.ص ٨٤ - ٨٦.

(٦٠) أنظر المزيد من التفاصيل عن مستويات الأجور فى تلك المرحلة، **مرجع سابق**، ص.ص٩٥-٩٦

(٦١) محمود متولى، **تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية، ٣٩ - ١٩٤٥**، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٧، ص ١٢٣

(٦٢) عبد المنعم الغزالى، الحركة النقابية والعمالية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية، **مرجع سابق**، ص ٩٧

(٦٣) محمود متوالى، **مرجع سابق**، ص١٢٦.

(64) Tignor, R., Op. cit., p. 221

(٦٥) جمال مجدى حسنين، **مرجع سابق**، ص ٥٥

أنظر تفاصيل الحركة الاضرابية فى تلك الفترة، سليمان النخيلى، **مرجع سابق**، ص.ص ١٤٩ - ١٧٠

(٦٦) أنظر المزيد من التفاصيل على الحركة الاضرابية فى تلك المرحلة فى:

- عبد المنعم الغزالى، الحركة النقابية والعمالية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص،ص ٩٨ - ٩٩

Tignor, R., Op. cit., p.p. 222 - 224

- طارق البشرى، الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو، **الطليعة**، يوليو ١٩٦٥، ص ١٤

(٦٧) محمود حسين، **الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ - ١٩٧٠**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠، ص ٩٠

أنظر المزيد، شهدى عطية الشافعى، مرجع سابق، ص.ص ١٨٤ - ١٨٧

(٦٨) عبد المغنى سعيد، **نضال العمال وثورة ٢٣ يوليو**، القاهرة السلسلة العمالية رقم ٣، ص٥٢

أيضاً: عبد الرحمن الرافعى، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٦٤، ص ٤٥.

(٦٩) محمود متولى، مرجع سابق، ص ١٢٧

(٧٠) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، **الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٢٠ عاما ٥٧ - ١٩٧٦**، القاهرة : ص.ص ١١ - ١٢

(٧١) أمينة شفيق، **الطبقة العاملة المصرية، النشأة والتطور والنضالات**، القاهرة : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ١٩٨٧، ص ٥٨

(٧٢) مرجع سابق، ص.ص ٦٣ - ٦٤

(73) Tignor, R., Op. cit., p. 87

(٧٤) عبد المنعم الغزالى، محاضرات عن الحركة النقابية، مرجع سابق، ص ٧٣

(٧٥) مرجع سابق.

(٧٦) أمينة شفيق، مرجع سابق، ص ٦٥

(٧٧) مرجع سابق.

(٧٨) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات ٢٩ - ١٩٣٩، مرجع سابق، ص.ص ٤٥ - ٤٦

(79) Vatikiotis, Op. cit., p.p. 339

(٨٠) أمينة شفيق، مرجع سابق، ص ٦٦

(٨١) محمد خالد، مرجع سابق، ص ٢٩

(٨٢) أمين عز الدين، مرجع سابق، ص ١٣٤

(٨٣) جمال البنا، مرجع سابق، ص ١١٠

(٨٤) شهدى عطية، مرجع سابق، ص.ص ٨٥ - ٨٦

٨٥) محمود متولى، مرجع سابق، ص ١٢٣

(٨٦) جمال البنا، مرجع سابق، ص ١١١

وأيضاً شهدى عطية الشافعى، مرجع سابق، ص.ص ٨٥ - ٨٦

أ.ج. يكلانوف، الطبقة العاملة فى مصر المعاصرة، دمشق: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، ١٩٨٨، ص ١٦٧

(٨٧) محمود متولى، مرجع سابق، ص ١٣٩

(٨٨) أمينة شفيق، مرجع سابق، ص.ص ٦٩ - ٧٠

(٨٩) عبد المنعم الغزالى، محاضرات عن الحركة النقابية المصرية العربية الدولية، مرجع سابق، ص ٤٣

(٩٠) عبد المنعم الغزالى، تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم، مرجع سابق، ص ١٤٨

(٩١) مرجع سابق.

(٩٢) أمين عز الدين، الكتاب الثانى، مرجع سابق، ص ١٠٣

(٩٣) عبد المنعم الغزالى، محاضرات عن الحركة النقابية المصرية العربية الدولية الأفريقية، مرجع سابق، ص.ص ٨٨ - ٨٩

(٩٤) أمين عز الدين، الكتاب الثانى، مرجع سابق، ص ١٠٦

(٩٥) مرجع سابق.

الفصل الرابع

التطور القانوى والبنائى والوظيفى
للحركة النقابية
عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨١

التطور القانونى للحركة النقابية

اتضح من عرض التطور القانونى للحركة النقابية العمالية قبل الثورة أنه لم يكن هناك قانون موحد ومتكامل ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ويكفل حماية العامل. وإنما كانت هناك عدة قوانين متناثرة صدرت على فترات متباعدة، وبمجرد أن قامت الثورة بدأ العمال يتقدمون فرادى وجماعات بالشكاوى إلى مجلس قيادة الثورة وأصبحت الشكوى للقيادة فى أذهان العمال هى السبيل الفعال للحصول على الحقوق الضائعة، ودارت معظم الشكاوى حول موضوعات فئوية مثل البطالة - علاوات الغلاء - تعطل تشريعات العمل وأيضاً موضوعات مثل الحرية النقابية وإلغاء الوصاية الإدارية على النشاط النقابى[١].

وقد اتبعت حكومة الثورة فى بدء الأمر نهج حكومات ما قبل الثورة فى معالجتها لقضية التشريع العمالى القائم على مبدأ التدرج التشريعى. واللافت للنظر أن هذا لم يكن الموقف المعلن فى البداية حيث أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ قراراً وزارياً رقم ٢٢ بشأن تشكيل لجنة بحث واعداد قانون موحد ومتكامل للعمل إلا أن هذا القرار لم ينفذ وتقرر آنئذ الاكتفاء

بإدخال تعديلات عاجلة على القوانين الأساسية القائمة بحجة أن اعداد مثل هذا التشريع المتكامل سوف يستغرق وقتاً طويلاً. وبالفعل قامت بادخال تعديلات على قانون عقد العمل الفردى، وقانون التوفيق والتحكيم وقانون تنظيم نقابات العمال.

أولا: قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٢ المعـــدل للقـــانـــون ٤١ لســـنة ١٩٤٤:

قرر التعديل الجديد مزايا عديدة للعمال مثل زيادة مكافأة نهاية الخدمة، وزيادة أيام الاجازات السنوية، والرعاية الصحية، وحماية العامل ضد الفصل التعسفى مع تخويل القضاء سلطة اعادته إذا كان هذا الفصل بسبب النشاط النقابى[٢]. كذلك ألزم القانون الجديد صاحب العمل بتوفير وسائل الانتقال للعمال الذين يعملون فى أماكن لاتصل إليها المواصلات العادية كما ألزم صاحب العمل الذى يستخدم أكثر من ٥٠ عامل بتوفير جميع وسائل العلاج[٣].

ثانيا: قانون التوفيق والتحكيم رقم ٣١٨ لعام ١٩٥٢ المعـــدل للقـــانـــون ١٠٥ لعـــــام ١٩٤٨:

تضمن التعديل ضرورة سرعة الفصل فى المنازعات العمالية، وزيادة عدد لجان التوفيق والتحكيم على مستوى الجمهورية مع جعل التحكيم اجبارياً. وقد استهدف هذا التعديل تيسير إجراءات الفصل فى المنازعات بانتقال النزاع من مكتب العمل إلى لجنة التوفيق ثم التحكيم دون الحاجة إلى قرارات وزارية إدارية. كذلك وسع القانون الجديد اختصاصات هيئة التحكيم بحيث تشمل جميع منازعات العمل الجماعية بما فيها المنازعات القانونية[٤].

ثالثا: قانون تنظيم نقابات العمال رقم ٣١٩ لعام ١٩٥٢ المعـــــدل للقـــــانون ٨٥ لعـــــام ١٩٤٢:

حاول التعديل تلافى أوجه القصور فى القانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ بالنص على ما يلى:

١ - احلال نظام الايداع محل نظام التسجيل الإدارى طبقاً للمادة ١٣ بما يعنى أن النقابة تعد قائمة قانونياً وتباشر أعمالها بمجرد إيداع أوراقها بمكتب العمل وبذلك انتفت الوصاية الإدارية لمكاتب العمل على النقابات، حيث لم يعد من حق مكتب العمل رفض أو الامتناع عن تسليم هذه المستندات. وإذا كان القانون قد خول الحكومة أن تعترض جزئياً أو كلياً على لائحة نظام أى نقابة فإن هذا الاعتراض يرفع للقضاء ولايتوقف نشاط النقابة حتى يتم البت فيه وبهذا تم تحريم الحل الإدارى للنقابات ونقله للسلطة القضائية.

٢ - سمح للفئات التى لم يكن مسموحاً لها بتكوين نقابات أن تكون نقاباتها مثل عمال الزراعة والمرضين وعمال المستشفيات.

٣ - اعترف القانون للنقابات بحق تكوين اتحاد عام، إذ طبقاً للمادة ٢٨ يحق للنقابات أن تكون فيما بينها اتحادات ترعى مصالحها المشتركة على ألا تضم هذه الاتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك فى إنتاج نوع واحد من السلع، وللاتحادات المكونة أن تكون اتحاداً عاماً يشرف عليها ولا يجوز تكوين أكثر من اتحاد عام واحد(٥).

٤ - قصر القانون حق عمال المهنة الواحدة فى البلد الواحد على تكوين نقابة مهنية واحدة فى هذا البلد ورفع الحد الأدنى للعضوية بمثل هذه النقابات إلى ٢ عضو.

٥ - الأخذ بمبدأ اجبارية العضوية حيث نصت المادة ٥ من القانون على أنه إذا انضم ٣/٥ عمال المنشأة إلى النقابة، اعتبر العمال الباقون أعضاء فى النقابة بحكم القانون.

٦ - خول التعديل الجديد صاحب العمل حق خصم اشتركات العمال الاعضاء فى النقابة من كشوف الأجور، أى عند المنبع، وتسديدها للنقابة[٦].

وإذا كان هذا القانون قد جاء - على نحو ما سلف بيانه - بالكثير من المكاسب العمالية مثل احلال نظام الايداع محل التسجيل وتحريم الحل الإدارى والاعتراف لفئات جديدة بتكوين نقابات بما يعتبر دفعة نحو الحرية النقابية[٧]، إلا أنه انطوى على عديد من الجوانب السلبية:

١ - فقد أهدر القانون مبدأ الحرية النقابية من ناحيتين، أولاً عندما أقر مبدأ واحدية النقابة فى البلد الواحد وبالتالى حظر تكوين أكثر من نقابة واحدة للمهنة الواحدة فى البلد الواحد، وكذا حظر تكوين أكثر من اتحاد واحد على مستوى الوطن ككل. ولعل هذا المبدأ مثل أولى لبنات الصياغة الادماجية للعلاقة بين جماعات المصالح والنظام السياسى المصرى[٨]، وثانياً عندما أخذ بفكرة النقابة الاجبارية فاعتبر العامل عضواً فى النقابة إذا انضم إليها ٣/٥ عمال المنشأة وجدير بالذكر أن مثل هذا الوضع أدى إلى فتور العلاقة بين القيادات النقابية وقواعدها، فلم تهتم القيادات بتوثيق صلاتها بالقواعد العمالية طالما ضمنت جمع الاشتراكات بطريق الخصم عند المنبع، وبالتالى لم ترى التقابات أية ضرورة للأخذ بنظام المندوب النقابى الذى تعتمد عليه النقابات فى الدول العريقة صناعياً والذى يقوم بجمع الاشتراكات واجتذاب الاعضاء الجدد وتنمية الصلات بالقواعد العمالية[٩].

٢ - على الرغم من أن هذا القانون منح فئات عمالية جديدة حق تكوين نقابات عمالية، إلا أنه حرم فئات أخرى من ذلك مثل موظفى الحكومة. كما أنه فرق بين العمال والموظفين داخل المنشأة الواحدة عندما أجاز تكوين نقابة لكل منهما. وأخيراً حظر القانون على النقابات الاشتغال بالمسائل السياسية والدينية، فضلاً عن حظر عقد الاجتماعات إلا بتصريح المسئولين[١٠].

وفى ضوء ما تقدم، يمكن القول أن قانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ كان بمثابة مزيج من القوانين السابقة وحمل الكثير من سمات التعددية والادماجية، فعكس بذلك تناقض موقف حكومة الثورة تجاه الحركة العمالية، ففى الوقت الذى منحت فيه الحركة النقابية قدراً من الحرية بتشجيع الانتشار السريع للنقابات (نقابات المنشأة) راحت تحيطها وتكبلها بالعديد من القيود القانونية حتى تضمن السيطرة عليها.

رابعاً: قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩[١١]:

صدر هذا القانون بهدف توحيد الحركة النقابية وكذا توحيد القوانين العمالية التى بلغ عددها ١٦ قانون يرجع بعضها إلى عام ١٩٣٣[١٢] وتضمن الباب الرابع من القانون مبادىء تنظيم نقابات العمال على الوجه الآتى:

١ - أخذ القانون بنظام النقابات العامة بدلاً من نظام نقابات المنشأة، فقد نصت المادة ١٦٠ من القانون على أن للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة ومرتبطة بعضها ببعض أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية[١٣]. وقد أسفر تطبيق هذه المادة عن تقلص عدد النقابات إلى ٦٥ نقابة عامة من ١٤٠٠ نقابة منشأة تقريباً. تشكل منها فعلاً ٥٩ نقابة عامة. وهكذا استبدل القانون مبدأ الحرية النقابية الذى كان

مطبقاً بصورة نسبية فى القانون السابق بمبدأ وحدة النقابة العامة للمهنة أو الصناعة الواحدة فى الإقليم الواحد.

٢ - نصت المادة ١٦٩ من القانون على أن للنقابة العامة للمهنة أو الصناعة الواحدة أن تشكل نقابات فرعية فى المديريات والمحافظات[١٤].

٣ - حدد القانون نسبة المصروفات الإدارية بما لا يزيد عن ٢٠٪ من إيراد النقابة السنوى، وخصص نسبة للانفاق على شئون العمال - المتعلقة بالنواحى الصحية والاجتماعية والثقافية والمهنية - بما لا تقل عن ثلث إيراد النقابة السنوى[١٥].

٤ - أعطى القانون للنقابات حق إنشاء صناديق ادخار وتكوين جمعيات تعاونية ونواد رياضية وثقافية.

٥ - بالنسبة لحل النقابة أجازت المادة ١٨٠ من القانون لوزير الشئون الاجتماعية والعمل أن يطلب من المحكمة الإبتدائية الواقع فى دائرتها مقر النقابة الحكم بحلها فى الحالات الآتية:

(أ) إذا وقعت منها مخالفة لأحد الأحكام الواردة فى الباب الرابع من القانون رغم سبق انذارها كتابة بإزالة سبب المخالفة ورأت المحكمة أن هذه المخالفة تستوجب الحل.

(ب) إذا أصدرت النقابة قراراً أو أتت عملاً يعد من قبيل إحدى الجرائم الآتية: التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به أو على تحبيذ أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادىء الدستور الأساسية، التحريض على بغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها، ترك العمل أو الامتناع عنه عمداً وكذلك المحرضين والمشجعين والمحبذين. ويكون حكم المحكمة نهائياً.

غير أن القانون المذكور انطوى على سلبيات عدة نوجزها فى النقاط الآتية:

١ - حرمان عمال الحكومة وموظفيها من حق التنظيم النقابى استناداً للمنطق السائد قبل الثورة والقائل بأن الحكومة هى صاحب العمل وهى ليست صانعة أو تاجرة ولا تعامل معاملة الصناع أو التجار من الأفراد، وبذلك اقتفى القانون اثر القانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ والقانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢، فى حرمان عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية من حق تكوين نقابات عمالية. وجدير بالذكر أن التقرير الذى وضعته لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب عن مشروع قانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ برر هذا الحرمان بمقولة أن الطوائف المذكورة تعمل على تحقيق خدمات عامة وأن تخويلها إنشاء نقابات تتدخل فى ابرام عقود العمل المشترك وتدافع عن مصالح العمال قد يؤدى إلى الاخلال بالنظام العام(١٦).

كذلك ذهب مصدر مسئول فى وزارة الشئون الاجتماعية إلى أن عمال الحكومة(١٧) لهم وضعهم الخاص الذى يجعل اشتراكهم فى التنظيم النقابى لاجدوى منه، فالنقابات العمالية منظمات إقتصادية لها قضايا ومشاكل والتزامات لدى أصحاب الأعمال، وأن الحكومة لاتعتبر صاحب عمل وهى حريصة على منح عمالها كافة الامتيازات التى تمكنهم من الحياة وتأمين عملهم اليوم وغداً(١٨).

٢ - حظر القانون على النقابات العمالية الاشتغال بالمسائل السياسية والدينية طبقاً للمادة ١٧٤(١٩).

إن القوانين التى صدرت عقب قانون العمل الموحد ٩١ لعام ١٩٥٩ انفصلت بالباب الرابع الخاص بالتنظيم النقابى وجعلت منه قانون مستقل «قانون النقابات العمالية» وهى :-

- القانون ٦٢ لعام ١٩٦٤.

- القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦.

- القانون ١ لسنة ١٩٨١.

خامسة: القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤:

بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية ٦١-١٩٦٤ وتأميم معظم الشركات والبنوك والمنشآت الخاصة والأجنبية، تزايد قطاع العاملين بالمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام، مما استلزم إصدار قانون يتلاءم مع هذه الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة، فصدر القانون ٦٢ لعام ١٩٦٤ الذى عدل بعض أحكام الباب الرابع من القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ على النحو التالى:

١ - إعادة التصنيف النقابى بما يسمح لكل صناعة أو مجموعة من الصناعات المتماثلة أو المرتبطة أو التى تشترك فى إنتاج واحد بتكوين نقابة عامة، فقد نصت المادة ١٦٠ من القانون بعد التعديل على «للعمال والعمال المتدرجين المشتغلين بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة تعمل على رفع كفايتهم الإنتاجية وعلى تمكينهم من الاسهام فى التطوير الصناعى وتصون حقوقهم ومصالحهم كما تعمل على رفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى وتحدد مجموعات المهن والصناعات المشار إليها بقرار من وزير العمل[٢٠].

وبتطبيق هذه المادة تم دمج عديد من النقابات فى نقابة عامة واحدة وانخفض عدد النقابات من ٥٩ نقابة مشكلة فعلياً إلى ٢٧ نقابة فقط.

كما عدلت المادة ١٦٢[٢١] بما يضمن واحدية التنظيم النقابى فى كل مستويات

التنظيم النقابى فقد نصت على أنه «لايجوز تكوين أكثر من نقابة عامة واحدة لعمال المهن والصناعات التى تضمها مجموعة واحدة من المجموعات المحددة طبقاً للمادة ١٦٠ من القانون، كما لايجوز تكوين أكثر من لجنة نقابية واحدة من المنشأة الواحدة أو أكثر من لجنة نقابية مهنية فى المدينة الواحدة أو أكثر من لجنة نقابية مهنية لعمال الزراعة[٢٢].

٢ - منح القانون اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية التى لم تكن تتمتع بها فى القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك فى حدود الاختصاصات التى تسند إليها بموجب لائحة النظام الأساسى للنقابة العامة وعلى الأخص فى مجالات الصرف من الاعتمادات المخصصة لها مع الالتزام بأوجه الصرف المقررة فى حدود القانون والنظام الأساسى، والعمل على تسوية المنازعات الفردية الخاصة بعمال المنشأة وبحث منازعاتهم الجماعية دون عقد أى اتفاق جماعى إلا بعد موافقة النقابة العامة وتنفيذ برامج الخدمات المختلفة التى تقررها النقابة العامة فى نطاق اختصاصات اللجنة[٢٣].

٣ - سمح القانون لموظفى الحكومة والقطاع العام بالتنظيم النقابى، أى الانضمام للنقابات الخاصة بالصناعة أو الحرفة، كما سمح لعمال الزراعة بتكوين لجان نقابية فى القرية[٢٤].

٤ - إلغاء النقابة الفرعية كمرتبة فى التشكيل النقابى وإن أجاز القانون للنقابة العامة حق تكوينها فى الحالات التى تراها ضرورية وعند وجود عشر لجان نقابية على الأقل فى المحافظة.

٥ نص القانون على أن للاتحاد العام لنقابات العمال أن يشكل فى المحافظات إتحادات محلية للعمال يكون اختصاصها مقصوراً على رعاية المصالح

المشتركة للجان النقابية فى المحافظات وتوجيهها توجيهاً موحداً والعمل على رفع الكفاية الفكرية والثقافية والمهنية والإنتاجية للعمال[٢٥].

٦ - زيادة المصاريف الإدارية للنقابة العامة من ٢٪ إلى ٣٠٪ من إيرادها السنوى وقد نص القانون على توزيع الموارد المالية للنقابة كالآتى:

* ٣٠٪ مزايا وخدمات تقوم بها اللجنة النقابية.
* ٢٥٪ خدمات مركزية تقوم بها النقابة العامة.
* ٣٠٪ مصروفات إدارية للنقابة العامة واللجنة النقابية.
* ١٠٪ اشتراك النقابة فى الإتحاد العام للعمال.
* ٥ ٪ احتياطى لدى النقابة العامة.

وجدير بالذكر أن هذا القانون لم يتضمن النص على حظر الاشتغال بالمسائل السياسية والدينية.

وهكذا كان قانون ٩١ لعام ١٩٥٩ وقانون ٦٢ لعام ١٩٦٤ علامتين بارزتين على انتقال التنظيم النقابى من الصياغة التعددية للصياغة الادماجية والتى بلغت مداها فى القانون الأخير، حيث قضى بتشكيل هيكل التنظيم النقابى على أساس مبدأ واحدية اللجنة النقابية والنقابة العامة والإتحاد العام، وهيراركية التنظيم النقابى، وانسياب الصلاحيات من أعلى إلى أسفل، كما خول القانون وزارة العمل سلطات وصلاحيات واسعة على الحركة النقابية إذ صار من حقها وضع اللوائح النموذجية للنقابات العامة وتوزيع الإيراد السنوى وتحديد شروط العضوية فى مجالس إدارت التشكيلات النقابية[٢٦].

سادسة القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٧٦:

تناول هذا القانون فى أبوابه العشرة، أدق تفاصيل التنظيم النقابى، عضوية المنظمات النقابية، تشكيلاتها، مواردها، اعفاءاتها ومزاياها، العاملون فيها، أنظمتها الأساسية والمالية، الرقابة عليها والعقوبات.

وفيما يلى بيان بأهم الاحكام التى تضمنها القانون:

١ - وفقاً للمادة الثانية، يسرى القانون على العاملين المدنيين فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة، والعاملين بالقطاع العام، والعاملين بالقطاع الخاص، والعاملين بالقطاع التعاونى، وعمال الزراعة وأخيراً عمال الخدمة المنزلية[٢٧].

٢ - حددت المادة الثامنة من القانون أهداف المنظمات النقابية بوجه عام فى حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين شروط العمل كما حملت المنظمات النقابية مسئوليات خاصة فى:

(أ) نشر الوعى النقابى بما يكفل تدعيم التنظيم النقابى وتحقيق أهدافه.

(ب) رفع المستوى الثقافى للعمال عن طريق الدورات التثقيفية والنشر والاعلام.

(جـ) رفع الكفاية المهنية للعمال والارتقاء بمستواهم الفنى وتشجيع المنافسات وصيانة ودعم المال وحماية وسائل الإنتاج.

(د) رفع المستوى الصحى والاقتصادى والاجتماعى للأعضاء وعائلاتهم.

(هـ) المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحشد طاقات العمال من أجل تحقيق أهداف هذه الخطط والاسهام فى تنفيذها.

(ز) المشاركة فى المجالات العمالية العربية والدولية وتأكيد دور الحركة النقابية العمالية المصرية فى هذه المجالات[٢٨].

٣ - نصت المادة ٧ من القانون على أن البنيان النقابى يقوم على شكل هرمى قاعدته اللجنة النقابية وقمته الاتحاد العام لنقابات العمال وتتوسطهما النقابة العامة[٢٩].

٤ - حدد القانون مدة الدورة النقابية بثلاث سنوات، على خلاف القوانين السابقة التى كان تحددها بعامين[٣٠].

٥ - أنشأ القانون رقابة ثلاثية على تكوين الجماعة النقابية بهدف توافق هذا التكوين مع أحكام القانون، فمن ناحية توجد الرقابة القضائية وهى الرقابة الأساسية تسبقها رقابة مزدوجة تمارسها كل من جهة الإدارة والاتحاد العام للعمال، فقد نصت المادة ٦٤ من القانون على أنه يجوز للجهة الإدارية المختصة أو الاتحاد العام لنقابات العمال الاعتراض على إجراءات تكوين المنظمة النقابية إذا كانت مخالفة للقانون خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إيداع الأوراق المنصوص عليها ويبلغ الاعتراض وأسبابه إلى المنظمة النقابية كما يبلغ إلى الجهة الإدارية المختصة والإتحاد العام لنقابات العمال بحسب الأحوال بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، فإذا لم تقم المنظمة بتصحيح الإجراءات محل الاعتراض خلال ٣٠ يوماً من تاريخ وصوله إليها جاز للجهة المعترضة خلال الـ ٣٠ يوماً التالية رفع الدعوى ببطلان تكوين المنظمة النقابية أمام المحكمة الجزئية المختصة[٣١]. ويرى أحد الباحثين أنه إذ تضع هذه المادة مزيداً من التعقيدات على تكوين النقابة، تمثل انتكاسة بالقياس إلى القانون ٦٢ لعام ١٩٦٤، فالمادة ١٦٦ من هذا الأخير كانت تقصر الايداع على الجهة الإدارية المختصة فقط[٣٢].

٦ - أيضاً تقضى المادة ٦١ من القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بأن تلتزم كافة المنظمات النقابية بالنظام النموذجى الموضوع من الإتحاد العام لنقابات عمال مصر وأن تتخذ هذا النظام أساساً لوضع لوائحها. إن الاتحاد العام للعمال من خلال هذا النظام النمودجى يتدخل فى حرية المنظمة النقابية فى تحرير لوائحها فبنوده تتناول أدق التفاصيل المتعلقة بتكوين النقابة بما يمثل قيداً شديداً على حرية التكوين النقابى ولذا فمن الأفضل أن يكون هذا النظام النموذجى اختيارياً وليس إلزاميا(٣٣).

٧ - أجاز القانون للنقابة العامة أن تشكل نقابات فرعية فى المحافظات التى لا يقل عدد اللجان النقابية فيها عن خمس لجان، وأجاز للإتحاد العام للعمال تشكيل اتحادات محليةِ فرعية بالمحافظات لرعاية المصالح المشتركة والتنسيق بين اللجان النقابية.

٨ - أعطت المادة ٧٠ للوزير المختص أن يطلب من المحكمة الإبتدائية الكائن بدائرتها مقر المنظمة النقابية الحكم بحل مجلس إدارتها وذلك فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام هذا القانون وانذاره بإزالتها خلال مدة لاتقل عن ١٥ يوم دون أن ينفذ مجلس الإدارة ما طلب منه، وللنيابة العامة أن تطلب من المحكمة الجزئية المختصة حل مجلس إدارة المنظمة النقابية فى حالة صدور أى قرار أو عمل من المجلس مما يعد جريمة من الجرائم الآتية:

تحبيذ أو ترويج المبادىء التى ترمى إلى تغيير أحكام الدستور بطرق غير مشروعة، والتحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به أو التحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس، ترك العمل أو الامتناع عنه عمداً إذ كان مما يساهم فى خدمة عامة أو فى مرفق عام أو يسد حاجة عامة وكذلك التحريض أو التحبيذ أو التشجيع على ذلك، ثم استعمال القوة أو العنف

أو الأرهاب أو التهديد أو أية تدابير أخرى غير مشروعة فى الاعتداء أو فى الشروع فى الاعتداء على حق الغير فى العمل أو فى أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص أو فى أن يشترك فى جمعية من الجمعيات وكذلك التحريض على ارتكاب أى من هذه الجرائم(٣٤).

٩ - أعطى القانون لوزارة القوى العاملة الحق فى الرقابة المالية على المنظمات النقابية ومنح هذا الحق أيضاً للاتحاد العام لنقابات العمال، والزم المنظمات النقابية بتقديم الميزانية وحساباتها الختامية للجهة الإدارية وللاتحاد العام للعمال وللجهاز المركزى للمحاسبات(٣٥). وهكذا تخضع النقابة فى إدارتها المالية لرقابة ثلاثية.

سابعاً: قانون رقم ١ لعام ١٩٨١:

أدخل القانون الجديد تعديلات عديدة على القانون السابق تضع مزيداً من القيود على الحركة النقابية، فمن جهة خول النقابة العامة سلطة تحديد فرع المنشأة التى تتوافر فيها مقومات تشكيل اللجنة النقابية، وأعطى الإتحاد العام للنقابات الحق فى البت فى أى خلاف ينشأ فى هذا الشأن، ومن ناحية أخرى ركز القانون معظم السلطات والاختصاصات فى أيدى المستويات النقابية العليا مثل الإتحاد العام لنقابات العمال والنقابة العامة على حساب اللجان النقابية، فعلى سبيل المثال خول الإتحاد العام للعمال حق إصدار قرار بقواعد وإجراءات تشكيل هذه المنظمات النقابية وحرم على اللجان النقابية عقد أى إتفاقات جماعية إلا بموافقة النقابة العامة.

وأخيراً فقد مد الدورة النقابية من ٣ سنوات إلى أربع سنوات(٣٦)

توضع القوانين الثلاث التى صدرت عقب الثورة مباشرة، وهى القانون ٣١٧

لعام ١٩٥٢ المعدل للقانون ٤١ لسنة ١٩٤٤، والقانون رقم ١٣٨ لعام ١٩٥٢ المعدل للقانون ١٠٥ لعام ١٩٤٨، والقانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ المعدل للقانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ أنه لم يكن لدى حكومة الثورة فى البداية أى رؤية محددة للتعامل مع الحركة العمالية، فكل ما فعلته ادخال تعديلات جزئية على القوانين السابقة خاصة فيما يتعلق بحماية العامل من الفصل التعسفى وغيره مما اتضح سلفاً، وبالتالى يمكن اعتبار تلك المرحلة امتداداً المرحلة ما قبل الثورة. إلا أنه ابتداء من القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ بدأ يتضح الاتجاه العام للسلطة السياسية تجاه الحركة العمالية. فقد وضع هذا القانون أول لبنات الصياغة الادماجية التى تتبناها النظم السلطوية البيروقراطية سواء فى مرحلتها الشعبوية أو المحافظة، حيث استبدل مبدأ التعددية النقابية بمبدأ واحدية وهيراركية التنظيم النقابى واحتكار تمثيل فئات معينة بما لايدع مجالاً للتنافس على تمثيل الحركة العمالية بين جماعات متنافسة وقد تصاعد هذا الاتجاه الادماجى عبر القوانين العمالية النقابية المختلفة حتى قانون ١ لعام ١٩٨١، فقد أوضحت متابعة التطور القانونى أنه كان هناك اتجاه مستمر ومتصاعد تجاه تطبيق الادماجية على الحركة العمالية متمثلاً فى المزيد من التأكيد على واحدية وهيراركية التنظيم النقابى والاتجاه إلى دمج النقابات فى أقل عدد ممكن.

وقد اختلفت القوانين العمالية المتعاقبة فى بعض البنود فبينما حظر كل من القانون ٣١٩ لعام ٥٢-٩١ لعام ١٩٥٩ الاشتغال بالمسائل السياسية والدينية وهذا الحظر كان منصوصاً عليه فى القانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ - نجد أن القانون ٦٢ لعام ١٩٦٤ حذف هذا النص خاصة بعد حركة التأميمات الكبرى إلا أن السلطة السياسية لم تطلق الأمور على عنانها فقد حددت مدلول الاشتغال بالسياسة أى وهو زيادة فعالية النظام الاقتصادى ومساندة النظام، أما القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦

والمعدل بالقانون ١ لعام ١٩٨١ فقد استحدث نص المشاركة فى صنع وتنفيذ مشروعات الخطة وكذلك القوانين المتعلقة بشئون العمال. وجدير بالذكر أن القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ قد قنن كل ما يتعلق بشئون التنظيم النقابى بما لايترك مجالاً اجتهادياً أو قدر من حرية الحركة للتنظيم النقابى ذاته. وقد اختلفت مرحلة السياسات الشعوبية عن مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى فى تحديد مدة الدورة النقابية فبينما كانت عامين فى الأولى، امتدت إلى ثلاث أعوام طبقاً للقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ ثم ٤ أعوام طبقاً للقانون ١ لعام ١٩٨١ بما يطيل مدة بقاء القيادات النقابية القريبة من السلطة السياسية فى مواقعها.

التطور البنائى والوظيفى للحركة النقابية

أولاً: ارهاصات تكوين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر:

بدأت ارهاصات تكوين الاتحاد العام للعمال فى عام ١٩٥١، فقد تبنى مؤتمر نقابات عمال النقل هذه الفكرة ودعا باقى النقابات إلى عقد اجتماع عام لبحث المسألة، وقد اجتمع فى مايو ١٩٥١ ممثلو ٣٦ نقابة وأعلنوا تكوين اللجنة التحضيرية للاتحاد العام ووضعوا برنامج الاتحاد(٣٧). وحول هذا البرنامج نشطت اللجنة التحضيرية وبذلت جهوداً كبيرة من أجل تجميع العمال وأنشأت سكرتيريات لها فى المدن والأقاليم وعقدت عديد من المؤتمرات العمالية لمناقشة قضية إقامة الاتحاد، وارتفع عدد النقابات المشتركة فى اللجنة التحضيرية من ٣٦ نقابة إلى ١٠٩ نقابة فى أربع أشهر وبالفعل تم تحديد يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ موعداً لعقد المؤتمر العام لإعلان الاتحاد، إلا أن حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية أجهض المحاولة فى مهدها.

وقد تجددت المحاولة عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتم تحديد أيام ١٣-١٤-١٥ سبتمبر ١٩٥٢ لعقد المؤتمر التأسيسى وإعلان الاتحاد على أن تعقد

فى نفس الأيام مؤتمرات إقليمية لتأييد الاتحاد، إلا أن حكومة الثورة قررت تأجيل الاجتماع(٣٨). وقد أرسلت مصلحة العمل إلى أعضاء اللجنة التأسيسية خطابات تخطرهم فيها بأن قانون النقابات لم ينص على تكوين اتحاد عام. فقد نجحت بعض العناصر الأمنية فى إثارة المخاوف لدى مجلس قيادة الثورة من خطورة إقامة مثل هذا الاتحاد وأهدافه والنتائج المترتبة عليه حيث يحتمل وقوعه تحت سيطرة منظمات شيوعية أو غير مرغوب فيها(٣٩). إضافة إلى أن إقامة اتحاد عام يجمع كل التشكيلات النقابية فى تنظيم واحد سيعرقل من السيطرة على الحركة العمالية طبقاً لجمال البنا(٤٠). وبالفعل اختفت اللجنة التأسيسية فى جو مرتبك وانتشرت الخلافات داخل الحركة العمالية وأصبح من الضرورى إقامة بديل لتلك اللجنة كى يقوم باحتواء هذه الخلافات. فكان أن نشأت على الفور اللجنة النقابية للدفاع عن الحريات وأصدرت جريدة الواجب النقابية لمناقشة مختلف الآراء حول مستقبل الحركة العمالية والطريق إلى خلق اتحاد معبر عن مصالح العمال وهذا طبقاً لرواية لسيد ترك(٤١).

وبعد صدور القانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ الخاص بالنقابات العمالية والذى اعترف بحق العمال فى إقامة اتحاد عام، وافق مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٤ عن إقامة تنظيم مركزى أعلى يقوم مقام الاتحاد وهو المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر الذى رأسه فتحى كامل والذى مارس مسئوليات الاتحاد العام بدون إيداع مستندات تكوينه كاتحاد حتى ١٩٥٧(٤٢). وفى نفس الوقت ظهرت منظمة أخرى باسم مؤتمر نقابات عمال الجمهورية برئاسة عبد العزيز السيد، فأصبح للعمال هيئتين تحملان نفس الاسم والأهداف وارتفعت أصوات العمال تنادى باندماج الهيئتين(٤٣).

وقد لعب المؤتمر الدائم دوراً كبيراً فى حل الكثير من المشاكل الاقتصادية

للعمال، ومضاعفة ساعات العمل لتعويض إنتاج زملاءهم أثناء العدوان الثلاثى ١٩٥٦[٤٤].

وبعد بذل عديد من الجهود تكونت لجنة تحضيرية من نقابات المؤتمر الدائم ومن عديد من النقابات الأخرى لوضع دستور الاتحاد وبالفعل تم إعلان الاتحاد فى يناير ١٩٥٧، بعد أن اطمأنت الثورة إلى تجربة المؤتمر الدائم للنقابات وأنه لاخطورة منها(٤٥). وبعد الجهود التى بذلها المؤتمر على مستوى السياسة الخارجية فيما يتعلق بإقامة اتحاد العمال العرب عام ١٩٥٦[٤٦].

ثانياً: برنامج الاتحاد العام لنقابات عمال مصر :

تعرض البرنامج لعدة مجالات:

١ - المجال الدولى:

(أ) التمسك بالحياد الايجابى والمحافظة على مقومات ومظاهر الاستقلال.

(ب) مناهضة الاستعمار أينما كان باعتباره خطر يهدد الحرية والسلام فى العالم ومنع استغلال واستبعاد الدول الصغيرة.

(جـ) المساهمة فى الجهود المبذولة لتحريم استخدام الأسلحة الذرية وتسخير الطاقة الذرية لخدمة البشرية.

(د) التعاون مع الدول الآسيوية والأفريقية على أساس مبادىء باندونج.

(هـ) محاربة الاحلاف الداخلية على الأمة العربية وتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

(و) تأييد الشعوب العربية فى كفاحها ضد الاستعمار والرجعية.

٢- المجال الاقتصادى:

(أ) تخطيط الاقتصاد القومى باستغلال كافة الامكانيات والموارد بأحدث الوسائل على أسس تستهدف صالح المجموع وافساح فرص الاستخدام وتحسين ظروف العمل.

(ب) المضى فى سياسة الاصلاح الزراعى بما يعمم الملكيات الصغيرة.

(جـ) إقامة النظام الضريبى على أسس العدالة الاجتماعية وتخفيف الأعباء الضريبية على الطبقات محدودة الدخل.

٣- المجال العام:

(أ) ضمان احترام الحريات العامة والمبادىء الأساسية التى كفلها الدستور.

(ب) تسخير الأجهزة الحكومية لخدمة الشعب واشتراك الأهالى فى إدارة ومراقبة أمورهم بواسطة المجالس والهيئات الإقليمية والمحلية بما يرفع مستوى الإدارة الحكومية.

٤- فى المجال الاجتماعى والثقافى والنقابى:

(أ) تأمين المواطن ضد المرض والحوادث والعجز والشيخوخة، والتعطل والوفاة.

(ب) ضمان ظروف وشروط كل عمل ملائم وحماية العمال من الاستغلال والتعطل.

(جـ) تحديد ساعات العمل بما لايجاوز ٤٨ ساعة أسبوعياً فى مختلف المهن والصناعات.

(د) ضمان عدالة الأجور بإنشاء اللجان المشتركة لتحديد الأجور حسب كفاءة ونوع وظروف العمل بما يضمن المقومات الأساسية للحياة الكريمة.

(هـ) تحريم نظام مقاولى العمال ونظم التشغيل القائمة على الوساطة والاستغلال.

(و) رعياة الأمومة والشباب ووقايته من عوامل الفساد.

(ز) تعميم التعليم المجانى فى جميع مراحل التعليم.

(ح) حماية النقابيين وضمان حقوق العمال المقررة فى الاتفاقات الدولية وتشجيع التدريب واقرار التفرغ النقابى[٤٧].

يلاحظ مدى تقدميه البرنامج وتشبعه بالأفكار الاشتراكية التى كانت سائدة فى بعض أوساط الحركة العمالية فى ذلك الوقت،

ثالثاً: هيكل التنظيم النقابى فى مصر:

يقوم التنظيم النقابى فى مصر على شكل بناء هرمى قاعدته اللجان النقابية فى المنشآت وقمته الاتحاد العام لنقابات عمال مصر[٤٨]. ولقد أخذ المشرع بهذا البنيان الهرمى لأول مرة فى الباب الرابع الخاص بالنقابات فى القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ وتدعم هذا الاتجاه فى القوانين اللاحقة له. أما التشريعات السابقة على هذا القانون فقد كانت تتخذ من نقابة المنشأة أساساً للتنظيم النقابى وباتحاد هذه النقابات تتكون الاتحادات المهنية. أن المقصود بواحدية التنظيم النقابى هو الا يتشكل أكثر من لجنة نقابية واحدة بالمنشأة، ونقابة عامة واحدة للصناعة الواحدة أو الصناعات المتماثلة أو المترابطة أو التى تشترك فى إنتاج واحد على المستوى القومى، واتحاد عام واحد يجمع كل النقابات العامة. وهكذا يتكون التنظيم النقابى من ثلاث مستويات:

١ - المستوى الأول:

اللجان النقابية وتمثل قاعدة الهرم النقابى فى مصر وتشمل اللجان النقابية فى المنشآت واللجان النقابية المهنية واللجان النقابية لعمال الزراعة. ويشترط لتكوين لجنة نقابية فى المنشأة أن يبلغ عدد العاملين المنضمين إليها ٥٠ عاملاً، وبالنسبة للجان النقابية المهنية فيجوز للعمال المشتغلين فى مهن وصناعات متماثلة أو مترابطة أو مشتركة فى إنتاج واحد تكوين لجنة نقابية مهنية إذا كان عدد طالبى الاشتراك ٥٠ عاملاً فأكثر[٤٩]، وبالنسبة لعمال الزراعة انخفض النصاب اللازم لتكوين اللجنة إلى ٣٠ عاملاً فأكثر.

وقد منح القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٦٤ اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية التى لم تكن تتمتع بها فى القوانين النقابية السابقة، وترتب على ذلك أنه أصبح من حق وزير العمل أن يطلب حل اللجنة النقابية وحدها وليس النقابة ككل بسائر تشكيلاتها إذا وقع خطأ فى أحد اللجان.

وجدير بالذكر أن القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٧٦ نظم قواعد تشكيل اللجان النقابية فى المواد ٩-١١ وهى المواد التى قررت مبدأ وحدة اللجنة النقابية أى عدم جواز تشكيل أكثر من لجنة نقابية واحدة فى الموقع الواحد. وقد كان هذا التحديد محل اعتراض من لجنة الخبراء فى منظمة العمل الدولية التى رأت أنه من الأفضل أن يترك الأخذ بمبدأ الوحدة أو التعدد للتنظيم النقابى ذاته ليقرر ما يراه بشأنه[٥٠].

ولذا فإن القانون ١ لعام ١٩٨١ عهد للاتحاد العام لنقابات العمال بمهمة وضع قواعد وإجراءات تشكيل المنظمات النقابية مع الالتزام بهرمية التنظيم النقابى

ووحدة الحركة النقابية.

وتباشر اللجنة النقابية الاختصاصات التالية:

(أ) العمل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بأعضاءها ولا يجوز عقد اتفاق جماعى إلا بموافقة النقابة العامة.

(ب) الاشتراك فى أعداد مشروعات عقود العمل المشتركة مع النقابة العامة.

(جـ) المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط الإنتاج بالمنشأة والمعاونة فى تنفيذها. ومما يذكر أن الاختصاص بالمشاركة فى مناقشة مشروعات خطط الإنتاج تم استحداثه فى القانون ١ لعام ١٩٨١، مع ملاحظة أن المشرع لم يحددِ كيفية ممارسة اللجنة النقابية لذلك. أما دور اللجنة النقابية فى المعاونة فى تنفيذ الخطة فيتمثل فيما تقدمه من مقترحات وحلول للمشاكل التى تعترض عملية تنفيذ الخطة[٥١].

(د) إبداء الرأى فى لوائح الجزاءات وغيرها من اللوائح والنظم المتعلقة بالعاملين بالمنشأة سواء عند وضعها أو تعديلها.

ويتبين من هذا البند أن القانون لم يتطلب موافقة اللجنة النقابية على تلك اللوائح وإنما اكتفى بتقرير حق اللجنة النقابية فى إبداء الرأى فقط.

(هـ) تنفيذ برامج الخدمات التى تقرها النقابة العامة ويفهم من هذا النص أنه من الضرورى قيام اللجنة النقابية بعرض كافة برامج الخدمات التى تقدمها لأعضاءها للنقابة لاعتمادها قبل تنفيذها[٥٢].

(و) المساهمة فى أوجه النشاط الاجتماعى الذى يشارك فيها العمال.

(ز) إعداد التقارير المتعلقة بنشاطها ومقترحاته وتقديم البيانات والايضاحات التى تطلبها النقابة العامة.

يلاحظ مما سبق مدى تغلغل النقابة العامة، المستوى التنظيمى الأعلى، فى شئون اللجان النقابية، فتوزيع الاختصاصات دائماً يميل لصالح المستوى الأعلى ولغير صالح المستوى الأدنى.

٢ - المستوى الوسيط: النقابات العامة :

طبقاً للمادة ١٣ من قانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ يكون «للعمال والعمال المتدرجين المشتغلين فى مجموعات مهنية أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها أو مشتركة فى إنتاج واحد حق تكوين نقابة عامة على مستوى الجمهورية طبقاً للجدول المرفق بالقانون[٥٣]. ويتضح من هذه المادة أن النقابات العامة تقوم على أساس قاعدة التماثل والارتباط والتكامل المهنى والصناعى وأشخاص النقابة العامة ليسوا أفراد وإنما اللجان النقابية، فالعمال بصفتهم أفراد هم الذين يقومون بتشكيل اللجان النقابية، واللجان النقابية بدورها تشكل النقابة العامة، وتمثل النقابات العامة حلقة الوصل بين قاعدة التنظيم النقابى وقمته.

وقد وضع القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ تصنيفاً لمجموعات المهن والصناعات المتماثلة أو المترابطة أو التى تشترك فى إنتاج واحد على النحو التالى:الزراعة، الغزل والنسيج، التجارة، البنوك والتأمينات.. والأعمال المالية، السكك الحديدية، البريد والبرق والتليفون، المرافق العامة، الخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، الصناعات الغذائية، الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية، البناء والأخشاب، النقل البرى، أعمال النقل البحرى، النقل الجوى، البترول والكيماويات، المناجم والمحاجر، الصحافة والطباعة والإعلام، السياحة والفنادق، الخدمات الإدارية والاجتماعية، والعاملين المدنيين بالإنتاج الحربى[٥٤].

ويلاحظ أن الاتجاه العام كان نحو مزيد من دمج النقابات منذ صدور القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ الذى لم يسمح بتكوين أكثر من نقابة عامة واحدة لعمال

ومستخدمى المهنة أو الصناعة الواحدة فى الإقليم الواحد. وبالفعل صدر قرار التصنيف النقابى تنفيذاً لأحكام القانون محدداً عدد النقابات بـ ٦٥ نقابة شكل منها ٥٩ نقابة عامة على مستوى الجمهورية فى الدورة النقابية التى بدأت عام ١٩٦١[٥٥]. وطبقاً للقانون ٦٢ لعام ١٩٦٤ أعيد التصنيف النقابى وتم ضغط النقابات إلى ٢٧ نقابة عامة فقط، وعلى أساس هذا القانون أجريت انتخابات التشكيلات النقابية ١٩٦٤. وفى عام ١٩٦٦ ومع قرب انتهاء الدورة النقابية ثار النقاش حول التصنيف النقابى فرأى للبعض ضرورة إعادة النظر فى قرار التصنيف وادماج النقابات القائمة فى عدد أقل بينما رأى فريق آخر ترك الوضع على ما هو عليه استناداً إلى أن فترة العمل بالتصنيف النقابى الصادر ١٩٦٤ ليست كافية للحكم على التجربة، على أن الحوار انتهى بتبنى وجهة النظر الأولى، فتم تقليص عدد النقابات العامة إلى ٢١ نقابة. وفى مارس ١٩٦٧ صدر قرار وزير العمل رقم ١٤ بشأن تحديد التصنيف النقابى الجديد والذى جاء على خلاف رأى الاتحاد العام للعمال بشأن التجانس بين بعض المهن والصناعات وبدأت إجراءات الانتخابات للدورة الجديدة ١٩٦٧ وتمت فى محافظات الاسكندرية والبحيرة والغربية، ولكنها توقفت على اثر إعلان حالة الطوارىء فى مايو ١٩٦٧. وتجمد الوضع حتى عام ١٩٧١ حينما تقرر إجراء انتخابات التنظيمات النقابية وصدر قرار وزير العمل رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ معدلاً جدول التصنيف النقابى وبمقتضى ذلك القرار أصبح عدد النقابات العامة ٢٦ نقابة. وقبل بداية الدورة الجديدة عام ١٩٧٣ أصدر وزير العمل قراراً جديداً بالتصنيف النقابى تم به ضغط عدد النقابات إلى ١٦ نقابة عامة[٥٦]. ولما شارفت دورة ١٩٧٣ على الانتهاء احتدم النقاش بين التنظيمات النقابية من ناحية ووزارة القوى العاملة من ناحية أخرى حول ضرورة وضع تصنيف نقابى جديد يتجنب سلبيات التصنيف السابق والتى تمثلت فى الآتى:

(أ) إن بعض النقابات العامة الكبيرة التى كانت قد أدمجت فى آخر تصنيف لم تسر الأمور بداخلها على الوجه الأمثل، فعلى سبيل المثال طبقت بعض النقابات العامة الكبيرة مثل النقابة العامة للعاملين فى الخدمات التعليمية والصحية لائحتين بدلاً من لائحة واحدة وقد أثار هذا الوضع مصاعب فى التطبيق.

(ب) ظهور عديد من الثغرات فى التطبيق نتيجة ضم بعض وحدات الصناعة إلى وحدات الخدمات مثل ضم صناعة السيارات إلى النقل البرى.

(جـ) فقدان بعض النقابات العامة القديمة كيانها المستقل مثل النقابة العامة للبترول والتى ادمجت فى نقابة الكيماويات والمناجم والمحاجر، مما أثار سخط وحنق عديد من أعضاءها مطالبين باستقلاليتها خاصة وأن لكل نشاط مشاكله النوعية الخاصة(٥٧).

وبالفعل تشكلت لجنة مشتركة من المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال ووزارة القوى العاملة واتفق على إعادة التصنيف النقابى وبالفعل زاد عدد النقابات إلى ٢١ نقابة مرة أخرى كما هو محدد فى جدول التصنيف النقابى الملحق بالقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦.

ويتضح مما سبق أن النظام السياسى لجأ لاستخدام ميكانيزم دمج النقابات فى أقل عدد ممكن بهدف تشديد سيطرته ورقابته على الحركة النقابية وإلغاء كيان ما لايرغبه من نقابات حتى وان اعترض الاتحاد العام للعمال على ذلك أو أبدت بعض النقابات رفضها للانضمام لنقابة أخرى استناداً إلى أن مثل هذا الوضع قد يضر بمصالح أعضاءها.

جدول رقم (١)

بيان حجم العضوية بالنقابات العامة وعدد اللجان النقابية على مستوى الجمهورية

النقابة العامة	عدد اللجان النقابية	حجم العضوية
١ - الزراعة والرى والثروة المائية	٣٧٩	٢٥٤٨٣٩
٢ - الغزل والنسيج	١٢٣	٣٠٤٠٣٠
٣ - التجارة	٩٦	١٣٧٦١٥
٤ - البنوك والتأمينات والأعمال المالية	٤٢	٩٥٠
٥ - السكك الحديدية	٢٦	٨٠٩٠
٦ - البريد والبرق والتليفون	٣٨	٩٥٠
٧ - المرافق العامة	٦٣	١٠٥٠
٨ - الخدمات التعليمية	٧٥	١١٥٨١٤
٩ - الخدمات الصحية	٤٧	٨٥٠
١-الصناعات الغذائية	١٦١	٢٥٠٧٩٨
١١-الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية	٧٥	١٤٠
١٢-البناء والاخشاب	١٣١	٢٩٥٩٠٣
١٣-النقل البرى	١٠	٤٥٣٥٠٥
١٤-النقل البحرى	٤٧	٦٨٩٧٣
١٥-النقل الجوى	١٤	١١٥٠
١٦-البترول والكيماويات	٨٧	١٤٥٠
١٧-المناجم والمحاجر	٣٠	٣٠
١٨-الصحافة والطباعة والإعلام	٤٣	٧٥٠
١٩-السياحة والفنادق	٣٤	٤٧٠
٢٠-الخدمات الإدارية والاجتماعية	١٥٢	١٤٥٠
٢١- الإنتاج الحربى	١٧	٦٤٦٦٥
	١٧٨٠	٣ .٥٤٢

المصدر: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، العيد الفضى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ٥٧-١٩٨٢، القاهرة، يناير ١٩٨٥، ص ٢٥.

يتضح من الجدول السابق أن العدد الاجمالى للعمال المنضمين للاتحاد العام لنقابات عمال مصر يبلغ (٥٤٢ ٣) عضو موزعين على ٢١ نقابة عامة، وتمثل نقابة عمال النقل البرى أكبر النقابات عدداً حيث تضم (٤٥٣٥٠٥) عضو يليها نقابة الغزل والنسيج (٣٠٤٠٣٠) عضو ثم نقابة البناء والأخشاب (٢٩٥٩٠٣) ثم نقابة الزراعة والرى والثروة المائية (٢٥٤٨٣٩) عضو يليها نقابة الصناعات الغذائية (٢٥٠٧٩٨) عضو.

ويضع د. مصطفى كامل بعض المؤشرات المعبرة عن أهمية النقابة مثل الحجم ودرجة التنظيم الداخلى ومستوى الوعى النقابى[٥٨]. وقد استشفت الباحثة من خلال لقاءاتها ببعض القيادات النقابية ارتفاع درجة تنظيم وفاعلية نقابات عمال الصناعة بالمقارنة بعمال الخدمات وربما يعود ذلك لطبيعة النشاط الصناعى وما يفترضه ذلك من ارتفاع درجة التفاعل بين أعداد كبيرة من العمال ولجانهم النقابية داخل المنشآت والمصانع وانعكاس ذلك على نقاباتهم العامة بالمقارنة بعمال الخدمات الذين يعانون من التشتت والضعف التنظيمى. وقد أكد «سعيد جمعة» رئيس نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية للباحثة على أن الانقسام الأساسى فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال يكون فى الغالب بين النقابات الخدمية والنقابات الصناعية.

اختصاصات النقابات العامة:

طبقاً للمادة ١٤ من القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ تمارس النقابة العامة الاختصاصات التالية:

- الدفاع عن حقوق العمال ورعاية مصالحهم.
- العمل على تحسين شروط وظروف العمل.

- العمل على رفع مستوى العمال الثقافى والاجتماعى.

- المشاركة فى وضع وتنفيذ خطط وبرامج التدريب المهنى.

- الرقابة والتوجيه والمتابعة والاشراف على نشاط اللجان النقابية[٥٩].

وقد استحدث القانون العام ١٩٨١ بعض الاختصاصات الاضافية مثل:

- ابرام عقود العمل المشتركة على مستوى المهنة أو الصناعة والخاصة بلجانها النقابية.

- ابداء الرأى فى التشريعات التى تمس المهنة أو الصناعة.

- الموافقة على مشروعات صناديق الادخار والزمالة والجمعيات التعاونية والاستهلاكية والإنتاجية والاسكانية والنوادى الرياضية والمصايف التى تعدها اللجان النقابية واعتماد لوائح نظمها الأساسية[٦٠].

٣ - المستوى الأعلى: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر:

يحتل الاتحاد العام لنقابات العمال قمة البنيان الهرمى للمنظمات النقابية وهو يضم النقابات العامة الواردة بجدول التصنيف النقابى[٦١]. وطبقا للمادة ١٧ من القانون العام ١٩٨١ يتولى الاتحاد العام للعمال قيادة الحركة النقابية المصرية ويرسم سياستها العامة ويضع خططها وبرامجها المحققة لأهدافها داخلياً وخارجياً وله على الأخص ما يلى:

(أ) الدفاع عن حقوق عمال مصر ورعاية مصالحهم المشتركة والعمل على رفع مستواهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

(ب) وضع ميثاق الشرف الأخلاقى للعمل النقابى فى إطار المبادىء والقيم السائدة[٦٢]، وتستند مسئولية الاتحاد فى وضع هذا الميثاق على المادة ٥٦ من

الدستور التى قضت فى فقرتها الأخيرة بالتزام النقابات والاتحادات بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفقاً لمواثيق شرف أخلاقية. والغرض من وضع ميثاق الشرف الاخلاقى هو انتهاج أسلوب للعمل يصون المبادىء والحقوق والحريات النقابية ويحترم الشرعية ويرعى قيم أخلاق المجتمع ويحافظ على الوحدة الوطنية ويلتزم أدب الحوار وعرض الرأى سواء فى علاقات المنظمات النقابية بعضها ببعض، أم فى علاقة هذه المنظمات بالجهات الأخرى أم فى علاقات الأعضاء بمنظماتهم أو بزملائهم(٦٣).

(جـ) المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وإن لم ينص المشروع على أسلوب هذه المشاركة ولم يضع التزاماً محدداً على الأجهزة المعنية لأخذ رأى الاتحاد فى هذا المجال(٦٤).

(د) ابداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال.

(هـ) التنسيق بين النقابات العامة ومعاونتها فى تحقيق أهدافها.

(و) إنشاء وإدارة المؤسسات الثقافية والعلمية والاجتماعية والتعاونية والائتمانية والصحية والترفيهية العمالية التى تقدم خدماتها على مستوى الجمهورية وتكون لهذه المؤسسات الشخصية الاعتبارية.

(ز) وضع نظام نموذجى للمنظمات النقابية تتأسى به فى وضع لوائحها التى تصدر بقرار من الوزير المختص ويجب أن يشمل النظام الأساسى للمنظمة النقابية ما يلى:

اسمها ومقرها وممثلها القانونى وأغراضها وقواعد قبول الأعضاء وانسحابهم من عضوية المنظمة النقابية وشروط الحصول على المزايا والخدمات التى تقدمها المنظمة النقابية واجراءات الحرمان منها كلياً أو جزئياً والتفاصيل المالية للمنظمة

مثل رسم الانضمام والاشتراك ومصادر ايرادات المنظمة ومجالات صرفها أو استثمارها واختصاصات الجمعية العمومية للمنظمة النقابية واجراءات انعقادها وسير أعمالها وقواعد واجراءات وتشكيل مجالس ادارات المنظمات النقابية واختصاصاتها، وكذلك هيئة المكتب وقواعد وإجراءات تشكيل الشعب الخاصة بالصناعات أو المهن داخل المنظمة النقابية وقواعد واجراءات اختيار المندوبين النقابيين باللجان النقابية واختصاصاتهم وقواعد وإجراءات التأديب النقابى للأعضاء وشروط واجراءات الحل الاختيارى للمنظمة وما يترتب على ذلك من آثار، وإجراء تعديل النظام الأساسى واعتماد هذا التعديل(٦٥).

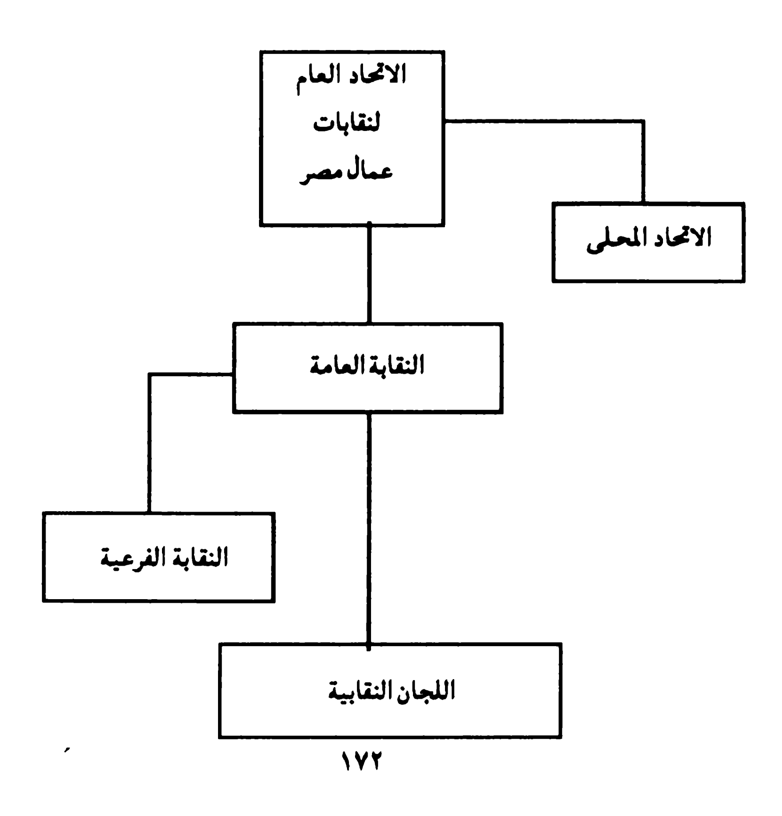
(ح) وضع لائحة مالية تلتزم بها المنظمات النقابية وتصدر بقرار من الوزير المختص وتتضمن نسب توزيع الاشتراك على مستويات التنظيم النقابى المختلفة.

بالإضافة للتنظيمات الثلاث السابقة التى تشكل بنيان الحركة النقابية يوجد نوعان آخران من التنظيمات لايندرجان ضمن الهرم النقابى وهما الاتحادات المحلية والنقابات الفرعية. فيما يتعلق بالاتحادات المحلية، وأجازت المادة ١٨ من القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ للاتحاد العام لنقابات العمال أن يشكل اتحادات محلية فرعية بالمحافظات تكون مهمتها رعاية المصالح المشتركة للعمال بالمحافظة والتنسيق بين اللجان النقابية فيها، وعهدت المادة إلى لائحة النظام الأساسى للاتحاد بوضع قواعد وشروط وأوضاع تشكيل الاتحادات المحلية ونطاق اختصاصاتها وكيفية مباشرتها لنشاطها. تتكون الجمعية العمومية للاتحاد المحلى من ممثلى اللجان النقابية فى المحافظة من الجمعيات العمومية للنقابات العامة المنضمة للاتحاد العام والمسددة لاشتراكاتها ويتولى الاتحاد المحلى رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية بالمحافظة وتوجيهها توجيهاً موحداً لصالح عمال المحافظة، وتنسيق الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية والرياضية للعمال على مستوى المحافظة، فضلاً عن اقتراح خطط العمل الخاصة بنشاطه ورفعها إلى الاتحاد العام للعمال وتنفيذ برامج العمل المقررة له(٦٦).

أما بخصوص النقابات الفرعية فقد نصت المادة ١٥ من قانون ٣٥ لعام١٩٧٦ على جواز قيام النقابة العامة بتشكيل نقابات فرعية فى المحافظات بشرط ألا يقل عدد اللجان النقابية للنقابة التابعة بالمحافظة عن خمس لجان وأن تحدد لائحة النظام الأساسى للنقابة العامة قواعد وشروط وأوضاع تشكيل النقابات الفرعية واختصاصاتها وكيفية مباشرتها لنشاطها.

شكل (١)

البنيان النقابى فى مصر



رابعاً: التنظيم الداخلي للمنظمات النقابية:

يتكون هذا التنظيم من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وهيئة المكتب.

١ - الجمعية العمومية:

هى السلطة العليا التى ترسم سياسة المنظمة النقابية وتشرف على شئونها وتختص باعتماد لائحة النظام الأساسى والنظام المالى واللوائح الإدارية والموازنة والحساب الختامى، كما أن لها حق سحب الثقة من كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة أو هيئة المكتب(٦٧) هذا ويختلف تشكيل الجمعية العمومية حسب مستويات البنيان النقابى فتتشكل فى اللجنة النقابية من الأعضاء التى تتوافر فيهم شروط معينة بينما فى النقابة العامة والاتحاد العام تشكل من ممثلى المنظمات الادنى حسب القواعد والشروط التى فصلها القانون.

(أ) الجمعية العمومية للجنة النقابية:

تتكون طبقاً للمادة ٣١ من القانون ١ لعام ١٩٨١ من كافة أعضاء اللجنة الذين مضى على عضويتهم ستة أشهر على الأقل والمسددين لاشتراكاتهم بانتظام حتى تاريخ عقد الجمعية العمومية ويستثنى من شرط المدة اللجان النقابية المشكلة لأول مرة. وجدير بالذكر أن نفس المادة فى القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ لم تكن تشترط مرور ستة أشهر على العضو فقد كانت تنص على أن «تتكون الجمعية العمومية للجنة النقابية من كافة أعضائها المسددين اشتراكاتهم حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية(٦٨).

(ب) الجمعية العمومية للنقابة العامة:

طبقاً لاحكام المادتين ٣٢-٣٣ من القانون(٦٩) والمادة السادسة من قرار الاتحاد

رقم ١١ لسنة ١٩٨١ تتكون الجمعية العمومية للنقابة من ممثلى اللجان النقابية التابعة للنقابة العامة والذين تختارهم مجالس إدارة هذه اللجان بواقع ممثل عن أعضاء اللجنة الذين لايزيد عددهم عن ٢٥٠ عضو، وممثل عن كل ٢٥٠ عضو من ٧٥٠ عضو التاليين، وممثل عن كل ٥٠ عضو من التسعة آلاف عضو التاليين، وممثل عن كل ألف عضو من الأعضاء الباقين بحيث لايزيد عدد الممثلين جميعاً عن ٣٥ عضو(٧٠).

(جـ) الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات العمال:

طبقاً لأحكام المادتين ٣٢-٣٤ من القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ والمادة ٧ من قرار الاتحاد رقم ١١ لسنة ١٩٨١، تتكون الجمعية للاتحاد من ممثلى النقابات العامة الذين تختارهم مجالس إدارة هذه النقابات بواقع ممثل واحد عن ٢ عضو الأولين أو أقل، ممثل عن كل ألفى عضو من الثمانية آلاف التاليين، ممثل عن كل أربعة آلاف عضو من العشرين ألف التاليين، ممثل عن كل ستة آلاف عضو من الستين ألف التاليين، وممثل عن كل عشرة آلاف عضو من الأعضاء الباقين بحيث لايزيد عدد الممثلين جميعاً عن ٣٥ عضو(٧١).

وتعقد الجمعية العمومية للمنظمة النقابية اجتماعات عادية ذات صفة دورية يحدد مواعيدها النظام الأساسى للمنظمة على أن تكون فى حدود مرة واحدة على الأقل سنوياً، كما أن لها عقد اجتماعات طارئة إذا وجدت أمور يرى رئيس مجلس إدارة المنظمة النقابية، أو ثلثى أعضاء أو بعض أعضاء الجمعية العمومية ضرورة عرضها على الجمعية العمومية على وجه السرعة.

٢ - مجلس الإدارة:

عرفت المادة ٣٥ من القانون ١ لعام ١٩٨١ مجلس الإدارة بأنه السلطة التى تتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومتابعة أعمال هيئة المكتب فيما بين أدوار

انعقاد الجمعية العمومية ووفقاً للمادة ٣٧ من القانون لا يقل عدد أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية عن ٧ ولا يزيد عن ٢١ عضو حسب حجم عضوية اللجنة، كما يضم مجلس إدارة النقابة العامة ما بين ١١ و ٢١ عضو مع مراعاة التمثيل النسبي النوعي والجغرافي لكل محافظة أو مجموعة من المحافظات، وبالنسبة لمجلس إدارة الاتحاد فكل نقابة يمثلها عضو واحد(٧٢).

ويتولى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومتابعة أعمال مكتب المنظمة النقابية فيما بين أدوار انعقاد الجمعية العمومية.

٣ - هيئة المكتب::

عرفت المادة ٤٠ من القانون هيئة المكتب بأنها السلطة التي تتولى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإدارة العمل اليومي للمنظمة النقابية ويتم انتخاب هيئة المكتب في أول اجتماع لمجلس الإدارة وتشكل هيئة المكتب من الرئيس ونائبه أو نوابه والأمين العام ومساعده وأمين الصندوق ومساعده(٧٣).

في ضوء ما تقدم جميعه، يبدو جلياً أن النظام القانوني المصري تدرج في الاخذ بمبدأ واحدية التنظيم النقابي وهيراركيته على مراحل متعاقبة بدءاً بالقانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ الذي حظر تكوين أكثر من نقابة مهنية واحدة في البلد الواحد وأكثر من اتحاد واحد عام للعمال وانتهاءً بالقانون ١ لعام ١٩٨١ الذي شدد على مبدأ واحدية التنظيم النقابي. وكذلك بالنسبة للتطور البنائي والوظيفي لوحظ مدى مركزية التنظيم النقابي حيث تتركز الصلاحيات والاختصاصات في المستويات العليا على حساب المستويات الدنيا التي فقدت استقلاليتها في إدارة أبسط شئونها. وأضف لذلك عدم تمتع الجمعيات العمومية بكافة صلاحياتها فهي اما تعقد بأسلوب شكلي لعرض ما تم انجازه على مدار العام بواسطة مجلس الإدارة، أو لا تعقد بصفة منتظمة.

هوامش وتعليقات

(١) أمين عز الدين، ثورة يوليو والعمال، **الطليعة**، يوليو ١٩٦٥، ص.ص ١٤٠ - ١٤١

(٢) محمد خالد، **مرجع سابق**، ص ٢٥

راجع أيضاً

- عبد السلام عامر، **مرجع سابق**، ص.ص ١٥٨ - ١٥٩

- حسن البسيونى، أضواء على القوانين العمالية من ٥٢ - ١٩٦٤، **الطليعة**، مايو ١٩٦٥، ص.ص ٤٨ - ٤٩

(٣) محمد حلمى مراد، أثر التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى على تشريع العمل فى مصر، **مجلة العمل العربية**، يونيو ١٩٧٦، ص ١١٦

(٤) محمد خالد، **مرجع سابق**، ص ٢٥

- حسن البسيونى، **مرجع سابق**، ص ٤٩

- محمد حلمى مراد، **مرجع سابق**، ص ١١٧

(٥) **النشرة التشريعية**، التشريعات الصادرة خلال الستة شهور الأولى لعهد التحرير ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ٢٣ يناير ١٩٥٣، وزارة العدل، ص.ص ٥٥٨ - ٥٦٢

(٦) جمال البنا، نشأة الحركة النقابية وتطورها، **مرجع سابق**، ص ١٢٢

راجع أيضاً: محمد خالد، **مرجع سابق**، ص.ص ٢٦ - ٢٧

- عبد السلام عامر، **مرجع سابق**، ص ١٦٠

- عبد المغنى سعيد، نضال العمال وثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص.ص ٦٦ - ٦٨

(٧) محمد أحمد إسماعيل، مبدأ الحرية النقابية لمنظمات العمال، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، سبتمبر ١٩٨٢، ص ٦٧

(8) Bianchi R., "The Corporatization of the Egyptian Labor Movement, Op. cit., p. 431

(٩) عبد السلام عامر، مرجع سابق، ص ١٦٠

(١٠) أمينة شفيق، مرجع سابق، ص ٧١

(١١) أطلق عليه صفة الموحد لأنه وحد بين تشريع العمل فى الاقليمين المصرى والسورى فى ذلك الوقت.

(١٢) محمد حلمى مراد، مرجع سابق، ص ١١٩

(١٣) **النشرة التشريعية**، ابريل ١٩٥٩، ص.ص ١١٧٢ - ١١٧٣

(١٤) مرجع سابق، ص ١١٧٣

(١٥) مرجع سابق، ص ١١٧٤

(١٦) جاد رضوان كمال وفاروق خليل، **أحكام النقابات العمالية فى التشريع المصرى، نصوص قانون النقابات العمالية والقرارات المنفذة والاتفاقيات الدولية للحريات النقابية**، القاهرة: بدون ناشر، ١٩٨٨، ص ٢٢.

(١٧) إن الغياب التشريعى لم يمنع هؤلاء الموظفين والعمال فى قطاع الحكومة من تكوين النقابات وان أخذت مسميات مختلفة مثل الرابطة - الاتحاد - الجمعية.

(١٨) جمال البنا، **مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية**، القاهرة: دار الفكر الإسلامى، ١٩٨٧، ص.ص ٤٠ - ٤١

(١٩) **النشرة التشريعية**، ابريل ١٩٥٩، ص ١١٧٨

(٢٠) **النشرة التشريعية**، مارس ١٩٦٤، ص ١١٣٧

(٢١) المادة ١٦٢ من قانون ٩١ لعام ١٩٥٩ كانت تنص على أنه لايجوز تكوين أكثر من نقابة عامة واحدة لعمال ومستخدمى المهنة أو الصناعة الواحدة فى الاقليم الواحد ويصدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بتحديد المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة ببعضها أو التى تشترك فى إنتاج واحد.

(٢٢) النشرة التشريعية، مرجع سابق، ص ١١٣٨

(٢٣) مرجع سابق، ص ١١٣٨

(٢٤) حسن البسيونى، مرجع سابق، ص ٥٢

(٢٥) النشرة التشريعية، مرجع سابق، ص ١١٤٨

(٢٦) أمينة شفيق، مشروع قانون العمل الجديد والتنظيم النقابى، **الطليعة**، مارس ١٩٦٨، ص.ص ٩٤ - ٩٥

وأيضاً: عبد الرؤوف أبو علم ، عبد المنعم الغزالى، بيان ٣٠ مارس واعادة بناء الحركة النقابية، **الطليعة**، مايو ١٩٦٨، ص.ص ٤٩ - ٥١

(٢٧) **النشرة التشريعية**، مايو ١٩٧٦، ص.ص ١٦٧٦ - ١٦٧٧

(٢٨) جاد كمالى، مرجع سابق، ص.ص ٣٠ - ٣١

(٢٩) النشرة التشريعية، مرجع سابق، ص ١٦٧٨

(٣٠) مرجع سابق، ص ١٦٨٩

(٣١) أحمد البرعى، **علاقات العمل الجماعية فى القانون المصرى المقارن، القانون النقابى**، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٦، ص ٧٦

وأيضاً أنور عبد الله، **دروس فى قانون العمل والتأمينات الاجتماعية**، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨، ص.ص ٢٧٣ - ٢٨٥

(٣٢) محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ٨١

(٣٣) مرجع سابق.

(٣٤) النشرة التشريعية، مرجع سابق، ص ١٧٠٣

(٣٥) أنور عبد الله، مرجع سابق، ص.ص ٢٧٤ - ٢٧٥

(٣٦) الجريدة الرسمية، ٨ يناير ١٩٨١، ص.ص ٦٢ - ٦٥

(٣٧) أنظر المزيد : سيد خليل ترك، مرجع سابق، ص ٦٠

(٣٨) عبد السلام عبد الحليم ، مرجع سابق، ص ٩٦

(٣٩) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٢ عام ٥٧ - ١٩٧٦، مرجع سابق، ص ١٤

(٤٠) جمال البنا، مشروع لاصلاح الحركة النقابية، مرجع سابق، ص ٢٩

(٤١) سيد خليل ترك، مرجع سابق، ص ٧٤

(٤٢) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٢ عام، مرجع سابق، ص ١٥

(٤٣) سيد خليل ترك، مرجع سابق، ص ٧٥

(٤٤) مرجع سابق، ص ٧٦

(٤٥) عبد السلام عامر، مرجع سابق، ص.ص ١٣١ - ١٣٢

(٤٦) أنظر المزيد عن تفاصيل اقامة الاتحاد الدولى للعمال العرب، عبد المنعم الغزالى، «دراسة عن الحركة العمالية المصرية والقضية الفلسطينية»، الندوة المصرية الفلسطينية الخاصة بمرور ٢٥ عامًا على الثورة الفلسطينية، الانتفاضة، الدولة ودور الحركة العمالية المصرية، القاهرة ٨ - ٩ يناير ١٩٩٠، ص.ص ١٥ - ٢٢

(٤٧) سيد ترك، مرجع سابق، ص.ص ١٣٧ - ١٣٩

(٤٨) النشرة التشريعية، مايو ١٩٧٦، ص ١٦٨٩

(٤٩) أحمد البرعى، مرجع سابق، ص ١٣٨

(٥٠) مرجع سابق، ص ١٣٩

(٥١) الجريدة الرسمية، يناير ١٩٨١، ص ٥٣

(٥٢) أنور عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٧٩

(٥٣) النشرة العشريعية، مايو ١٩٧٦، ص ١٩٨٠

(٥٤) النشرة التشريعية، مايو ١٩٧٦، مرجع سابق، ص.ص ١٧٠٨ - ١٧٢١

(٥٥) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٢ عام، مرجع سابق، ص ١٨

(٥٦) مرجع سابق، ص ١٩ - ٢

(٥٧) جريدة الاهرام، ١٣ أكتوبر ١٩٧٥، ص ٨

(٥٨) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٧٠

(٥٩) النشرة العشريعية، مايو ١٩٧٦، ص ١٦٨١

(٦٠) الجريدة الرسمية، ٨ يناير ١٩٨١، ص ٥٤

(٦١) جاد كمالى، مرجع سابق، ص ٨٣

(٦٢) الجريدة الرسمية، ٨ يناير ١٩٨١، ص ٥٤

(٦٣) أنظر المزيد عن ميثاق الشرف الأخلاقى:

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٢ عام، مرجع سابق، ص.ص ٩٢ - ٩٦

(٦٤) جاد كمالى، مرجع سابق، ص.ص ٨٤ - ٨٥

(٦٥) أنظر النزيد: النشرة العشريعية، مايو ١٩٧٦، ص.ص ١٦٩٨ - ١٧٠٠

(٦٦) جاد كمالى، مرجع سابق، ص.ص ٨٧ - ٨٨

(٦٧) أنور عبد الله، مرجع سابق، ص.ص ٢٨٧ - ٢٨٨

(٦٨) جاد كمالى، مرجع سابق، ص ١٤١

(٦٩) النشرة التشريعية، مرجع سابق، ص ١٦٨٧

(٧٠) جاد كمالى، مرجع سابق، ص.ص ١٤١ - ١٤٤

(٧١) مرجع سابق.

(٧٢) جاد كمالى، مرجع سابق، ص.ص ١٦٢ - ١٦٤

(٧٣) مرجع سابق، ص ١٩٦

الفصل الخامس

التحليل الاجتماعى للطبقة العاملة المصرية

إن التحليل الاجتماعى والاقتصادى للطبقات والشرائح والقوى التى يتكون منها المجتمع مسألة على قدر كبير من الأهمية إذ يساعدنا على فهم التغييرات التى تحدث فى المجتمع وما تطرحه من تأثيرات على البنى والعلاقات الطبقية. ولذا سنحاول فى هذا الفصل القاء نظرة تحليلية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى تعيشها الطبقة العاملة المصرية، وأثر هذه الأوضاع على فاعليتها وتبلورها كطبقة أولاً وكقوة اجتماعية وسياسية ثانياً.

ونبادر إلى القول بأن ما كتب عن الطبقة العاملة فى مصر قليل للغاية بينما نشر الكثير عن القوة العاملة كمفهوم احصائى وسكانى مع ملاحظة أن كثير من البيانات يشوبها التناقض أحياناً والقصور وعدم الدقة فى أحيان أخرى[1]، حتى ما كتب عن الطبقة العاملة فى مصر وقع فى خطأ الخلط بين مفهوم قوة العمل ومفهوم الطبقة العاملة. ومع ذلك فلا مفر من الاستعانة بالدراسات والبيانات المنشورة عن هيكل وتركيب القوة العاملة فى مصر لاستخلاص بعض الدلالات المتعلقة بحدود الطبقة العاملة المصرية وأوضاعها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وبادىء ذى بدئ لابد من التمييز بين مفهوم قوة العمل Labor Force ومفهوم الطبقة العاملة Working Class درءاً للخلط واللبس، فمفهوم قوة

العمل مفهوم احصائى سكانى يستخدمه دارسو الظواهر السكانية وأسواق العمل ويطلقونه على ذلك الجزء من القوة البشرية القادرة على العمل والراغبة فيه بغض النظر عما إذا كانت تعمل بالفعل أم فى حالة بطالة، ويضم هذا المفهوم بجانب الطبقة العاملة، من يعملون لحسابهم الخاص ومن يملكون أدوات إنتاجهم وكذلك ملاك الأراضى الزراعية الذين يعملون فى أراضيهم، والبرجوازية الصغيرة ممثلة فى الحرفيين والتجار، وأيضاً البرجوازية البيروقراطية فى قطاع الدولة الاقتصادى وغير الاقتصادى وأخيراً شرائح البروليتاريا الرثة Lumpen Proletariat والتى تتركز فى القطاع غير المنظم أو الأعمال الهامشية(٢).

أما الطبقة وفقاً للتعريف الماركسى فتعنى مجموعة من الأفراد الذين يحتلون نفس المواقع فى هيكل العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وبكلمات لينين هى مجموعة كبيرة من الناس تتميز عن غيرها من المجموعات بموقعها من علاقات الإنتاج أى بموقعها من ملكية أدوات الإنتاج من حيث كونها تملك أو لاتملك حسب طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد والمصوغ فى علاقات قوى ونظم سياسية واقتصادية، والمثبت بقوانين يحميها بناء السلطة وتتميز أيضاً بموقعها من التقسيم الاجتماعى للعمل وبنصيبها من الثروة وكيفية حصولها على هذا النصيب(٣).

ويتضح من هذا التعريف أن أساس تمييز الطبقات عن بعضها هو العلاقة بوسائل الإنتاج وبالتحديد ملكية أو الحرمان من ملكية وسائل الإنتاج.

ويجب التنويه إلى أن بعض الباحثين يركز فى تعريفه للبروليتاريا على العمال اليدويين غير الزراعيين الذين يشتغلون فى الصناعة والتشييد والسكك الحديدية والموانى والمرافق العامة والخدمات فى القطاع المنظم أى الأجراء الذين يعيشون أساساً من بيع قوة عملهم ولا يتمتعون بأى قدر من الاستقلال فى عملهم(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بدراسات الطبقة ليس حكراً على المدرسة الماركسية، إذ توجد مدارس أخرى تهتم بهذا النوع من الدراسات مثل المدرسة الوظيفية. والاشكالية التى تعنى بها هذه المدرسة تدور حول كيفية بناء مجتمع متماسك بالرغم من الانقسامات والصراعات الطبقية، على خلاف الاشكالية الماركسية التى تطرح البديل الثورى لتجاوز المجتمعات الطبقية. تنظر المدرسة الوظيفية للمجتمع على أنه ينقسم إلى عدد من الطبقات التى تختلف تبعا للوظائف التى تؤديها، والمقصود بالوظائف معنى أشمل من المهن ولكنها تؤدى إلى نتيجة الضرورة المتبادلة بين هذه الطبقات، وبالتالى فالتركيز الأساسى ينصب على تكاملية الأداء الوظيفى للأدوار والانسجام بينها(٥).

وأخيراً فإن الدراسة فى تناولها للطبقة العاملة ستركز على الذين يعملون بالإنتاج المباشر فى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، ويتقاضون أجراً ولا يملكون وسائل إنتاجهم، وبذلك التعريف نستبعد عديداً من الشرائح والفئات التى تدخل فى قوة العمل مثل العاملين فى مشروعات خاصة بهم Self employed persons، والعاملين فى الأنشطة العائلية ولا يتقاضون أجراً Unpaid family workers، وشرائح التكنوقراط والبيروقراطيين العاملين بالإدارة فى قطاع الاعمال العام والخاص والمشترك. ويقرر الواقع أن العمود الفقرى للطبقة العاملة يتكون أساساً من عمال الصناعة وخاصة فى المدن وذلك لأنهم أكثر الفئات ارتباطاً بوسائل الإنتاج الحديثة والأعمق وعياً بطبيعة الاستغلال الرأسمالى، والأكثر قدرة على العمل الجماعى المنظم(٦).

يتفرع هذا الفصل إلى قسمين، يتناول الأول هيكل الطبقة العاملة وخصائصها، ويناقش الثانى المؤثرات الخارجية على الطبقة العاملة.

هيكل الطبقة العاملة وخصائصها

أولاً: هيكل الطبقة العاملة:

١ - توزيعها على أنشطة الاقتصاد:

يبلغ حجم الطبقة العاملة من إجمالى قوة العمل طبقاً لتعداد ١٩٧٦ (٣ ٤٦٪) طبقاً لتقديرات عبد الباسط عبد المعطى[٧]. وقد اقترب تقديره من تقدير سعد حافظ للطبقة العاملة إذ قدرها بـ ٦٢ ٥ مليون عامل من قوة العمل البالغة ١١ مليون نسمة[٨].

ويوضح الجدول التالى توزيع الطبقة العاملة على أنشطة الاقتصاد القومى وذلك طبقاً لتقديرات سعد حافظ.

جدول رقم (٢)

النشاط الاقتصادى	٪
١ - الزراعة والصيد وتنمية الثروة الحيوانية	٦ .٣٠
٢ - الصناعات الاستخراجية	.٤٨
٣ - الصناعات التحويلية	٢٨.٦٦
٤ - الكهرباء والماء والغاز	١ ٩٣
٥ - التشييد	٨.١٠
٦ - التجارة والفنادق والمطاعم	١٠ ٢٨
٧ - النقل والاتصالات	٦.٢٨
٨ - المال	٥٦
٩ - الخدمات العامة والاجتماعية	١٣ ٢

يعكس هذا التوزيع عديداً من الدلالات أولها انخفاض الأهمية النسبية لعمال الزراعة فقد انخفضت نسبتهم للطبقة العاملة من ٤٦٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٣٠٫٤٪ فى عام ١٩٧٦[٩]، ثانيها تقارب نسب عمال الزراعة والصناعة (الصناعات الاستخراجية والتحويلية والكهرباء) والخدمات ٣٠٫٦٪ ٣١٫١٧٪ - ٣٠٫٤٪ على التوالى، ورغم ذلك فإن معدل نمو عمال الصناعة رغم التراجع النسبى لعملية التصنيع أعلى من معدل نمو عمال الزراعة (٥٫٣٪ فى مقابل ٨٧. ٪)، وهذا يعود إلى الهجرة الواسعة لعمال الزراعة من الريف إلى الحضر وإلى الخارج وكذلك إلى محدودية فرص العمل فى الريف واستخدام الميكنة الزراعية، وتحول قطاعات واسعة من الفلاحين للاشتغال فى النقل والخدمات والتشييد[١٠]. ومن ناحية أخرى فقد تضخم قطاع الخدمات سواء منظم أو غير منظم بسبب التغيرات الاقتصادية التى طرأت على المجتمع المصرى عقب سياسة الاندماج فى السوق الرأسمالى (الانفتاح الاقتصادى) والتى أدت لتراجع عملية التصنيع وتحول الاقتصاد تدريجياً إلى اقتصاد خدمى، وأيضاً بسبب ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وعجز القطاع المنظم عن توفير فرص عمل جديدة من ناحية وطبيعة العمل فى هذا القطاع الذى لايحتاج إلى تدريب أو مهارات معينة[١١]. إن توزيع الطبقة العاملة بنسب تكاد تكون متقاربة بين الصناعة والزراعة والخدمات يطرح تأثيرات سلبية على امكانات التنظيم النقابى الفعال، وبيان ذلك أن حوالى ثلث الطبقة العاملة (قطاع الزراعة) غير منظمين نقابياً بأسلوب فعال وحتى وان كان هناك تسجيل لأسمائهم فى نقابة عمال الزراعة فهى مجرد تسجيلات دفترية، بينما يتوزع الثلث الآخر (العاملون فى قطاعات الخدمات) بين عدد كبير من النقابات المهنية النوعية والتى لاتنطبق عليها فى كثير من الاحيان صفة النقابة العمالية. أما الثلث الباقى (قطاع الصناعة) فيتركز

معظمه فى صناعات تحويلية واستهلاكية بسبب التركيز فى الحقبتين الناصرية والساداتية على هذه النوعية من الصناعات بهدف اشباع احتياجات السوق المحلى مثل صناعات الغزل والنسيج التى تستحوذ على ١ ٣٧٪ من الطبقة العاملة الصناعية ١٩٧٦ وأيضاً صناعات التبغ والجلود والأخشاب والمواد الغذائية.. ومن المعروف أن هذه النوعية من الصناعات لاتحتاج إلى مستويات مهارية عالية مثلما تحتاج الصناعات الوسيطة والرأسمالية وهو ما ترك آثار سلبية عميقة على المستوى الثقافى للعمال من منظور الشعور بالوعى الطبقى(١٢). وجدير بالذكر أن تباين طبيعة النشاط الاقتصادى تؤدى إلى اختلاف طبيعة الطبقة العاملة، فالطبقة العاملة الصناعية رغم ضعف وزنها النسبى تعتبر أكثر الفئات وعياً وتبلوراً، فتركز العمال فى المصانع يسمح بتفاعلهم وبلورة رؤية مشتركة لمشاكلهم على عكس عمال الخدمات والزراعة فإن تشتتهم يعرقل من اتصالهم وتفاعلهم وتكوينهم لموقف مشترك وأبرز مثال على ذلك قيادة عمال الصناعة لتحركات ١٩٦٨-١٩٧٧(١٣).

٢- مستوى التعليم:

إن ارتفاع المستوى التعليمى بين أفراد الطبقة العاملة يتيح فرص التخصص الدقيق فى العمل ويرفع درجة الوعى بالهوية، بينما يحول إنخفاض مستويات التعليم دون حصول أفراد الطبقة العاملة على المهارات والامكانات التى تؤهلهم للقيام بالأعمال ذات الإنتاجية المرتفعة، والتى تتطلب مستوى معين من الكفاءة، وبلا شك أن انخفاض مستويات التعليم والتدريب بين أفراد الطبقة العاملة هو انعكاس طبيعى لانخفاض مستوى التعليم بين السكان بصفة عامة، وكذلك انخفاض الانفاق الخاص والعام على التعليم(١٤).

تبين نتائج تعدادى السكان لسنة ١٩٦٠ و ١٩٧٦ أن الأمية متفشية فى أكثر من نصف الطبقة العاملة، وإن انخفضت نسبتها من حوالى ٦٤٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣ ٥٢٪ عام ١٩٧٦. بيد أن تدقيق النظر يوضح أن معدل خفض الأمية كان أقل من ١٪ سنوياً، إذ أنه خلال ستة عشر عاماً لم تهبط نسبة الأمية إلا بمقدار ٧ ١١ نقطة مئوية. وخلال نفس الفترة إنخفضت نسبة من يقرأ ويكتب وغير حاصل على تعليم من ٦ ٢٧٪ إلي ٢٤.٨٪، وكذلك نسبة الحاصلين على التعليم حتى المستوى الابتدائى من ٥٤ ٦٪ إلى ١ ٤٪ بينما زادت نسبة الحاصلين على التعليم الثانوى من صفر إلى ٣ ١٢٪، والتعليم الجامعى من ٧ ١٪ إلى٥٪. وتجدر الاشارة إلى أن التغير الذى حدث اقتصر فى أغلب الأحوال على شرائح العمال الصناعيين، دون أن يتحقق أى تغير نوعى فى صفوف عمال الزراعة. إذ يتركز ٧ ٦٩٪ من الأميين فى قوة العمل الزراعية، وتبلغ نسبة عمال الزراعة ٨٧٪ منهم. وتجدر الاشارة هنا إلى دور قوانين التوظف وطبيعة العمليات الإنتاجية الصناعية، وكذلك عمليات التدريب المستمرة إلى توسيع قاعدة العمال الصناعيين المؤهلين تأهيلاً متوسطاً أو ثانوياً، بيد أن توزيع هذه الفئات على شرائح الطبقة العاملة يبرز تركزهم فى شرائح العمال المشتغلين بالأعمال الكتابية والإدارية بقطاعات الصناعة والخدمات، إذ تبلغ نسبة عمال الإنتاج المباشر(ذوى الياقات الزرقاء) ٤٢٪ منهم، وهو ما يعود إلى ارتفاع نسبة العمال الموسميين، وعدم احتياج بعض المهن الصناعية فى بعض فروع صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية لمستوى تأهيل وتخصص معين، فنسبة الأميين فى الصناعات التحويلية تبلغ ٤٠.٨٪ ككل، وتصل إلى ٤ ٥٦٪ فى صناعات الأخشاب والأثاث، و٦ ٤٦٪ فى الصناعات الغذائية، بينما تبلغ ٩ ٣٧٪ فى الصناعات المعدنية. فضلاً عن ذلك فإن نسبة تمثيل العمال فى المستوى التعليمى العالى وفوق العالى تكاد تكون منعدمة، إذ تبلغ ٦.٣٪ من نسبة الحاصلين على

التعليم العالى وفوق العالى، والذى يتركز أغلبهم فى شرائح البيروقراطية العليا والوسطى. والراجح أن هذه النسبة تتمثل فى العمال الذين استكملوا تعليمهم بجهودهم الفردية أثناء العمل دون أن يتحقق لهم الانتقال الوظيفى لشرائح الإدارة الوسطى والدنيا(١٥). ومن هنا نلحظ تدنى المستويات التعليمية للطبقة العاملة بما يؤثر بالسلب على دورها وفاعليتها.

٣ - مستويات الأجور والدخول:

قبل عام ١٩٥٢ كانت هناك فوارق طبقية صارخة، إذ انقسم المجتمع آنذاك إلى طبقتين متباينتين أشد التباين إحداهما طبقة محدودة العدد تملك مقدرات الأمور السياسية والاقتصادية، وأخرى معدمة تعيش عند حد الكفاف. إلا أنه عقب ثورة ١٩٥٢ حدثت عديد من التغييرات كانت لها آثار كبيرة على البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى، إذ بالرجوع إلى بيانات توزيع الدخل القومى باعتباره أيسر وسيلة للتعرف على الأوزان النسبية للطبقات الاجتماعية، يتضح أن توزيع الدخل القومى سجل تحسناً ملموساً لصالح حصة الأجور - التى تمثل مؤشراً غير مباشر لحصة الطبقة العاملة فى هذا الدخل - ابتداء من أوائل الخمسينات وحتى منتصف الستينات ويعود ذلك إلى السياسات الاقتصادية المتبعة فى تلك الفترة والتى استهدفت وأدت إلى توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء. فطبقاً للمسح الاجتماعى الشامل ارتفع نصيب أفقر ٦٠٪ من الاسر من الدخل القومى من ١٨٪ إلى ٣٤٪ عام ١٩٧٥(١٦). ويمكن القول إن الانخفاض فى التفاوت فى عقدى الخمسينات والستينات قد انعكس على النصف الأول من السبعينات. كذلك شهد نصيب الأجور فى الدخل القومى اتجاهاً تصاعدياً حتى عام ١٩٧٤، فيما عدا الفترة ٦٥ - ١٩٦٧ والتى اتسم فيها نصيب الأجور بالجمود فى قطاع الصناعة وضآلة تغيره فى جملة القطاعات غير الزراعية، إذ ازداد نصيب الأجور

فى الدخل الصناعى من ٨ . ٤١٪ عام ١٩٥٢ إلى ١ . ٤٨٪ عام ٥٩ - ١٩٦٠، واستقر عند مستوى ٧ ٤٥٪ عبر الفترة ٦٠ - ١٩٦٧ ثم عاد للارتفاع حتى بلغ ٣ ٤٨٪ خلال الفترة ٧٠ -١٩٧٤. أما فيما يتعلق بالقطاعات غير الزراعية الأخرى فقد تزايد نصيبها من الأجور، إذ أرتفع من ٧ ٥٣٪ فى ٥٩ - ١٩٦٠ إلى ٦ ٥٧٪ فى الفترة ٦٧ ١٩٧٠، ثم إلى ٣ ٦٠٪ فى الفترة ٧-١٩٧٤(١٧). فقد ارتبطت سياسة التصنيع باحلال الواردات الذى تبناه النظام فى الفترة ٥٧ - ١٩٧٤ بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الشعبية.

ولقد كان لتبنى الدولة لسياسة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى عديد من الآثار على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فقد تم اعادة توزيع الدخل لصالح فئة معينة من الأثرياء على حساب الفئات الدنيا، إذ تشير تقارير البنك الدولى لعام ١٩٨٠ إلى ارتفاع نصيب أعلى ٥٪ من السكان من ١٧٪ من الدخل القومى فى أواخر الستينات إلى ٢٢٪ فى أواخر السبعينات، بينما انخفض نصيب أفقر ٢٪ من السكان من ٧٪ إلى ٥٪ خلال الفترة ذاتها(١٨).

وقد ضاعفت من حدة التفاوت فى توزيع الدخل موجة التضخم التى اجتاحت المجتمع المصرى، والتى تقدر ما بين ٢٪ و ٣٠٪،وبغير شك فإن من أسوأ الآثار الاجتماعية للتضخم فى مصر هو تعميق حدة التمايز الاجتماعى الأفقى والرأسى، ففى غمار الموجات التضخمية هناك طبقات اجتماعية تزداد ثراء وأخرى تزداد فقراً. كما تحدث تغييرات ملموسة فى الأوضاع النسبية للشرئح الاجتماعية المختلفة داخل الطبقة الواحدة حيث يتحسن الوضع النسبى لبعض الشرائح على حين تتدهور أوضاع شرائح أخرى، وبذلك يؤدى التضخم إلى زيادة حدة التمايز الاجتماعى الرأسى بين الطبقات والتمايز الاجتماعى الأفقى بين شرائح الطبقة الواحدة(١٩).

وبخصوص التمايزات الأفقية داخل الطبقة العاملة استناداً إلى توزيع الدخول والأجور الاسمية بين شرائحها المختلفة تفيد البيانات المتاحة أن الأجور اليومية فى الزراعة والأجور السنوية فى الحكومة ظلت ثابتة تقريباً عبر الفترة ٦٦ - ١٩٧٢ ثم تزايدت هذه وتلك فى الفترة ٧٢ - ١٩٧٦ وسجلت الأجور الزراعية فى السبعينات زيادة قدرها ٢٣٪ فى حين تراوحت الزيادة فى أجور الحكومة ما بين ٦٪ و ١١٪. ويعنى هذا أن الأجور الحكومية - مع وجود معدلات عالية من التضخم - استمرت ثابتة نسبياً قياساً بالأجور الزراعية التى اظهرت ارتفاعاً متزايداً. وبمقارنة أجور العمال بالحكومة والقطاع العام نجد أن معدل الأجور فى القطاع العام ازداد قليلاً عن نظيره فى الحكومة خلال الفترة ٦٦ - ١٩٧١، فقد زادت أجور العمال بالقطاع العام بمعدل سنوى قدره ٨٪ مقابل ٥٪ للعمال بالحكومة وهو ما يعود إلى استجابة مشروعات القطاع العام للتطورات التى لحقت بالأجور فى القطاع الخاص خصوصاً وقد اعطيت للمشروعات العامة مرونة أكبر فى التفاوض حول زيادة الأجور الفردية(٢).

ومن جهة أخرى فقد أدت هجرة العمالة إلى الدول العربية النفطية مع التوسع الضخم فى قطاع التشييد فى مصر ابان السبعينات إلى تزايد الطلب على عمال البناء وانتقال كثير من عمال الزراعة إلى هذا النشاط مما أدى لارتفاع أجور عمال البناء. وإن ظلت الفروق واضحة بين أجور العمال المهرة وغير المهرة منهم.

ومن ناحية ثالثة فهناك تفاوت كبير بين متوسط أجور العامل فى القطاعات الخدمية وأجره فى القطاعات السلعية(٢١) حيث يزيد متوسط أجر المشتغل فى أنشطة الخدمات عن ضعف متوسط أجر المشتغل فى قطاعات الإنتاج المادى، ولايعود هذا التفاوت فى الأجور إلى التفاوت فى متوسط إنتاجية العامل فى كلا القطاعين إذ توضح بيانات وزارة التخطيط أن الإنتاجية لاتختلف كثيراً بين عمال

القطاعين، وإنما تثبت هذه المفارقات مدى غلبة النشاطات الخدمية على الاقتصاد المصرى، الأمر الذى دفع عديد من العمال إلى ترك النشاطات السلعية للعمل فى النشاطات الخدمية وقد أدى ذلك لتزايد عدم الاستقرار البنائى داخل الطبقة العاملة.

وأخيراً فإن معدل الأجور السائد فى قطاع أو حرفة يتوقف أساساً على طبيعة العلاقات الاجتماعية وبالذات علاقات الملكية التى تسود هذا القطاع، ومن هنا يختلف معدل الأجر السائد فى وحدات القطاع العام (ذات الملكية العامة) عن مستوى الأجر فى القطاع الخاص (ذى الملكية الفردية)، ففى القطاع الأول تطبق الدولة قوانينها الخاصة بالأجور بينما يتأثر مستوى الأجور فى القطاع الثانى بظروف العرض والطلب الخاصة بعنصر العمالة إلى حد كبير[٢٢].

أما فيما يتعلق بالتمايزات الرأسية بين الطبقة العاملة من جهة وأصحاب الأعمال سواء الدولة أو الأفراد من جهة أخرى فإن التضخم يعتبر أحد ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل والثروة بين هاتين الفئتين فهو ميكانيزم للافقار النسبى والمطلق للطبقة العاملة، والمقصود بالافقار النسبى زيادة النصيب النسبى لحقوق التملك (الربح - الفائدة - الريع) فى الناتج المحلى الاجمالى ومن ثم انخفاض النصيب النسبى للأجور[٢٣]، والجدول التالى يوضح التناسب بين عوائد التملك وبين النصيب النسبى للأجور.

جدول رقم (٣)

النصيب النسبى لكل من الأجور وعوائد حقوق التملك من الناتج المحلى الاجمالى[٢٤]

النسبة	النصيب النسبى للأجور	النصيب النسبى لعوائد التملك
٦٠/٥٩	٤٢.٨	٥٧ ٢
٦٦/٦٥	٤٦.٤	٥٣ ٦
٦٩/٦٨	٤٧ ٣	٥٢ ٧
١٩٧٦	٤١ ٩	٥٨.١
١٩٧٩	٣٩.٨	٧٠ ٢
٨١/٨٠	٣٨.٦	٦١.٤

وإذا انتقلنا لمستوى أكثر تحديداً سنجد أنه فى القطاع العام انخفض نصيب الأجور فى ناتج القطاع العام من ٣ ٨٠٪ إلى ٧ ٦٠٪ ١٩٧٩ بينما ازداد نصيب عوائد التملك من ١٩.٧٪ إلى ٣٩.٣٪ فى نفس الفترة، أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد انخفض نصيب الأجور من ناتجه من ١ ٣٣٪ إلى ٢٥.٤٪ بينما ارتفعت عوائد التملك من ٩ ٦٧٪ إلى ٧٤.٦٪ فى نفس الفترة وهذا يعنى تزايد الافقار النسبى للأجراء وأن نصيب الأجور فى ناتج القطاع العام قد تدهور بنسبة أكبر من القطاع الخاص[٢٥].

أما فيما يتعلق باستخدام التضخم كميكانيزم للافقار المطلق فالمقصود بذلك ارتفاع نفقات المعيشة بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الأجور مما يعنى

الانخفاض المضطرد فى الأجور الحقيقية، وقد شهدت السبعينات هذه الظاهرة، إذ انخفض متوسط الأجور الحقيقى عبر الفترة ٧٣ - ١٩٧٩ بنسبة ١٣٪ بالنسبة للقطاع العام أى بمعدل ٣ ٢٪ سنوياً. بينما زاد متوسط الأجر الحقيقى للعمال بالقطاع الخاص فى نفس الفترة بنسبة ٢٣٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٦ ٣٪ فى المتوسط وتعود هذه الزيادة فى الأجور الحقيقية للعمال بالقطاع الخاص إلى عاملين الأول نقص العمالة نتيجة للهجرة الواسعة للعمالة المصرية وخاصة الفنية لبلدان النفط والثانى الأجور العالية غير المبررة اقتصاديا فى المشروعات التى يشارك فيها رأس المال الأجنبى(٢٦).

ومما لاشك فيه أن هذا التمايز الاجتماعى والتناقض فى المصالح الاقتصادية للعمال فى القطاعين العام والخاص يهدد وحدة الطبقة العاملة ويضعف من قدرتها على المساومة. خاصة وأن نسبة عمال القطاع الخاص تفوق نسبة عمال القطاع العام والحكومة(٢٧).

ثانياً: الخصائص الذاتية للطبقة العاملة المصرية:

١ - الجذور الريفية للطبقة العاملة المصرية:

أشار مسح الاستخدام الريفى الذى قام به مكتب العمل الدولى عام ١٩٧٧ إلى أن نصف العمالة الأجيرة تقريباً تأتى من الريف(٢٨)، وفى هذا السياق ليس بالقادمين من الريف أولئك الذين يعملون بالزراعة كمصدر وحيد وأساسى للدخل المقصود وإنما المقصود أن عدداً كبيراً من أفراد الطبقة العاملة يقطنون فى الريف، وأن أكثر من نصف دخل هؤلاء يأتى من أنشطة ريفية قد لاتختلف كثيراً عن أنشطة المناطق الحضرية، والواقع أن هناك سمتين مترابطتين نفسران انتقال الفلاح للعمل فى المدينة أى الجمع بين الأنشطة الريفية والمدينية:

(أ) التمييز غير الواضح بين المدينة والقرية، فأهل الريف ليسوا مبعثرين فى منازل منعزلة فى الحقول، وإنما يتركزون فى مستوطنات صغيرة كثيفة السكان وهكذا فإن للقرية الكبيرة التى يصل تعدادها إلى ٢ ألف نسمة كثير من خصائص المدينة بل ويمكن اعتبارها مدينة صغيرة.

(ب) إن الريف المصرى فى معظمه عبارة عن شريط ضيق من الأرض على ضفتى النهر وهكذا تشكل المستوطنات صفاً طويلاً على امتداد الوادى بما يجعل المسافة الطبيعية والاقتصادية بين القرية والمدينة صغيرة للغاية وتسمح بوجود المهاجر المتنقل من الريف للمدينة يومياً للعمل، فالمجال مفتوح للعمل فى المدينة دونما ضرورة للإقامة خارج القرية[٢٩].

وهكذا يغلب الطابع الريفى على معظم العمال فى صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمصنوعات الخشبية على اعتبار أن معظم هذه الصناعات تتركز فى الريف أو فى مناطق حضرية قريبة من الريف. فعلى سبيل المثال تتركز النسبة الأكبر من صناعات الغزل والنسيج والتى تستأثر وحدها بحوالى ٣٧٪ من الطبقة العاملة الصناعية فى مناطق ريفية كالمحلة الكبرى وكفر الدوار وشبين القناطر ودمياط.. وجدير بالذكر أن انفصال هؤلاء العمال عن جذورهم الريفية لا يكون تاماً بل أن رصد الظواهر الاجتماعية يبين أن اقامة العمال بالقرى وليس بالمراكز الصناعية الريفية (بهدف تخفيض تكاليف المعيشة) يجعلهم أكثر ارتباطاً بالثقافة والوعى والعقيدة الاجتماعية الفلاحية[٣٠] مما يحد من تبلور الطبقة العاملة وبالتالى الشعور بالوعى الطبقى، فمن أبرز الآثار المترتبة على الإقامة فى الريف وما يؤدى إليه من تخفيض نسبى لتكاليف المعيشة هو تأجيل ظهور المشاكل الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية لديهم. وجدير بالذكر أن كثيراً من هؤلاء العمال يجمعون بين العمل الصناعى

والعمل الزراعى فى غير أوقات العمل بالمصانع فضلاً عن عودتهم للعمل بالزراعة بعد التقاعد[٣١].

٢ - عدم الاستقرار البنائى:

مما لا شك فيه أن ظاهرة عدم استقرار بنية الطبقة العاملة بسبب ظروف التغير الاجتماعى والاقتصادى هى ظاهرة طبيعية فى البلدان النامية ومن بينها مصر إذ تتوزع الطبقة العاملة المصرية من حيث البنية التنظيمية لنشاطات الأعمال على خمس قطاعات هى القطاع العام والحكومة، والقطاع الخاص الحضرى، القطاع الخاص الريفى غير الزراعى، القطاع الزراعى، السوق الأجنبية للمهاجرين المصريين[٣٢].

وهذه القطاعات تتشابك وتتداخل حيث ينتقل العمال من قطاع لآخر بل ويقومون بوظائف متعددة فى أكثر من قطاع فى آن واحد، فالتداخل ما بين القطاع العام والخاص الحضرى يتمثل فى حصول عديد من موظفى القطاع العام والحكومة على وظائف وأعمال ثانية فى القطاع الخاص رغم أن القانون يحظر الجمع بين وظيفتين، ويتمثل التداخل ما بين القطاعين الخاص الحضرى والريفى غير الزراعى فى الريفيين المنتقلين للعمل بالمدينة وبعضهم يعمل فى التجارة والنقل ما بين القطاعين. ويتمثل التداخل ما بين القطاع الريفى الزراعى وغير الزراعى فى أولئك العمال الذين ينتقلون موسمياً بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.

وتجدر الاشارة إلى أن فى مصر توجد قاعدة عريضة من العمالة غير الماهرة والأمية والتى ليس لها خبرة إلا بالاشغال المحلية البسيطة والتى لاتتطلب أكثر من القوة البدنية وتجد فرصاً للعمل بدرجات متباينة فى كل قطاعات الإنتاج تقريباً، وتميل للانتقال من قطاع لآخر حسب احتمالات الكسب التى تحددها

معدلات الأجور وفرص العمل. وقد تزايدت حدة هذه الظاهرة بعد التغيرات الاقتصادية التى طرأت على المجتمع المصرى والتى أدت لتضخم القطاع الخدمى. ومما يذكر فى هذا السياق أن العمال غير المهرة يشكلون ما يقرب من ثلثى الطبقة العاملة المصرية(٣٣)، وقد ازداد عددهم بعد الهجرة الواسعة للبلدان النفطية من قبل أصحاب المهارات الفنية. فضلاً عن ذلك فإننا كثيراً ما نجد الشخص الواحد يحتل موقعاً طبقياً متناقضاً فقد يعمل أجيراً فى الصباح ويمتلك سيارة يعمل عليها بعد الظهر وبذلك يمكن ادراجه ضمن الطبقة العاملة من ناحية، والبرجوازية الصغيرة من ناحية أخرى(٣٤).

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن الطبقة العاملة تتميز بعدم التجانس بحكم تنوع أشكالها وعدم استقرارها البنائى وكذلك جذورها الريفية.

المؤثرات الخارجية على الطبقة العاملة المصرية

أولاً: الهجرة:

تباينت اتجاهات ومعدلات الهجرة إلى الخارج فى الفترة السابقة على عام ١٩٧٣ عن الفترة التى تلتها، فمن أهم سمات موجات الهجرة قبل ١٩٦٨ انخفاض نسبة المهاجرين للعمل هجرة دائمة من جملة المهاجرين، واضطراد هذا الانخفاض مع الزمن حيث بلغت النسبة ٩.٠٤ عام ١٩٦٨ وانخفضت تدريجياً حتى بلغت ٢.٩١٪ ، ٠.٦٪ فى أعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على التوالى، ويوضح تحليل هيكل العمالة المهاجرة ارتفاع نسبة شرائح العمال الكتابيين إلى اجمالى العمال المهاجرين يليهم عمال البيع والخدمات بينما انعدمت تقريباً هجرة العمال الصناعيين، وأيضاً تضاءل الوزن النسبى لعمال الزراعة إلى العمال المهاجرين. ومن هنا لم تكن لحركة الهجرة آثار حادة على استقرار حجم وهيكل الطبقة العاملة حتى ١٩٧٣[٣٥]. إلا أن الصورة ما لبثت ان تغيرت ملامحها تغيراً جذرياً بعد عام ١٩٧٣، إذ تشير تقديرات وزارة القوى العاملة إلى أن حجم العمالة المهاجرة تراوح ما بين ٢.٥ إلى ٢.٨ مليون مهاجر[٣٦] شكل العمال منهم حوالى ٢٧٪ وأن نسبة العمال الكتابيين والمشتغلين بالتجارة والخدمات تبلغ حوالى ٤٠٪ من اجمالى نسبة العمال المهاجرين بينما تبلغ نسبة العمال الزراعيين والصناعيين وعمال البناء حوالى ٦٠٪[٣٧]. وجدير بالذكر أن قطاع الصناعة التحويلية كان من أكثر القطاعات المستنزفة بسبب الهجرة إذ خسر ما يقرب من ١٣٪[٣٨] من جملة العمال فيه ويعنى هذا الاتجاه مساهمة سالبة فى تبلور الطبقة العاملة نتيجة لتسرب نسبة كبيرة من العمال فى أكثر القطاعات وعياً وتنظيماً وتجانساً.

إن ظاهرة الهجرة تؤثر بالسلب على حجم الطبقة العاملة ونوعيتها، فالحجم هو

أحد محددات تبلورها ففى ظل ظروف معينة تتبلور الطبقة العاملة فى صورة فعل جمعى Collective act وقد يكون أحد الأطوار المؤدية إلى الفعل الجمعى هو قيام نوع من التضامن بين أعضاء الطبقة لتحقيق منافع لاتتأتى من العمل الفردى. وهناك محددات لتطور الفعل الجمعى ربما من أهمها الدافعية للعمل الجمعى والتى تتوقف من جهة على الوعى بمعنى الشعور بالانتماء للطبقة ومعرفة كنه الطبقات المضادة، ومن جهة أخرى على المكاسب المتوقعة من الفعل الجمعى مقابل المكاسب أو الخسائر المتوقعة من الفعل الفردى. ومن الناحية الهيكلية يتأثر تطور الفعل الجمعى بتفاعل عدة عوامل مثل حجم المجموعة، ودرجة التباعد بين أعضاءها، ومعدل دوران الأعضاء، ومدى تجانس المجموعة وآليات الفعل الجمعى، فزيادة الحجم مع قصور الوعى وارتفاع درجة التباعد بين الأعضاء وزيادة معدل دورانهم وقلة تجانسهم وعدم وجود آليات للفعل الجمعى تضعف من درجة تبلور الطبقة العاملة، وهذا ما فعلته الهجرة بالطبقة العاملة فقد هاجرت العناصر الأكثر ديناميكية للخارج دون غيرها مما أفقد الطبقة العاملة الجزء المؤثر الواعى منها. كذلك فإن الهجرة ظاهرة متجددة ذات طابع احلالى بمعنى أنه فى مقابل تيار العمال المهاجرين إلى الخارج والذين يكونون فى ظروف أقرب ما تكون للوعى بموقعهم الطبقى، هناك تيار المهاجرين العائدين الذى تعرض موقعهم الطبقى للاهتزاز فقد عاشوا فى البلدان النفطية سنوات طويلة وحققوا قدر من التراكم المالى وتحولوا من عمال يبيعون قوة عملهم إلى أصحاب أعمال أو عاملين لحسابهم أى انتقلوا لشرائح البرجوازية الصغيرة. كذلك فإن الهجرة للعمل فى الخارج عرضت من شاركوا فيها لمؤثرات ثقافية تميزهم عن الذين لم يهاجروا مما حد من التجانس الثقافى بين أعضاء الطبقة العاملة بدليل أن المشكلة الاقتصادية لم تعد تشغل اهتمام العائدين من البلدان النفطية، بدرجة كبيرة، بينما تمثل الشاغل الأكبر للعمال الذين لم يسعفهم الحظ بالهجرة إلى ديار النفط[٣٩]، ولا يستبعد أيضاً أن يكون للهجرة تأثير سلبى على مستوى المشاركة النقابية وهو مستوى

هابط أصلاً حيث لاتتجاوز العضوية النقابية ٢٥٪ من حجم الطبقة العاملة.

ثانياً: تدفق الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد المصري:

تتخذ الاستثمارات الأجنبية فى البلدان النامية أشكالاً متنوعة بعضها تقليدى والآخر مستحدث، والشكل التقليدى الرئيسى يتمثل فى الشركات متعددة الجنسية أو عابرة القومية والتى تقوم على أساس ملكية مستقرة لأصول ثابتة وما يظهر معها وحولها من أنشطة أخرى مثل عقود المقاولات من الباطن، وتجارة التكنولوجيا، أما الاشكال المستحدثة فتشمل عدداً كبيراً من الأنشطة مثل عقود الإدارة والخدمات والترخيصات والاستشارات الهندسية وعقود مقاولات تسليم المفتاح بأنماطها المختلفة(٤٠).

وطبقاً لـ د. محمد السيد سعيد فإن السمة الأساسية للاستثمارات الأجنبية فى الوطن العربى هى الانخفاض الشديد لحجمها بالمقارنة بمناطق مثل أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، فضلاً عن تركزها الأساسى فى البلدان العربية النفطية، إذ لاتولى هذه الشركات أهمية كبيرة للدول العربية غير المصدرة للبترول(٤١).

ومن ناحية أخرى فإن هذه الشركات تتجه فى الغالب إلى إقامة صناعات كثيفة رأس المال وليس العمالة، وبالتالى فهى لاتساهم بصورة فعالة فى خلق فرص عمل جديدة(٤٢). وهذا باستثناء بعض الصناعات الدنيا التى تقرر هذه الشركات الاستغناء عنها لبساطتها تكنولوجيا أو لكثافة العمالة فيها Runaway Industries ونقلها للدول النامية. فضلاً عن ذلك فقد تتجه الشركات عابرة القومية إلى نقل أحد مراحل الصناعة للدول النامية إذ تستأثر الدول المتقدمة بالمراحل المعقدة الدقيقة، وتترك للدول النامية المراحل الأخيرة والتى تكاد تقتصر على التجميع أو اجراء الاختبارات وهى عمليات أو مراحل تتميز بكثافة العمالة(٤٣).

وعلى أى حال فإن الشركات متعددة الجنسية تأتى للدول النامية على أساس

الاستفادة من المزايا النسبية لهذه الاقتصاديات فيما يخص عنصر العمل والسوق[٤٤].

وقد ارتبطت سياسة اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى بتدفق الاستثمارات الأجنبية على مصر بأشكالها المختلفة، إذ ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية من ٨٨ مليون دولار فى عام ١٩٧١ إلى ٩٥ مليون دولار عام ١٩٧٤، ثم ١٩٥ مليون دولار عام ١٩٧٦ ثم ٢٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٨[٤٥]. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية فى مصر بالمقارنة بمناطق وبلدان أخرى من العالم[٤٦]. إلا أن هذا لاينفى أن لها آثار عديدة على الطبقة العاملة، إذ تلعب هذه الشركات دوراً كبيراً فى تعميق حدة التفاوت فى توزيع الدخول والأجور إذ عن طريق توظيفها لفئة ضئيلة من العمالة وخاصة المهرة منهم، تخلق فئة من الارستقراطية العمالية التى تتمتع بأجور عالية ومزايا عينية مما يجعلها تبتعد عن التنظيمات العمالية والنقابية كما تعمل هذه الشركات على القضاء على مصادر قوة الطبقة العاملة من خلال تحييد سلاح الاضراب بالتهديد بنقل فروعها من بلد إلى آخر، أو طرد العمال مما يفقد الطبقة العاملة قوتها[٤٧] وقدرتها على المفاوضة. فضلاً عن استنزافها للعمالة الماهرة الفنية ذات الوعى الطبقى.

فى ضوء ما تقدم جميعه، يمكن استخلاص الدلالات الآتية:

١ - إن تقارب نسب توزيع الطبقة العاملة على القطاعات الثلاث الصناعة والزراعة والخدمات يحد من امكانيات تنظيمهم، فعمال الزراعة قطاع يصعب تنظيمه، فضلاً عن اتسام علاقات الإنتاج والعمل بصفة خاصة بالنسبة لقسم من عمال الزراعة بالازدواجية[٤٨] ولاسيما أشباه البروليتاريا الذين يحوزون مساحات قزمية من الأرض لاتسد حاجاتهم مما يجعلهم يلجأون إلى بيع قوة عملهم. أما أعمال الخدمات فموزعون على نقابات نوعية مهنية متعددة، أضف لذلك طبيعة

أعمالهم التى تفرض عليهم التشتت والتباعد النسبى مما يحد من قدرتهم على التفاعل وبلورة عمل جمعى مؤثر، ومما يضاعف من ذلك عدم احتياج طبيعة أعمالهم لمهارات متقدمة مما يرفع من درجة دوران الأعضاء بين أنشطة متعددة ويقلل من عملية الاستقرار البنائى الضرورى لاحداث أى فاعلية سواء اقتصادية أو سياسية. أما فيما يتعلق بعمال الصناعة فإن معظمهم يتركز فى الصناعات التحويلية التى لايحتاج كثير منها إلى مهارات وكفاءات عالية مما يؤثر بالسلب على مستوياتهم الثقافية ويؤخر وعيهم الطبقى. ورغم ذلك فإنهم من أكثر القطاعات وعياً وتنظيماً وتجانساً بالمقارنة بالقطاعين السابقين، ودليل ذلك ريادتهم لأى تحركات عمالية مثل أحداث ١٩٦٨ و ١٩٧٧. وعلى وجه العموم فإن تخلف الفنون الإنتاجية فى الزراعة والصناعة يؤدى إلى تحجيم فرص نمو الوعى الطبقى للعمال (٤٩).فضلاً عن ذلك فإن تركز النسبة الأكبر من الطبقة العاملة فى القطاع الخاص يصفف من إمكانات التنظيم النقابى إذ يضع أصحاب الأعمال كثير من العراقيل فى وجه النشاط النقابى للعمال بالتهديد بفصلهم أو إلغاء بعض المزايا التى يحصلون عليها.

٢ - انخفاض مستوى التعليم بصفة عامة وتركز نسبة المتعلمين أساساً فى صفوف القائمين بالأعمال الكتابية والادارية.

٣ - توزيع الدخل لصالح الفئات الرأسمالية ولغير صالح الطبقة العاملة بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى واندماج مصر فى السوق الرأسمالى العالمى. ولايقتصر التفاوت فى توزيع الدخل على التفاوت بين الطبقات المختلفة بل يمتد إلى الشرائح المكونة للطبقة العاملة، وقد رأينا أن هذا التفاوت الأفقى لايعود إلى مستوى إنتاجية العامل وإنما للخلل الهيكلى الذى يعانى منه الاقتصاد القومى.

٤ - غلبة الأصول الريفية على الطبقة العاملة ومن ناحية أخرى تباين النشأة الاجتماعية لجماعات الطبقة العاملة فهناك عمال زراعة، وهناك مهاجرون من

الريف إلى الحضر، وهناك عمال حضر. مما يؤدى إلى تباين القيم والثقافة العامة للعمال واختلاف توجهاتهم تجاه السلطة السياسية مما ينعكس فى النهاية على تأخر نمو الوعى ووحدة الموقف.

٥ - عدم الاستقرار البنائى أى انتقال العمال بين عديد من القطاعات بسبب مرونة سوق العمل وازدواجية الوضع الطبقى لبعض الجماعات داخل الطبقة العاملة بالجمع بين عملين فى آن واحد مما يعرقل تبلور الطبقة العاملة، فاستقرار الهيكل القطاعى والجغرافى لشرائح الطبقة العاملة يجعل من السهل تنظيمها نقابياً.

٦ - لعبت الهجرة لديار النفط وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد المصرى دوراً هاماً فى اضعاف تجانس الطبقة العاملة اجتماعياً وثقافياً. فقد استنزفت الهجرة الشرائح العمالية الأكثر وعياً ومهارة وإعادتهم للوطن منتقلين من صفوف الطبقة العاملة إلى صفوف البورجوازية الصغيرة بعد تحقيقهم قدراً من التراكم المالى، وينطبق نفس الوضع على الشركات متعددة الجنسية التى تستقطب الشرائح العمالية الأكثر مهارة ووعياً للعمل بأجور عالية ومزايا كبيرة مما يؤدى إلى برجزتهم وانفصالهم عن الطبقة العاملة.

وهكذا يتضح مدى عوامل الضعف التى تعانى منها الطبقة العاملة والتى يعود بعضها إلى عوامل ذاتية متعلقة بالطبقة العاملة نفسها والبعض الآخر إلى عوامل خارجية متصلة بالنظام الاقتصادى والسياسى السائد وكذلك النظام الاقتصادى العالمى بما يعرقل تبلورها وقيامها بدور سياسى فعال.

وأخيراً فإن هذه السمات لاتقتصر على المجتمع المصرى بل تنتشر فى معظم مجتمعات العالم الثالث.

هوامش وتعليقات

(١) بنت هانسن، وسمير رضوان، **العمل والعدل الاجتماعى فى مصر فى الثمانينات دراسة فى سوق العمل**، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٢، ص ٢٩

(٢) أنظر المزيد من التفاصيل عن مفهوم قوة العمل:

El Shafei, Abdel El-Moneim, The Current Labour Force, Sample Survey in Egypt, International Labour Review, Vol. LXXXII, No. 5, Nov. 1960, p.p. 440

راجع كذلك: إبراهيم العيسوى، **نحو خريطة طبقية لمصر، الاشكالات النظرية والاقتراب المنهجى من الواقع الطبقى المصرى**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٩، ص.ص ١٠٩ - ١١٠

(٣) مرجع سابق، ص١٦

راجع أيضاً : سعد حافظ، «الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها وخصائصها الهيكلية»، قضايا فكرية، مرجع سابق، ص٢٦

(4) Abd El Fadil, M., The Political Economy of Nasserism, A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt 1952 - 1972, (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1980), p. 29

(٥) أنظر المزيد من التفاصيل: محمد السيد سعيد، معايير وعمليات التكوين الطبقى مع اشارة إلى حالة المجتمع المتخلف، **المجلة الاجتماعية القومية**، عدد ٢ مايو ١٩٨٧، ص.ص٤-٩

أيضاً راجع المزيد من التعريفات اللاماركسية للطبقات الاجتماعية:

جورج جورفتش، **دراسات فى الطبقات الاجتماعية**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

- عرض المؤلف فى هذا الكتاب العديد من التعريفات اللاماركسية للطبقات والتى اعتمدت على معايير غير المعيار الماركسى مثل المهنة والدخل وارتفاع درجة الكفاءة الشخصية والوظيفية وغيرها من المعايير، وقد اتفقت معظم هذه التعريفات على رفض التكهن بزوال الطبقات وانكار المادية التاريخية كأساس ضرورى لنظرية الطبقات الاجتماعية.

(٦) لطفى الخولى، الطبقة العاملة بين الحركة النقابية والحركة السياسية، **الطليعة**، مايو ١٩٦٥، ص ٦٨

كذلك عادل غنيم، **النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤ - ١٩٨٢**، القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص٤١٣

(٧) عادل غنيم، مرجع سابق، نقلاً عن عبد الباسط عبد المعطى، التكوين الاجتماعى والمسألة المجتمعية فى مصر، ص ٩٣

استبعد عبد الباسط عبد المعطى الموظفين على اختلاف مستوياتهم، وركز على الطبقة العاملة التى لاتملك إلا قوة عملها وتعمل بأجر نقدى أساساً.

(٨) سعد حافظ، مرجع سابق، ص ٣٣

(٩) سعد حافظ. مرجع سابق، ص ٣٥

(١٠) سعد حافظ مرجع سابق، ص ٣٤

(11) Abd El Fadil, M., Op. cit., p. 41

أيضاً أنظر بيلى إبراهيم أحمد العليمى، مدى معالجة سياسات التنمية الاقتصادية لمشكلة البطالة فى مصر فى فترة الستينات، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢، ص.ص ٦٦ - ٦٧

(١٢)سعد حافظ، مرجع سابق، ص ٣٥

(١٣) عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق، ص ٨٤

(١٤) منى الطحاوى، مرجع سابق، ص ٣٥٣

(١٥) سعد حافظ، مرجع سابق، ص ٣٦

(١٦) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ٥٢ - ١٩٨٠، القاهرة : المركز ١٩٨٥، ص.ص ٢٢٦ - ٢٣١

(١٧) إبراهيم العيسوى، «تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر»، مصر المعاصرة، ابريل ١٩٨٠، ص.ص ١١٥ - ١١٦

(١٨) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل.. مرجع سابق، ص.ص ٢٢٩ - ٢٣١

(١٩) رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص.ص ٥٨٢ - ٥٨٣

- قسم رمزى زكى الطبقات الاجتماعية فى مصر إلى خمس طبقات: الملاك الزراعيين - أصحاب المصانع والشركات - الطبقة الوسطى - العمال - الحرفيين. ويرى أن الطبقات الاجتماعية التى تحسنت أوضاعها من جراء التضخم هى الطبقة الرأسمالية (الزراعية والعقارية والصناعية) وذاك لأن عناصر الأصول العينية هى العناصر الغالبة فى ميزانية ثروتها ولأن عناصر خصومها العينية لا تمثل النسبة الغالبية فى اجمالى خصومها، أما الطبقات التى ساءت مواقعها نتيجة للتضخم فهى الطبقة الوسطى والعمال والحرفيون نظراً لضآلة ما تملكه أصلاً من عناصر الثروة المادية ونظراً لأن الجزء الغالب فى ثروتها يتمثل فى الأصول المادية وعناصر الخصوم ذات الطابع المادى هى الغالبة على اجمالى خصومهم. أما بالنسبة للتغيرات التى طرأت على الدخول فهناك شرائح اجتماعية قد تحسنت أوضاعها نتيجة لزيادة دخولها النقدية مثل أصحاب الأراضى - الأطباء المهندسون وهناك من اتجهت دخولهم الحقيقية للتدهور مثل موظفى الحكومة والقطاع العام وعمال القطاع العام وعمال التراحيل وأصحاب المعاشات.

أنظر المزيد من التفاصيل حول متوسطات الأجور فى قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة ص ٢٩٧

(٢٠) هانسن، مرجع سابق، ص.ص ١١٤ - ١١٦

(٢١) أنظر المزيد من التفاصيل والأرقام عن ذلك التفاوت فى: لطفى نور الدين، «أجور الطبقة العاملة بين التضخم وعوائد حقوق التملك»، قضايا فكرية، مرجع سابق، ص ١٣٤

(٢٢) رمزى زكى، مرجع سابق، ص.ص ٢٩٨ - ٣٠

(٢٣) عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٢١٤

(٢٤) لطفى نور الدين، مرجع سابق، ص ١٣٧

(٢٥) عادل غنيم، مرجع سابق، ص.ص ٢١٤ - ٢١٥

(٢٦) مرجع سابق، ص ٢٢٠

(٢٧) لم تتوافر بيانات عن توزيع الطبقة العاملة على القطاع الخاص والعام والحكومة، فالمتاح من البيانات كان عن توزيع قوة العمل على هذه القطاعات وبالتحديد منذ عام ١٩٧٦، كما لم تتوفر بيانات حول توزيع القوة العاملة على هذه القطاعات فى الستينات وذلك وفقاً لبنت هانسن، مرجع سابق، ص ١٠٦

وإذا استخدمنا هذا التوزيع أى توزيع قوة العمل - كمؤشر غير مباشر للدلالة على نصيب كلا من القطاع العام والحكومة والخاص من الطبقة العاملة نجد أن القطاع العام والحكومى يستحوذ على ٩ ، ٢٦٪ من قوة العمل بينما يبلغ نصيب القطاع الخاص ٨ ، ٧١٪ من قوة العمل.

(٢٨) رمزى زكى، مرجع سابق، ص.ص ٢٩٨ - ٣٣٠

(٢٩) هانسن، مرجع سابق، ص ١٥٨

(٣٠) سعد حافظ، مرجع سابق، ص ٣٥

(٣١) طه عبد العليم، تطوير البنية الاجتماعية للبلدان النامية فى ضوء الاستشراق السوفييتى

والمادية التاريخية، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨، ص ١٢٥

(٣٢) هانس ، مرجع سابق ، ص ٢١٦

(٣٣) فاطمة مرسى نظمى، «سوق العمل ومشكلات العمال فى مصر»، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان الاقتصاد المصرى فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال سنوات الخطة الخمسية المقبلة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢

(٣٤) إبراهيم العيسوى، نحو خريطة طبقية لمصر، مرجع سابق، ص.ص ٣٢ - ٣٥

(٣٥) سعد حافظ، مرجع سابق، ص ٣٧

نادر فرجانى، «علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة فى مصر»

قضايا فكرية، مرجع سابق، ص.ص ٨٤ - ٨٧

(٣٦) رغم الأهمية الفائقة لظاهرة الهجرة من منتصف السبعينات فإن المتوفر عنها من بيانات كان يتميز بالقصور لحد كبير ولم يتم الوصول لرقم مضبوط لحد كبير.. إلا بعد المسح الميدانى الكبير عن الهجرة والذى حدد عدد المهاجرين بـ ٢.٨ مليون مهاجر فى أوائل ١٩٨٥ ما بين عائدين فى أول ٨٥ ومهاجرين فى ذلك الوقت.

(٣٧) سعد حافظ، مرجع سابق، ص ٣٧

(٣٨) نادر فرجانى، مرجع سابق، ص ٨٨

(٣٩) مرجع سابق، ص ٨٨

(٤٠) أنظر المزيد من التفاصيل: محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٦، ص ٢١٤

(٤١) مرجع سابق، ص ٢١٩

(٤٢) صبحى الاتربى، «الشركات متعددة الجنسية والطبقات العاملة»، قضايا فكرية، مرجع سابق، ص ٩٨

(٤٣) مرجع سابق، ص ٩٨

(٤٤) محمد على الدمشاوى، «مؤشرات اندماج الاقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات» مصر المعاصرة، ابريل ١٩٨٤، ص ١٣٢

(٤٥) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢

(٤٦) أنظر المزيد عن هذه النقطة: مرجع سابق .

(٤٧) صبحى التربى، مرجع سابق، ص.ص ١٠٤ - ١٠٥

(٤٨) عبد الباسط عبد المعاطى، مرجع سابق، ص ٩٥

(٤٩) عبد الباسط عبد المعاطى، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر، الدراسات المحلية، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (١)، ١٩٨٨، ص.ص ١٦٣ - ١٦٤

الفصل السادس

الحركة العمالية والقضايا السياسية والاقتصادية

من ١٩٥٢ - ١٩٨١

إتخذ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عديداً من المواقف تجاه القضايا السياسية والاقتصادية التى أثيرت فى المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة، وقد اعتمدت الباحثة فى دراستها لهذه المواقف على عدة مصادر:

١ - جريدة العمال(*) لسان حال الاتحاد العام لعمال مصر والذى عبر من خلالها عن رأيه فى كثر من القضايا والسياسات.

٢ - ما أتيح الاطلاع عليه من أوراق المؤتمرات الاقتصادية التى عقدها الاتحاد منذ نشأته عام ١٩٥٧ حتى ١٩٨١.

٣ - بعض الكتيبات والدراسات المنشورة وغير المنشورة والتى أصدرها الاتحاد العام للعمال لتبرز مواقفه تجاه عديد من القضايا.

٤ - بعض المصادر الأخرى مثل الكتب والمقالات خاصة فى القضايا التى أثيرت قبل نشأة الاتحاد مثل أحداث كفر الدوار وأزمة مارس أو القضايا التى تجاهلتها صحافة الاتحاد مثل مظاهرات ١٩٦٨.

ونظراً لكون الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لا يمثل أكثر من ٢٥٪ من حجم الطبقة العاملة المصرية، ونظراً لارتفاع معدلات الأمية فى صفوف الطبقة العاملة وبالتالى تدنى وعيها النقابى، ونظراً للانفصال بين القاعدة والقمة فى التنظيم

النقابى، حاولت الباحثة تحليل مواقف القواعد العمالية بالاعتماد على المصادر المحدودة التى رصدت الحركة الاضرابية فى مصر، إذ قامت القواعد العمالية بعديد من الاضرابات التى عبرت عن مواقفها الحقيقية والتى ربما تتعارض مع مواقف التنظيم النقابى الرسمى. ولا يفوت الباحثة أن توضح مدى الاتساق بين مواقف المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال وبين مواقف بعض النقابات العامة بصدد بعض القضايا.

يتفرع هذا الفصل إلى قسمين يناقش أولهما مواقف الحركة العمالية تجاه القضايا السياسية بنوعيها الداخلى والخارجى، ويتناول الثانى مواقفها من القضايا الاقتصادية.

الحركة العمالية والقضايا السياسية

أولاً: قضايا السياسة الداخلية:

كان لقضية الديمقراطية بأبعادها المختلفة أهمية خاصة منذ قيام الثورة ابتداء من أزمة مارس ١٩٥٤ مروراً بالموقف من تعدد الأحزاب، انتهاء بمذبحة الديمقراطية سبتمبر ١٩٨١. وكان للتنظيم النقابى عديد من المواقف فى هذه القضايا، بالاضافة لمواقفه فى القضايا الأخرى المتصلة بالموضوع مثل حركة التصحيح مايو ١٩٧١، وتقييم تجربة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقضية الوحدة الوطنية. وقبل الدخول فى التفاصيل سنعرض لأول صدام بين مجلس قياة الثورة والحركة العمالية متمثل فى أحداث كفر الدوار.

١ - أحداث كفر الدوار (أغسطس ١٩٥٢):

تستمد أحداث كفر الدوار أهميتها من أنها أوضحت بصورة جلية نية مجلس قيادة الثورة تجاه الحركة العمالية، ففى ١٩٥٢/٨/١٣ قام عمال شركة الغزل

والنسيج الرفيع بكفر الدوار وهى إحدى شركات بنك مصر باضراب وطالبوا فيه بابعاد ذوى النفوذ عن الشركة واجراء انتخابات حرة لنقابة العمال ونقل مقرها لداخل المصنع ومساواتهم بالموظفين فى الاجازات والمنح والعلاوات والأجور ومنع الفصل التعسفى[١]، وقد اشترك فى الاضراب حوالى عشرة آلاف عامل[٢]. وجدير بالذكر أن ما رفعته حركة الجيش من شعارات عن اصلاح أحوال الطبقات الفقيرة قد شجع هؤلاء العمال على القيام بالاضراب[٣]. إلا أن مجلس قيادة الثورة اعتبر ما حدث مجرد مؤامرة شيوعية وأصدر حكمه بالاعدام والمؤبد على قادة الاضراب[٤]. وقد انطلق موقف مجلس قيادة الثورة من فرضية أن لتشجيع رأس المال الخاص المصرى والأجنبى فى الصناعة لابد من وضع نهاية للنضال العمالى الذى كان سمة بارزة من سمات الأزمة الاجتماعية فى أواخر العهد الملكى[٥] وطمأنة البورجوازية الكبيرة التى هزها الحادث وخشيت أن يكون مقدمة لثورة بروليتارية لكى تحقق الآمال المعقودة عليها فى تحويل مصر من دولة زراعية متأخرة إلى دولة صناعية متقدمة[٦].

ورغم ما حدث فقد أصدرت اللجنة التأسيسية لاتحاد النقابات بياناً أيدت فيه الثورة وطالبتها بالضرب بيد من حديد على هؤلاء الخونة[٧].

٢ - أزمة مارس ١٩٥٤:

بعيداً عن الدخول فى تفاصيل الأزمة حيث لايسمح المقام بذلك[٨]، يكفى القول إنها كانت فى جوهرها صراعاً على السلطة داخل مجلس قيادة الثورة بين فريقين: فريق رأى عودة الحياة الديمقراطية النيابية بما يعنيه ذلك من انسحاب العسكريين وتسليم السلطة للمدنيين، وفريق آخر رأى استمرار العسكريين فى السلطة. وقد انتهت الأزمة بانتصار الفريق الثانى. وقد كان للحركة العمالية

توجهاتها ورؤاها بشأن الأزمة. فالقواعد العمالية العريضة سواء شيوعية أو وفدية رأت ضرورة عودة الحياة الديمقراطية وتصفية حركة الجيش، ماعدا نقابات النقل المشترك التى كانت تعانى من عديد من أوجه الظلم والتعسف مما دفعها لتعليق آمال كبيرة على الثورة خاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى والاستيلاء على الملكيات الزراعية الكبيرة وما يمثله ذلك من ارهاصا بما سوف يكون من الاستيلاء على المصانع والشركات والافلات من تحت سيطرة الرأسماليين، فضلاً عن ذلك فإن صدور القانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ والذى وضع عقبات كبيرة فى وجه الفصل التعسفى خاصة للاعضاء النقابيين، دفع نقابات النقل المشترك للتمسك بالثورة. وبالفعل نوقشت فكرة الاعتصام وتم اختيار صاوى أحمد صاوى زعيماً للحركة باعتباره رئيساً لاتحاد نقابات النقل المشترك وبدأ الاعتصام من الساعة ٣٠ ٧ مساء ٢٨ مارس، وتم استدعاء مجالس إدارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالاضراب، وبالتنسيق مع هيئة التحرير أذاعت دار الاذاعة المصرية قرارات النقابات بالاضراب وقد تضمنت هذه القرارات صيغة شبه موحدة بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعام والعمل والاعتصام حتى تجاب المطالب الآتية:

(أ) عدم السماح بقيام الأحزاب السياسية.

(ب) استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرته للسلطة حتى يتم جلاء المستعمر.

(جـ) قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات إلى جانب مجلس قيادة الثورة لتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها.

(د) عدم الدخول فى معارك انتخابية(٩).

وينبغى هنا الاشارة إلى دور هيئة التحرير خاصة مكتب العمال برئاسة أحمد طعيمة وإبراهيم الطحاوى فى حسم هذه الأزمة لصالح مؤيدى بقاء الثورة، فعندما اتخذ مجلس قيادة الثورة قراره ٢٥ مارس بتصفية الثورة، اتصل الطحاوى «بجمال عبد الناصر» وأخبره باستعداد رؤساء النقابات العمالية للاعتصام والاضراب حتى يعدل مجلس قيادة الثورة عن قراراته، وبالفعل تم ترتيب الاعتصام تأييداً لبقاء الثورة(١٠). ولا يجب التعميم بأن الحركة العمالية ككل أيدت استمرار الجيش فى السلطة حيث أعلنت عديد من النقابات استنكارها منها نقابة عمال الترام، وطالبت بعودة الديمقراطية والحياة المدنية، خاصة بعد اذاعة بيانات باسمها تؤيد الثورة(١١).

وقد عبر «جمال عبد الناصر» عن تقديره لهذا الدور بتوجهه بعد اتخاذ قرارات ٢٩ مارس ١٩٥٤ والتى ألغت قرارات ٢٥ مارس - والتى كانت قد طالبت بعودة الديمقراطية واجراء الانتخابات إلى مكان الاعتصام وأعلن أن ثورة ٢٣ يوليو انتهت وقامت ثورة العامل والفلاح(١٢). وقد قامت مظاهرات عمالية فى أنحاء القاهرة ترفع شعارات تسقط الحرية وظهرت فكرة التفرقة بين الحريات الرسمية التى تقيمها النظم التعددية والحرية الحقيقية التى تكفلها الثورة والتى تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة للعمال والفلاحين(١٣).

٣ - حركة التصحيح مايو ١٩٧١ وتقييم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:

أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تأييده لحركة مايو ١٩٧١، إذ أصدر بياناً جاء فيه «إن عمال مصر بناة التقدم وطليعة النضال... الذين وقفوا دائماً سنداً قوياً لثورة يوليو التى قامت من أجل القضاء على الاستعمار والتحكم

والسيطرة والاستغلال تحريراً للوطن وكفالة لحق المواطن فى حياة كريمة طليقة من كل قيد محررة من كل استغلال، يجددون العهد بمواصلة بذل كل الجهد من أجل رفع مستوى الإنتاج كماً وكيفاً.. وأن عمال مصر الذين بايعوا الرئيس «السادات»قائداً لهذه الأمة على طريق «عبد الناصر» وبيان ٣٠ مارس ليؤكدون تأييدهم التام للرئيس «السادات» فى كل خطوة يخطوها من أجل الوحدة الوطنية والعزة القومية وعلى طريق النصر ومسيرة الاشتراكية(١٤).

وتجدر الاشارة هنا لدور أنصار «السادات» فى اقناع العمال بأن مجموعة شعراوى جمعة وعلى صبرى تريد القضاء على مكتسبات المرحلة الناصرية. وبالفعل قامت مظاهرات فى ١٤ و ١٥ مايو فى كلا من القاهرة والاسكندرية وعدد من المراكز الصناعية الأخرى لتأييد «السادات»، وقد لعبت هذه المظاهرات والتى تبين فيما بعد أنها نظمت بمعرفة وزير الصناعة وقيادة اتحاد عمال مصر المؤيدين لقوى الوسط دوراً معيناً فى سير الصراع السياسى بين قادة البلاد(١٥).

وبالنسبة لاعادة تقييم تجربة يوليو، فقد كان للاتحاد العام للعمال موقف معارض للحملة الضارية التى تم شنها على ثورة ٢٣ يوليو ومنجزاتها، وقد أصدر بياناً أعلن فيه أن العجلة لن تعود للوراء مستنكراً محاولات الرجعية والاقطاع لاستغلال الحرية والديمقراطية، ومؤكداً على انجازات الثورة المتمثلة فى ازاحة كابوس الاستعمار والاقطاع وفساد الحكم الرجعى واحداث التغيير فى حياة الشعب ومستقبله السياسى والاقتصادى والاجتماعى من خلال المبادىء الستة التى أعلنتها منذ قيامها، وأدان الاتحاد موجات الهجوم على المكاسب الاشتراكية التى حققها العمال والفلاحون فى ظل الثورة، حيث أنها غيرت شكل المجتمع المصرى من مجتمع النصف فى المائة إلى مجتمع كل الشعب العامل، وأكد الاتحاد

أن انجازات الثورة أكبر من أن تمس حتى وإن كان هناك بعض السلبيات التى علقت بمسيرتها(١٦).

٤ - قضية تعدد الأحزاب:

أثيرت قضية تطوير الاتحاد الاشتراكى فى أوائل السبعينات، وعقد مجلس الشعب عدداً من جلسات الاستماع لمناقشة القضية، وهو الأمر الذى فعله أيضاً الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. ففى بدء الحوار كتب رئيس الاتحاد العام للعمال مقالاً يعبر عن رأى التنظيم النقابى فى قضية تطوير الاتحاد الاشتراكى ندد فيه بالدعوة إلى عودة الأحزاب السياسية، ذلك أن الأحزاب تقوم على أساس طبقى والدعوة لقيامها دعوة صريحة للصراع الطبقى وتمزيق صفوف الشعب والتخلى عن ثورة يوليو ومواثقيها(١٧).

وقد خلصت لجنة الاستماع التى شكلها الاتحاد لمعرفة آراء القواعد العمالية حول هذا الموضوع إلى وثيقة تشمل الآتى:

(أ) إن التحالف الوطنى هو الصيغة الوحيدة الملائمة للنضال الوطنى والتحررى وأن مسئولية الطبقة العاملة فى حماية هذا التحالف مسئولية وطنية وتاريخية.

(ب) ضرورة استمرار ثورة ٢٣ يوليو لتنجز مهامها الوطنية والقومية.

(جـ) إن طريق التقدم والتنمية فى مصر لايمكن إلا أن يكون طريقاً اشتراكياً.

(د) إن أى محاولات لتصفية الاتحاد الاشتراكى هى محاولة لانهاء التحالف الوطنى.

(هـ) لا أحزاب.

وأكدت الوثيقة على أن الاتحاد الاشتراكى هو مصدر كل السلطات باعتباره أعلى سلطة سياسية فى المجتمع وأن الصحافة وأجهزة الإعلام ماهما إلا جناحى التنظيم السياسى المعبر عن فكر وفلسفة ثورة ٢٣ يوليو ومواثيقها(١٨). وقد طالب المجتمعون بتصحيح أخطاء النظام وليس الغاءه.

وعندما اثيرت قضية إقامة المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى للتعبير عن الاتجاهات السياسية المختلفة، انقسم الرأى ما بين مؤيد لإقامة منابر ثابتة وبين مؤيد لإقامة منابر متحركة، وقد أيد الاتحاد العام للعمال البديل الثانى خوفاً من تحول المنابر الثابته إلى أحزاب سياسية.

وقد اجتمعت القيادات العمالية من أعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى والنقابات العمالية لمناقشة تطوير العمل السياسى فى مصر، وقد رفض المجتمعون التعدد الحزبى لكونه يعيد من جديد حكم الصفوة المختارة ومجتمع الأقلية التى تملك كل شىء والأغلبية التى لاتملك شىء. فضلاً عن أنه يهدد الوحدة الوطنية فى وقت يناضل فيه الشعب من أجل التعمير والتحرير. وإن ما يحدث هو التفاف حول مبدأ التحالف والمطلوب الآن دعم هذا التحالف ودعم الديمقراطية وحرية العمل السياسى فى اطار الاتحاد الاشتراكى عن طريق المنابر المتحركة وليست الثابتة(١٩). وتجدر الاشارة إلى أنه عندما وضع الاتجاه نوح إقامة منابر لها برامج مختلفة فى اطار الاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٧٥ أصدر اتحاد العمال بياناً جاء فيه:

(أ) إن هذا المنابر قد تمت بطريقة مباغتة وبأسلوب خارج عن التنظيم السياسى ذلك أنه كان يجب عرضها بداية على اللجنة المركزية لمناقشتها شكلاً ومضموناً.

(ب) إن المنابر بالأسلوب التى أعلنت به وما نشر عن حجم عضويتها وسجلاتها ولجانها التأسيسية أوحت للجماهير بأنها تمهيد حقيقى لقيام الأحزاب ومن ثم تقع هذه المنابر خارج اطار التحالف المجمع عليه شعبياً.

(جـ) إن بعض المنابر أعلنت عن برامجها التى حملت فى ظاهرها معنى الالتزام بمواثيق الثورة إلا أن جانباً من هذه البرامج مس فلسفة النظام فى الضميم حيث تعرض بشكل أو بآخر لأهمية القطاع العام ودوره فى التنمية داخل المجتمع.

(د) إن الإعلان عن المنابر بهذا الأسلوب وبعيداً عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، وفى غيبة رأى اللجنة المركزية طوال الأيام الماضية قد أوجد بلبلة بين الجماهير، خاصة وقد استشعر العمال خوفاً على مستقبل التحالف وعلى الوحدة الوطنية وعلى أسلوب الحل السلمى للتناقضات فى ظل هذا الأسلوب الذى قامت به المنابر والتعدد السريع لها ومحاولة كل منبر استقطاب مجموعة من العمال، الأمر الذى يؤدى إلى تفتيت وحدتهم. ولذا رأى المجلس التنفيذى للاتحاد ورؤساء النقابات العامة أنه يجب:

- حفاظاً على وحدة تحالف قوى الشعب العامل، التمسك بورقة أكتوبر وبقرارات المؤتمر القومى العام وبالاجماع الشعبى حول استمرار التحالف ودعمه، وفى هذا الشأن فإن تأييد قيام المنابر مرهون بأن يتم ذلك بطريقة تنظيمية من خلال الاتحاد الاشتراكى ممثلاً فى لجنته المركزية، وعلى ألا تأخذ المنابر فى قيامها الأسلوب الحزبى فى مجالات التنظيم والعضوية.

أن تقوم اللجنة المركزية باصدار التوجيهات والتفسيرات اللازمة لإزالة اللبس والبلبلة التى وقعت فيها الجماهير فيما يتعلق بقيام المنابر واجراءات إعلانها خاصة وأن كثرة الإعلان عن قيام هذه المنابر قد قلل من جدواها فى نظر الجماهير[٢٠].

وقد أرسل عبد الرحمن خضر سكرتير الاتحاد للاتصال السياسى خطابات لجميع النقابات العامة يطلب رأيها فى موضوع المنابر حتى يعرض على الاتحاد مذكرة برأى عمال مصر فى المنابر، ليعرضها الاتحاد بدوره على اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى(٢١).

وعندما تم تحويل المنابر إلى أحزاب، تباينت مواقف النقابات العامة، فقد عقدت النقابة العامة لعمال البريد والبرق والتليفون جمعيتها العمومية وقررت الموافقة على قيام الأحزاب بل ورحبت بهذه الخطوة. من ناحية أخرى عقد مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج اجتماعاً قرر فيه عدم موافقته على الأحزاب بالصورة التى أعلنت بها(٢٢).

دفع هذا التباين فى مواقف النقابات العمالية سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد إلى القول بضرورة أن يكون للحركة النقابية المصرية موقف موحد من مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع وأن تلتزم المنظمات النقابية بالاطار العام لسياسة الحركة النقابية طبقاً للمواقف المسبقة والمحددة فى مؤتمرات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والجمعيات العمومية للنقابات العامة، وذكر أيضاً أنه حرصاً على وحدة الحركة النقابية المصرية وتأكيداً لاستقلاليتها، فإن الاتحاد بعد مناقشته لموضوع الأحزاب يؤكد على استقلال الحركة النقابية عن الأحزاب وديمقراطيتها وشخصيتها القائمة بذاتها داخلياً وخارجياً فى اطار الخط السياسى الوطنى لمصر وأنها فى حركتها غير خاضعة أو تابعة لأى جهة أو تنظيم أو حزب(٢٣).

ويمكن تفسير موقف الاتحاد العام للعمال الرافض لتعدد الأحزاب انطلاقاً من

استشعاره الخطر الذى يهدد انجازات التجربة الناصرية المتحققة للطبقة العاملة عندما تتم مناقشة مدى صلاحية تحالف قوى الشعب العامل والتشكيك فيه وما يرتبط بذلك من نية التخلى عن الطريق الاشتراكى للتنمية.

إلا أنه عندما أثيرت قضية ادخال بعض التعديلات الدستورية عام ١٩٧٩، قدم الاتحاد ورقة عمل تضمنت الموافقة على تعدد الأحزاب بعد إلغاء الاتحاد الاشتراكى كما اقترحت عدم وضع أى قيود على الأحزاب فى تشكيلها وممارستها لعملها(٢٤).

وبهذا انتقل موقف الحركة النقابية من النقيض إلى النقيض، من الاصرار على الحفاظ على صيغة التنظيم الواحد إلى الموافقة على تعدد الأحزاب، والتفسير الراجع لهذا التحول يكمن فى إعلان الموقف الرسمى للقيادة السياسية عندما قررت تحويل المنابر إلى أحزاب واقتناع الحركةالنقابية أنه لم يعد هناك جدوى من معارضة ذلك وما يترتب عليه من تصعيد التوتر بينها وبين السلطة السياسية.

٥ - قضية ادخال بعض التعديلات الدستورية :

أثيرت فى عام ١٩٧٩ قضية ادخال بعض التعديلات الدستورية مثل إقامة مجلس برلمانى ثانى (مجلس الشورى)، وانتخاب رئيس الجمهورية، وتقنين الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى للتشريع، والسلطة الرابعة للصحافة.

وقد عقد مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال اجتماعاً لمناقشة ورقة العمل التى أعدها الاتحاد بشأن التعديلات الدستورية المزمع ادخالها، فبالنسبة لمجلس الشورى، اقترح الاتحاد أن تكون مدته مماثلة ومتزامنة مع مدة مجلس الشعب، وأكدت الورقة أن صياغة مسئوليات واختصاصات مجلس الشورى وان لم تجعل منه هيئة تشريعية ثانية بجانب مجلس الشعب، فإنها يجب أن توضح

المبادىء والأسس التى يقوم عليها تجنباً لتداخل اختصاصات المجلسين. واقترحت الورقة أن يكون مجلس الشورى إما هيئة تشريعية ثانية إلى جانب مجلس الشعب وفى هذه الحالة يتعين أن تكون العضوية فيه عن طريق الانتخاب بالاقتراع السرى مع اشتراط صفات خاصة فيمن يرشح لعضويته بما يكفل تشكيله من ذوى الخبرة الطويلة والتخصص الدقيق، وأن تخصص نصف مقاعده للعمال والفلاحين. وإما أن يكون مجرد هيئة استشارية وفى هذه الحالة يتعين أن تنأى القواعد والاحكام المنظمة لاختصاصاته ومسئولياته عن أى تداخل بينه وبين مجلس الشعب، علماً بأن الاتحاد العام للعمال يفضل البديل الأول.

وبالنسبة لبقية التعديلات المقترح ادخالها على مواد الدستور، فقد أيد الاتحاد العام للعمال تعديل المادة ٧٧ من الدستور المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية وتجديد انتخابه، بما يكفل اختيار الرئيس أو تجديد اختياره دون قيد على الشعب من مجلس الشعب، أى دون ترشيح من مجلس الشعب بالاقتراع المباشر، بحسبان أن سمو منصب رئيس الجمهورية والمسئوليات الجسام التى يتحملها تقتضى أن تكون ثقة الشعب وتقديره لرئيسه هى وحدها الأساس فى اختياره وتجديد اختياره[٢٥].

كذلك أيدت ورقة الاتحاد العام للعمال التعديل المقترح إدخاله على المادة الأولى من الدستور والخاصة بتعريف نظام الدولة بتقديم لفظ اشتراكى على لفظ ديمقراطى بحسبان أنها تبرز الطابع الاقتصادى والاجتماعى للنظام والذى يهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات والاهتمام بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية[٢٦].

وقد أيد الاتحاد كذلك التعديل المقترح على المادة الرابعة من الدستور والذى ينص صراحة على عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة، كما اقترح فى هذا الصدد اضافة عبارة «وخاصة الأجور والمعاشات» بعد عبارة تذويب الفوارق بين

الدخول ليكون نص المادة كالآتى: الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل ويحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تذويب الفوارق بين الدخول وخاصة الأجور والمعاشات ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة(٢٧). كما أيد الاتحاد اقتراح أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وليست أحد المصادر الرئيسية .

أما فيما يتعلق بجعل الصحافة سلطة رابعة، فقد رأت الورقة أنه لايمكن اضفاء صفة السلطة على الصحافة بحسبان أنه لايمكن تصور منح الصحافة صلاحية اصدار قرارات ذات صفة الزامية، ولكن يمكن اطلاق صفة السلطة تجاوزاً على الصحافة لما لها من قدرة التأثير على الرأى العام وتشكيل اتجاهاته ونشر الوعى بين الجماهير، ودعت الورقة إلى احترام حرية الرأى والرأى الآخر، فحرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها ووقفها وإلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، وأضافت ان اصدار الصحف وملكيتها للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون بدون تدخل يهدد بهذه الحرية(٢٨).

٦ - قضية الوحدة الوطنية:

اندلعت أحداث الفتنة الطائفية فى بداية السبعينات وقد أكد الاتحاد العام للعمال على أهمية الوحدة الوطنية وأن تمسك كل فرد بروح ومواثيق ثورة ٢٣ يوليو يحمى الوحدة الوطنية التى تعتبر عاملاً حاسماً فى المعركة(٢٩). وقد أرجع الاتحاد سبب هذه التوترات الطائفية لعوامل خارجية (الاستعمار والصهيونية) وليس لعوامل داخلية، حيث تحاول هذه القوى خلق انقسامات طائفية تفتت من

وحدة الوطن وتضعف من قدرته على محاربة المخططات الاستعمارية وتشغله بقضايا فرعية مدمرة تبعده عن قضيته الأساسية وهى تحرير الأرض وبناء المجتمع الاشتراكى. وأنه لابد من القضاء على التعصب الدينى والطائفى الغريب عن الإسلام والمسيحية وعن تقاليد الشعب المصرى(٣٠).

وقد حذر الاتحاد من محاولات إقامة مجتمع أقلية فى مصر لضرب الثورة وهى تخوض معركتها المصيرية(٣١).

ومن ناحية أخرى فقد أكدت جريدة العمال مراراً وتكراراً على نماذج الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط على مر التاريخ(٣٢). وقد تزامن مع أحداث الفتنة الطائفية، الحركة الطلابية فى يناير ١٩٧٢ وقد وصفها الاتحاد بأنها مخطط استعمارى ورجعى لتخريب الوحدة الوطنية(٣٣).

ومن اللافت للنظر أن موقف الاتحاد العام للعمال لم يكن بنفس الوضوح عندما أثيرت قضية الفتنة الطائفية فى أواخر السبعينات حيث لم تتعرض جريدة العمال للموضوع اطلاقاً.

٧ - مذبحة الديمقراطية (سبتمبر ١٩٨١):

أعلن الاتحاد العام للعمال تأييده للقرارات والاجراءات التى أعلنها «السادات» للقضاء على الفتنة الطائفية ووصفها بأنها ثورة جديدة فى ميدان العمل الداخلى واضافة جديدة تدعم صرح الرخاء والرفاهية وقد دعا البيان - الذى أصدره الاتحاد فى هذا الشأن - العمال إلى ممارسة حقهم الانتخابى فى الاستفتاء على هذه القرارات والاجراءات وطالب بالعمل الجاد الدائب من أجل حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لمسيرة الديمقراطية

وتحقيق مجتمع الرخاء والعدل والسلام[٣٤].

ثانياً: قضايا السياسة الخارجية:

١ - العلاقات مع القوتين العظميين:

ارتبط موقف التنظيم النقابى المصرى من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية بحالة علاقة النظام السياسى المصرى بهاتين القوتين، بمعنى أن الأول كان تابع للثانى إيَجابا أو سلباً على نحو ما سيتضح حالاً.

(أ) الموقف من الاتحاد السوفييتى:

فى أثناء حقبة التعاون والصداقة السوفييتية المصرية، إتخذ الاتحاد العام للعمال موقفاً ايجابياً من الاتحاد السوفييتى، حيث أكد فى البيان الصادر عن مؤتمر تشريع العمل المنعقد من ١-٤ فبراير ١٩٧٢ على أنه إذا كانت المعركة العربية هى جزء من معركة الشعوب ضد الاستعمار والاستغلال، فإن العمال المصريين يدركون بوعى وببالغ التقدير دور الشعوب المحبة للسلام ومعسكر الاشتراكية العمالية وخاصة الاتحاد السوفييتى الصديق باعتباره الحليف الأساسى للشعب المصرى فى معركة التحرير، ويعتبرون التشكيك فى هذا الدور النضالى العظيم جزء من المخطط الاستعمارى لاضعاف وحدة الجبهة الداخلية[٣٥]. وقد شهدت هذه المرحلة تبادل الزيارات بين اتحاد نقابات عمال مصر واتحاد نقابات العمال السوفييت وكذلك توقيع عديد من اتفاقيات التعاون الفنى والثقافى[٣٦].

وتجدر الاشارة إلى أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم يتورط فى الحملة المضادة للاتحاد السوفييتى التى شنتها الصحافة المصرية بعد طرد الخبراء السوفييت عام ١٩٧٢، بيد أن الموقف تبدل بعد إلغاء المعاهدة المصرية السوفييتية

عام ١٩٧٦، حيث إتخذ الاتحاد موقفاً مؤيداً للنظام السياسى المصرى وأصدر بياناً شديد اللهجة وجهه للاتحاد السوفييتى احتوى العناصر الآتية:

- دافع الاتحاد العام للعمال عن موقف مصر، حيث أن من حقها بوصفها طرفاً فى معاهدة مايو ١٩٧١ أن تلجأ من جانبها إلى اتخاذ قرار بالغاء المعاهدة بعد تأكدها يقيناً أنها فقدت مقومات وجودها.

أدان موقف الاتحاد السوفييتى، حيث تميز رد فعله بالانفعالية بما يعد خروجاً عن الأصول المرعية وابتعاداً عن الموضوعية، بما لايخدم الصداقة والتعاون والمصالح المشتركة بين شعبى الاتحاد السوفييتى ومصر بل قد يؤدى إلى تصعيد الخلاف واتساع الهوة بين وجهات نظر البلدين.

- يعد بيان الاتحاد السوفييتى شكلاً من أشكال التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية ويوضح التراجع السوفييتى الذى يتمشى مع مقتضيات الوفاق الدولى على حساب قضايا التحرر الوطنى وقضايا التنمية سواء على المستوى العربى أو الدولى وخير دليل على ذلك تغير الموقف السوفييتى تجاه مصر خلال الخمس سنوات الماضية، فقد عرض عن الوفاء بالتزاماته وفقاً لمعاهدة الصداقة والتعاون، فانقطع عن تزويد مصر بما تحتاجه من أسلحة وذخيرة وقطع غيار رغم علمه أن مثل هذا الموقف يضعف من قدرتها العسكرية والقتالية. ومن الناحية الاقتصادية فقد رفض الاستجابة لطلب مصر باعادة جدولة الديون خلافاً لما هو مستقر عليه فى العلاقات بين الدول الصديقة، مما ينعكس أثره على مستوى معيشة الشعب المصرى وفى مقدمته الطبقة العاملة.

وفى نهاية البيان طالب الاتحاد العام للعمال الاتحاد السوفييتى باعادة النظر فى سياسته[٣٧].

(ب) الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية:

تبنى الاتحاد العام للعمال نفس خط النظام السياسى المصرى فى الستينات والسبعينات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دعا إلى مقاطعة الثقافة الأمريكية ومحاربة الغزو الثقافى الأمريكى[٣٨]. وقد اعتبر كل من إسرائيل والولايات المتحدة حليفان فى معسكر واحد وهو معسكر الامبريالية والصهيونية، وأن إسرائيل ما هى إلا امتداد للولايات المتحدة داخل منطقة الشرق الأوسط، وانطلاقاً من هذا فإن الحل الأمريكى للصراع العربى - الإسرائيلى مرفوض تماماً[٣٩]. وقد أوصى مؤتمر تشريع العمل (فبراير ١٩٧٢) وكذلك المؤتمر الأول للثقافة العمالية المنعقد فى ديسمبر ١٩٧٢ بتوجيه أقسى الضربات للمصالح الأمريكية العسكرية والاقتصادية والسياسية فى المنطقة ورد الثروات المعدنية المنهوبة إلى أصحابها، وأكد على أن هذه الحقوق لايكفى لاستردادها دعم الرأى العام العالمى ومساندة الهيئات الدولية فقط، وإنما لابد من النضال من أجل استردادها بالاعتماد على الذات. فالولايات المتحدة شريكة للصهيونية العالمية وقائدة الثورة المضادة فى العالم ولابد من تصفية كل أشكال نفوذها فى المنطقة العربية[٤٠].

وحذر الاتحاد العام للعمال من استراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة العربية والتى تهدف لاحتواء المنطقة واخضاعها للنفوذ الأمريكى بإقامة قواعد أخرى فى العالم العربى بجانب القاعدة الصهيونية مما يفسر اهتمامها باثارة المنازعات بين جمهوريتى اليمن أملاً فى تصفية النظام التقدمى فى اليمن الديمقراطى الجنوبى. فالولايات المتحدة تهدف إلى تصفية حركات التحرير والقوى التقدمية فى شبه الجزيرة العربية تصفية تامة حتى يتسنى لها السيطرة على مصادر البترول الغنية فى المنطقة، وبالتالى فهى تسعى لاقامة نظم سياسية موالية

لها فى المنطقة، وخلق أشكال من المشاركة بين رؤوس الأموال والاحتكارات العالمية وبين البلدان العربية المصدرة للنفط بحيث تصبح الجزيرة العربية حصناً للاقتصاد الأمريكى. وذهب الاتحاد العام للعمال إلى أن نجاح الولايات المتحدة فى تحقيق هذا المخطط فى المستقبل سيحول منطقة الخليج إلى قاعدة مناوئة للبلدان العربية المتحررة خاصة مصر، ولمواجهة ذلك يجب تدعيم حركات التحرر العربية والتقدمية فى المنطقة سياسياً ومادياً واستثمار عوائد النفط لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية بدلاً من استثمارها فى مشروعات أمريكية(٤١).

وظل موقف الاتحاد العام للعمال تجاه الولايات المتحدة على ما هو عليه، ففى عام ١٩٧٥، أصدر الاتحاد بياناً استنكر فيه التهديدات الأمريكية للدول المنتجة للبترول بالاستيلاء على آبار النفط، وأعلن الاتحاد ان عمال مصر لايندهشون من هذا الموقف الاستفزازى الأمريكى ضد الشعوب العربية حيث يتفق تماماً مع المخطط الامبريالى الذى حال دون انزال الهزيمة الساحقة النهائية بإسرائيل ١٩٧٣ وأصر على وقف القتال ودعم إسرائيل مادياً ودبلوماسياً، وذكر البيان أن عمال مصر يعلنون أن أية محاولة أمريكية عدوانية ضد آبار البترول فى الوطن العربى ستقابل فوراً من كل العمال العرب بنسف الآبار وتخريب المصالح الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة، وناشد البيان كل الاتحادات العمالية فى كافة أنحاء العالم أن تعلن ادانتها الحاسمة للتهديدات الأمريكية العدوانية وتؤكد تأييدها الكامل ومساندتها للشعوب العربية(٤٢).

ومع عام ١٩٧٦ بدأت ارهاصات التغير فى الموقف تجاه أمريكا، إذ قام محمد أحمد العقيلى رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال بزيارة إلى أمريكا تلبية لدعوة من الحكومة الأمريكية، فكان بذلك أول نقابى عمالى مصرى يزور أمريكا من ٢٥ عاماً، وقد صرح عضو الاتحاد

بأنه قبل الدعوة لسببين: أولهما أن انقطاع العلاقات النقابية بين مصر وأمريكا أدى لانفراد الهستدروت (اتحاد عمال إسرائيل) بعلاقات ممتازة باتحاد عمال أمريكا وهو اتحاد قوى ومسموع الكلمة ومؤثر فى صنع السياسة الأمريكية، وثانيهما أن مصر تتبنى سياسة الانفتاح على العالم وأن الحركة النقابية المصرية تمارس هذه السياسة من موقع قوى بعد أن تغيرت نظرة العالم لمصر فى أعقاب انتصارات اكتوبر وبدء مسيرة السلام ودور أمريكا فى ذلك[٤٣]. وهكذا بدأت تتوثق العلاقات بين الاتحاد المصرى والاتحادات الأمريكية. ففى أوائل ١٩٧٨ التقى سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد المصرى بالوفد الثقافى العمالى الأمريكى فى القاهرة وقد أكد الطرفان على ضرورة تبادل الخبرات فى المجالات النقابية والاجتماعية والثقافية[٤٤].

٢ - علاقات الحركة النقابية المصرية بالحركات النقابية الدولية والعربية:

أعلن الاتحاد العام للعمال أن المبدأ العام الذى يحكم سياسته خارجياً سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى هو الحياد، ومن هذا المنطلق فإن الحركة النقابية المصرية رفضت الانضمام إلى الاتحاد العالمى لنقابات العمال الذى يضم النقابات الشيوعية وكذا الانضمام للاتحاد الحر الذى يضم نقابات الدول الغربية. إلا أن الاتحاد يحرص فى نفس الوقت على دعم علاقات التعاون مع كل المنظمات النقابية باختلاف ميولها واتجاهاتها بما يحقق مصالح الطبقة العاملة[٤٥].

وسنتناول فى هذه النقطة علاقة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكل من الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة، والاتحاد العالمى لنقابات العمال، وبالنسبة للعلاقة بالاتحادات العمالية العربية فإن الباحثة ستعرض لها لدى تناول الصراع

العربى الإسرائيلى لارتباط هذه العلاقة صعوداً وهبوطاً بتداعيات ومتغيرات الصراع العربى الإسرائيلى.

(أ) الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة[٤٦]:

International Confederation of Free Trade Unions (ICFTU)

إنحاز الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة إلى إسرائيل منذ نشأتها حتى ١٩٧٧ إلا أنه بعد حرب ١٩٧٣ بدأ فى تعديل مواقفه شيئاً فشيئاً فشيئاً فأثناء اجتماع مجلسه التنفيذى في بروكسل فى الفترة من ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٧٣ أصدر بياناً عن السلام فى الشرق الأوسط أكد على ضرورة تحقيق السلام فى المنطقة وعبر عن تأييده لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل وقف اطلاق النار وإقامة سلام دائم فى المنطقة ودعا إلى إجراء مباحثات سلام حقيقية وعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن للتوصل لحلول لكل المشاكل بما فى ذلك المشكلة الفلسطينية ولضمان إقامة سلام عادل ودائم يأخذ فى الاعتبار حقوق كل الشعوب المعنية. وقد أصدر بياناً آخر فى مؤتمره الحادى عشر فى الفترة من ١٧-٢٥ أكتوبر ١٩٧٥ رحب فيه بالاتفاقية المصرية الإسرائيلية كخطوة على طريق السلام. وقد رحب بعد ذلك بمبادرة القدس[٤٧].

إن تحليل موقف الحركة النقابية المصرية من الاتحاد الحر يبدأ بالتحديد من يوليو ١٩٧٥ عندما وجه رئيس اتحاد عمال مصر دعوة إلى سكرتير الاتحاد العالمى لنقابات العمال الحرة لزيارة مصر. مما دفع عشر نقابات عامة[٤٨] لرفض هذه الزيارة، وعقدت اجتماعاً فى دار النقابة العامة لعمال التجارة ١٧ يوليو ١٩٧٥ لمناقشة الموضوع. وقد أعدت لجنة تشكلت من أربع نقابات مذكرة تغطى

جوانب الموضوع لرفعها للمسئولين السياسيين وللمجلس التنفيذى للاتحاد، وطالبت المذكرة برفض اتمام هذه الزيارة والاعتذار عنها فوراً وذلك التزاماً بالخط المبدئى للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب من ناحية، وإجراء محاسبة تنظيمية لرئيس المجلس التنفيذى لاتحاد نقابات عمال مصر لما صدر عنه فى هذا الشأن بدءاً من الانفراد بالدعوة إلى أسلوب عرضها ومناقشتها والادعاء بحصوله على موافقة القيادة السياسية بقصد الضغط على أعضاء المجلس التنفيذى ورؤساء النقابات العامة من ناحية أخرى، وبررت المذكرة رفض الزيارة بالأسباب الآتية:

- من المعروف لجميع القيادات النقابية مصرية وعربية أن الاتحاد الحر كمنظمة عمالية دولية يضم المنظمات النقابية التى تنتمى إلى المعسكر الغربى ويخضع فى سياساته إلى رغبات الحكومات الرأسمالية، وتسيطر عليه الصهيونية العالمية كما تجلى فى مواقفه المشهور خلال العدوان الثلاثى ١٩٥٦ وإعلان تمسكه بالمفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل. ومما يذكر أن منظمة الهستدروت (اتحاد عمال إسرائيل) تتمتع فيه بنفوذ قوى فضلاً عن أنها عضو نشيط من أعضائه، ولايغير من هذه الحقيقة ما أشيع حول إعلان رأى الاتحاد الحر فى حقوق الشعب الفلسطينى كمحاولة للولوج إلى المنطقة العربية بعد اغلاق مكتبه فى بيروت ١٩٦٨.

- لما كانت الحركة النقابية العربية ترفض المواقف المتخاذلة المستمرة للاتحاد الحر تجاه العمال العرب وقضاياهم القومية، وأن هذه الزيارة تمثل فى الوقت الحاضر تعديلاً جوهرياً وأساسياً فى الخط السياسى للحركة العمالية المصرية ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن ينفرد بها فرد أياً كان موقعه من الحركة النقابية، فضلاً عن عدم حدوث تحول يذكر فى موقف الاتحاد الحر تجاه القضايا القومية العربية يمكن اعتباره تغييرا جوهرياً بسياسة الاتحاد، وحتى فى هذه الحالة فإن صاحب الحق فى إعادة النظر فى العلاقات بين الاتحاد الحر وبين الحركة النقابية المصرية هو الحركة

النقابية المصرية كلها مجتمعة.

- إن الزيارة فى هذه المرحلة الحاسمة ستؤثر تأثيراً بالغ السوء على علاقاتنا النقابية التى رسخت أواصرها مع المنظمات الدولية الأخرى منذ أمد طويل والتى ساندت القضية العربية خاصة بعد ١٩٦٧.

- إن هذه الزيارة ستحدث شرخاً عميقاً داخل الحركة النقابية العربية وستؤدى إلى عزل الحركة النقابية المصرية عن الحركة النقابية العربية، وقد تأكد ذلك كهدف واضح للاتحاد الحر من خلال ما ورد بتقرير السيد/ إبراهيم خليفة عضو البعثة المصرية الدائمة فى أن الاتحاد الحر يشترط أن تتم اللقاءات بينه وبين اتحاد عمال مصر بشكل ثنائى وبعيداً عن الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب.

- إن موقف الاتحاد الحر كمنبر للمنظمات الصهيونية مازال يمثل خطأ واضحاً بدليل أنه يعتبر إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة وبدليل استمرار دعمة السياسى والمالى للمنظمة الصهيونية داخل فلسطين المحتلة فى أعقاب أكتوبر ١٩٧٣.

وترتيباً على ما تقدم، طالبت المذكرة برفض الزيادة(٤٩).

وفى أعقاب ذلك أصدر المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال بياناً ورد فيه أنه لم يحدث خلاف بين أعضائه حول الزيارة وإنما تباينت الآراء حول موعدها فقط، وأضاف البيان أن الحركة النقابية المصرية فى علاقاتها العمالية الدولية تصدر عن مبدأ تكتيكى واستراتيجى أساسه أن الانتماء مرفوض والحوار مقبول، وأن الاجتماع الذى تم فى دار النقابة العامة للتجارة كان خطأ تنظيمياً خرج بالنقابة العامة للتجارة عن الاطار التنظيمى للحركة النقابية(٥٠).

وقد أعلن كلا من أحمد دسوقى خليل عضو المجلس التنفيذى للاتحاد وسعيد

جمعة سكرتير المجلس التنفيذى للاتحاد ورئيس النقابة العامة للعاملين فى الصناعات الهندسية والكهربائية أنهما لم يوافقا من حيث المبدأ على الزيارة ومن ثم فإن عبارة تباينت الآراء حول موعد الزيارة غير صحيحة(٥١).

ويتضح من ذلك أن قيادة الاتحاد العام للعمال وافقت على الزيارة بينما رفضتها بعض التنظيمات النقابية الوسيطة (النقابات العامة) وهذا يدل على وجود بعض الاختلافات بين قمة التنظيم النقابى وبين النقابات العامة.

(ب) الاتحاد العالمى لنقابات العمال(٥٢):

World Federation of Trade Unions (WFTU)

لم يتضح موقف التنظيم النقابى الرسمى من الاتحاد العالمى لنقابات العمال قبل ١٩٨٠ على صفحات جريدة العمال، وإن كان منطق الأشياء يفترض أنها كانت علاقة ودية أثناء الحقبة الناصرية، وهذا لتوافق توجهات الحركة النقابية المصرية فى ذلك الوقت مع توجهات الاتحاد العالمى لنقابات العمال. وقد بدأ التوتر يشوب العلاقات عقب معاهدة السلام، حيث انتقد الاتحاد العالمى المعاهدة وأصدر بياناً بعنوان «لنتضامن مع عمال وشعب مصر فى ١٨ يناير». وقد أصدر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بياناً رداً على بيانات الاتحاد العالمى للنقابات انتقد فيه الهجوم الذى شنه الاتحاد العالمى على سياسة مصر الداخلية والخارجية وما يتضمنه هذا الهجوم من حملات افتراء لتشويه سياسة السلام التى أيدتها جميع قوى الشعب المصرى وفى مقدمتها العمال متجاهلاً انجازاتها وفى طليعتها استعادة الأرض المصرية المحتلة والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطينى فى الحكم الذاتى وتقرير مصيره بنفسه. وأدان الاتحاد المصرى انسياق الاتحاد العالمى وراء مجموعة الرفض العربية وأصدر بياناً يؤكد على الحقائق التالية:

- الرفض التام لما تضمنته البيانات الصحفية الصادرة عن الاتحاد العالمى لنقابات العمال والتى تؤدى إلى وقوعه فى مصيدة الأكاذيب والأحقاد التى تروجها أبواق جبهة الرفض العربية ضد الشعب المصرى.

- اعتبار ما تضمنه البيان الصادر عن الاتحاد بعنوان «لنتضامن مع عمال وشعب مصر فى ١٨ يناير» تدخلاً صريحاً فى سياسة مصر الداخلية وتشويه لدور التنظيمات النقابية المصرية فى تبنى لمصالب الجماهير ورفعها للقيادة السياسية التى استجابت لمطالب الاتحاد العام للعمال.

- إن موقف المفاوض المصرى الواضح والصلب فى مباحثات الحكم الذاتى للفلسطينيين والمستند على اقرار حق الشعب الفلسطينى التام فى تقرير مصيره بنفسه دليل صادق على تمسك مصر واحترامها للمبادىء التى تلتزم بها تجاه القضية الفلسطينية.

- إن مصر وهى تتحمل مسئولياتها القومية تجاه قضية تحرير الأرض واقرار حق الشعب الفلسطينى فى استعادة أراضيه لم توجه أسلحتها للشعب الفلسطينى ولم تقتل الأطفال والنساء والشيوخ فى تل الزعتر وأيلول الأسود وغير ذلك مما تقوم به جبهة الرفض العربية التى وضعت القضية الفلسطينية حول موائد المزايدات بعلم وتستر قادة الاتحاد العالمى للنقابات[٥٣].

٣ - مواقف الحركة النقابية والعمالية من الصراع العربى الإسرائيلى

تتناول الدراسة فى هذه الجزئية ما يلى:

(أ) العدوان الثلاثى ١٩٥٦.

(ب) هزيمة ١٩٦٧ ومظاهرات الطلبة ١٩٦٨.

(جـ) حروب الاستنزاف.

(د) حرب ١٩٧٣.

(هـ) السلام بين مصر وإسرائيل.

(و) العلاقة بالدول العربية (جبهة الرفض).

(ز) العلاقة بإسرائيل (الهستدروت).

(أ) العدوان الثلاثى ١٩٥٦:

عبأت النقابات العمالية جهودها لمساندة تأميم قناة السويس وشاركت فى الدفاع الوطنى، ودعت العمال إلى اضراب عام فى ١٩٥٦ أثناء انعقاد مؤتمر لندن لاظهار تأييدهم لتأميم قناة السويس، وقامت عدة نقابات بجمع تبرعات مالية من أعضائها لمساندة المجهود الحربى، ودعا اتحاد عمال النسيج النقابات الأعضاء فيه إلى تنحية المنازعات العمالية جانباً فى فترة الحرب والتركيز على زيادة الإنتاج(٥٤)، وتطوع عدد كبير من العمال فى الجيش وشكلوا فرق الحرس الوطنى لحماية المصانع والمبانى العامة، ورفض عمال بور سعيد الذى احتله الانجليز التعاون مع المحتل رغم أنه عرض عليهم أجوراً مرتفعة وقاموا بتشكيل مجموعات فدائية ناضلت ضد جيوش الاحتلال(٥٥).وبعد الحرب حاولت بعض القيادات العمالية المعروفة بميولها اليسارية مثل فتحى كامل، أحمد فهيم، سيد عبد الوهاب، ونور سليمان تكريس الدور الذى لعبه العمال فى العدوان الثلاثى بنشر كتاب يصف مساهمة الطبقة العاملة فى المجهود الحربى والدور الأكبر الذى لعبته فى هزيمة الامبريالية، وتعتبر هذه النقطة ذات دلالة هامة حيث أنها تفترض

اضطلاع الطبقة العاملة بدور سياسى أكبر يتجاوز الدور الذى كانت السلطة على استعداد لقبوله كما أنها تحاول إنشاء قاعدة شرعية لتحقيق المطالب السياسية والاقتصادية للعمال(٥٦).

(ب) هزيمة ١٩٦٧:

للاتحاد العام للعمال موقف من هزيمة ١٩٦٧، مثلما كان للحركة العمالية بحسبانها جزء من الحركة الجماهيرية موقفها الذى تجلى عندما قدم «عبد الناصر» استقالته مساء ٩ يونيو وأيضاً فى مظاهرات ١٩٦٨.

فعندما أعلن «جمال عبد الناصر» تنحيه عن السلطة وتحمله مسئولية الهزيمة، اتخذ الاتحاد للعمال موقفاً مؤيداً «لجمال عبد الناصر»، وذهب رئيس الاتحاد برفقة عدد من أعضاء المجلس التنفيذى لدار الاذاعة لتوجيه بيان إلى العمال يناشدونهم الاضراب العام فى جميع أنحاء البلاد إلى أن يعدل «جمال عبد الناصر» عن موقفه ولكن لم تتم إذاعة البيان(٥٧).

كذلك أصدر الاتحاد العام للعمال بياناً فى يونيو ١٩٦٧ أعلن فيه أنه لن يتوقف النضال حتى تعود فلسطين السلبية لشعبها وأيد خطوات «جمال عبد الناصر» مستنكراً المؤامرة الدنيئة التى مخلبها إسرائيل ومخططها الاستعمار والامبريالية وناشد الاتحاد العمال بأن يبذلوا ما فى وسعهم لزيادة الإنتاج خاصة فى الصناعات التى تساهم فى المجهود الحربى (٥٨). وقد تبرع الاتحاد العام للعمال بمبلغ عشرة آلاف جنيه للمجهود الحربى وتبرعت عديد من النقابات الأخرى ببعض المبالغ أو أجر بعض ساعات أو أيام العمل(٥٩).

وقد وضع المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال خطة لعمل التنظيم النقابى فى المرحلة التالية للهزيمة تقوم على نوعين من التحرك احداهما خارجى والآخر

داخلى. وينصرف التحرك الخارجى إلى الاتصال بالمنظمات النقابية العمالية فى الخارج لشرح القضية بهدف توسيع دائرة الفهم والتأييد لها، وتعبئة الرأى العام العالمى لمناصرة الشعوب العربية فى نضالها من أجل تحرير أراضيها(٦٠). وقد اعتبر الاتحاد هذا التحرك السياسى الشعبى بمثابة مساندة ودعم لجهود الدبلوماسية الرسمية(٦١).

أما فيما يتعلق بالتحرك الداخلى فإنه يقوم على عدة محاور أولاً: العمل على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته والحد من الاستهلاك فى الوقود والمواد الأولية وتوفير الحماية اللازمة للآلات والسلع والتعاون مع إدارة المنشأة فى وضع وتنفيذ الخطط البديلة للإنتاج فى حالة تعرض المصنع للمخاطر نتيجة للعمليات العسكرية مع استمرار العمل فى كل الظروف المتغيرة، وثانياً: ترشيد الاستهلاك عن طريق الحد من الاستهلاك الفردى والأسرى وكشف العناصر الاستغلالية التى تحاول خلق سوق سوداء. أما ثالثاً: فتتعلق بالدفاع الشعبى والمدنى من خلال التطوع فى تنظيمات الدفاع الشعبى والمدنى(٦٢). واقترح الاتحاد العام للعمال تنفيذاً لتوصية المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى أن يعين من بين أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد مسئول اتصال بقيادة التنظيم الشعبى يكون مهمته الاتفاق مع هذه القيادة على الدور الذى يمكن أن يقوم به التنظيم النقابى والاتفاق معها على تعيين مسئول اتصال نقابى فى كل منطقة من مناطق الدفاع الشعبى كحلقة وصل بين قيادة هذه المنطقة والتنظيمات النقابية فيها ضماناً لحسن استخدام كافة الامكانيات النقابية الممكنة فى خدمة المعركة(٦٣). رابعاً: مواجهة الحرب النفسية بالتصدى للشائعات وكشف مروجيها والابلاغ عنهم ونشر البيانات الصحيحة بعد الحصول عليها من الجهات المسئولة(٦٤) وأيضاً نشر التوعية السياسية بين الجماهير، وقد قرر الاتحاد العام للعمال تكوين لجنة للوعى السياسى والفكر الاشتراكى لتوعية القواعد

العمالية[٦٥]، وأخيراً رعاية المصابين وأسر الشهداء من خلال التبرع بالدم وتشكيل صندوق للتضامن العمالى وتحديد أنصبة للنقابات واللجان النقابية فى ميزانية هذا الصندوق لتقديم المساعدات المالية للعمال فى حالة اصابتهم نتيجة للعدوان وتعويض أسر الشهداء منهم[٦٦].

إما إذا تتبعنا موقف الحركة العمالية كجزء من الحركة الجماهيرية نجد أنها مرت بعدة مراحل، ففى مساء ٨ يونيو عندما قبلت مصر قرار وقف اطلاق النار انتشرت المظاهرات فى الشوارع تندد بهذا القرار. إلا أنه عندما قدم «عبد الناصر» استقالته تغير الموقف تماماً، فقد رفضت الجماهير والتى تضم كافة قطاعات المجتمع من عمال وطلبة وموظفين الاستقالة واندلعت فى مساء ٩ يونيو مظاهرات على نطاق واسع مطالبة بعدوله عن الاستقالة حيث أن تخليه عن المسئولية يعنى تخليه عن دوره فى تحقيق النصر فيما بعد[٦٧]. أما المرحلة الثالثة فتمثلت فى مظاهرات ١٩٦٨ عقب صدور الأحكام على القيادات العسكرية المسئولة عن الهزيمة والتى رأتها الجماهير بما فيها الحركة العمالية بمثابة محاكمات صورية. وقد بادر العمال بالتحرك لمعارضة هذه الأحكام سيما فى حلوان حيث تتركز اعداد كبيرة من البروليتاريا الصناعية الأكثر وعياً. وتكونت أول حركة احتجاج فى المصانع الحربية وقد استخدمت الإدارة عديد من وسائل الضغط لصرف العمال عن القيام بالمظاهرات[٦٨] إلا أنها باءت بالفشل امام اصرار العمال على الذهاب إلى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى للتعبير عن معارضتهم للاحكام وكانت شعاراتهم لاشفقة على الخونة ولا اشتراكية بلا حرية، تسقط المحاكمات السرية[٦٩]. وقد هاجم العمال مركز شرطة حلوان واحتلوا المبنى مما دفع الشرطة للتدخل وسرعان ما ذاع الخبر ووصل إلى جامعة القاهرة وبدأت تلتحم الحركة الطلابية مع الحركة العمالية حول نفس المطالب، ففى المساء تم تنظيم لقاء عام فى

كلية الآداب اتخذ فيه قرار بذهاب الطلاب فى حشد لاستقبال عمال حلوان القادمين إلى القاهرة بالقطار، مما دفع وزير الداخلية إلى قطع خط حلوان لمنع العمال من دخول القاهرة[٧٠].

ومن ناحية أخرى فقد بدأ عمال شبرا فى المشاركة فى هذه الاضرابات فقاموا بعدة اضرابات تضامنية مع عمال حلوان وطلاب جامعة القاهرة وأرسلوا عدة آلاف من المتظاهرين ليشتركوا فى المسيرة التى دعت إليها جامعة القاهرة، وقد سلكت هذه المسيرة عدة خطوط فى آن واحد نحو جريدة الأهرام وباب الحديد ومنزل «عبد الناصر»، ونشبت معارك بين المتظاهرين ورجال الشرطة وفى النهاية تمكنوا من الوصول إلى مجلس الشعب وطالبوا باعادة النظر فى الاحكام لتناسب الجريمة التى اقترفها قادة الطيران وكفالة حرية الصحافة والإعلام والاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية[٧١].

(جـ) حروب الاستنزاف:

فى الفترة ما بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وما أطلق عليها حروب الاستنزاف توالت الاعتداءات الإسرائيلية على الجبهة الداخلية لمصر. وقد استخدم الاتحاد العام للعمال عديد من الميكانيزمات للتعبير عن مساندته للنظام السياسى مثل بيانات الاستنكار، وجمع التبرعات، والتحرك على المستويات النقابية الدولية من أجل كسب المساندة للقضية. فقد أصدر الاتحاد بياناً استنكر فيه العدوان الآثم على عمال مصنع الأساسات المعدنية بأبى زعبل ووصفه بأنه عدوان أمريكى صهيونى، كما أصدر الاتحاد بياناً استنكر فيه الاعتداء على المدرسة الابتدائية ببحر البقر[٧٢]. ومن ناحية أخرى فقد عقد المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال فى عام ١٩٦٧ جلسة هامة ناقش فيها تطورات الموقف السياسى

ودور الحركة العمالية فى مواجهة تصعيد العدو لعملياته العسكرية ووصول هذه العمليات إلى مواقع الإنتاج وقد قرر المجلس تكوين صندوق للتضامن العمالى لتعويض خسائر النفس والمال التى تقع على العاملين ويتم تمويل الصندوق من اشتراكات أعضاء التنظيم النقابى وأيضاً اشتراك الاتحاد العام للعمال(٧٣)، وقد ناشد الاتحاد العمال بالاقبال على شراء سندات الجهاد وتوعية الشعب بضرورة الاقبال عليها لتوفير الأموال اللازمة لتدعيم قواتنا المسلحة(٧٤). وفيما يتعلق بالتحرك على المستويات الدولية فقد اتفق الاتحاد العام لعمال مصر مع الاتحاد العالمى لنقابات العمال والاتحادات العمالية الدولية على تأسيس لجنة عمالية دولية لمناصرة فلسطين(٧٥).

وقد انتهز عبد اللطيف بلطية فرصة زيارته للاتحاد السوفييتى فى ذكرى الاحتفال بمائة عام على مولد «لينين» وندد فى بيانه بإسرائيل وعدوانها على المدنيين وارتباطها بالاستعمار العالمى وعلى رأسه الولايات المتحدة وشرح قضية الشرق الأوسط(٧٦).

كذلك نظم اتحاد عمال مصر يوماً (٥ يونيو ١٩٧٠) لتضامن عمال العالم مع مصر وقد وجهت بعض المنظمات العمالية العربية والدولية نداءات لجميع عمال العرب لتنظيم الاجتماعات والمظاهرات الاحتجاجية فى ذلك اليوم بمناسبة الذكرى الثالثة للعدوان الإسرائيلى على الأمة العربية وطالب النداء جميع العمال العرب بإعلان احتجاجهم على تزويد القوى الامبريالية على الأخص الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح. وجدير بالذكر أن هذه المنظمات العمالية هى الاتحاد العالمى للنقابات، واتحاد نقابات جميع عمال أفريقيا، والمؤتمر الدائم لوحدة عمال أمريكا اللاتينية، والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد العام لعمال فلسطين(٧٧).

(د) حرب أكتوبر ١٩٧٣:

أصدر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عقب اندلاع حرب أكتوبر بياناً أيد فيه القيادات السياسية والقوات المسلحة فى نضالها البطولى لصد العدوان الإسرائيلى كما أهاب بجماهير العمال وقياداتهم تنفيذ الخطة الموضوعة للعمال فى مرحلة المواجهة الشاملة وظروف المعركة. كما أصدر توجيهاته للنقابات العامة ولجانها بأن تكون فى حالة انعقاد مستمر كما أصدرت النقابات العامة بيانات مماثلة تؤيد فيه القيادة المصرية[٧٨]. وقد أعلنت القيادات والقواعد العمالية التزامها ببذل المزيد من الجهد لزيادة الإنتاج بنسبة ٥٪ على الأقل وملء الفراغ الذى تركه المستدعون للقتال، وخفض الاستهلاك فى المصانع. وقد أعلن صلاح غريب رئيس الاتحاد العام للعمال أنه سيفتح حساباً خاصاً فى بنك مصر لتلقى تبرعات النقابات العامة ولجانها لدعم المعركة وبالفعل تبرعت عديد من النقابات العامة[٧٩].

كما عقد الاتحاد العام للعمال عديد من المؤتمرات فى المصانع لحث العمال على زيادة الإنتاج.

وعلى المستوى الخارجى فقد أرسل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر رسائل لكافة المنظمات النقابية العالمية يشرح موقف مصر وموقف إسرائيل العدوانى[٨٠]. كذلك أصدر بياناً ناشد فيع جميع الاتحادات والتنظيمات النقابية العمالية الوقوف مع الشعب المصرى بكل الوسائل فى نضاله العادل ضد العدوان الصهيونى الاستعمارى بادانة هذا العدوان الذى يستهدف وقف التطور الاجتماعى والقضاء على المكاسب الثورية للعمال وذلك حماية للحق واقراراً للسلام ودعماً لمبادىء الأمم المتحدة وتنفيذاً لقرارات المجتمع الدولى. وأكد أن هدف القوات المصرية هو تحرير الأراضى العربية المحتلة من ١٩٦٧ وضمان حق الشعب الفلسطينى فى

تقرير مصيره وهى نفس أهداف القرار ٢٤٢[٨١]. وقد أيد الاتحاد العام للعمال قرار وقف اطلاق النار[٨٢].

(هـ) السلام بين مصر وإسرائيل:

إتخذ الاتحاد العام للعمال موقف المساندة للنظام السياسى المصرى فى كل جهوده وتحركاته منذ بدء مباحثات فض الاشتباك بين القوات المتحاربة عقب حرب ١٩٧٣ ومروراً بمحاولات الوصول لتسوية سلمية حتى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

فقد أيد الاتحاد إتفاقيات الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية وأعتبر ما أسفرت عنه مباحثات أسوان بمثابة انتصار للدبلوماسية المصرية. وقد أكد الاتحاد على أن موقف القيادة السياسية من هذا الاتفاق ليس إتفاقاً سياسياً وليس حلاً مصرياً منفرداً وأن مصر ملتزمة بانجاز الانسحاب الإسرائيلى من الجبهة السورية التزامها بانسحاب إسرائيل من سيناء[٨٣].

وعندما تعثرت جهود السلام فى مارس ١٩٧٥ أصدر الاتحاد بياناً أدان فيه تعنت إسرائيل وعدم حرصها على السلام مؤكداً أن مصر حينما استجابت إلى دعوة المساعى من أجل الحل السلمى خطوة خطوة فإنها لم تفعل ذلك من موقف ضعيف وان عمال مصر الذين كانوا دائماً وأبداً درع الجبهة الداخلية وطلائع النضال فى معركة التحرر ومتطلبات البناء والتعمير مصرين على تحرير كل شبر من الأراضى العربية حتى تعود للشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة[٨٤].

وقد أرسل الاتحاد العام للعمال أربعة وفود عمالية لشرح القضية العربية لتركيا والمجر وفرنسا وكندا[٨٥].

وعندما اتخذ «السادات» قرار زيارة القدس ١٩٧٧، أيد الاتحاد العام للعمال هذا التحرك ووصفه بأنه علامة هامة على طريق السلام العادل، وأن «السادات» باتخاذه هذا القرار يسلك أسلوب العصر فى حل المنازعات حلاً سلمياً وعادلاً، وأكد البيان على أن الحروب المتواصلة استنزفت جهود العمال العرب وعمال مصر بصفة خاصة وقد حان الوقت لحل القضايا بالتفاهم ادخاراً لكل طاقة تصبح إضافة إلى قوى الأمة العربية واستبقاء لحياة الملايين من العمال(٨٦). وأصدر الاتحاد بعد ذلك بياناً أيد فيه إتفاقيات كامب ديفيد بدعوى أنها فتحت الأبواب أمام السلام الدائم والعادل وأنها الاساس الصلب لتحرير الأرض العربية المحتلة واقرار حقوق الشعب الفلسطينى(٨٧).

كذلك أيد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ معلناً أن التنظيم النقابى على استعداد لمواجهة كافة حملات التشكيك(٨٨)، وفى هذا الشأن أصدر الاتحاد بياناً بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٦ تضمن الاطروحات الآتية:

- إن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية خطوة ضرورية وهامة على طريق اقرار السلام العادل فى الشرق الأوسط ووضع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على الطريق العملى لكى تصبح واقعاً عملياً فى حياة المواطن الفلسطينى يحرره من حرب الشعارات والمظاهرات.

- إن معاهدة السلام هى التطبيق القانونى والعملى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

- إن انسحاب القوات الإسرائيليلة الكامل من سيناء يمثل اعترافاً قانونياً وعملياً منها بالسيادة المصرية على كافة ترابها طبقاً للحدود الدولية المعترف بها وهذا ينطبق على الأراضى العربية الأخرى التى احتلتها إسرائيل فى عدوان ١٩٦٧. ومن ناحية أخرى فإن معاهدة السلام تؤكد سيادة مصر على ثرواتها الطبيعية ولا تمنح إسرائيل أى امتيازات فى هذا الشأن.

- إن معاهدة السلام قضت إلى الأبد على آمال إسرائيل فى محاولة فرض الأمر الواقع على المجتمع الدولى باستمرار احتلالها للأراضى العربية مستغلة فى ذلك تفكك المجتمع العربى والتناقضات الايديولوجية من الاشقاء.

- إن معاهدة السلام قد حسمت المستوطنات بتصفيتها فى سيناء بما يمثل سابقة تنطبق على المستوطنات الإسرائيلية فى غزة والضفة الغربية.

- إن حقوق الفلسطينيين تمثل حجر الزاوية فى استقرار السلام العادل فى المنطقة وأن مصر تعلن تمسكها الكامل بالقدس عربية.

- تمهد معاهدة السلام الطريق أمام الشعب المصرى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفى نهاية البيان أكد الاتحاد تأييده التام لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وأن عروبة مصر ذات جذور عميقة وأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن المواقف الانفعالية التى صدرت دون دراسة موضوعية قد ساندت الجانب الإسرائيلى وجعلته أكثر تشدداً[٨٩].

(و) العلاقات المصرية العربية:

أدان الاتحاد العام للعمال التدخل السورى فى لبنان مؤكداً أن ما يجرى فى لبنان حلقة خطيرة فى المؤامرة على الأمة العربية وعلى فصيلة من أهم فصائلها المقاتلة من أجل الحرية والاشتراكية والوحدة وهى منظمة التحرير الفلسطينية وأكد الاتحاد على ضرورة التزام كل الاتحادات العمالية والمنظمات النقابية العربية بمقررات الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى وناشد الاتحاد المصرى العمال بسوريا للوقوف بجانب الثورة الفلسطينية والحركة

الوطنية اللبنانية وممارسة مختلف وسائل الضغط لسحب القوات السورية من لبنان وطالب برفع الحصار التموينى عن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية مديناً صمت بعض الأنظمة العربية على اعتبار أن مثل هذا الموقف يساهم بشكل غير مباشر فى تنفيذ المؤامرة وناشد العمال العرب التصدى للمؤامرة وتنظيم المسيرات الاستنكارية ضدها(٩٠).

وقد أدان الاتحاد العام للعمال ما يحدث على الساحة العربية، حيث يشهد العالم العربى صراعاً من نوع جديد يقوده فى الظاهر من يسمون أنفسهم بجبهة الرفض ولا يدرون أنهم فى الحقيقة أداة فى يد الصهيونية والاستعمار، وأن ما يحدث ضد قوى النضال الفلسطينى يخدم العدو الإسرائيلى، وقد أكد الاتحاد أن هناك أدلة دامغة على التفاهم بين البعث السورى وإسرائيل للقضاء على المقاومة الفلسطينية مدللاً على ذلك بفتح الحدود بين سوريا وإسرائيل فى الجولان والسماح لإسرائيل بالتحرك فى المياه الإقليمية السورية اللبنانية لمنع أى امدادات تصل للفلسطينيين فى لبنان(٩١).

وعندما تأزمت العلاقات المصرية العربية عقب زيارة «السادات» للقدس وكذلك العلاقات بين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر واتحاد العمال العرب وبعض الاتحادات العمالية القطرية فى دول الرفض، أكد اتحاد عمال مصر أنه لاوصاية على مصر فى تحركها من أجل السلام وأصدر بياناً شجب فيه كل التحركات العميلة والمشبوهة من جانب بعض الأنظمة العربية والمواقف المتخاذلة لبعض الاتحادات العمالية القطرية، ووجه مجلس إدارة الاتحاد خطاباً إلى الضمير الوطنى للعمال العرب فى الوطن العربى مؤكداً أن الضجة المفتعلة التى أوقدت نيراتها بعض الأقطار العربية ضد زيارة القدس لم يكن أمراً مستغرب الحدوث على الساحة العربية التى سبق وأن شككت فى حرب أكتوبر وأن مبادرة «السادات»

وضعت إسرائيل فى موقف حرج أمام الرأى العام العالمى بمطالبتها بضرورة الانصياع لنداء السلام ووجوب الانسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته المستقلة. وأن ما أقدم عليه «السادات» لايمثل خروجاً عن مقررات مؤتمرات القمة العربية. وقد إتخذ مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال قرارات بقطع علاقاته النقابية مع الاتحادات العمالية والمنظمات النقابية فى كلا من العراق وسوريا وليبيا لمسايرتها حملة تجريح مصر، كما أعلن رفضه القاطع للبيانات الصادرة عن مكتب الأمانة العامة للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب حول زيارة «السادات» للقدس، وفى المقابل قرر تشكيل عدة وفود للسفر لكل من الكويت، ولبنان، والأردن، والسودادن، والمغرب، والصومال، وموريتانيا لشرح موقف الحركة النقابية المصرية من مبادرة السلام(٩٢).

وهكذا يتضح أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إتخذ موقف المساندة للنظام السياسى المصرى فى قضية السلام بصفة مضطردة فلم يترك مناسبة دون أن يعلن تأييده للنظام ويدافع عن سياسته وفى نفس الوقت حاول الحفاظ على علاقاته مع بعض الأطراف العربية غير المتشددة، ومع بداية الثمانينات بدأ الاتحاد العام للعمال يسعى لتهدئة الأجواء بين مصر وأقطار جبهة الرفض وبينه وبين اتحاد العمال العرب منتهزاً مناسبة الاحتفال بالعيد الفضى لتأسيس الأخير حيث أصدر بياناً باسم الطبقة العاملة المصرية إلى اتحاد العمال العرب دعى فيه إلى أن يكون احتفال العمال العرب بهذه المناسبة إضافة بناءة إلى الجهود المبذولة لاستعادة وحدة الصف العمالى العربى والارتفاع به فوق مستوى الخلافات السياسية الوقتية كخطوة لتحقيق وحدة العمل العربى من أجل رفع شأن الأمة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وقد قرر الاتحاد الاحتفال بالعيد الفضى لاتحاد العمال

العرب على أوسع نطاق تاصيلاً لانتماء مصر العربى شعباً وعمالاً وأعرب رئيس الاتحاد عن ثقته بأن الجماهير العمالية العربية ستجعل هذا العيد فرصة لمعالجة ما أصاب الوحدة العربية من تمزق(٩٣).

(ز) إسرائيل والهستدروت:

تميز موقف اتحاد نقابات عمال مصر من إسرائيل بصفة عامة والهستدروت بصفة خاصة بخصوصية معينة، فرغم اشتراك وزير القوى العاملة ورئيس الاتحاد سعد محمد أحمد فى الوفد المرافق «للسادات» فى رحلة القدس، فقد تبنت الحركة النقابية المصرية موقفاً مختلفاً عن موقف النظام المصرى تجاه إسرائيل والهستدروت، فلم يوافق الاتحاد على إقامة علاقة نقابية مع الهستدروت تنفيذاً لسياسة التطبيع التى اتفق عليها الطرفان المصرى والإسرائيلى. فضلاً عن ذلك فقد وجه الاتحاد العام للعمال انتقادات حادة لسياسات إسرائيل فى الأراضى المحتلة، إذ دعى سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد أمام مؤتمر العمل الدولى المنعقد فى يونيو ١٩٧٨ إلى وقف سياسة التمييز والاضطهاد النقابى التى تمارسها إسرائيل ضد العمال العرب فى فلسطين والأراضى المحتلة والتى تتعارض مع إتفاقيات العمل الدولية وطالب منظمة العمل الدولية بأن تعمل على تنفيذ قرار المؤتمر العام ١٩٧٤ بأدانة سياسة التفرقة والتمييز والاضطهاد النقابى التى تمارسها إسرائيل ضد العرب فى الأراضى المحتلة وفلسطين(٩٤).

وقد أدان سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد أمام مؤتمر العمل الدولى عام ١٩٨١ سياسة إسرائيل الاستيطانية فى الأراضى العربية المحتلة وتعارضها مع القانون الدولى والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بشكل عام وللعمال بشكل خاص مشيراً إلى ظروف العمل والمعيشة المجحفة التى يعانى منها عمال الأراضى المحتلة

وخطورة الاستمرار فى عملية تكوين كوادر مهنية من العمال الفلسطينيين لاتلائم اقتصاديات الأراضى المحتلة بقدر ما تلائم اقتصاديات إسرائيل الأمر الذى له أسوأ الأثر فى المستقبل، وقد طالب بضرورة كفالة الحريات المدنية الأساسية فى الأراضى المحتلة كشرط لتوافر الحريات والحقوق النقابية مناشداً منظمة العمل الدولية أن تكثف مساعداتها للعمال فى الأراضى المحتلة بشكل يتناسب مع حجم المشاكل التى يعيشها العمال(٩٥).

وبالنسبة لعلاقة الاتحاد المصرى بالهستدروت، أوضح الاتحاد أنه وان أيد مبادرة «السادات» لاحلام السلام العادل فى الشرق الأوسط وكذا اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام، إلا أنه يربط خطوات تطبيع علاقاته مع الهستدروت بموقف الأخير من تنفيذ روح ونصوص إتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام خاصة فيما يتعلق باقرار الحكم الذاتى للفلسطينيين وعروبة القدس وإزالة المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبقدر ما يبذل الهستدروت من جهود لتحقيق ذلك بقدر ما تتقدم الحركة النقابية المصرية فى خطواتها لتطبيع العلاقات معه(٩٦)، ونظراً لأن الهستدروت لم يفعل شيئاً لدفع جهود السلام ولم يمارس أى نوع من أنواع الضغط على حكومة «بيجن» فإن عمال مصر لايمكن أن يقيموا أى علاقة معه وعلى ذلك فإن إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل لاتعنى بالضرورة إقامة علاقات نقابية بين اتحاد عمال مصر والهستدروت(٩٧).

وتجدر الاشارة إلى أنه كان للحركة العمالية موقف مضاد للهستدروت منذ عام ١٩٢٤ باعتباره مؤسسة صهيونية تهدف للاستيلاء على الوطن الفلسطينى(٩٨). وقد واجهت الحركة النقابية سياسة الهستدروت فى أفريقيا فى الستينات والتى كانت تسعى لاستغلال ضعف احتكاك الحركة النقابية المصرية بالحركات العمالية

الأفريقية وكذلك افتقار هذه الأخيرة للكوادر النقابية المدربة بإقامة معاهد تثقيفية فى البلدان الأفريقية وفى تل أبيب لتدريب الكوادر الأفريقية مما دفع الاتحاد فى ١٩٦٥ لتنظيم دورات ثقافية لقادة المنظمات النقابية الأفريقية باللغة الانجليزية والفرنسية(٩٩). وقد بنى الاتحاد العام للعمال موقفه المعارض لتطبيع العلاقات مع الهستدروت على أساس اجتماع داخلى عقده لم تنشر أوراقه فى حينه ١٢ يناير ١٩٨٠ وقد حضره عدد من قيادات الاتحاد والقيادات النقابية السابقة التى أكدت على ضرورة عدم نسيان البعد العربى فى القضية الفلسطينية وتجاهل أثر تطبيع العلاقات مع الهستدروت علي العلاقات النقابية المصرية العربية وأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لايغير من جوهر الصراع العربى الإسرائيلى وإنما فقط من أشكاله وأساليبه، وأن المستقبل القريب سيحتم على العرب الالتحام من جديد(١٠٠) وبالتالى لابد من تجنب ما يعرقل ذلك وتجدر الاشارة هنا إلى دور التنظيم النقابى والقواعد العمالية فى عرقلة زيارة «إسحق نافون» الرئيس الإسرائيلى إلى منطقة حلوان عام ١٩٨١(١٠١).

الحركة العمالية والقضايا الاقتصادية

يتناول هذا المبحث موقف الحركة العمالية من القضايا المتعلقة بكل من التحول الاشتراكى فى حقبة الستينات، والانفتاح الاقتصادى وما يرتبط به من مسائل فرعية كتطور القطاع العام وقضايا فئوية كالأجور والأسعار فى حقبة السبعينات حتى أوائل الثمانينات.

أولاً: القضايا المتعلقة بالتحول الاشتراكى:

رحب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بقوانين يوليو الاشتراكية ٦١-١٩٦٤ والمكاسب العمالية المتحققة من جراء تطبيقها، وأكد مراراً على الالتزام بالاشتراكية بوصفها الطريق الوحيد لبناء مجتمع عصرى[١٠٢].

وقد فتحت جريدة العمال لسان حال الاتحاد العام للعمال حواراً واسعاً حول قضية التطبيق الاشتراكى فى مصر، وكيفية التغلب على سلبيات التجربة لكى يتحقق التحول الاشتراكى الكامل[١٠٣]. وقد حدد الاتحاد معوقات التحول الاشتراكى فيما يلى:

- موقف الرأسمالية الوطنية - الضلع الخامس فى تحالف قوى الشعب العامل - حيث توجد شرائح منها قد حققت ثروات طائلة وأصبحت وارثة للطبقة القديمة وخاصة شريحة صغار المقاولين من الباطن الذين يتعاملون مع القطاع العام وتجار الجملة، وقد طالب الاتحاد بأقلمة أظافر هذه الفئات وايقاف تعامل الدولة والقطاع العام مع مقاولى القطاع الخاص من الباطن واستبدالهم بالتعاونيات التي تتأسس بأموال العمال[١٠٤].

إن القطاع الخاص مازال رغم التحول الاشتراكى يمارس أبشع أنواع الاستغلال ويتعمد تشويه القطاع العام وسرقة أمواله. فالرأسمالية الوطنية لكى تكون عضواً فى مسيرة المجتمع الاشتراكى يجب أن تتحرك فى حدود لا تتناقض تناقضاً صارخاً مع العلاقات الاشتراكية. ولذا فقد طالب الاتحاد تحالف قوى الشعب العامل بالتصدى لانحرافات بعض شرائح القطاع الخاص التى استبدت بالربح الفاحش دون أن تقدم عملاً اجتماعياً يوازيه. وكذلك طالب الرأسمالية الوطنية أن تفهم أنها ليست قوة منافسة للقطاع العام لأن مثل ذلك الفهم يسقط عنها صفة الثورية الوطنية(١٠٥).

- تخلف الريف وتشكل طبقة جديدة هناك وتحول رأس المال العام إلى خاص فى القرية المصرية(١٠٦).

- قضية التعليم فلم يحدث تطوير فى النسق التعليمى يلائم مرحلة التحول الاشتراكى، فعلى سبيل المثال جاء فى كتاب القراءة للصف السادس الابتدائى شعراً يقول:

أيهـا العمـال افنـوا العمل كدا واكتسـابا

اطلـبوا الحـق برفـق واجعلـوا الواجب دابـا

إن هذه الأبيات تطالب العمال بالكدح والكد وافناء العمر فى العمل، فيما تستنكر عليهم أن يطالبوا حقهم بغير اللين والرفق. وهكذا فإن المناهج التعليمية لا تعبر عن المجتمع الجديد ولاتخدمه لسببين، أولهما أن الذين يصوغون هذه المناهج مازال أغلبهم أسرى المجتمع القديم وقيمه وكذلك الذين يقومون بتدريسها لم يتخلصوا من قيود المجتمع الرأسمالى القديم، ثانيهما بطء حركة تغير المناهج الدراسية لتصاحب التغيير فى القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، ولهذا لابد من أن يكون للتنظيم السياسى دوراً فى الاشراف على اعداد

المناهج الدراسية وعلى تدريسها وكذلك لابد من احداث ثورة ثقافية لتغيير المفاهيم القديمة(١٠٧).

ثانياً: القضايا المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الليبرالية (الانفتاح الاقتصادى):

(أ) سياسة الانفتاح الاقتصادى:

عندما بدأت ارهاصات التحول فى السياسة الاقتصادية واتجاه النظام السياسى نحو تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، بادر الاتحاد العام للعمال بالتعرض لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مؤتمر اقتصاديات العمل فى ابريل ١٩٧٥ وقد أصدر عديد من التوصيات أكد فيها على:

- التركيز على مبدأ تحالف قوى الشعب بحيث تعود ثمار سياسة الانفتاح على جميع الفئات وليست لقلة مستغلة.

- تأكيد الدور القيادى للقطاع العام وإزالة القيود التى تعوق حركته والعمل على ترشيده.

- أن تعتمد التنمية أساساً على الموارد القومية قبل اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية مع الأخذ بالحوافز الكفيلة لتحقيق زيادة المدخرات القومية وأن توضع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى خدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس العكس وأن تطبق فى اطار التخطيط الشامل الذى يكفل بالعلم والتقنية تحقيق الأهداف القومية للمجتمع.

- ضرورة تنويع المعاملات الاقتصادية الدولية وتحقيق التوازن المرغوب فيه مع أطراف مختلفة على قدم المساواة للحفاظ على استقلالية الإرادة الوطنية.

تمييز رأس المال العربى فى المعاملة على رأس المال الأجنبى بمنحه مزايا أفضل.

- مراعاة حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى عند قبول الاستثمارات المعروضة.

- تحديد دور ومجالات كلا من القطاع العام والتعاونى والخاص فى تنفيذ المشروعات الاستثمارية المستهدفة فى الخطة القومية تحديداً واضحاً وذلك عن طريق اعداد قوائم بالمشروعات الاستثمارية لكل قطاع من هذه القطاعات تبنى على أساس دراسات واضحة تبين أهداف المشروع وحجم التمويل اللازم ومقدار العمالة المطلوبة واحتياجات السوق المحلية والتصدير والفائض المتوقع.

- تدعيم الحقوق العمالية وتطويرها إلى ما هو أفضل وصولاً إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل(١٠٨).

وقد أكد الاتحاد العام للعمال على نفس موقفه السابق فى ميثاق الشرف الأخلاقى للعمل النقابى فى أكتوبر ١٩٧٦ حيث رهن تأييده للانفتاح الاقتصادى بعدم تعارضه أو اخلاله بالمبادىء الاشتراكية الذى يقوم عليها النظام الاقتصادى والاجتماعى، وعدم تعارضه مع المصالح القومية للبلاد. وقد أكد رؤساء بعض النقابات وسكرتيروها على ضرورة التدخل لحماية الصناعات الوطنية وقصر اجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية على المجالات الإنتاجية. وقد أعلن سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد أن الحركة النقابية المصرية تؤيد سياسة الانفتاح الاقتصادى بشرط أن يكون إنتاجياً وليس استهلاكياً، وأن يوفر فرص عمل جديدة للمصريين، وأن يسهم مساهمة إيجابية بجانب القطاعين العام والخاص فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية للدولة(١٠٩). ويتضح من ذلك أنه فى البداية وقبل أن تتبلور السياسة الاقتصادية الجديدة بشكل واضح، أيدها الاتحاد العام للعمال بتحفظات معينة، إلا أنه عندما كشف التطبيق عن سلبيات أثرت على مصالح الطبقة العاملة، سارع الاتحاد إلى انتقادها وتقديم عديد من المقترحات البديلة

لتعديل المسار الاقتصادى، من ذلك ضرورة إيقاف الاتجاه الاستهلاكى الغالب على الانفتاح وتوجيهه وجهة إنتاجية بناءة فضلاً عن تحقيق الاتساق بين مشروعات الانفتاح وأهداف خطة التنمية(١١٠).

وإلى جانب موقف الاتحاد العام للعمال من سياسة الانفتاح الاقتصادى ككل، كانت له رؤاه بشأن عدد من جزئياتها مثل قانون الشركات المساهمة، وقضية الاستيراد، وحماية الصناعة الوطنية، وتغلغل الشركات المتعددة الجنسية فى الاقتصاد القومى.

فقد انتقد الاتحاد قانون الشركات المساهمة رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣١ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى لكونه تجاهل مكاسب الطبقة العاملة، فقد استثنى شركات الانفتاح الاقتصادى من نظام مشاركة العمال فى الإدارة والأرباح.

ومن ناحية أخرى فقد استثنى القانون شركات الانفتاح الاقتصادى من المادة ١١ من القانون ٢٦ لعام ١٩٥٤ والتى تقضى بألا يقل رأس المال المصرى فى الشركة عن ٤٩٪، وكذا استثناها من المادة ٢٨ من نفس القانون الذى تقضى بأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة من المصريين. وقد طالب الاتحاد العام للعمال باعادة النظر فى المزايا والاعفاءات التى منحت لشركات الانفتاح ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة للعمال(١١١).

وعلى نفس الوتيرة، تحفظ الاتحاد على سياسة الاستيراد التى تتبعها الحكومة وما يترتب عليها من آثار سلبية على الصناعة الوطنية، تمثلت فى تكدس السلع الوطنية فى مخازن شركات القطاع العام لعجزها عن المنافسة مع السلع الأجنبية التى تتمتع باعفاءات عديدة فى مقابل فرض رسوم جمركية عالية على واردات الصناعة المحلية. فضلاً عن ذلك فإن القوانين الجديدة تعطى للمستثمر فترة سماح

لمدة خمس سنوات يستطيع خلالها أن يستورد دون جمارك مما يدفعه لاستغلال هذه الميزة وتغيير نشاطه بعد خمس سنوات ليستفيد مرة أخرى من فترة السماح.

وقد اقترح الاتحاد لاصلاح هذا الخلل اعفاء المستلزمات الأجنبية من الرسوم الجمركية والحد من استيراد السلع الأجنبية وتدخل وزير الصناعة لترشيد سياسة الاستيراد وزيادة الجمارك على الواردات الأجنبية واطلاق حرية الشركات فى وضع خطط الإنتاج لتجنب ما يحدث من تكدس السلع والمنتجات فى المخازن(١١٢).

أما بالنسبة لقضية تغلغل الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد الوطنى فقد رأت الحركة النقابية المصرية أن هذه الشركات تمثل ركيزة للاحتكار العالمى حيث تعطى أجوراً أقل فى بعض البلدان بالمقارنة ببعض البلدان الأخرى، وهذا يفرض على الحركة النقابية مسئولية حماية العمال من استغلال هذه الشركات بالمطالبة باعطاء أجور توازى قيمة العمل الفعلية مع إعادة توجيه استثمار الأرباح داخل المجتمع بدلاً من تهريبها للخارج وأيضاً الاشتراك فى مناقشة الاتفاقيات والعقود التى تبرم بين الحكومة وهذه الشركات(١١٣).

(ب) قضية تطوير القطاع العام:

عندما أثيرت قضية تطوير القطاع العام والقطاع الخاص فى أواخر الستينات استهجن الاتحاد العام للعمال ما أسماه «النغمة الجديدة» المطالبة بحرية التنافس بين القطاعين العام والخاص وحرية الرأسمالية الوطنية فى الإنتاج والتصدير، انطلاقاً من أن الميثاق الوطنى لم يعاد القطاع الخاص ولم يطلق له العنان، وإنما رسم طريق التطور على أساس قطاع عام قائد وقطاع خاص يساهم فى التنمية(١١٤). وعندما أثيرت قضية تطوير القطاع العام مرة أخرى فى السبعينات، أكد الاتحاد العام للعمال على أن القطاع العام بمثابة قاعدة أساسية للتنمية وأبدى ترحيبه برأس المال الخاص فى اطار الخطة العامة للدولة بما لايحدث خللاً فى

التوازن بين قوى الشعب العامل(١١٥)، وفى البيان الختامى لمؤتمر الأجور والأسعار ١٩٧٦ شدد الاتحاد على الدور الطليعى والقيادى والمؤثر للقطاع العام فى مصر باعتباره أساس البنيان الاقتصادى وركيزة التنمية الشاملة، ولكونه الوحيد القادر على الوفاء بمتطلبات التنمية، وأحداث التوازن المطلوب بين الأجور والأسعار(١١٦).

ومع أن الاتحاد العام للعمال لم ينكر وجود سلبيات إدارية تعوق مسيرة القطاع العام إلا أنه طالب بضرورة المساواة بين القطاعين العام والخاص فى الأعباء والمزايا الضريبية وأسعار العملات الأجنبية اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج، كما طالب بعدم الترخيص لرأس المال الأجنبى والعربى بمفرده أو بالاشتراك مع رأس المال المصرى المحلى فى إقامة مشروعات لإنتاج سلع ينتجها القطاع العام بكميات تغطى الطلب المحلى.

وحينما قدمت وزارة الصناعة مشروعها لتطوير القطاع العام تحت اسم «تشجيع استثمار رأس المال الوطنى فى مشروعات التنمية القومية» ناقشة مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال ورؤساء النقابات العامة وانتهى الرأى إلى أن الحركة العمالية المصرية تشجع دائماً تطوير القطاع العام لدعم الاقتصاد القومى وتنميته باشتراك رأس المال الوطنى فى هذه التنمية. ولكن لابد من النص فى مشروع القانون على مشاركة العمال فى مجالس الإدارة والأرباح بحد أدنى لايقل عما هو قائم حالياً وعلى أن تخضع أرباح الشركات التى تنشأ وفقاً لقانون تطوير القطاع العام لرقابة الدولة وعلى عدم تصدير أرباح النقد الأجنبى الناتج عن استثمارات هذه الشركات إلى الخارج(١١٧)وفى مؤتمر «تنمية الإنتاج فى ظل اقتصاد السلم» نوفمبر ١٩٨٠ أعلن الاتحاد رفضه لمشروع وزارة الصناعة حول القطاع العام مؤكداً أن القطاع العام يجب أن يظل الركيزة الأساسية للتنمية، وقد

رفض أى مساس بالحقوق العمالية وألح على ربط الأجور بالأسعار وحماية المنتجات المحلية ووضع ضوابط للقروض الأجنبية، وتقييم دور شركات الاستثمار ومراجعة أسعار منتجاتها والتزامها بتوزيع أرباح العاملين(١١٨).

وعندما طرح مشروع تطوير القطاع العام على أساس فكرة الشركات القابضة قدم الاتحاد مذكرة حددت ايجابيات وسلبيات المشروع فقد اعترض الاتحاد على فكرة الشركات القابضة كما طرحتها الحكومة رافضاً فكرة بيع القطاع العام أو اشراك رأس المال الأجنبى فيها بدعوى نقل الخبرة أو الافادة بمزايا الانفتاح خاصة وأن المشروع لا يتفق مع الطابع الاشتراكى وإنما هو أقرب إلى الرأسمالية الاحتكارية.

وقد حددت المذكرة ايجابيات المشروع فى الآتى:

- التأكيد على ملكية الشعب للقطاع العام والحرص على صيانته والحفاظ عليه وعدم جواز التصرف فيه إلا بقانون، وإن كان الاتحاد يرى عدم جواز بيع منشآت القطاع العام لأى سبب وإنما يمكن ادماج بعض شركات القطاع العام فى البعض الآخر بما يقوى من مركز الشركات المتعثرة دون الحاجة لبيعها أو تصفيتها.

- الأخذ بمبدأ اللوائح النوعية للعاملين بحيث تستقل كل شركة بوضعها فى حدود الأسس العامة والمشتركة بين الشركات المتجانسة وذلك لأن اللوائح النوعية أحد الأساليب الحديثة التى تمكن الإدارة من منح فئات العاملين المختلفة الأجر المناسب للجهد المبذول.

- التوسع فى الاختصاصات الممنوحة لإدارة الشركة مثل تحديدها لأسعار منتجاتها فى ضوء تكاليف الإنتاج وفقاً للأسس الاقتصادية مع الالتزام بالسياسة العامة للدولة فى ضمان حصول المستهلك على السلع الأساسية بسعر مناسب، ذلك

لأن هذه الاختصاصات تقوى مركز شركات القطاع العام فى المنافسة وتمكنها من الحصول على احتياجاتها المالية المتناسبة مع إنتاجها بما ييسر لها إمكانية التوسع والارتفاع بمستوى الإنتاج كماً وكيفاً.

- التأكيد على مبدأ استقلال إدارة الشركة فى اعداد مشروعات خططها الخاصة ومشروعات الخطط التنفيذية بحيث يتجمع لدى مجلس إدارة الشركة السلطة فى اتخاذ القرار، وفى نفس الوقت تتحمل المسئولية الكاملة عن نتائج قراراتها.

تكليف بنك الاستثمار القومى المملوك للدولة بالكامل بإدارة محفظة الأوراق المالية لشركات القطاع العام للحفاظ على سلامتها وتنميتها وتحقيق أقصى عائد اقتصادى واجتماعى يساند أهداف التنمية الشاملة وذلك دون تدخل فى الإدارة الداخلية للشركات العامة.

أما فيما يتعلق بالسلبيات فإنها تدور حول:

- إن إنشاء الشركات القابضة بالشكل والاختصاصات التى أتى بها المشروع سيعوق تطوير القطاع العام من حيث أن وجودها كحلقة وصل بين القطاع العام وبنك الاستثمار القومى سيزيد من مراحل العمل ويعرقل سيره ويؤدى إلى الازدواجية فى الرقابة، فضلاً عن ذلك فإن إنشاء الشركات القابضة سيخلق عدد كبير من الوظائف التى لاحاجة لها. ومن ناحية أخرى فإن تشكيل الجمعية العمومية لشركة القطاع العام من مجلس إدارة الشركات القابضة سوف يؤدى إلى أن يراقب مجلس إدارة الشركة القابضة نفسه وهذا أمر غير طبيعى.

- إن بعض الاختصاصات الممنوحة للشركة القابضة وخاصة الاختصاص المتعلق باشتراكها مع الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الافراد يؤدى إلى ربط شركات القطاع العام بالاحتكارات العالمية وخضوعها لسيطرة الشركات متعددة الجنسية.

- خفض المشروع عدد ممثلى العمال فى الجمعية العمومية للشركة من ٢ ممثل إلى ممثل واحد للاتحاد العام لنقابات العمال.

- خفض المشروع نسبة ممثلى العمال المنتخبين فى مجلس الإدارة عن نسبة ٥٠٪ الحالية.

- تقرير حصة من صافى الأرباح قد تصل إلى ١٠٪ للرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولاشك أن هذه النسبة عالية خاصة وإذا كانت أرباح الشركة تصل للملايين.

وقد قدم الاتحاد بعض المقترحات لدعم القطاع العام:

- عدم جواز التصرف فى منشآت القطاع العام بالبيع ولاتكون التصفية إلا بقانون من السلطة التشريعية ولأسباب ملحة تقتضيها.

- استبدال الشركات القابضة الواردة فى مشروع القانون بشعب متخصصة فى بنك الاستثمار القومى.

- منح شركات القطاع العام المزايا التى تتمتع بها الشركات الخاضعة لأحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له من الناحية الضريبية وحرية الاستيراد بالنسبة لمستلزمات الإنتاج والتصدير والاعفاءات الجمركية.

- إعادة تقويم أصول شركات القطاع العام بما يتفق مع الواقع.

- امتصاص ما يوجد من عمالة زائدة فى بعض شركات القطاع العام وذلك بالنقل إلى شركات القطاع العام المنشأة حديثاً.

- إلغاء نص المادة ٤٩ التى تسمح بتحويل بعض شركات القطاع العام إلى شركات خاصة بمجرد عدم قيام مجلس إدارة الشركة باتخاذ إجراءات توفيق نظمها طبقاً للقانون.

- تخفيض نسبة الربح المخصصة لأعضاء مجلس إدارة الشركة إلى ٥٪ مع وضع حد أقصى لايجوز تجاوزه(١١٩).

يتضح فى العرض السابق أن ماقدمه الاتحاد العام للعمال من مقترحات قد قوض المشروع المقدم من الحكومة من أساسه. وبالفعل توقف المشروع فى ذلك الحين.

ثالثاً: القضايا المتعلقة بظروف وأحوال معيشة الطبقة العاملة:

آثارت قضايا الأجور والأسعار والدعم اهتمام الحركة النقابية المصرية، فقد عقد الاتحاد العام للعمال عدداً من المؤتمرات بخصوصها وقدم فى شأنها الكثير من المقترحات، من ناحية أخرى كانت هذه الموضوعات من أهم ما شغل القواعد العمالية العريضة ودفعتها إلى اللجوء إلى سلاح الاضراب.

(أ) قضية الأجور والأسعار:

ناقش مؤتمر اقتصاديات العمل المنعقد فى ابريل ١٩٧٥، موضوع الأجور والأسعار وأكد فى توصياته على وجوب أن تتزايد نسبة الأجور فى الدخل القومى بما يؤدى إلى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال، فالأجر هو الدخل الوحيد للعامل وبالتالى لابد أن يتناسب مع الجهد المبذول وأن يكفى لسد احتياجاته الضرورية، من ناحية أخرى فإن ارتفاع نفقات المعيشة يؤدى إلى تدهور مستويات الطبقة العاملة المعيشية مما يستلزم وضع حد لارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية بالذات.

وانتقد بيان المؤتمر السياسة الرامية إلى الحد من زيادة الأجور خوفاً من تزايد الآثار التضخمية، واعتبر هذا التخوف لامبرر له، بحسبان أن أجور العمال لاتمثل

إلا نسبة محدودة بالمقارنة بدخول الفئات الأخرى فى المجتمع من الدخل القومى، فالتضخم لايرجع إلى الزيادة فى الأجور بقدر ما يرجع إلى الزيادة فى دخول الفئات الطفيلية الأخرى(١٢٠).

وفى أواخر ديسمبر عام ١٩٧٦ عقد الاتحاد العام للعمال مؤتمر للأجور والأسعار طرح فيه رؤية عمالية واضحة وعميقة للمشكلة تضمنت المقترحات والأفكار التالية:

- إن سياسات الأجور والأسعار والضرائب والبدلات والحوافز فى مصر يسودها الاضطراب والخلل وأن الحاجة أصبحت أكثر الحاحاً من أى وقت مضى إلى خطة لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار.

- عدم تناسق هيكل الأجور وانطواءه على عدة تناقضات لاتخدم مجموعة الشعب حتى بلغت فى ظله حياة الكادحين حدا لايحتمل ولايطاق، ولقد ان الاوان لتصويب هيكل الاجور حتى يتحقق بالفعل تذويب الفوارق بين الطبقات ولايزداد الاغنياء غنى والفقراء فقراً.

- الارتفاع الجنونى لأسعار السلع الأساسية مما أدى لتدهور مستوى معيشة الجماهير الكادحة.

وقد أكد المؤتمر على ضرورة التصدى بصورة ايجابية لقضية ارتفاع الأسعار وعلى وجه الخصوص أسعار السلع الغذائية والضرورية التى تلتهم دخول الأفراد وأجور العاملين، وقد أوصى المؤتمر بتثبيت أسعار السلع عند مستوى معقول وفرض رقابة محكمة على الالتزام بهذه الأسعار واستمرار نظام الدعم السلعى بالنسبة للسلع الاستهلاكية والضرورية، وحظر إجراء أى تعديل فى أسعار هذه السلع وأيضاً مستلزمات الإنتاج إلا بعد العرض على جهاز تخطيط الأسعار مع ضرورة تمثيل العمال فى هذا الجهاز. كما أوصى بحصر السلع التى صدرت قرارات

برفع أسعارها فى السنتين الأخيرتين دون العرض على اللجان الفنية المشكلة لهذا الغرض مع العودة للأسعار القديمة وتحديد نسبة الربح بالنسبة للسلع غير المسعرة المحلية والمستوردة، والحد من استيراد السلع الكمالية والفاخرة والتى أصبحت تمثل نمطاً استهلاكياً بعيداً كل البعد عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى، وناشد المؤتمر الدول العربية الأخرى أن تتحمل أعباء مسئولياتها القومية إزاء القضية العربية وأن تتحمل مع مصر أعباء الانفاق العسكرى حتى تتمكن مصر من توجيه جزء من مواردها لزيادة الأجور(١٢١).

(ب) قضية الدعم:

شهدت الفترة التى أعقبت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ متغيرات اقتصادية واجتماعية أحدثت تطوراً فى أساليب الدعم من جهة وزادت من تكاليفه من جهة أخرى، ومن ضمن هذه المتغيرات اتخاذ إجراءات متعاقبة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد امتد الدعم بعد عام ١٩٧٦ ليشمل سلعاً وخدمات عديدة كما اتسع نطاقه نتيجة الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى حيث تحصل بعض الشركات على الطاقة بسعر مدعم. وانطلاقاً من هذه المقدمات فإن الاتحاد العام للعمال طرح بعض التحفظات بشأن المبالغ المخصصة للدعم أولها أنه إذا كان عائد الفدان من القطن حوالى ٢٥٩ جنيه فى عام ١٩٧٩ بينما وصل ثمنه بالسعر العالمى إلى ٦٤٨ جنيه الأمر الذى يعنى أن الفلاح يقدم حوالى ٣٨٩ جنيه دعماً للدولة وبالتالى فإن من حقه أن يحصل على السلع والخدمات بأسعار مدعمة وما ينطبق على القطن ينطبق على محاصيل زراعية أخرى تتسلمها الدولة من الفلاح. وثانيها فإن الاتحاد ينفى مسئولية العمال عن تدهور الإنتاج فى وحدات القطاع العام وعن الخسائر التى تعانيها ومن ثم ارتفاع أعباء الدعم، بينما يعزو ذلك كله إلى ماتعانيه وحدات القطاع العام من قدم الآلات المستخدمة وعدم توافر السلع

الوسيطة وقطع الغيار اللازمة للتشغيل والصيانة وعدم تطبيق سياسة مستمرة للاحلال والتجديد.

ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد العام للعمال لايوافق من حيث المبدأ على إلغاء الدعم وإنما يرى وجوب الاحتفاظ به فى الحدود الضرورية المقبولة كعنصر هام فى اشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين التى تدخل بالضرورة فى الاطار العام لسياسة تخطيط الأجور. ويرى الاتحاد العام للعمال أنه إذا كان الدعم قد اتسع نطاقه وتجاوز الحدود المعقولة فذلك يرجع إلى أن الحكومة كانت تنظر إليه فى السنوات الماضية باعتباره بديلاً عن سياسة الأجور ولذا يوصى الاتحاد بما يلى:

- وضع سياسة رشيدة للأجور والأسعار مقترنة بارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية للعمال بما لايؤدى إلى زيادة نفقة الإنتاج، وسياسة الأجور الذى طالب بها الاتحاد العام للعمال ليست تقرير حد أدنى للأجور أو منح اعانة غلاء معيشة وإنما سياسة شاملة تربط بين الأسعار والإنتاج والاستثمار ولابد أن يتولى رسم هذه السياسة والاشراف على تنفيذها مجلس أعلى للأجور والأسعار، ومن ضمن مقومات هذه السياسة تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى بالتدرج فى رفع نسبة الدخل من العمل والربط بين مستويات الأجور ومستويات الكفاية الإنتاجية حتى يقابل كل زيادة فى الأجور زيادة فعلية فى حجم الإنتاج، وأيضاً الاحتفاظ بالتوازن الواجب بين حركة الأسعار وحركة الأجور النقدية وهذه هى المهمة الأساسية التى يضطلع بها مجلس الأجور والأسعار وأخيراً تحقيق التوازن بين مخصصات الأجور وبين حجم الإنتاج من السلع الاستهلاكية والخدمات وبذلك يمكن تجنب التضخم الذى ينشأ عادة من ارتفاع الأجور بمعدل يتجاوز الخدمات والسلع الاستهلاكية.

- الابقاء على الدعم بالنسبة إلى السلع الأساسية والضروررية ولو إلى حين

وفقاً لما تقرره السلطات المعنية ولكن شريطة أن ينصب الدعم على عملية التوزيع وليس الإنتاج، وبذلك تتفادى الوحدة الإنتاجية الخسائر المترتبة على الالتزام ببيع السلع والخدمات بالسعر الاجتماعى الذى تفرضه الدولة والذى يقل عن التكلفة الحقيقية للسلعة، وبهذه الطريقة أصبح فى الامكان توجيه نسبة من مبالغ الدعم إلى زيادة الأجور وتنمية الإنتاج.

- ضرورة استقرار القرارات الاقتصادية وخاصة مايتصل بالضرائب والرسوم الجمركية وأسعار الصرف، مع ضرورة إعادة النظر فى رسوم الإنتاج والرسوم المقررة على السلع بهدف تحقيق التوازن بين التكلفة والإنتاج وبما يمكن من توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة(١٢٢).

وجدير بالذكر أن قضية الأجور والأسعار والدعم من أكثر الموضوعات التى أثارت اهتمام القواعد العمالية والتى قامت بسببها عديد من الاضرابات العمالية بعيداً عن التنظيم النقابى وربما بدون موافقته، ومن أمثلة هذه الاضرابات:

- اضراب عمال الحديد والصلب فى أغسطس ١٩٧١ فى حلوان وانحصرت مطالب العمال فى زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وقد تقدم العمال بمطالبهم هذه قبل الاضراب، وتم تشكيل لجنة خاصة من وزارة العمل لدراسة أوضاع عمال حلوان. ونظراً لتقاعس هذه اللجنة عن اتخاذ أى خطوات عملية، اضطر العمال إلى اللجوء للاضراب، وعلى الرغم من أن العمال أنفسهم هم الذين بادروا ونظموا الاضراب إلا أنه تميز بدرجة عالية من التنظيم وقد كانت علاقة اللجنة النقابية بالاضراب متناقضة، فمن ناحية خشى قادتها من المساءلة فى حالة وقوع الاضراب، ومن ناحية أخرى دافع بعض القادة بشجاعة عن مصالح العمال. وقد طالبت الحكومة بأن يتوقف الاضراب فوراً كشرط للنظر فى مطالب العمال. وإزاء فشل مساعى رئيس المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال فى إثناء المضربين عن

موقفهم، لجأت الحكومة لأسلوب القمع والعنف لتفريق المتظاهرين والمضربين[١٢٣].

وقد أصدر الاتحاد العام للعمال بياناً استنكر أسلوب الاعتصام كوسيلة للضغط مؤكداً حق العمال فى التعبير عن مطالبهم بالطرق المشروعة، ووصف ما حدث بأنه تصرف غير واعى وغير مسئول صدر عن قلة من العمال وأن الظروف التى يمر بها الوطن لا تسمح بمثل هذه التصرفات وناشد العمال أن يوجهوا كل طاقاتهم إلى العمل والإنتاج ليثبتوا دائماً أنهم على مستوى الوعى والمسئولية[١٢٤]. وخوفاً من تكرار مثل هذه الأحداث مرة أخرى قامت الحكومة بفصل عدد من العمال المشاركين فى الاضراب وتقديمهم للمحاكمة ونقل بعضهم إلى أماكن أخرى، وحذرت العمال الذين اشتركوا فى الاضراب من مغبة القيام بمثل هذه الأعمال مستقبلاً، وعزلت قيادة اللجنة النقابية فى المجمع وحلت لجنة الاتحاد الاشتراكى بالمصنع بحجة أنها لم تقم بواجبها[١٢٥].

- ولنفس الأسباب السابق ذكرها تجددت الاضرابات مرة أخرى فقد أضرب عمال شبرا الخيمة فى مارس ١٩٧٢. وكذلك عمال ميناء الاسكندرية ففى ٤-٥ ديسمبر من نفس العام أعلن ستة آلاف عامل اضرابهم احتجاجاً على الإدارة لامتناعها بشكل غير شرعى عن دفع الأجور الاضافية اليومية، وكالعادة لجأت السلطة السياسية إلى استخدام القوة إذ تم القبض على أربعة من قادة الاضراب، مما دفع المتظاهرين إلى محاصرة قسم البوليس واخراج زملائهم بالقوة، وفى النهاية وافقت الإدارة والسلطة السياسية على مطالب المضربين[١٢٦].

وفى عام ١٩٧٤ أضرب عمال المصنع الحربى ٣٦ مطالبين بزيادة الأجور[١٢٧].

- وفى أول يناير ١٩٧٥ احتل عمال حلوان مصانعهم وطالبوا بالحد من التفاوت بين أجور العمال والإدارة وطرحوا لأول مرة بعض الشعارات السياسية فقد طالبوا بصحافة حرة وحياة أفضل وطالبوا باستقالة عبد العزيز حجازى رئيس

الوزراء فى ذلك الوقت بصفته عدو للعمال[١٢٨]، وفى نفس الوقت أعلن عمال الغزل بشبرا الخيمة اضرابهم تضامناً مع عمال حلوان، إلا أن البوليس تدخل وحاصر المنطقة وفى مارس من نفس العام أضرب ما يقرب من ٢٧ عامل من عمال الغزل بشبرا الخيمة[١٢٩]. ثم أضرب عمال النسيج فى المحلة الكبرى فى مارس ١٩٧٥ واشترك فى الاضراب حوالى ٥ آلاف عامل[١٣٠]. وقد أدان الاتحاد العام للعمال حوادث المحلة الكبرى، كما عقد مجلس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج اجتماعاً طارئاً لبحث أحداث المحلة انتهى باصدار بيان أدان هذه التحركات العمالية وأكد أن ما حدث لم يكن هناك مايدعو إليه، لأن نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العاجلة والآجلة تمس مصلحة العاملين أنفسهم بقدر أكبر من مساسها بالاقتصاد الوطنى فضلاً عن تأثيراتها السلبية على الجبهة الداخلية وما تمر به من ظروف دقيقة فى صراعها مع العدو. وقد أكدت النقابة أنها حاولت وقف اندفاع العمال لكن دون جدوى[١٣١] وبذلك برأت نفسها من أى مسئولية عن الأحداث.

وفى ابريل من نفس العام أضرب عمال مصنع السكر بنجع حمادى بسبب إلغاء ساعة الراحة بحسبان أنها تعطل الإنتاج واتهم العمال الإدارة بالفساد وأن سبب تعطل الإنتاج فساد الإدارة وليس ساعة الراحة.

وفى ديسمبر من نفس العام أضرب عمال ترسانة بور سعيد اعتراضاً على تدهور الأجور وارتفاع الأسعار[١٣٢].

- من فبراير إلى مايو ١٩٧٦ اجتاحت المشروعات الصناعية فى القاهرة والاسكندرية وطنطا موجات من التحركات العمالية العديدة بهدف تحسين ظروف العمل والحياة ورفع الأجور. وقد رفع العمال المتظاهرون شعارات سياسية مرتبطة

أساساً بضرورة العودة إلى نهج التحولات الاقتصادية والاجتماعية السابقة من أجل تحقيق مصالح الجماهير الكادحة وتحجيم الاتجاهات الاستغلالية للبرجوازية. ففى مارس ١٩٧٦ قام عمال مصنع النسيج فى دمياط بالمطالبة بأجر ١٨ يوم عمل إضافى كانت الإدارة قد امتنعت عن دفعه وعلى اثر محاولة البوليس تفريق التجمعات العمالية حدثت مصادمات بين العمال والبوليس وتم القبض على عدد كبير من المتظاهرين وقد لجأت السلطة إلى تلبية مطالب العمال والافراج عن المعتقلين تفادياً لاحتدام الموقف.

وفى مايو ١٩٧٦ وقع اضراب فى أحد المصانع الحربية فى حلوان إذ استولى العمال على المصنع دون توقف الإنتاج وطالبوا بتغيير مدير المصنع واعادة تسليمهم الفطور اليومى المجانى وصرف نصف نصيبهم من الأرباح وألا تخضع العلاوات النقدية للضرائب، وقد رفض العمال بدء المفاوضات مع وزير الإنتاج الحربى الذى جاء برفقة البوليس إلا بعد ابعاد البوليس مهددين بنسف المصنع وقد اضطر الوزير لتلبية مطالب المضربين كما أعلن مساواة جميع المصانع الحربية فى مصر فى الحقوق التى ناضل من أجلها عمال هذا المصانع(١٣٣).

وفى ٢٩ يونيو ١٩٧٦ أضرب عمال مصنع النصر للسيارات لرفض الإدارة صرف الأرباح(١٣٤).

وفى نوفمبر ١٩٧٦ أضرب عمال شركة النقل العام مطالبين بحل اللجنة النقابية وتحديد يوم العمل بسبع ساعات، وصرف مكافآت لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة ودفع أجر الاجازات التى يعملونها والتى تقدر بـ ٥٦ يوماً سنوياً وجدير بالذكر أنهم فى البداية قدموا مطالبهم للإدارة، وعندما رفضتها لجأوا لسلاح الاضراب(١٣٥)، واضطر رئيس الجمهورية إلى استدعاء قيادة النقابة للتفاهم معها حول إنهاء الاضراب وأمر بالافراج عن العمال المحتجزين حيث

تمسكت النقابة العامة للنقل البرى بضرورة الافراج عن الذين قبض عليهم قبل التفاوض، واستجابت القيادة السياسية لمطالب العمال[١٣٦].

وتوجت هذه التحركات الجزئية المتعددة بالتحرك الشامل على مستوى البلاد ككل من ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ اثر إعلان الحكومة خفض الدعم على كثير من السلع الغذائية الضرورية، ففى صباح ١٨ يناير توقفت مصانع حلوان عن العمل. وقرر حوالى ١٠ آلاف عامل فى اجتماعاتهم إعلان الاضراب ومطالبة الحكومة بإلغاء قراراتها، إلا أن رجال البوليس والجيش واجهوا العمال على مشارف القاهرة، وفى نفس الوقت نشبت مظاهرات عديدة فى أحياء مختلفة من العاصمة اشترك فيها العمال والطلبة والموظفون. وقام ممثلو المتظاهرين بمقابلة نائب رئيس مجلس الشعب حيث أعلنوا أن القرار الذى اتخذته الحكومة يلحق أبلغ الضرر بالجماهير ويمثل خروجاً سافراً على المبادىء الاجتماعية التى أرساها الرئيس «جمال عبد الناصر» وفى اليوم التالى امتدت الانتفاضة إلى الاسكندرية ومدن مصرية أخرى. وتوقفت معظم المصانع عن العمل وكذلك حركة المواصلات العامة فى القاهرة وقد تميزت أحداث يناير ١٩٧٧ عن التحركات العمالية السابقة بسمتين أنها كانت حركة شاملة اتسعت لتشمل قطاعات عديدة من المواطنين (عمال وموظفون وطلبة) وعمت كافة أنحاء البلاد خاصة المدن وثانيها تشابك الشعارات الاقتصادية والسياسية التى رفعها العمال حيث ربطوا بين أحوالهم المعيشية المتدهورة وبين سياسة الانفتاح الاقتصادى وسياسة الصلح مع إسرائيل والتفاهم مع أمريكا[١٣٧].

وقد أصدر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بياناً فى ١٨ يناير ١٩٧٧ أوضح فيه أن قرارات رفع الأسعار تمثل تحدياً لمشاعر الجماهير وتجاهلاً خطيراً للحركة النقابية المصرية ومصادرة لرأيها التى كفله لها قانون النقابات العمالية ٣٥ لعام

١٩٧٦ فى المادة ١٧ منه والتى تعطى الاتحاد العام باعتباره قائد الحركة النقابية المصرية الحق فى ابداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال وفى مناقشة مشروعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة وفى الدفاع عن حقوق العمال ورعاية مصالحهم المشتركة. فضلاً عن ذلك فإن قرارات رفع الأسعار مثلث نسفاً لمطالب العمال التى جسدتها قرارات مؤتمر الأجور والأسعار المنعقد فى أواخر ديسمبر ١٩٧٦، وقد أكد الاتحاد فى بيانه أن اصدار القرارات والقوانين المتعلقة بمصالح الجماهير الكادحة من قريب أو بعيد لم يعد مقبولاً أن يكون مجرد وحى خاطر أو وليد فكر عابر. بل أن الصالح العام يستلزم أن تصدر هذه القرارات بناء على دراسات علمية متعمقة تأخذ فى اعتبارها ما يكون لها من آثار على حياة الجماهير ولذلك فقد رفض الاتحاد قرارات زيادة الأسعار شكلاً ومضموناً وطالب بإلغاءها وطلب اللقاء برئيس الجمهورية(١٣٨).

وحينما ألغت القيادة السياسية هذه القرارات، عقد مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر اجتماعاً برئاسة سعد محمد أحمد أشاد بقرار «السادات» وبموقف عمال مصر لمحافظتهم على المصانع والشركات والأموال العامة، وفى نفس الوقت أكد على ضرورة وضع توصيات مؤتمر الأجور والأسعار موضع التنفيذ باعتبارها ترسى منهجاً علمياً لسياسات الأجور والأسعار فى مصر وفى مقدمتها زيادة الأجور وتثبيت أسعار السلع الضرورية والقضاء على ظاهرة الطفيلية ومحاربة التلاعب بالأسعار والتأكيد على مشاركة الاتحاد العام فى جهاز تخطيط الأسعار(١٣٩).

ويلاحظ أن موقف الاتحاد العام للعمال فى أحداث ١٨-١٩ يناير كان أكثر حسماً من مواقفه السابقة، فقد جاء بيانه شديد اللهجة ولم يذهب إلى إدانة العمال

المضربين واعتبارهم قلة منحرفة كما كان يفعل فى البيانات السابقة. ويلاحظ فى نفس الوقت أنه اتخذ موقفاً وسيطاً بين القيادة السياسية والقواعد العمالية عندما طالبها بإلغاء قرارات رفع الأسعار وأشاد بموقفها بعد إلغاء القرارات. وتجدر الاشارة إلى أن الاتحاد العام للعمال شكل لجنة للدفاع عن العمال المقبوض عليهم فى أحداث يناير ١٩٧٧ وقد قامت لجنة الحريات النقابية بالاتحاد بزيارة العمال المحتجزين وقدمت لهم مساعدات مالية(١٤٠).

- وفى أغسطس ١٩٧٩ وقعت اضطرابات عمالية كبيرة فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى شارك فيها حوالى ٣٠ ألف عامل طالبوا بزيادة الأجور وتحسين ظروف المسكن وقد اتخذ هذا الاضراب الذى بدأ اقتصادياً بعداً سياسياً حينما نظم العمال الذين تجمعوا حول مبنى الشركة اجتماعاً أدانوا فيه سياسة الانفتاح الاقتصادى وكذا اتفاقيات الصلح مع إسرائيل(١٤١).

الخلاصـــة:

١ - إن تحليل علاقة الحركة العمالية بالسلطة السياسية فى ضوء الاطار النظرى للدراسة فى كل من مرحلة السياسات الشعبوية (الحقبة الناصرية) ومرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى (الحقبة الساداتية) يوضح تأييد الحركة العمالية للسياسات الشعبوية للحقبة الناصرية، فقد حققت سياسة التصنيع باحلال الواردات وماترتب عليها من اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الشعبية كثير من مصالح الطبقة العاملة كما ذكرنا فى موضع سابق. وقد ظهر هذا جلياً فى تأييد الحركة العمالية للتحولات الاشتراكية فى عقد الستينات بل والمطالبة بتعميقها، ولا ينبغى أن يفهم من ذلك ان الحركة العمالية قد مارست تأثيراً

ضاغطاً على السلطة السياسية فى ذلك الوقت لتبنى هذه السياسات واصدار قرارات التأميمات ٦١ - ١٩٦٤. فالنظرة الفاحصة للواقع توضح دوافع السلطة السياسية لتبنى هذا الاتجاه لم يكن نتيجة ضغوط مارستها الحركة العمالية، ولكن نتيجة تقاعس الرأسمالية الوطنية والأجنبية عن القيام بدورها المأمول فى تحقيق الأهداف الاقتصادية لحكومة الثورة والقيام بدورها فى تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد زراعى متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم، وخير دليل على ذلك أحداث كفر الدوار حيث وضح مدى حرص حكومة الثورة على طمأنة البرجوازية وتوفير المناخ المواتى والأمن للاستثمارات الرأسمالية وتحقيق التراكم الرأسمالى.

ومن ناحية أخرى فقد تميزت علاقة الحركة العمالية بدوائر رجال الأعمال بالتوتر والتناقض فى تلك الحقبة، فقد اتخذت الحركة العمالية موقفاً مضاداً للرأسمالية الوطنية رغم أنها تمثل أحد أضلاع تحالف قوى الشعب العامل الذى يضم العمال والفلاحين والمثقفين والجنود. ففى مناقشتها لقضية التحولات الاشتراكية، أكدت الحركة العمالية على ضرورة تحجيم الرأسمالية الوطنية مركزة على سلبياتها وممارستها للاستغلال وطابعها الطفيلى وإساءتها للتجربة الاشتراكية.

وإذا انتقلنا لتحليل علاقة الحركة العمالية بالسلطة السياسية فى مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى فى الحقبة الساداتية نجد أن الحركة العمالية عارضت هذه السياسات المتمثلة فى الانفتاح الاقتصادى وبيع القطاع العام واعتبرت ذلك بمثابة انتكاسة لكل ما حققته من مكاسب فى المرحلة الشعبوية، وقد وجهت انتقادات حادة لهذه السياسات وفشلها فى تعميق التصنيع كما هو مفترض، فالانفتاح الاقتصادى ما هو إلا انفتاح استهلاكى لايضيف شيئاً للقدرة الاقتصادية القومية بل يضر بها ويعمق من تبعية الاقتصاد المصرى للخارج، فضلاً عن الاضرار التى تلحقها هذه السياسات بمصالح الطبقة العاملة ويتضح ذلك

فى ارتفاع الأسعار وتدهور الأجور الحقيقية للطبقة العاملة وتحول الاقتصاد القومى من اقتصاد إنتاجى إلى اقتصاد ريعى يتم فيه تحقيق التراكم الرأسمالى من خلال المضاربات والأعمال التجارية وعلى حساب الطبقة العاملة. وانطلاقاً من هذا فقد عارضت الحركة العمالية كافة مشروعات القوانين والمقترحات التى تهدف إلى بيع القطاع العام مثل قوانين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ و ١٩٨١ انطلاقاً من أن القطاع العام يعتبر قاعدة أساسية للتنمية، ومن أن مثل هذه القوانين تسلب الطبقة العاملة ما حققته من مكاسب خلال حقبة السياسات الشعبوية مثل المشاركة فى الأرباح والإدارة.

وقد تصاعدت حدة التناقض فى هذه المرحلة بين الطبقة العاملة ودوائر رجال الأعمال سواء وطنية أو أجنبية، فقد أكد الاتحاد العام للعمال ترحيبه برأس المال الوطنى الخاص فى اطار الخطة العامة للدولة وبما لايحدث خللاً فى التوازن بين قوى الشعب العامل واستنكر أن يقوم القطاع الخاص بإنتاج سلع ينتجها القطاع العام. ومن ناحية أخرى فقد إتخذ موقفاً أشد حزماً من الاستثمارات الأجنبية حيث أكد على اعطاء الأولوية لرجال الأعمال المصريين فى مجال الاستثمار وعارض أيضاً تغلغل الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد المصرى مؤكداً على أن التنمية يجب أن تقوم على أساس الموارد الوطنية قبل اللجوء للاستثمارات الأجنبية.

مما سبق يتضح أنه بينما أيدت الحركة العمالية السياسات الشعبوية الاقتصادية للحقبة الناصرية، فإنها عارضت سياسة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى فى الحقبة الساداتية.

٢ أما فيما يتعلق بموقف التنظيم النقابى الرسمى من قضايا السياسة الداخلية والخارجية، فإنه اتخذ موقف المساندة للسلطة السياسية فى كل قضايا

السياسة الخارجية بصفة عامة باستثناء قضية تطبيع العلاقات مع الهستدروت وقضية الانضمام للاتحاد الحر وإن كان حدث انشقاق داخل التنظيم النقابى الرسمى مابين مؤيد للانضمام ومعارض له. وكذلك الوضع بالنسبة لقضايا السياسة الداخلية، فلم يدخر الاتحاد العام للعمال وسعاً فى إعلان تأييده لتوجهات السلطة السياسية على المستوى الداخلى سواء فى الحقبة الشعبوية أو حقبة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى، باستثناء قضية الانتقال من صيغة التنظيم السياسى الواحد إلى صيغة التعدد الحزبى حيث عارضها فى البداية. ثم عاد وأعلن موافقته عليها. وعلى أى حال فإنه يمكن القول إن الاتحاد العام للعمال فى مقابل التأييد والمساندة التى يقدمها للسلطة السياسية سواء فى قضايا السياسة الداخلية والخارجية فإنه لايتردد فى التعبير عن آرائه ومطالبه فيما يتعلق بقضايا السياسة الاقتصادية بحكم ارتباطها المباشر بمصالح القواعد العمالية.

٣ - أما فيما يتعلق بعلاقة الاتحاد العام لنقابات العمال بالنقابات العامة من ناحية وعلاقة التنظيم النقابى الرسمى بالقواعد العمالية من ناحية أخرى، يتضح عدم وجود اتساق تام بين موقف الاتحاد العام للعمال ومواقف بعض النقابات العامة كما وضح فى قضية الانضمام للاتحاد الحر وكذلك رفض النقابة العامة للصناعات الهندسية والكهربائية والمعدنية تأجيل الانتخابات النقابية ١٩٧٩، وأيضاً تهديد العقيلى رئيس نقابة عمال النقل البرى بالانسحاب من الاتحاد العام للعمال احتجاجاً على تدخل وزارة القوى العاملة فى الانتخابات النقابية عام ١٩٧٩.

أما عن علاقة التنظيم النقابى الرسمى بالقواعد العمالية فقد أوضح تكرارلجوء القواعد العمالية لسلاح الاضراب للتعبير عن مطالبها اتساع الفجوة بينها وبين التنظيم النقابى الرسمى وقناعتها بعدم فاعليته فى التعبير عن مصالحها. وتجدر

الاشارة إلى أن الاتحاد العام للعمال قد اتخذ بصفة عامة موقف المعارضة من هذه التحركات العمالية بل وأدانها واعتبرها تصرفات غير مسئولة من قلة منحرفة، باستثناء اضرابات يناير ١٩٧٧ حيث اتخذ الاتحاد لأول مرة موقفاً أكثر حدة وانتقد سياسة الحكومة ازاء قضية رفع الأسعار وطالب بإلغاء هذه القرارات، لكن مالبث أن سعى لتلطيف الجو مع السلطة السياسية عقب إلغاءها للقرارات بما يحافظ على موقف وسطى له بينها وبين القواعد العمالية.

٤ - لوحظ أن القضايا الأكثر آثارة للعمال فى قضايا الأجور والأسعار والدعم بحكم أنها تمس حياتهم مباشرة، فمعظم الاضرابات العمالية فى فترة الدراسة رفعت بالأساس مطالب اقتصادية مثل زيادة الأجور... وبالتالى لم تقع أى اضرابات عمالية لأسباب محض سياسية عدا اضرابات ١٩٦٨ التى كانت جزءاً من حركة جماهيرية شاملة عارضت المحاكمات الصورية للقيادات العسكرية المسئولة عن هزيمة ١٩٦٧. إلا أن هذا لاينفى تشابك الشعارات الاقتصادية والسياسية فى كثير من الاضرابات العمالية وان ظلت الصدارة للمطالبات الاقتصادية.

٥ - وأخيراً فبينما زاد تأثير الحركة العمالية على السلطة السياسية فقد استطاعت من خلال سلاح الاضراب تحقيق كثير من مطالبها وان كانت مطالب جزئية وفئوية، كما لوحظ مدى ضعف تأثير التنظيم النقابى الرسمى على السلطة السياسية حيث لم تأخذ هذه الأخيرة بأى من مقترحاته بشأن القضايا الاقتصادية المثارة والمثل الفج على ذلك صدور قرارات رفع الأسعار يناير ١٩٧٧ بعد أقل من شهر من صدور توصيات مؤتمر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للأجور والأسعار فى أواخر ديسمبر ١٩٧٦.

هوامش وتعليقات

(*) صدرت جريدة العمال فى أكتوبر ١٩٦٦ كمجلة شهرية حتى عام ١٩٦٨، ثم بدأت تصدر أسبوعياً ابتداء من ٢ مايو ١٩٦٨.

(١) أنظر الرواية التفصيلية للأحداث، أحمد شرف الدين، أسرار مذبحة كفر الدوار واستشهاد خميس والبقرى، صوت العامل ٣ (مجلة غير دورية تهتم بشئون العمال والنقابات)، أكتوبر ١٩٨٥، ص.ص ١٨ - ٢

(2) Vatikiotis, Op. cit., p. 377

(٣) أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص.ص ١٨ - ٢٠

(٤) عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص.ص ٥٤ - ٥٥

(٥) جول بنين، «الطبقة العاملة والصراع الطبقى فى مصر»، قضايا فكرية، مرجع سابق، ص١٩٢

(٦) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية مارس ١٩٥٤، القاهرة : مكتبة مدبولى، ١٩٧٥، ص ٥٢ - ٥٣

أنظر أيضاً المزيد من التفاصيل عن أحداث كفر الدوار، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص.ص ٢٨٦ - ٢٨٩

(٧) جمال البنا، مشروع لاصلاح الحركة النقابية، مرجع سابق، ص ٢٣

راجع أيضاً عبد السلام عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٥٥

(٨) أنظر مزيد من التفاصيل عن الازمة: عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، القاهرة : روز اليوسف، ١٩٨٦

وأيضاً عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر، مرجع سابق، ص.ص ٨٥-١١٩

كذلك عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ٥٢-١٩٥٩، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩، ص.ص ١١٤ - ١٣٥

(٩) عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس، مرجع سابق، ص.ص ١٧٧ - ٢٠٦

(١) عبد السلام عبد الحليم، مرجع سابق، ص.ص ٥٧ - ٦١

راجع أيضاً شهادة أحمد الطحاوى عن دوره فى أزمة مارس ١٩٥٤ فى: أحمد حمروش، قصة ٢٣ يوليو، شهود ثورة يوليو، الجزء الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧، ص.ص ١٤ - ١٩

(١١) عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس، مرجع سابق، ص ٢٠٧

(١٢) مرجع سابق، ص ٢٢١

(13) Rodinson, M., "The Political System", in Vatikiotis, P., (ed.), Egypt Since Revolution, (London: George & Unwin Ltd., 1968), p.p 98 - 99

(١٤) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، «عمال مصر يؤكدون تأييدهم للسادات والمضى وراءه فى البناء الاشتراكى، جريدة العمال، ٢٠/٥/١٩٧١.

(١٥) أ.ج. بكلانوف ، مرجع سابق، ص ١٥٢

(١٦) جريدة العمال، ٢٩/٨/١٩٧٧

(١٧) صلاح غريب، «التحالف أو الصراع الطبقى المطلوب تصحيح الاخطاء وليس الغاء النظام»، جريدة العمال، ١٦/٩/١٩٧٤

(١٨) جريدة العمال، نص حوار القيادات العمالية فى جلسة الاستماع، ٢٣/٩/١٩٧٤ ص ٣

(١٩) جريدة العمال، ٩/٢/١٩٧٦

جريدة العمال، ١٦/٢/١٩٧٦

جريدة العمال، ٢٣/٢/١٩٧٦

(٢٠) جريدة العمال، ١٩٧٦/١١/٣

(٢١) جريدة العمال، ١٩٧٦/١١/١٧

(٢٢) جريدة العمال، ١٩٧٦/١١/٢٢

(٢٣) جريدة العمال، ١٩٧٦/١١/٢٢ و ١٩٧٦/١١/٢٩

(٢٤) جريدة العمال، ١٩٧٩/٨/١٣

(٢٥) جريدة العمال، ١٩٧٩/٨/١٣ و ١٩٧٩/٨/٢

(٢٦) جريدة العمال، ١٩٧٩/٨/١٣

(٢٧) جريدة العمال، ١٩٧٩/٨/٢٠

(٢٨) جريدة العمال، ١٩٧٩/٨/١٣

(٢٩) جريدة العمال، ١٩٧٢٦/٨/٧ و ١٩٧٢/٧/٣١

(٣٠) صلاح غريب، «الوحدة الوطنية»، جريدة العمال، ١٩٧٢/١١/٢٠

أيضاً جريدة العمال، ١٩٧٢/١٢/١١

(٣١) جريدة العمال، ١٩٧٢/١٢/١٨

راجع أيضاً: الاتحاد العام للنقابات عمال مصر، مؤتمر الثقافة العمالية ١٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٧٢، القاهرة، ١٩٧٢

(٣٢) جريدة العمال، ١٩٧٢/٨/١٤ و ١٩٧٢/٨/٢٨ و ١٩٧٢/٩/٤

(٣٣) ملف الأهرام، يناير ١٩٧٢

(٣٤) جريدة العمال، ١٩٨١/٩/١٤

(٣٥) جريدة العمال، ١٩٧٢/٢/١٧

راجع أيضاً الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر تشريع العمل ١ - ٤ فبراير ١٩٧٢، القاهرة، ١٩٧٢

(٣٦) جريدة العمال، ١٩٧٢/٤/١٣

(٣٧) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر «تغير الموقف السوفييتى من قضايا التحرير والتنمية»، جريدة العمال، ١٩٧٦/٤/١٢

(٣٨) جريدة العمال، ١٩٧٠/٣/١٩، ص ٣ و ١٩٧٠/٣/٢٦ و ١٩٧٠/٢/٢٦

(٣٩) جريدة العمال، ١٩٧٢/٧/١٣ و ١٩٧٣/٣/٥ و ١٩٧٣/٣/٢٦

(٤٠) جريدة العمال، ١٩٧٢/٢/١٧ و ١٩٧٢/١٢/١٨

راجع أيضاً الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر تشريع العمل، فبراير ١٩٧٢، مرجع سابق.

كذلك الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر الثقافة العمالية، ديسمبر ١٩٧٢، مرجع سابق.

(٤١) جريدة العمال، ١٩٧٢/١١/٦

(٤٢) جريدة العمال، ١٩٧٥/١/١٣

(٤٣) جريدة العمال، ١٩٧٦/١١/١٥

(٤٤) جريدة العمال، ١٩٧٨/١/١٦ و ١٩٧٨/١/٢٣

(٤٥) جريدة العمال، ١٩٨٠/١/٧

(٤٦) تأسس الاتحاد عقب انسحاب عدد من المنظمات النقابية الأوروبية والأمريكية من عضوية الاتحاد العالمى لنقابات العمال، وقد عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد فى لندن ١٩٤٩/١٢/٢٨ وتبلغ حجم عضوية الاتحاد فى الوقت الحالى ١١٤ منظمة تمثل ٠٧٦ . ٧٢٤ . ٤٨ عامل من ٨٩ دولة من بينهم إسرائيل وتونس وأحد اتحادات لبنان، يقع مقر الاتحاد فى بروكسل ويتكون هيكل الاتحاد من المؤتمر العام الذى يجتمع مرة كل ثلاث سنوات والمجلس التنفيذى الذى يجتمع مرتين سنوياً واللجنة الفرعية التى تتكون من الرئيس وسبعة نواب والأمين العام. حدد الميثاق هدف الاتحاد بأنه يعمل من أجل الخبز

والحرية والسلام وهو يتفق مع الأسس الحديثة لما يسمى بالنقابية البحتة ويعادى كافة الاتجاهات الماركسية.

أنظر المزيد من التفاصيل: محمد جمال إمام، الاتحادات العمالية الدولية، دراسة غير منشورة، القاهر: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٧٨، ص.ص ١٦ - ٢

(٤٧) مرجع سابق.

(٤٨) نقابة التجارة - الكيماويات والبترول - الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية - الصحافة والطباعة والنشر - الصناعات الغذائية - الخدمات التعليمية والصحية - صناعة البناء والأخشاب - البرق والبريد والتليفون - البنوك والتأمينات - السكك الحديدية.

(٤٩) جريدة الأهرام ١٩٧٥/٧/٢١

(٥٠) صلاح غريب، «الانتماء مرفوض والحوار مقبول»، جريدة العمال، ١٩٧٥/٨/٤

(٥١) جريدة الأهرام، ١٩٧٥/٨/١١

(٥٢) أنتقل مقر الاتحاد العالمى لنقابات العمال إلى براغ ١٩٥٥ على أثر اختلاف النقابات المشكلة له بصدد مشروع مارشال الأمريكى وما ترتب عليه من أنسحاب بريطانيا وأمريكا وهولندا ودول أخرى. يبلغ حجم الاتحاد فى الوقت الحالى ١٥٤ مليون عامل ينتمون إلى ٦٢ اتحاد عمالى، وقد تغيرت مواقف الاتحاد عقب الانشقاق بأنها أصبحت مؤيدة لحركات التحرير العمالية ومناهضة للرأسمالية والاحتكارات العمالية وقد إتخذ موقف مضاد لإسرائيل حيث أنها - بتشجيع أمريكا لها سياسياً وعسكرياً - تصعد الصراع فى المنطقة وتعتدى على دول المنطقة وترفض بعناد تطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة واحترام الحقوق القومية لشعب فلسطين العربى. وقد ناشد الاتحاد كل العمال ومنظماتهم فى أنحاء العالم بالتضامن مع عمال ونقابات وشعوب البلدان العربية وبتقديم المساندة لك ضحايا العدوان.

أنظر المزيد : محمد جمال إمام، مرجع سابق. ص.ص ١٠ - ١٥

راجع أيضاً : أحمد يوسف القرعى، مرجع سابق. ص.ص ٣٩ - ٤٣

(٥٣) جريدة العمال، ١٩٨٠/٢/٢٥

(٥٤) جول بنين. مرجع سابق. ص ١٩٥

(٥٥) أ. ج. بكلانوف، مرجع سابق، ص ٧١

(٥٦) جول بنين، مرجع سابق، ص ١٩٥

(٥٧) محمد خالد، مرجع سابق، ص ١٣٨

(٥٨) جريدة العمال، يونيو ١٩٦٧

(٥٩) مرجع سابق.

(٦٠) صلاح غريب، «دورنا مع نقابات أوروبا الغربية»، جريدة العمال، ١٩٧٢/١٠/٢٣

راجع أيضاً: جريدة العمال، ١٩٦٩/٧/٣١ و ١٩٧١/١٢/٢

(٦١) جريدة العمال، ١٩٧٠/٧/٣٠

(٦٢) جريدة العمال، ١٩٧١/١٢/٢

(٦٣) جريدة العمال، ١٩٦٩/٧/٣١

(٦٤) جريدة العمال، ١٩٧١/١٢/٢

(٦٥) جريدة العمال، ١٩٦٩/٧/٣١

(٦٦) جريدة العمال، ١٩٧٠/٧/٣٠

(٦٧) محمود حسين، مرجع سابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٦

(٦٨) مرجع سابق، ص ٢٩٤

(٦٩) حسن أبو باشا، «مذكرات فى الأمن والسياسة» المصور، الحلقة الثانية، ١٩٩٠/٨/١٧

(٧٠) محمود حسين، مرجع سابق، ص ٢٩٥

(٧١) مرجع سابق.

راجع أيضاً: حسن أبو باشا، مرجع سابق، الحلقة الأولى، ١٠/٨/٩٠، ص ٢٧

(٧٢) جريدة العمال، ١٩/٢/١٩٧٠ و ١٦/٤/١٩٧٠

(٧٣) جريدة العمال، ٢٦/٢/١٩٧٠ و ١٢/٣/١٩٧٠

(٧٤) جريدة العمال، ١٧/٢/١٩٧٢

(٧٥) جريدة العمال، ١٦/٤/١٩٧٠

(٧٦) جريدة العمال، ١٦/٤/١٩٧٠

(٧٧) جريدة العمال، ٤/٦/١٩٧٠

(٧٨) جريدة العمال، ٨/١٠/١٩٧٣

(٧٩) جريدة العمال، ٥/١١/١٩٧٣

(٨٠) جريدة العمال، ١٥/١٠/١٩٧٣

(٨١) جريدة العمال، ٢٢/١٠/١٩٧٣

(٨٢) جريدة العمال، ٥/١٢/١٩٧٣

(٨٣) الاتحاد العام للنقابات عمال مصر، «قيادة السادات الحكيمة والشجاعة تلتزم بتحرير الأرض وبحقوق شعب فلسطين»، جريدة العمال، ٢١/٤/١٩٧٤

(٨٤) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، «عمال مصر يؤكدون حرصهم على الوفاء بمسئولياتهم كاملة»، جريدة العمال، ٢٤/٣/١٩٧٥

(٨٥) جريدة العمال، ٥/٥/١٩٧٥

(٨٦) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، «نقف وراء القائد من أجل السلام»، جريدة العمال، ٢٠/١١/١٩٧٧.

(٨٧) جريدة العمال، ٢٥/٩/١٩٧٨

(٨٨) جريدة العمال، ٢٦/٣/١٩٧٩ و ٢/٤/١٩٧٩ و ٩/٤/١٩٧٩

(٨٩) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، «معاهدة السلام خطوة ضرورية على طريق السلام العادل الشامل»، **جريدة العمال**، ١٩٧٩/٤/١٦

(٩٠) **جريدة العمال**، ١٩٧٦/٧/٥ و ١٩٧٦/٨/٢٣

(٩١) **جريدة العمال**، ١٩٧٦/٩/٦

(٩٢) **جريدة العمال**، ١٩٧٧/١١/٢٨

راجع أيضاً الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، البند الأول من جدول أعمال الجمعية العمومية العادية ١٩٧٨، **التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد ١٩٧٧ - ١٩٧٨**، القاهرة، ١٩٧٨

(٩٣) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، عمال مصر يؤكدون حرصهم على استمرار الاتحاد قائداً لمسيرة العمال العرب»، **جريدة العمال**، ١٩٨١/٣/٢٣

(٩٤) سعد محمد أحمد، «مطلوب ايقاف التمييز والاضطهاد النقابى الذى تمارسه إسرائيل ضد العرب فى فلسطين والأراضى المحتلة»، **جريدة العمال**، ١٩٧٨/٦/١٩

(٩٥) **جريدة العمال**، ١٩٨١/٦/١٥

(٩٦) **جريدة العمال**، ١٩٨٠/٣/١٤

(٩٧) **جريدة العمال**، ١٩٨٠/٤/١٤

(٩٨) أنظر المزيد عن الخليفة التاريخية للعلاقات بين الحركة العمالية المصرية وبين الهستدروت فى: عبد المنعم الغزالى، دراسة عن الحركة العمالية المصرية والقضية الفلسطينية، الندوة المصرية الفلسطينية الخاصة بمرور ٢٥ عام على الثورة الفلسطينية، الانتفاضة.. الدولة ودور الحركات العمالية المصرية، **مرجع سابق**، ص.ص. ٧ - ٢٢

(٩٩) أنظر **مرجع سابق**، ص ٢٢

(١٠٠) **مرجع سابق**، ص.ص ٣٥ - ٣٧

(١٠١) قضايا فكرية، المائدة المستديرة، الطبقة العملة المصرية سمات الوضع الراهن وافاق

المستقبل، الجلسة الأولى، مرجع سابق، ص ٢٤٤

(١٠٢) جريدة العمال، ١٩٦٩/٧/٣١

(٦٨) جريدة العمال، ١٩٦٩/٨/٢٨ و ١٩٦٩/٩/١٨ و ١٩٦٩/٩/٤

(١٠٤) عبد الله إمام، أغنياء الاشتراكية، جريدة العمال، ١٩٦٩/٨/٢٨

(١٠٥) جريدة العمال، مارس ١٩٦٧

(١٠٦) عبد القادر شهيب، «الاشتراكية فى الريف بين الجسد الاقطاعى والانياب الرأسمالية»، جريدةالعمال،١٩٦٩/١٠/٢

(١٠٧) عبد القادر شهيب، «مناهج التعليم لم تتغير»، جريدة العمال، ١٩٦٩/٨/٢١

(١٠٨) جريدة العمال،١٩٧٥/٤/٧ و ١٩٧٥/٤/١٤

راجع أيضاً الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر اقتصاديات العمل، ٦-١٩٧٥/٤/٩، القاهرة ١٩٧٥

(١٠٩) أمانى قنديل، أين اتحاد نقابات العمال من جماعات الضغط، الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٦/١/٢، ص ٢١

(١١٠) جريدة العمال،١٩٨١/١/٢٦

(١١١) جريدة العمال، ١٩٨١/٧/٢٠

(١١٢) جريدة العمال، ١٩٨١/٣/٣٠ و ١٩٨١/٢/٢٣

(١١٣) جريدة العمال،١٩٧٨/٦/١٩

(١١٤) جريدة العمال، ١٩٦٨/٦/٢٠

(١١٥) جريدة العمال،١٩٧٤/١٢/١٨

(١١٦) جريدة العمال،١٩٧٧/١/٣

(١١٧) جريدة العمال،١٩٨٠/١١/٥

(١١٨) جريدة العمال، ١٠/١١/١٩٨٠

راجع أيضاً : الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم، ٣-٥/١١/١٩٨٠، القاهرة، ١٩٨٠

(١١٩) جريدة العمال، ١٨/٦/١٩٨١

(١٢٠) جريدة العمال، ٧/٤/١٩٧٥ و ١٤/٤/١٩٧٥

راجع أيضاً: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر اقتصاديات العمل، ابريل ١٩٧٥، مرجعسابق.

(١٢١) جريدة العمال، ٣/١/١٩٧٧.

أنظر المزيد: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر الأجور والأسعار، ٢٨-٣٠/١٢/١٧٧٦١، القاهرة ، ١٩٧٦.

(١٢٢) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، دراسة غير منشورة عن الدعم، بدون تاريخ.

أنظر أيضاً : جريدةالعمال، ١٠/١٠/١٩٧٧

(١٢٣) أ. ج. بكلانوف، مرجع سابق، ص.ص ٢١٥ - ٢١٧

أنظر أيضاً: طه سعد عثمان وعطية الصيرفى، ١٠٠ عام من النضال فى ذكرى عهد العمال، القاهرة: حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ١٩٨٦، ص ٥٤

كذلك

Lakhdar, L., "The Development of Class Struggle in Egypt", Khamsin, Journal of Revolutionary Socialists of the Middle East (5), 1978, p. 67

(١٢٤) جريدةالعمال، ٢/٩/١٩٧١

(١٢٥) أ.ج. بكلانوف، مرجع سابق، ص ٢٢٤

(١٢٦) مرجع سابق، ص.ص ٢٢٤ - ٢٢٥

وأيضاً

Lakhdar, Op. cit., p. 67

(127) Ibid., p. 69

(١٢٨) طه سعد عثمان، مرجع سابق، ص ٥٤

(129) Lakhdar, Op. cit., p. 69

(١٣٠) طه سعد عثمان، مرجع سابق، ص ٥٥

(١٣١) جريدة العمال، ١٩٧٥/٣/٢٤

(132) Lakhdar, Op. cit., p. 70

(١٣٣) بكلاتوف، مرجع سابق، ص ٢٢٥

(134) Lakhdar, Op. cit., p. 72

(135) Ibid., p. 71

(١٣٦) طه سعد عثمان، مرجع سابق، ص ٥٥

(١٣٧) جريدة الأهرام، ١٩٧٨/٣/١٥

أنظر المزيد من التفاصيل حسين عبد الرازق، مصر فى ١٨ و ١٩ يناير، دراسة سياسية وثائقية، القاهرة : دار شهدى، ١٩٨٤

راجع أيضاً: حسن أبو باشا ، مرجع سابق، الحلقة الأولى، ص ٢٦ كذلك الحلقة الثانية، ص.ص ٢٩ - ٣١

(١٣٨) جريدة العمال، ١٩٧٧/١/٢٤

(١٣٩) جريدة العمال، ١٩٧٧/١/٢٤

(١٤٠) جريدة العمال، ١٩٧٧/٢/٧

(١٤١) بكلاتوف، مرجع سابق، ص.ص ٢٢٦ - ٢٢٧

الفصل السابع

الحركة العمالية والمؤسسات السياسية

إن الحركة العمالية لاتعمل فى فراغ بل تتفاعل مع مؤسسات وأبنية سواء كانت مؤسسات سياسية تنفيذية أو تشريعية أو شعبية ويعالج هذا الفصل ديناميات التفاعل بين الحركة العمالية والمؤسسات السياسية عبر الفترة من ٥٢-١٩٨١ وذلك فى مباحث أربعة على النحو التالى:

المبحث الأول : علاقة الحركة العمالية بالسلطة التنفيذية ممثلة فى وزراة العمل.

المبحث الثانى: علاقة الحركة العمالية بالسلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الشعب

المبحث الثالث: علاقة الحركة العمالية بنظام المدعى العام الاشتراكى.

المبحث الرابع : علاقة الحركة العمالية بالتنظيمات السياسية الشعبية ممثلة فى التنظيم السياسى الواحدة بتجلياته المختلفة (هيئة التحرير - الاتحاد القومى - الاتحاد الاشتراكى) والاحزاب السياسية (الحزب الوطنى الديمقراطى حزب الاحرار الاشتراكيين - حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - حزب العمل الاشتراكى - حزب الوفد الجديد).

وجدير بالذكر أن الباحثة قد واجهت صعوبتين فى دراسة علاقة الاحزاب السياسية بالحركة العمالية، أولهما حداثة التجربة الحزبية فى مصر والتى بدأت عام ١٩٧٦ بالنسبة لحزب مصر العربى الاشتراكى وحزب الأحرار الاشتراكيين

وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وفى عام ١٩٧٨ بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى الذى حل محل حزب مصر العربى الاشتراكى وحزب العمل الاشتراكى، أما حزب الوفد فقد ظهر عام ١٩٧٧ ولكنه لم يمارس نشاطه سوى شهور قليلة ثم تجمد بعدها حتى عام ١٩٨٣. ولكون فترة الدراسة تنتهى عام ١٩٨١ أى بنهاية الحقبة الساداتية فقد حاولنا فى حدود المتاح من المعلومات تقديم صورة لديناميات التفاعل بين الحركة العمالية والأحزاب السياسية القائمة مع الأخذ فى الاعتبار أن بعض الأحزاب لم تكتمل بنيتها التنظيمية إلا بعد فترة طويلة تجاوزت مرحلة الدراسة، وفى أحيان أخرى لم تمارس نشاطها فعلياً إلا بعد فترة من قيامها، فعلى سبيل المثال عقد حزب العمل الاشتراكى أول مؤتمر عام له فى ١٩٨٢ رغم قيامه منذ عام ١٩٧٨. أما حزب الاحرار الذى أنشىء عام ١٩٧٦ فلم يعقد أى مؤتمرات عامة حتى عام ١٩٨٩. أما حزب الوفد الجديد فرغم أنه تأسس عام ١٩٧٧ إلا أنه لم يمارس نشاطه الفعلى إلا فى أغسطس ١٩٨٣ ومفاد الصعوبة الثانية أن معظم الأحزاب السياسية لم تهتم بتنظيم أرشيف لحفظ أوراقها خاصة فيما يتعلق بالحركة العمالية.

الحركة العمالية ووزارة العمل[1]

أولاً: سلطة وزارة العمل فى مواجهة الحركة العمالية:

تمثل وزارة العمل فرع السلطة التنفيذية الذى يتعامل مع التنظيمات النقابية. وقد خولت القوانين العمالية وزارة العمل عديداً من الصلاحيات على التنظيم النقابى ابتداء من القانون رقم ٣١٩ لعام ١٩٥٢ حتى القانون رقم ١ لعام ١٩٨١ وتدور هذه الصلاحيات حول عدة نقاط:

١ - ايداع الوثائق الخاصة باقامة المنظمة النقابية:

نصت المواد ١٣ من القانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ و ١٦٥ من القانون ٩١ لعام ١٩٥٩، والمعدلة فى القانون ٦٢ لعام ١٩٦٤ و ٦٣ من القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ والمعدلة فى القانون ١ لعام ١٩٨١ على عدد الأوارق التى يتم ايداعها وزارة العمل والمدة المسموح بها للايداع وما تشمله هذه الأوراق من بيانات عن أعضاء المنظمة النقابية. وبمقتضى هذه المواد لا يجوز للنقابة العامة أن تباشر أعمالها إلا بعد ايداع الأوراق المذكورة، فضلاً عن ايداع كل تعديل يطرأ على نظامها الأساسى[٢]، وقد أضاف القانون ١ لعام ١٩٨١ مادة تطالب بتقديم بيان بعدد اللجان النقابية التابعة للنقابة العامة وأسماءها ومحاضر تشكيلها وعدد النقابات العامة المنضمة للاتحاد العام لنقابات العمال وأسمائها ومحاضر تشكيلها.

٢ - الاعتراض على تكوين النقابة:

وفقاً للمادة ١٥ من القانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ للمدير العام لمصلحة العمل أن يبلغ مجلس الإدارة اعتراضاته على اجراءات تكوين النقابة المخالفة لاحكام هذا القانون خلال ١٥ يوماً من تاريخ محضر الايداع، فإذا لم تقم النقابة بتصحيح الإجراءات المعترض عليها خلال ١٥ يوماً التالية للاعتراض جاز لوزير الشئون الاجتماعية، رفع الأمر للمحكمة الجزئية الواقعة فى دائرة اختصاصاتها مقر النقابة، وتفصل فيها بحكم نهائى. وقد رفع القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ المدة التى يجوز فيها الاعتراض إلى ٣٠ يوماً من تاريخ الايداع، وكذلك ٣٠ يوماً لتصحيح الاجراءات، أما القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ فقد سار خطوة للأمام عندما أسقط من المادة ٦٤ أن الحكم نهائى.

وبالنسبة لطلب الحل فقد أعطت المادة ٢٥ من القانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ لوزير الشئون الاجتماعية أن يطلب من المحكمة الكلية الواقع فى دائرتها مقر النقابة الحكم بحلها فى الحالات الآتية:

- إذا وقعت منها مخالفة لأحد أحكام هذا القانون رغم سبق انذارها كتابة بإزالة سبب المخالفة ورأت المحكمة أن هذه المخالفة تستوجب الحل.

- إذا أصدرت النقابة قراراً أو أتت فعلاً من شأنه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٧٤ - ١٧٦ - ٣٧٤ - ٣٧٥ من قانون العقوبات ويكون الحكم نهائياً.

وقد فصلت المادة ١٨ من القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ فى الحالات التى يجوز فيها الحل، فبالاضافة للحالة الأولى المذكورة فى القانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ هناك الحالات التالية:

(أ) إذا أصدرت النقابة قراراً أو أتت عملاً من شأنه ارتكاب أحد الجرائم الآتية:

- التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به أو على تحبيذ أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادىء الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية.

- التحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء به.

- ترك العمل أو الامتناع عمداً ممن يقوم بخدمة عامة أو بالخدمة فى المرافق العامة، أو من يعمل لسد حاجة عامة وكذلك المحرضين والمشجعين والمحبذين.

(ب) استعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة فى الاعتداء أو الشروع فى الاعتداء على حق الغير فى العمل ، أو فى أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص أو فى أن يشترك فى جمعية من الجمعيات أو التحريض على ارتكاب إحدى هذه الجرائم ويكون حكم المحكمة فى الحالتين السابقتين نهائياً. أما القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ فقد نصت المادة ٧١ منه على حل مجلس إدارة المنظمة النقابية بدلاً من حل المنظمة النقابية، وأعطيت لكل ذى شأن الطعن فى الحكم الصادر بحل مجلس إدارة المنظمة النقابية.

٣ - تنظيم الشئون الداخلية للمنظمات النقابية:

ابتداء من القانون ٩١ لعام ١٩٥٩، راحت وزارة العمل تتدخل بصورة مباشرة فى تنظيم الشئون الداخلية للمنظمات النقابية، فقد نصت المادة ١٦٤ من هذا القانون على أن تسير النقابة فى أعمالها طبقاً لنظامها الأساسى والذى يشتمل على أدق تفاصيل عملها الداخلى، وتصدر اللائحة النموذجية لهذا النظام الأساسى بقرار من وزير العمل، وبالنسبة للشئون المالية فقد منحت القوانين العمالية المتعاقبة وزارة العمل سلطة الاطلاع على سجلات ودفاتر النقابة المالية وأيضاً مراجعة الحساب الختامى.

وجدير بالذكر أنه نتيجة للانتقادات التى وجهتها منظمة العمل الدولية أكثر من مرة إلى الحكومة المصرية نتيجة السماح لوزارة العمل بالتدخل السافر فى شئون المنظمات النقابية الأمر الذى يعد انتهاكاً لأحكام الاتفاقية ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرية النقابية، والتى صدقت عليها مصر فى عام ١٩٥٧[٣]، جاء القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ينص على اشراك الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى وضع أى قرار يتخذه وزير العمل بعد أن كانت القوانين السابقة تخصه وحده بذلك.

وبالنسبة لعقد الاجتماعات، فقد نصت المادة ٢١ من القانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢ على أنه يجب أن يسبق كل اجتماع للجمعيات العمومية لنقابات العمال واتحاداتها اخطار يرسل إلى مدير مكتب العمل الواقع فى دائرة اختصاصه مقر الاجتماع وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل الموعد المحدد للاجتماع بسبعة أيام على الأقل، ولم يختلف الوضع فى قانون ٩١ لعام ١٩٥٩، و٦٢ لعام ١٩٦٤، أما القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ فقد نص على عدم سريان أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء المنظمات النقابية للبحث فيما يدخل فى اختصاصها وذلك إذا عقد الاجتماع بمقر التنظيم النقابى.

أما فيما يتعلق بالتصنيف النقابى وتحديد المهن المتماثلة، فقد خولت المادة ١٦٢ من القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ وكذلك فى القانون ٦٢ لعام ١٩٦٤ وزير العمل سلطة تحديد مجموعات المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة أو المشتركة فى إنتاج واحد، وقد حدث تغير طفيف فى القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ الذى قضى باشراك الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى تحديد المهن والصناعات المتماثلة، ومع أنه وضع جدولاً للتصنيف النقابى، إلا أنه أجاز للاتحاد العام للعمال تعديل هذا الجدول بمراعاة المعايير المنصوص عليها فى القانون على أن يصدر ذلك بقرار من الوزير المختص، ونتيجة للانتقادات التى وجهتها منظمة العمل الدولية للحكومة المصرية حول تدخل وزارة العمل فى شئون التنظيم النقابى بتحديدها المهن المتماثلة، أسقط القانون رقم ١ لعام ١٩٨١ سلطة وزير العمل فى هذا الشأن واكتفى بالاتحاد العام لنقابات العمال.

وجدير بالذكر أن مسألة تدخل وزير العمل فى تحديد المهن والصناعات المتماثلة أى التصنيف النقابى يمكن ان يستخدم من قبل السلطة السياسية لالغاء ماتريده من نقابات بدمجها فى نقابة أخرى أو تقسيم نقابة ما إلى نقابتين بهدف تفتيتها واضعافها.

بالاضافة إلى ما سبق فقد منحت القوانين العمالية وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية فى مجالس إدارة التنظيمات النقابية، وكذلك فإن قواعد تمثيل أعضاء اللجان النقابية فى الجمعيات العمومية للنقابات العامة وتمثيل النقابات العامة فى الاتحاد العام للعمال تصدر بقرار من وزير العمل يحدد شروط وأوضاع التمثيل، كذلك يتم تشكيل الاتحادات المحلية بالشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من وزير العمل. وقد حظرت القوانين العمالية على النقابة العامة توظيف أموالها فى أعمال مالية أو تجارية أو صناعية أو اقتناء أوراق مالية إلا بموافقة وزير العمل، وكذلك بالنسبة لقبول الهبات والوصايا أو التنازل عن جزء من أموالها.

إضافة إلى ماتقدم، تمارس وزارة العمل كثيراً من اختصاصات التنظيم النقابى نفسه. فمن ضمن اختصاصاتها طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ دراسة واتخاذ الوسائل المؤدية إلى تنسيق وتنفيذ السياسة العامة بالنسبة للاتحادات والنقابات العمالية والمهنية وروابط العمال[٤]. وطبقاً للقرار ٧٥٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بتنظيم وزارة القوى العاملة يدخل فى اختصاصاتها بحث واتخاذ وسائل تنسيق وتوزيع الخدمات العمالية ونشر وسائلها ودعم نشاط المنظمات العمالية فى هذا المجال[٥]. بل أن وزارة العمل تضم ادارات تختص بموضوعات من صميم اختصاص الحركة النقابية مثل ادارات النقابات والثقافة العمالية والتفتيش المالى والعمالى والفصل فى القضايا العمالية والتشريع النقربى(٦). وإلى جانب النصوص التى كفلت هيمنة وزارة العمل على الحركة النقابية، لجأت السلطة السياسية إلى ربط التنظيم النقابى بوزارة العمل ابتداء من السبعينات عن طريق الجمع بين منصبى وزير العمل ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وقد بدأ هذا الأسلوب بالسيد عبد اللطيف بلطية مروراً بصلاح غريب ثم سعد محمد أحمد.

ثانياً :موقف الحركة العمالية من وزارة العمل:

خلال الفترة ٢ - ٥ أكتوبر ١٩٦٥ عقد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مؤتمر تشريع العمل الذى أصدر التوصيات المتعلقة بعلاقة وزارة العمل بالتنظيم النقابى وهـــى:

(أ) التوصية بتحرير الاطار التشريعى من أى نص يثير شبهة وجود وصاية من الجهة الادارية على التنظيم النقابى.

(ب) التوصية بمراعاة المرونة فى وضع القوانين العمالية بحيث تسمح للتنظيم النقابى بتولى إختصاصاته الرئيسية والتى تقوم بها وزارة العمل.

(جـ) التوصية بالنص على حق المنظمات النقابية فى الاشتراك مع الجهات الأخرى فى التفتيش العمالى تمهيداً لانفرادها بممارسته ليس فقط لأنها أكثر قدرة

على مراقبة ظروف العمل بالمنشأة والاطلاع على وسائل الرعاية الصحية والاجتماعية والأمن الصناعى، وإنما أيضاً لقدرتها على الاتصال اليومى بالعمال بما يمكنها من التدخل الايجابى السريع(٧).

وقد اعترض المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال على القرارات الوزارية التى أصدرتها وزارة القوى العاملة والتدريب بشأن اجراءات الترشيح والانتخابات للمنظمات النقابية وتمثيل اللجان النقابية فى الجمعيات العمومية للنقابات العامة وتمثيل النقابات العامة فى الجمعية العمومية للاتحاد العام للعمال، وتحديد فئات العاملين المستثناه من عضوية المنظمات النقابية، واللائحة النموذجية للنظام الأساسى للمنظمات النقابية، وأخيراً القرار الذى يحدد مواعيد الانتخابات للتشكيلات النقابية وقد اعترض الاتحاد على هذه القرارات بمقتضى قانون النقابات ٣٥ لعام ١٩٧٦ والذى منح الاتحاد سلطة إصدارها لضمان الحرية النقابية فى تنظيم شئون التنظيم النقابى باستقلال تام، مؤكداً على أنه إذا كان القانون قد نص على صدور ما يوافق عليه الاتحاد بقرار من وزير القوى العاملة، فإنه لم يقصد الحجر على حرية المنظمات النقابية أو يشل حركتها، وتكمن أهمية القرار الوزارى فقط فى اسباغ الصفة الالزامية على قرارات الاتحاد تمهيداً لنشرها فى الجريدة الرسمية(٨).

ومن ناحية أخرى فقد وضع موقف القواعد العمالية بوضوح من خلال المسح الذى أجرته مجلة الطليعة فى أواخر الستينات بعنوان «رؤية العمال لمشكلات الحرية النقابية فى الواقع المصرى» فقد اجمعت غالبية الشهادات الواقعية على أنه لابد من نقل اختصاصات وزارة العمل المتعلقة بإدارة التنظيم النقابى للتنظيم نفسه وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالاشراف على الانتخابات النقابية والتفتيش العمالى والثقافة العمالية ويستلزم ذلك اسقاط كل النصوص القانونية فى التشريعات العمالية التى تسمح بالتدخل الإدارى فى شئون التنظيم النقابى(٩).

السلطة التشريعية

تأسس مجلس الأمة - أول مجلس نيابى - عقب الثورة عام ١٩٥٧ بعد إعلان دستور ١٩٥٦، وطبقاً لقانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢[١٠] والمعدل لبعض أحكام قانون مجلس الأمة، تنص المادة الأولى منه على أن يتألف مجلس الشعب من أربعمائة وأربعين عضواً[١١] يختارون الانتخاب المباشر السرى العام ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين[١٢]. وقد عرفت المادة الثانية العامل بأنه من يعمل عملاً يدوياً أو ذهنياً فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج عن هذا العمل، ولا يكون منضماً لنقابة مهنية أو مقيداً فى السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا، ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العالية، وكذلك من بدأ حياته عاملاً وحصل على مؤهل عال، وفى الحالين يجب لاعتبار الشخص عاملاً أن يبقى مقيداً فى نقابته العمالية.

ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات إلى عمال أو فلاحين إذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١. ويعتد فى تحديد صفة المرشح من العمال والفلاحين بالصفة التى ثبتت له فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التى رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب[١٣].

وقد خولت المادة ٨ من قانون النقابات العمالية ٣٥ لعام ١٩٧٦ المنظمات النقابية المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وحشد طاقات العمال من أجل تحقيق أهداف هذه الخطط والاسهام فى تنفيذها[١٤].

أما المادة ١٧ من نفس القانون فقد نصت على أن يقود الاتحاد العام لنقابات العمال الحركة النقابية المصرية ويرسم سياستها العامة ويضع خططها وبرامجها المحققة لأهدافها داخلياً وخارجياً وعلى الأخص المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة وابداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال[١٥]. وجدير بالذكر أن قيادات الحركة النقابية قد رفعت هذا المطلب عام ١٩٦٩ ليبدى الاتحاد العام للعمال رأيه فى الخطة العامة بتوزيعها على النقابات العامة حسب تخصصاتها[١٦].

وقد أنشأ الاتحاد العام لنقابات العمال بدوره سكرتارية للاتصال السياسى لتوثيق علاقته بمجلس الشعب إعمالاً للمادة ٥١ من لائحة النظام الأساسى للاتحاد والتى تقضى بجواز قيام مجلس إدارة الاتحاد بإنشاء سكرتاريات نوعية حسب احتياجات العمل والنشاط النقابى، وجدير بالذكر أن أول ظهور لهذه السكرتارية كان فى الدورة الخامسة للاتحاد ٧٣ - ١٩٧٦ وكان يرأسها عبد الرحمن خضر ولكنها اختفت فى الدورة السادسة ٧٦ - ١٩٧٩، وعادت للظهور مرة أخرى فى الدورة السابعة ٧٩ - ١٩٨٣ حيث وافق مجلس إدارة الاتحاد بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧٩/١٢/٢٦ على إنشاء سكرتارية للاتصال السياسى تكون مهمتها توثيق العلاقات بأعضاء مجلس الشعب من العمال خاصة الموجودين باللجان المختلفة بما يدعم الحركة النقابية العمالية. وتدور اختصاصات السكرتارية حول إقامة وتدعيم الصلة بين الاتحاد العام للعمال وأعضاء مجلس الشعب من النقابيين بما يكفل احاطتهم بوجهة نظر الاتحاد بشأن استصدار تشريعات عمالية جديدة أو

ادخال تعديلات على التشريعات الحالية التى تهم القوى العاملة والتعاون مع هؤلاء الأعضاء والسكرتارية المتخصصة والإدارة القانونية بالاتحاد لاعداد مشروعات القوانين المطلوبة لتقديمها إلى المجلس عن طريق أحد النقابيين من أعضائه، والعمل على أن يتبنى أعضاء مجلس الشعب من النقابيين وجهة نظر موحدة عند عرض مشروعات القوانين التى تنظم شئون العمل والعمال، ومتابعة أعمال المجلس ولجانه المتخصصة وخاصة لجنة القوى العاملة واللجان ذات الصلة بمسئوليات الحركة النقابية العمالية وأهدافها ودراسة هذه الأعمال واعداد التقارير بشأنها ورفعها لمجلس إدارة الاتحاد لاتخاذ مايلزم بشأنها(١٧).

وقد مارس الاتحاد العام للعمال اختصاصه المقرر له فى قانون النقابات العمالية ٣٥ لعام ١٩٧٦ والمعدل بالقانون ١ لعام ١٩٨١ بمناقشة الخطة الاقتصادية منذ عام ١٩٧٧، حيث نظم اجتماعات مع رؤساء النقابات العامة لدراستها وارسال ملاحظاته ومقترحاته للجهات المسئولة(١٨). كما قام بابداء الرأى فى عديد من مشروعات القوانين التى تنظم شئون العمل والعمال والتى تتصل بمصالحهم من بعيد أو قريب، ومن ناحية أخرى فقد قام باعداد بعض مشروعات القوانين أو المشاركة فى اعدادها. ومن أمثلة القوانين التى أبدى رأيه فيها قانون العدالة الضريبية حيث أرسل الاتحاد العام للعمال مذكرة إلى مجلس الشعب تتضمن توصيات مؤتمر الأجور والأسعار المنعقد فى ديسمبر ١٩٧٦ فيما يتعلق بهذا الموضوع كما أبدى الاتحاد رغبته فى أن يحضر ممثلوه اجتماعات اللجنة المختصة لدراسة هذا المشروع لعرض وجهة نظر العمال(١٩). ومن ضمن مشروعات القوانين المتصلة مباشرة بشئون العمال والتى أعدها الاتحاد العام للعمال أو شارك فى اعدادها مجموعة قوانين علاوات العاملين بالقطاع الخاص والحد الادنى للأجور (قانونى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٧ و ١٢٦ لعام ١٩٨٠ بشأن تقرير علاوة استثنائية

للعاملين بالقطاع الخاص، وقانونى رقم ١٦ لعام ١٩٧٧ و٢٥ لعام ١٩٧٨ فى شأن تقرير علاوة للعاملين بالقطاع الخاص، وقانونى ٢٥ لعام ١٩٨٠ و ١١٩ لعام ١٩٨١ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص) وكذلك قانون عمال المناجم والمحاجر رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٠. والقانون رقم ١ لعام ١٩٨١ المعدل لقانون النقابات العمالية ٣٥ لعام ١٩٧٦. وقد أبدى الاتحاد العام للعمال رأيه فى عديد من مشروعات القوانين الأخرى مثل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وكذلك مشروع دعم وتطوير القطاع العام وجدير بالذكر أن الاتحاد قام بدراسة هذا المشروع فى مؤتمر تنمية الإنتاج فى ظل اقتصاد السلم فى نوفمبر ١٩٨٠ وانتهى رأيه إلى رفض المشروع شكلاً وموضوعاً وارسال رأيه إلى الجهات المعنية بالدولة. وقد أبدى الاتحاد العام للعمال رأيه فى عديد من مشروعات القوانين الاخرى التى لاتمت بصلة مباشرة بشئون العمال مثل قانون الاسكان وقانون الحكم المحلى وقانون الضرائب على الدخل وكذلك قانون الشركات المساهمة[٢٠].

وقد شغل عديد من قيادات التنظيم النقابى مواقع قيادية فى السلطة التشريعية سواء بالنسبة لوكالة مجلس الأمة أو تشكيل مكتب لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب، فقد شغل أحمد فهيم رئيس الاتحاد العام للعمال من ٦٢ - ١٩٦٩ منصب وكيل مجلس الأمة فى نفس الفترة وقد خلفه عبد اللطيف بلطية - بعد وفاته - عام ١٩٧٠ فى رئاسة الاتحاد العام للعمال ووكالة مجلس الأمة. ويوضح الجدول رقم (٤) مشاركة بعض قيادات التنظيم النقابى[٢١] فى مكتب لجنة القوى العاملة.

أما بالنسبة لمجلس الشعب فلم يشغل أى من أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال أى من مقاعد مكتب لجنة القوى العاملة فى الفترة من ٧١ - ١٩٨١

باستثناء صلاح غريب الذى شغل منصب رئيس لجنة القوى العاملة فى أول أدوار انعقاد الفصل التشريعى الأول لمجلس الشعب من ١١ نوفمبر ٧١-٢٨ يونيو ١٩٧٢. ولم يشغل أى من أعضاء مجالس ادارات النقابات العامة فى الدورة النقابية ٧٩-١٩٨٣ أ ى من مقاعد مكتب لجنة القوى العاملة خلال نفس الفترة.

وهكذا يتضح أن السلطة السياسية سواء فى مرحلة التصنيع باحلال الواردات (الحقبة الناصرية) أو مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى (الحقبة الساداتية) حرصت على ضمان مشاركة الحركة العمالية فى السلطة التشريعية سواء من خلال النص على نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين وكذلك النص على مشاركة التنظيم النقابى فى مناقشة مشروعات الخطة الاقتصادية والقوانين طبقاً للقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ المعدل بالقانون ١ لعام ١٩٨١، وأيضاً من خلال شغل بعض أعضاء التنظيم النقابى مواقع قيادية فى السلطة التشريعية وان تميزت مرحلة التصنيع باحلال الواردات باهتمامها بهذه النقطة بالمقارنة بمرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى. إلا أن الواقع الفعلى أثبت تواضع فاعلية هذه المشاركة بوجه عام فلم يتم الأخذ بكثير من التوصيات التى أرسلها الاتحاد العام للعمال للسلطة التشريعية سواء الصادرة عن مؤتمراته النوعية أو التى تتضمن آرائه بصدد عديد من مشروعات القوانين.

وإذا انتقلنا لنقطة أخرى وهى موقف السلطة التشريعية من الأحداث العمالية الكبرى مثل مظاهرات ١٩٦٨ وأحداث ١٩٧٧، نجد تبايناً شديداً فى المواقف، فبالنسبة لمظاهرات ١٩٦٨ أبرزت مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الأمة عدة آراء وإتجاهات اشتركت فى أنها تحاشت أدانة المظاهرات على نحو سافر والتمست لها المبررات والتفسيرات، فقد أرجع البعض ما حدث إلى عظم النكسة التى تعرض لها الوطن وعجز الصحافة عن التعبير عما حدث بأسلوب حقيقى وحر وبالتالى ربطت بين قضية الحرية والديمقراطية وما يحدث مؤكدة على عدم فاعلية دور

جدول رقم (٤)

تمثيل أعضاء التنظيم النقابى فى مكتب لجنة القوى العاملة بمجلس الأمة

الفصل التشريعى	دور الانعقاد	أعضاء التنظيم النقابى فى مكتب لجنة القوى العاملة	الموقع النقابى
للأول مجلس الوحدة بين مصر وسوريا	٢٢ يوليو ٥٧-٢٢ يونيو ١٩٦١ (ثلاث أدوار انعقاد غير متعاقبة)	أنور سلامة (مقرر لجنة شئون العمال)	رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من ٧٥-١٩٦٢
تم تعطيل المجلس لمدة ٣ سنوات من ٦١ - ١٩٦٤			
الأول (عقب دستور ٦٤)	٢٦ مارس ٦٤-٢٤ يونيو ٦٤ ١٢ نوفمبر ٦٤-٢٦ يوليو ٦٥ ٢٥ نوفمبر ٦٥-٢٣ يونيو ٦٦ ٢٤ نوفمبر ٦٦-١٠ يونيو ٦٧ ٢٣ نوفمبر ٦٧-١٦ ابريل ٦٨	أحمد فهيم (رئيس لجنة القوى العاملة)	رئيس الاتحاد من ٦٢-٦٩
الثانى	٢ يناير ٦٩-٢١ يوليو ٦٩ ٦ نوفمبر ٦٩-٧ يوليو ٧٠ ١٩ نوفمبر ٧٠-١٣ مايو ٧١ تم حل المجلس عقب حركة التصحيح مايو ١٩٧١ وإجراء انتخابات جديدة	لا يوجـــد	

منظمات الشباب. وقد طالبت بعض الاتجاهات الاخرى باعادة بناء التنظيم السياسى وتوخى الحذر من المؤمرات الخارجية التى تستهدف تفتيت الجبهة الداخلية، حتى البيان الحكومى الذى صدر عن وزير الداخلية أمام مجلس الشعب أكد على اعتزازه بالطلبة والعمال[٢٢]. وهذا على العكس تماماً لما حدث عند مناقشة أحداث يناير ١٩٧٧، فقد قدم عدد من أعضاء مجلس الشعب ومعظمهم من حزب مصر العربى الاشتراكى عديد من طلبات الاحاطة لمجلس الشعب أدانت معظمها تحركات الجماهير الشعبية واعتبرتها مؤامرة ضد مصر وأمنها من أجل هدم النظام الديمقراطى والانفتاح الاقتصادى وأكد كل طلبات الاحاطة باستثناء طلب واحد على الموقف المؤيد للحكومة واتهام حزب التجمع بالتورط فى هذه الأحداث. أما الاستجوابات فقد أخذت منحى آخر حيث تم تقديم تسعة استجوابات أدانت كلها سياسة الحكومة وتمت احالتها إلى لجنة مشتركة من لجنتى الأمن القومى والخطة والموازنة وطلبت الحكومة مهلة ثلاثة أسابيع للرد عليها[٢٣]، ولكن هذا لم يحدث ولم يتم ادراج هذه الاستجوابات فى جدول أعمال أى جلسة بعد مضى مهلة الثلاث أسابيع المقررة مما دفع بعض الأعضاء لتقديم طلب لتحديد موعد مناقشة الاستجوابات، إلا أن رئيس لجنة الأمن القومى أعلن أن اللجنتين المجتمعتين أقرتا بالاجماع عدم نظر الموضوع حتى تنتهى النيابة العامة من تحقيقاتها[٢٤]، ومن خلال مسح مضابط مجلس الشعب فى الفترة اللاحقة على ذلك لم يرد أى ذكر لهذه الاستجوابات مطلقاً.

الحركة العمالية والمدعى العام الاشتراكى

أولا: سلطة المدعى العام الاشتراكى فى مواجهة الحركة العمالية:

استحدث دستور ١٩٧١ فى المادة ١٧٩ منه نظام المدعى العام الاشتراكى ليكون مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى[٢٥]. وقد ترك الدستور للقانون تحديد اختصاصات المدعى الاشتراكى، وبالفعل صدر القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧١ بشأن تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب متضمناً هذه الاختصاصات. وقد بدأ تدخل المدعى الاشتراكى فى شئون التنظيمات النقابية بمقتضى القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٧٨ والقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٨٠.

(أ) قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لعام ١٩٧٨:

نصت المادة ٣ من القانون على أنه لايجوز أن يتقدم للترشيح لعضوية المجالس المحلية والجمعيات التعاونية ومجالس إدارة النقابات العمالية والمهنية أو اتحاداتها أو الهيئات أو مجالس إدارة الشركات المساهمة أو المؤسسات الصحفية أى شخص يدعو أو يشترك فى الدعوة إلى مذاهب تنطوى على انكار الشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها أو ينشىء أو يؤسس أو ينظم أو يدير جمعيات أو هيئات أو

منظمات ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على أخرى أو القضاء على طبقة اجتماعية أو قلب نظام الحكم. وللمدعى العام الاشتراكى إذا قامت دلائل جدية على أن مرشحاً أتى مثل هذه الأفعال، أن يعترض على الترشيح بتقرير مسبب بناء على تحقيق يجريه ويبلغ هذا التقرير إلى المرشح وإلى الجهة التى تتلقى طلبات الترشيح قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخابات بخمسة عشر يوماً على الأقل، وتصدر الجهة ذات الشأن قرارها فى هذا الاعتراض[٢٦]، وتجدر الاشارة أنه لكون قرار المدعى الاشتراكى لم يكن ملزماً طبقاً لهذا القانون بل ويجوز الطعن فيه أمام القضاء الإدارى، فقد صدرت أحكام القضاء الإدارى بوقف قرارات المدعى العام الاشتراكى فى الانتخابات النقابية لعام ١٩٧٩ مما مكن كثير من المرشحين المعترض عليهم من دخول الانتخابات ونجح البعض منهم[٢٧].

(ب) قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لعام ١٩٨٠:

عمدت السلطة السياسية إلى فرض مزيد من القيود على الحركة النقابية باصدار هذا القانون الذى أضاف حالات أخرى إذا توافرت فى مرشح ما يحرم من الترشيح لرئاسة أو عضوية أحد مجالس إدارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الاستمرار فيها وهى:

- تحريض النشء والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة إلى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن ويعتبر شاباً فى حكم هذا النص من لم يجاوز عمره ٢٥ سنة ميلادية ذكراً كان أو أنثى.

- نشر أو إذاعة أخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثيرة إذا تم ذلك فى الخارج متى كان من شأنه الاضرار بالمصلحة القومية للبلاد[٢٨].

ولضمان تطبيق حالات المسئولية السياسية هذه ولتجنب ما حدث عند تطبيق

قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، فقد نصت المادة ٢١ من القانون على أنه يتعين على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة التنظيمات النقابية اخطار المدعى العام الاشتراكى بأسماء المرشحين فور اقفال باب الترشيح على أن يتم تحديد موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ اخطاره، وللمدعى العام الاشتراكى أن يعترض على الترشيح فى الأحوال ووفقاً للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون ٣٣ لعام ١٩٧٨ خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره ويعتبر اعتراضه قراراً منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلتزم به الجهات المشار إليها فى الفترة السابقة ويقع باطلاً كل انتخاب يتم بالمخالفة لذلك[٢٩].

ويلاحظ هنا أن قانون حماية القيم من العيب جعل قرار المدعى الاشتراكى ملزماً على عكس الوضع فى قانون حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعى حيث كان بامكان الجبهات المختصة عدم الأخذ به. ومن ناحية أخرى فقد استبدل حق الطعن أمام القضاء الإدارى طبقاً لقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى بالطعن أمام محكمة القيم، وقد نص القانون ٩٥ لعام ١٩٨٠ على أن حكم المحكمة نهائى وغير قابل للطعن بأى وجه .

ويتضح مما سبق أن هذه القوانين وسعت من نطاق المسئولية السياسية وتميزت بمرونة وغموض اصطلاحاتها مما يوسع من مجالات تطبيقها، فضلاً عن مساسها بمبدأ الحرية النقابية فيما يتعلق بحق المنظمة النقابية فى اختيار قادتها بحرية[٣٠].

ثانياً: موقف الحركة العمالية من نظام المدعى العام الاشتراكى:

على الرغم من أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم يتبلور موقفه إزاء نظام المدعى العام الاشتراكى بصورة واضحة وكاملة إلا عام ١٩٨٣ عندما قدم إلى مجلس الشعب مشروع قانون يقضى بإلغاء هذا النظام بالنسبة للانتخابات النقابية

العمالية، إلا أن بعض النقابات والقيادات العمالية عبرت عن استيائها من نظام المدعى الاشتراكى عقب تطبيقه مباشرة فقد رفض محمد السمان إبراهيم عضو المجلس التنفيذى لاتحاد العمال ونائب رئيس النقابة العامة للإنتاج الحربى تدخل المدعى الاشتراكى فى الحركة النقابية وطالب الأخيرة أن تسلك كما سلكت نقابة الصحفيين التى رفضت ارسال كشوف مرشحيها للمدعى العام الاشتراكى[٣١]. كذلك اعترضت نقابة الصناعات الهندسية والكهربائية والمعدنية برئاسة سعيد جمعة على هذا النظام على اعتبار أنه يمس حرية واستقلالية الحركة النقابية، ويخالف الاتفاقيات الدولية للحريات النقابية، وقد رفعت النقابة اقتراحاً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالدعوة إلى عقد اجتماع مشترك لمجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات العامة لمناقشة الموضوع، وفى حالة ضرورة عرض قوائم المرشحين على المدعى العام الاشتراكى ترى النقابة ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من الاتحاد وممثلين عن النقابات العامة لابداء الرأى فى الحالات التى يتقرر استبعادها وذلك ضماناً لعدم استناد ذلك إلى تقارير إدارات الجهات التى يعملون بها والتى لاتخلو من الاغراض نتيجة ممارسة العمل النقابى وحتى لايكون الاستبعاد نتيجة لمواقف شخصية أو نقابية[٣٢]. كذلك طالب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بإلغاء عرض أسماء المرشحين على المدعى الاشتراكى على أن يكتفى المرشح بتقديم ما يثبت عدم ادانته فى إحدى جرائم المساس بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى[٣٣]، وهكذا فإن موقف الحركة النقابية لم يخرج عن مجرد آراء فردية لبعض القيادات النقابية أو توصيات فى الجمعيات العمومية للاتحاد أو النقابات العامة بضرورة إعادة النظر فى اجراءات الاعتراض على المرشحين. غير أنه مع عام١٩٨٣ قدم سعيد جمعة سكرتير الاتحاد العام للعمال للاتصال السياسى وعضو مجلس الشعب بالاشتراك مع ٣٠ عضواً مذكرة إلى رئيس مجلس الشعب

تتضمن اقتراحاً بمشروع قانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بحيث تستثنى أسماء مرشحى النقابات العمالية من العرض على المدعى الاشتراكى وقد احتج مقدمو المشروع بما يلى:

(أ) تعارض حق المدعى الاشتراكى فى الاعتراض على أحد المرشحين لانتخابات مجالس إدارة المنظمات النقابية العمالية مع الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية والتى صدقت عليها مصر عام ١٩٥٧ وهى تقضى فى مادتها الثالثة بأنه يمتنع عن السلطات العامة أى تدخل من شأنه أن يحد من حق المنظمات النقابية للعمال فى انتخاب ممثليها فى حرية تامة.

(ب) إن المادة المذكورة قد ساوت بين النقابات العمالية والنقابات المهنية رغم أن الثانية تعتبر من الأشخاص الاعتبارية العامة وتمنحها قوانين انشائها بعض اختصاصات السلطات العامة بخلاف النقابات العمالية التى ليست لها صفة الأشخاص العامة ولاتتمتع ببعض اختصاصات السلطة العامة.

(جـ) إن النقابات العمالية لاتضم فى عضويتها سوى العاملين بخلاف بعض الجهات المذكورة فى نص المادة والتى تعتبر العضوية فيها مفتوحة للجميع وهو ما قد يستلزم الحذر بشأن الترشيح لها.

(د) علاوة على ماتقدم فإن اختصاصات المنظمات النقابية العمالية محددة بوضوح فى قانون انشائها وهى تتركز أساساً فى السعى لرفع مستوى أعضائها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مما يدحض التخوف من سيطرة اتجاهات عقائدية غير سليمة عليها(٣٤).

ومع ذلك فلم يحدث أى تقدم فى هذا الموضوع ومازال المدعى الاشتراكى يتدخل فى الانتخابات النقابية بمقتضى القانون.

الحركة العمالية والتنظيات السياسية الشعبية

أولاً: التنظيم السياسى الواحد:

١ - هيئة التحرير (٥٣-١٩٥٨) :

تأسست عام ١٩٥٣ لملء الفراغ السياسى الناتج عن حل الأحزاب السياسية، وقد تكون بهيئة التحرير مكتب للعمال تحت إشراف الضابط أحمد عبدالله طعيمة الذى استقطب عدداً من القيادات النقابية، وفى أعقاب أزمة مارس أنشىء بجانب مكتب العمال نادى للعمال تولى الاشراف عليه اليوزباشى وفاء حجازى يساعده الملازم أول سامى شرف إلا أنه تم تصفية النادى بعد نشوب صراعات حادة بينه وبين المكتب. وفيما يتعلق بعلاقة مكتب العمال بهيئة التحرير باللجنة التحضيرية للاتحاد العمال، فقد كانت اللجنة التحضيرية تعقد اجتماعاتها البداية دون تدخل من مكتب العمال، وكان أسعد راجح أمين عام المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر يحيط الصاغ أحمد طعيمة علماً بقرارات المؤتمر وما يجرى فى جلساته اجمالاً، غير أن الصاغ طعيمة لم يكتف بذلك وأصر على أن يمثله مندوب خاص فى جميع جلسات المؤتمر الأمر الذى رفضه أسعد راجح واستقال على أثره وحل محله فتحى كامل(٣٥).

وهكذا يتضح أن مجلس قيادة الثورة قرر من البداية السيطرة على الحركة العمالية والتدخل فى كافة شئونها خاصة بعد أحداث كفر الدوار بما لايسمح لها باتخاذ أى موقف مستقل أو مناوىء مستقبلاً.

٢ - الاتحاد القومى (٥٨ - ١٩٦١):

تأسس الاتحاد القومى عقب حل هيئة التحرير، وقد ضم اللجنة العامة للعمل والعمال بالإقليم المصرى والتى تتكون من الرابطة القومية للعمل والعمال ويمثلها مكتب الرابطة، والاتحاد العام للعمال ويمثله مجلس إدارته، ومكتب العمل والعمال بالسكرتارية العامة للاتحاد القومى ويمثله رئيس المكتب ويعمل كمقرر للجنة، وكذلك وزير الشئون الاجتماعية والعمل ويشغل منصب رئيس اللجنة.

وقد تركزت أغراض الرابطة القومية للعمل والعمال فيما يلى:

رفع مستوى الخدمات الاجتماعية التى تؤديها التشكيلات النقابية ومنظمات العمال، وتدريب أعضاءها عن طريق الدراسات النظرية والعملية.

- توفير الخدمات الصحية والثقافية والترفيهية للعمال وأسرهم، ونشر الوعى الرياضى بينهم بانشاء الجمعيات والأندية.

القيام بالأبحاث المتعلقة بالتدريب والتأهيل المهنى والثقافة العمالية للعمال.

- إقامة المؤتمرات العمالية،وتسوية المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال.

نشر الوعى النقابى والاجتماعى، والمساهمة فى جهود الدولة الساعية لتصنيع البلاد بكافة الوسائل [٣٦].

واعتبر كل عضو فى هذه الرابطة عضواً فى الاتحاد القومى، وتضم الرابطة جميع العمال المنضمين إلى نقابات عمالية وجميع عمال الحكومة والمؤسسات العامة والجهات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية، وتتكون الرابطة من هيئتين اللجنة التنفيذية ومكتب الرابطة ويمثل فيه مقرر لجنة العمل والعمال ونائبه ومدة عضوية المكتب عامان [٣٧].

أما فيما يتعلق باللجنة العامة للعمل والعمال فى الاتحاد القومى فقد أسندت إليها الاختصاصات التالية:

- الاشراف الكامل على تحقيق أهداف لجان العمل والعمال على جميع المستويات بالاتحاد القومى للإقليم المصرى.

إجراء الدراسات المختصة بشئون العمل والعمال بحيث تتم دراستها وبلورتها فى تشريعات عمالية.

- دراسة اقتراحات اللجان والاشراف على الثقافة العمالية(٣٨). وجدير بالذكر أنه قد تم تقنين تبعية الحركة العمالية النقابية للتنظيم السياسى الواحد (الاتحاد القومى فى تلك الوقت) بصدور القانون رقم ٨ لعام ١٩٥٨ الذى نص على قصر حق الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات بكافة أنواعها على الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى(٣٩).

وهكذا يتضح سعى السلطة السياسية من البداية لادماج الحركة العمالية وإن افتقرت إلى صياغة متبلورة لتحقيق ذلك.

٣- الاتحاد الاشتراكى العربى (٦٢-١٩٧٦):

أنشىء الاتحاد الاشتراكى العربى بعد أن وضح قصور تجربة الاتحاد القومى بغية تحقيق الأهداف التالية: ربط الأعضاء بالتنظيم الطليعى، وصهر الاختلافات الطبقية، وتعبئة قوى الشعب العامل بهدف عزل أعداء الثورة الرجعيين، وموازنة القوات المسلحة، ونقل تجربة مصر الاشتراكية إلى البلدان العربية الأخرى(٤٠).

هذه الصياغة الادماجية أملتها الرغبة فى السيطرة على الصراعات الطبقية القائمة فى المجتمع وقتذاك، وهو ما تجلى فى الضربات القاصمة التى وجهها النظام إلى الشيوعيين عام ١٩٥٩ وإلى البورجوازيين عام ١٩٦١. وقد قامت

الصياغة الادماجية للاتحاد الاشتراكى على عنصرين: **الأول** التأكيد على أن الاتحاد الاشتراكى يمثل تحالف قوى الشعب العامل والذى يتكون من الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية الوطنية والجنود، **والثانى** تنظيم هذه الفئات الوظيفية الواسعة على أساس أماكن الاقامة والعمل بانشاء آلاف من الوحدات الأساسية فى المصانع والمكاتب والقرى والاحياء تضم اعضاء الاتحاد الاشتراكى بصرف النظر عن التفاوت فى مستوى الدخل أو طبيعة العمل. فقد تم تصنيف الفلاح المعدم والمالك لنصف فدان والذى يملك عشرة أفدنه تحت فئة الفلاحين، ووضع خريج الجامعة العاطل مع الأستاذ الجامعى فى سلة المثقفين. وبذلك عمد النظام إلى تنظيم المجتمع على أسس عمودية بهدف تذويب الفوارق بين الطبقات(٤١). إن النظام السياسى اعتبر نفسه قوة مستقلة فى مواجهة القوى الأخرى فى المجتمع، ورفض قبول دكتاتورية طبقة على أخرى سواء اقطاعية أو رأسمالية أو حتى عمالية مما جعله يرفض قيام أى تنظيمات تلقائية مستقلة حيث اعتبر نفسه القوة الوحيدة القادرة على تذويب الفوارق بين الطبقات بوصفه فوق هذه الطبقات(٤٢).

وقد قامت علاقة الاتحاد الاشتراكى بالنقابات العمالية على المبادىء الآتية:

- لايحل الاتحاد الاشتراكى محل النقابات أو التعاونيات ومنظمات الشباب وإنما يعمل على القيام برسالته وتحقيق أهدافه بمساعدة هذه المنظمات.
- يعمل الاتحاد الاشتراكى على دعم التنظيمات النقابية والتعاونية.

يعتبر الاتحاد الاشتراكى السلطة الشعبية التى تقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب، بينما تقوم المجالس النقابية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى(٤٣).

وهكذا تمحور دور النقابات العمالية حول تنفيذ قرارات الاتحاد الاشتراكى وقد أكد برنامج العمل الوطنى هذا المعنى، حيث اعتبر النقابات العمالية تنظيمات

مساعدة للاتحاد الاشتراكى ورغم تأكيده على أن العلاقة بينهما علاقة تعاون، فإن الواقع أثبت تعارض فكرة التعاون مع فكرة كون النقابات تنظيمات مساعدة(٤٤).

بل وقد وضعت قوانين الاتحاد الاشتراكى قيوداً عديدة على التحركات العمالية مثل حظر اثارة العداوات الطبقية، وحظر التوقف المنظم عن العمل بقصد قلب نظام الحكم، وحظر استخدام القوة لتجنيد أعضاء النقابات(٤٥).

وقد تم الاستناد إلى القانون ٨ لعام ١٩٥٨ والذى اشترط عضوية التنظيم السياسى للمرشحين للمراكز القيادية فى المنظمات النقابية وإلى قرار الاتحاد الاشتراكى الذى نص على ضرورة عرض أسماء المرشحين عليه فى استبعاد بعض العناصر القيادية التى رئى ضرورة اقصاءها عن الحركة النقابية(٤٦).

وجدير بالذكر أن بعض القيادات والعناصر العمالية عارضت تدخل الاتحاد الاشتراكى فى شئون التنظيم النقابى وهو ما اتضح من نتائج الاستبيان الذى أجرته مجلة الطليعة عام ١٩٦٨ حول رؤية العمال لمشكلات الحركة النقابية فى الواقع المصرى وتركزت رؤى هذه القيادات فيما يلى:

- تعارض تدخل الاتحاد الاشتراكى فى شئون التنظيم النقابى مع الاتفاقية الدولية الخاصة بالحريات النقابية ٨٧ لسنة ١٩٤٨ والتى أوجبت أن تتم الانتخابات العمالية بحرية كاملة وعدم جواز منع أى عضو من ترشيح نفسه لأى سبب كان ضماناً للديمقراطية النقابية.

- إن الاتحاد الاشتراكى ليس له حق التدخل فى شئون التنظيم النقابى فهو ليس ممثلاً حقيقياً للطبقة العاملة، بل أنه عبارة عن تحالف يجمع عدداً من الطبقات المتصارعة فى المجتمع(٤٧).

ثانياً: الأحزاب السياسية:

قبل المضى إلى بحث علاقة الحركة العمالية بالأحزاب السياسية، يجدر التنويه إلى أن قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ بتعديلاته المختلفة (القانون

٣٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ - ٣٠ لسنة ١٩٨١[٤٨]) حظر قيام أى أحزاب على أساس طبقى أو فئوى أو طائفى أو جغرافى، وبذلك مسألة قيام حزب عمالى يدافع عن مصالح الطبقة العاملة مسألة غير واردة وغير مشروعة قانوناً، وهذا يفترض شيئين أولهما أن الحركة العمالية تمثل رصيداً ضخماً وقوة جماهيرية من المفترض أن يسعى كل حزب سياسى لجذبها وضمان تأييدها، وثانيهما أن الأحزاب السياسية تمثل أحد وسائل الحركة العمالية للتعبير عن مطالبها من خلال تمثيلها داخل هذه الأحزاب ومن خلال استغلال التنافس الحزبى فى تحقيق أقصى منفعة لها.

وسنركز فى تناول هذه الجزئية على عنصرين، أولهما الحركة العمالية والنقابية فى برامج الأحزاب السياسية المختلفة ومؤتمراتها وصحفها، وثانيهما مدى التواجد العمالى فى المستويات القيادية للاحزاب السياسية ونسبة التمثيل العمالى فى الهيئات البرلمانية للأحزاب المختلفة فى مجلس الشعب لايضاح مدى ثقل الحركة العمالية فى هذه الأحزاب مع تحفظنا على معيار التقسيم إلى فئات وعمال ومرونة الحدود بين التصنيفين بما يفسح المجال لكثير من المهنيين بأن يمثلوا فى المجلس تحت رايه العمال. وفى البداية لابد من ايضاح نقطتين يمثلا القاسم المشترك بين الأحزاب السياسية المختلفة الأولى وجود أمانة للعمال أو مكتب للعمال فى كل الأحزاب بمثابة حلقة الوصل بين الحزب وبين القواعد العمالية والتنظيمات النقابية. أما النقطة الثانية فتتعلق بنفوذ الاحراب السياسية المختلفة فى القواعد العمالية، فقد حظر قانون الأحزاب السياسية بتعديلاته المختلفة - السابق الاشارة إليها - فى مادته الخامسة إقامة لجان حزبية أو مقار حزبية فى المناطق الإنتاجية فقد نصت المادة (٥) من القانون على أنه يجب أن تكون جميع مقار الحزب داخل جمهورية مصر العربية وفى غير الأماكن الإنتاجية أو الخدمية أو التعليمية.

١ - الحزب الوطنى الديمقراطى:

فى دراسة علاقة الحركة والعمالية بالحزب الوطنى يجب العودة أولاً إلى حزب

مصر العربى الاشتراكى باعتبار أن الأول مجرد امتداد للثانى، واستناداً إلى مانشرته جريدة مصر الناطقة باسم حزب مصر، يمكن القول إن الحزب كان يرفض الصراعات الطبقية وتغليب فئة على أخرى مع التأكيد على أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة للتنمية الاقتصادية رأى الحزب ضرورة ادخال قوة العمالة خارج نطاق الإنتاج الفعال إلى مجتمع كل المنتجين مثل قطاع المرأة والعمالة غير الماهرة والعمال الموسمية من ناحية، وبضرورة تطبيق سياسة الحوافز وربط الأجر بالإنتاج مما يؤدى لمضاعفة الإنتاج وزيادة دخول العمال من ناحية ثانية، وبضرورة اتباع سياسة حازمة للعقاب والثواب من ناحية ثالثة. أما فيما يتعلق بمجال التنمية الاجتماعية نادى الحزب بالمحافظة على المكاسب العمالية وتوفير الظروف الملائمة لحياة العامل، وعدالة توزيع الدخول، وتقريب الفوارق بين الطبقات، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتغطية كافة مجالات العمل[٤٩].وقد أعد الحزب ورقة عمل عن دور العمال فى حماية الثورة أشار فيها إلى أهمية ألا تقل نسبة العمال فى أى تشكيل حزبى عن ٢٥٪[٥٠].

وعندما تأسس الحزب الوطنى الديمقراطى عام ١٩٧٨، أكد فى برنامجه أن ممارسة حق تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات منوط باتفان مذاهبها وبرامجها مع فكرة النظام العام بما تتضمنه من اعلاء للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ونبذ فكرة الصراع الدموى بين الطبقات[٥١]. وهكذا وضع البرنامج قيود على تكوين المنظمات النقابية بأن اشترط عدم خروج نظمها على النظام العام. وبالنسبة لسياسة العمالة يرى الحزب ضرورة إعادة النظر فى هذه السياسة وربطها بخطة التنمية، وهو ما يقتضى مراجعة هيكل الأجور ونظامه بحيث يرتبط الأجر بالإنتاج والوظيفة وليس بالشهادة مع الالتزام بمبدأ الحد الأدنى للأجور. ويؤكد البرنامج على ضرورة التزام الدولة بتهيئة فرص عمل منتج للخريجين فى

ضوء التوسع المرتقب فى النشاط الاقتصادى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وبرامج الثورة الخضراء، وكذا ضرورة اتباع سياسة حاسمة لعلاج ظاهرة التسيب وضعف الإنتاج والتوسع فى مراكز التدريب الفنى والمهنى لمواجهة الطلب المتزايد على هذه الفئات مع إلحاق هذه المراكز بقطاعات الإنتاج والخدمات، وأخيراً وضع سياسة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لامتصاص العمالة الزائدة واستيعاب الزيادة السكانية فى أعمال إنتاجية(٥٢).

وبالنسبة لقطاعات العمل والنقابات العمالية، أشار البرنامج إلى أنها أقدر من سواها فى التعرف على احتياجاتها التدريبية لاعداد عمالتها بالمستويات والمهارات المطلوبة لتوفير العمالة الفنية والمدربة، مما يحملها مسئولية إقامة مراكز تدريب مهنى لتوفير احتياجاتها من العمالة المدربة (٥٣). وهكذا حدد البرنامج وظيفة النقابة فى قيامها بدور التدريب للعمالة وليس الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم.

وقد عقد الحزب مؤتمرين خلال فترة الدراسة أولهما عام ١٩٨٠ وثانيهما عام ١٩٨١ وقد دارت توصيات المؤتمر الأول حول موضوع القوى العاملة وبهذا الخصوص، أوصى المؤتمر بتطوير برامج التعليم الفنى والتدريب المهنى لتوفير المستويات الفنية المطلوبة فى اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه فائض الخريجين إلى أعمال منتجة فى مشروعات مرحلة السلام كالأمن الغذائى واستصلاح الأراضى، واعطاء أفضلية لمشروعات التنمية الشعبية كثيفة العمالة، وتأهيل المعوقين وتشغيلهم، وأخيراً قيام قطاعات العمال والنقابات العمالية بإنشاء مراكز تدريب لتوفير احتياجاتها من العمالة المدربة(٥٤).

أما المؤتمر العام الثانى فقد أصدر عدة توصيات طالبت بضرورة ادخال تعديلات جديدة على القوانين التالية:

- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام من أجل الربط الوثيق بين طرفى الإنتاج - الإدارة والعمال - فكلاهما وجهين لعملة واحدة تسعى إلى المزيد من الإنتاج والكثير من فائض التنمية وذلك حتى يتحقق للقطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية مع ترك الحرية لكل قطاع نوعى لاصدار اللوائح التى تتمشى مع طبيعته.

- القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٨١ بشأن العاملين بالقطاع الخاص وذلك بالنص على اعتبار قانون العاملين بالقطاع الخاص هو القانون الرئيسى الواجب التطبيق فى حالة عدم وجود نص فى قانون العاملين بالقطاع العام ينظم الأمور التى ينص عليها قانون القطاع الخاص وذلك حتى تتوحد القواعد العامة التى تحكم العاملين أياً كان موقعهم فى هيكل الإنتاج والخدمات سواء ضمهم للقطاع الخاص أو العام.

- القانون رقم ٧٣ لعام ١٩٧٣ بشأن شروط وإجراءات انتخابات ممثلى العمال فى مجالس الإدارة وذلك بهدف ضمان فاعلية وايجابية تمثيل العمال بمجالس الإدارة لتحقيق المزيد من إيجابية المشاركة والقضاء على ماقد ينشأ من صراعات بين التنظيمات الشعبية داخل المنشأة ووضع السبل لاختيار العناصر الصالحة لتمثيل العمال وموالاتها بالتدريب ووضع الضوابط التى تحد من سلبيات المشاركة فى الإدارة.

- إعادة النظر فى كافة القوانين واللوائح التى تنظم العاملين فى القطاعين الحكومى والعام بما يحقق العدالة الكاملة بين العاملين فى القطاع الواحد.

- إصدار القوانين التى ترعى فئات وطوائف معينة من العاملين بالمهن الصحية الخطرة.

- مشاركة العاملين من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال فى مناقشة قانون تطوير القطاع العام.

- وفى مجال تخطيط القوى العاملة يجب التنسيق بين الخطة الاقتصادية من

جهة وبين العمالة والتعليم والتدريب من خلال المجلس الأعلى للقوة العاملة.

-وفى مجال تنمية القوى العاملة يجب على المنشآت التى تستخدم عدداً كبيراً من العمال وتعتمد على رأس مال كبير فى إنتاجها سواء قطاع عام أو خاص أن تنشىء مراكز لتدريب العاملين بها على المهن التى يحتاج إليها هيكل عمالتها الفنى والمهنى.

- وفى مجال الأجور لابد من إنشاء مجلس أعلى لربط الأجور بالإنتاج والأسعار ووضع الضوابط التى تحكم الأجر والانتاج والأسعار سنوياً [٥٥]

أما جريدة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطنى الديمقراطى والتى صدر أول أعدادها ٢ مارس ١٩٨١ فقد اهتمت بقضايا رفع الأجور وربطها بالأسعار وقد كان الاهتمام فى صورة الخبر الصحفى أكثر من التحقيق أو المقال[٥٦].

وفيما يتعلق بالتواجد العمالى فى المستوى القيادى الأعلى للحزب الوطنى متمثل فى الأمانة العامة فى عام ١٩٧٨ أى عند التأسيس، فإنه من بين خمسة أعضاء يشكلون الأمانة العامة يوجد عامل واحد فقط[٥٧].

أما فيما يتعلق بنسبة تمثيل العمال فى الهيئة البرلمانية لحزب مصر العربى الاشتراكى فى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٧٦، فمن ضمن ٣٠٩ عضو دخلوا المجلس عام ١٩٧٦، حظى العمال بـ ١٠١ مقعد مقابل ١٤٩ مقعد للفئات و ٥٩ مقعد للفلاحين.

أما بالنسبة لانتخابات ١٩٧٩ وهى أول انتخابات يدخلها الحزب الوطنى عقب تأسيسه فقد مثل الحزب الوطنى فى مجلس الشعب ٣٤٨ عضو ١٢ عمال و ١٧٧ فئات ٥١ فلاحون.

وهكذا يتضح مدى انخفاض التمثيل العمالى سواء على المستوى القيادى للحزب أو على مستوى التمثيل البرلمانى بالمقارنة بالفئات.

٢ - حزب الاحرار الاشتراكيين:

يؤكد البرنامج التأسيسى للحزب على تدعيم النقابات العمالية وحقها فى تحديد مستويات الأجور مع ربطها بالإنتاج وضرورة التمسك بكافة المكاسب الاشتراكية التى تحققت للعمال والفلاحين، وبالنسبة للنقابات العمالية يرى الحزب ما يلى:

- تأكيد حرية النقابات فى التفاوض الجماعى مع القطاعين العام والخاص لتحديد مستويات الأجور مع ربطها بالإنتاج، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وكذلك رفع الحد الأعلى للأرباح الموزعة على العاملين بمعدل يتماشى مع زيادة الحد الادنى للأجور مع تأكيد حقهم فى المطالبة بحقوقهم من خلال القنوات الشرعية والنقابات العمالية طبقاً للقانون.

- وضع نظام علمى مدروس للحوافز يتضمن تأكيد ملاءمة الجهد المبذول لمقابل العمل وإلغاء الحد الأقصى للساعات الاضافية كلما أمكن ذلك مع مضاعفة أجرها، ومنح علاوات استثنائية وحوافز مالية للعاملين فى الشركات التى تحقق زيادة فى معدلات الإنتاج .

- اعطاء النقابات واللجان النقابية قسطها من الحرية النقابية والضمانات التى تمكنها من التعبير الصحيح عن رأى العاملين فى مشاكلهم مع وضع توصيات النقابات موضع التنفيذ بقدر الامكان.

- العمل على تعميق الفكر النقابى وإجراء الحوار بين النقابات العمالية ومثيلاتها فى الخارج، كذلك العمل على رفع المستويات التعليمية والتدريبية للعمال .

- حماية عمال القطاع الخاص من الفصل التعسفى والزام صاحب العمل بدفع تعويض مناسب فى حالة فصل العامل فصلاً تعسفياً وإعادته إلى عمله، وكذلك

عدم فصل العاملين المعينين بعقود محددة المدة إذا جدد العقد لمدة أخرى تزيد عن ستة أشهر مع الالتزام بقرارات اللجان الثلاثية(٥٨).

- النص فى النظام الأساسى للاتحاد العام للعمال على أن يكون دور النقابات شاملاً ومبيناً لكل واجبات التنظيمات والقيادات النقابية وحقوقها لتكون واضحة تماماً للهيئات والشركات، وحتى تكون أساساً للمحاسبة عند أى انحراف دون الحاجة للدخول فى متاهات التفسير والتأويل. ذلك أن واجبات الحركة النقابية فى العالم أجمع شرقه وغربه كثيرة ومتعددة فهى تخدم الإنتاج وتعمل على تحسينه ورفع مستواه وكذا أسلوب العمل للتعاون بين النقابات والإدارة دون تناقض أو صراع .

- خفض سن المعاش بالنسبة للعاملين فى الصناعات الصعبة والخطرة مع رفع النسب التى يحسب على أساسها المعاش بالقدر الذى يعوض العامل عن تخفيض السن .

- إعادة النظر فى هيكل الأجور والأسعار بما يتمشى مع معدل التضخم وتكاليف المعيشة بحيث لايقل نصيب العمال عن ٥٠٪ من القيمة المضافة للدخل القومى للبلاد ويؤمن الحزب بالاقتصاد المتحرك الذى يعيد النظر سنوياً فى هياكل الأجور والأسعار لربطها بالإنتاج ، ولتتمشى مع معدلات التضخم بما لها من أثر على تكاليف المعيشة وعلى الحالة النفسية للمواطنين محدودى الدخل من العاملين فى الحكومة والقطاع العام علما بأن الغالبية العظمى منهم تقل أجورهم عن الحد اللازم لتوفير ضرورات المعيشة ، وأن العامل الذى لايجد حد الكفاف ينقلب إلى أداة سخط وتعطيل وانحراف مما يهز دعائم الانتاج .

- دعم حقوق العمال والفلاحين وتأكيد مكاسبهم التى حققوها خلال ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو (٥٩).

ويؤكد البرنامج رفضه للصراع الطبقى ، حيث أن طبيعة الحياة الاجتماعية تفترض أن يكون لكل فئة مصالح خاصة قد تتناقض مع مصالح فئة لأخرى وبالتالى فإن الطريق الوحيد لازالة التناقضات هو الحوار الديمقراطى الحر .[٦٠]

ويلاحظ هنا الطبيعة الوسطية الغالبة على برنامج الحزب والمعبرة عن ايديولوجيته الرأسمالية ، فوظيفة الحركة النقابية تدور حول تحسين الانتاج ورفع مستواه ،وأسلوب التعامل بين الادارة والحركة النقابية يجب أن يتسم بالتعاون وليس الصراع، وأن الهدف من ادخال تحسينات على مستويات الأجور تحقيق الاستقرار الاجتماعى حتى لاينقلب العامل إلى أداة سخط .

وقد دافع حزب الأحرار فى جريدته عن بعض القضايا الفئوية التى تمس العمال مثل ارتفاع الأسعار والتهامها للأجور وتعديل قانون العاملين [٦١] وبصفة عامة فقد اكتفى فى جريدته بعرض أخبار الحركة العمالية دون ابداء الرأى فيها أو توضيح موقفه منها ، غير أنه اتخذ موقفاً مناهضاً لسياسة الحكومة ازاء الحركة العمالية فى حالتين هما نظام المدعى الاشتراكى [٦٢] وتدخل الحزب الوطنى فى الانتخابات النقابية[٦٣] فضلاً عن اصداره بياناً أدان فيه سياسة الحكومة التى أدت لأحداث ١٨ - ١٩ يناير ١٩٧٧ وطالبها بالإستقالة [٦٤]

وفيما يتعلق بالتواجد العمالى فى الأمانه العامة لحزب الأحرار [٦٥] فمن بين ١٣ عضواً مابين رئيس الحزب ووكلائه وسكرتيريه يوجد عامل واحد يحتل منصب وكيل الحزب . أما الباقى فإما مهنيون أو رجال أعمال .

وقد حظى العمال بنسبة تمثيل أعلى من نسبة تمثيل الفئات فى الهيئة البرلمانية للحزب فى انتخابات ١٩٧٦ حيث حظى العمال بـ ٧ مقاعد مقابل ٤ مقاعد للفئات .

أما فى انتخابات ١٩٧٩ فلم يحظ حزب الأحرار سوى بمقعد واحد فى مجلس الشعب شغله عامل .

٣ - حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى:

تعرض حزب التجمع فى برنامجه السياسى العام للمشاكل التى تواجه العمال فى الحكومة والقطاع مؤكداً على ضرورة الوصول لحل شامل وعاجل لهذه المشاكل بحسبان القطاع العمالى هو عماد الانتاج والخدمات وثروة مصر الحقيقية وقد حدد الحزب هذه المشاكل فى التالى :

- تدهور مستويات المعيشة نتيجة الارتفاع الكبير فى الأسعار والذى تجاوز معدلات الزيادة فى الأجور والمرتبات .

- اعفاء الشركات والمنشآت الجديدة المقامة طبقاً لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى من تطبيق التشريعات العمالية وخاصة المتعلقة باشتراك العاملين فى الادارة والأرباح ، وأيضاً منح هذه الشركات سلطة فصلهم .

- تدهور أوضاع العاملين بالقطاع الخاص ، وحرمانهم من كثير من المزايا التى يحصل عليها زملائهم بالقطاع العام وخاصة فيما يتعلق بزيادة المرتبات سنوياً ومنحهم اعانات غلاء معيشة لمواجهة ارتفاع الأسعار .

- حدوث تفاوت فى أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام بسبب التضارب بين مختلف الهيئات فى تفسير وتطبيق قوانين الإصلاح والرسوب الوظيفى وعدم توحيد الجهات المختصة بالفتوى فى شئون العاملين ، من جهة تنفيذ بعض الجهات للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المتعلق بتقييم المؤهلات الدراسية دون جهات أخرى مما أدى الى تفاوت مستوى الأجور بين الحاصلين على مؤهلات دراسية متماثلة ، ومن جهة أخرى أضافت قوانين العاملين (٤٧ - ٤٨ لسنة ١٩٧٨) مشكلة جديدة تتمثل فى اهدار مدد خدمة العاملين القدامى ومساواتهم بزملائهم المعينين حديثاً

أو الذى تقل نسبة خدمتهم عنهم بكثير وقد حدث ذلك بسبب ادماج الدرجات السابقة فى نظام جديد للدرجات لايراعى مدة الخدمة مما أدى لاستفادة البعض بزيادة كبيرة دون الأخرين .

وانطلاقا من ضرورة الحل الشامل وليس الجزئى للمشاكل آنفة البيان ، طرح البرنامة استراتيجيته للحل على الآتى (٦٦)

- رفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات الى ٢٥ جنيه شهرياً لمسايرة ارتفاع الأسعار وتقرير علاوة غلاء تزيد سنوياً بنفس نسبة الزيادة فى الأسعار ، كما هو حادث فى معظم البلدان الرأسمالية .

- تنفيذ اقتراح اتحاد العمال باعادة تقييم جميع المؤهلات الدراسية طبقاً لقاعدة موحدة هى عدد السنوات الدراسية لكل مؤهل على أن تكون شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أساس هذا التقييم .

- تعديل جدول الدرجات والمرتبات الملحق بقوانين العاملين الجديدة رقم ٤٧ ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (٦٧)

- تطبيق قواعد الرسوب الوظيفى على العاملين الذين ردت أقدمياتهم الى تواريخ سابقة طبقاً لقانون الإصلاح الوظيفى واعادة تسوية حالتهم على هذا الأساس .

- توحيد الجهات المختصة بالفتوى فى شئون العاملين وقصرها على مجلس الدولة وأن يكون رأية ملزماً لكافة جهات العمل .

- الحد من نسبة الترقية بالاختيار لضمان تكافؤ الفرص فى الترقية أمام العاملين وتجنب المحاباة فى غيبة معايير سليمة وموضوعية للأداء فى الجهاز الحكومى .

- اعادة النظر فى نظام التقارير السرية خاصة وأنه لاتوجد معايير موضوعية

لتقييم الأداء بالجهاز الحكومى فى كثير من المواقع . ولذا فالحزب يقترح أن تكون التقارير الدورية علنية ويكون للعامل حق التظلم ويقترح أيضا عدم ربط العلاوات التشجيعية بهذه التقارير إلى أن يتم الوصول الى معايير لتقييم الأداء .

- ضرورة تطبيق كافة التشريعات العمالية على المنشآت والشركات المقامة طبقاً لقوانين استثمار رأس المال العربى والأجنبى .

- صدور قانون موحد لعمال القطاع الخاص يمنحهم كافة المزايا التى يتمتع بها عمال القطاع العام

- ضمان استقرار العمالة الموسمية والمؤقتة والعرضية وذلك بتطبيق النظام التعاونى للأعمال الموسمية .

- مضاعفة الأجور للأعمال اليدوية والشاقة والتى يتأفف منها العاملون مثل أعمال النظافة .

وحدد البرنامج مصادر تمويل هذه الاقتراحات على النحو التالى

- وفورات الباب الأول من ميزانية الدولة الناتجة عن منح عدد كبير من العاملين اجازات بدون مرتب ، علماً بأن هذه الوفورات تتزايد عاماً بعد آخر نتيجة تزايد أعداد الحاصلين على أجازات بدون مرتب .

- إن هذه الاقتراحات تشمل حالات متداخلة ولا يعنى تنفيذها جميعا أن كلا منها سيكلف مبالغ كبيرة (٦٨)

وهكذا طرح برنامج الحزب رؤية شاملة لمشاكل الطبقة العاملة ولكيفية حلها فى اطار الحفاظ على النظام الاقتصادى القائم

وفى اطار تناوله لقضية الديمقراطية ، أكد البرنامج على ضرورة دعم الحريات والحقوق النقابية بعيداً عن أى تدخل حكومى أو وصاية ادارية على التنظيمات النقابية العمالية فى ممارسة نشاطها وانتخاب قياداتها .

وكذلك طالب البرنامج بضرورة الاعتراف بحق الاضراب مع وضع الضوابط القانونية اللازمة لممارسته حتى تتمكن الحركة العمالية من الدفاع عن مصالحها(٦٩)، اضافة الى ذلك شدد البرنامج على ضرورة المحافظة على المكاسب الديمقراطية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو وخاصة نسبة الـ ٥٠٪ من مقاعد المجالس المنتخبة والشعبية للعمال والفلاحين .(٧٠)

ولم يقتصر اهتمام التجمع بالحركة العمالية على ماورد فى برنامجه التأسيسى بل عقد مؤتمراً عمالياً فى يونيو ١٩٨١ ودارت توصياته حول محورين الأول استراتيجية الحركة العمالية والنقابية ، والثانى البرنامج المطلبى المرحلى للعمال بالنسبة للمحور الأول أوصى المؤتمر بضرورة خروج التنظيم النقابى من دائرة التبعية للسلطة ، فالطبقة العاملة المصرية وحدها هى التى لها الحق فى وضع مايحكم انشاء تنظيمها النقابى المستقل ، وما يحكم علاقات هذا التنظيم بكافة مستوياته وأعضائه من لوائح ، وطالب بعودة نظام المندوب النقابى لكى يتحمل مسئولية تحقيق وحدة التنظيم النقابى وربط مستوياته ومواجهة عزلة القيادات النقابية عن الطبقة العاملة كما طالب بفصل الثقافة العمالية عن أى جهاز ادارى أو سياسى مع تبعيتها للتنظيم النقابى ذاته (٧١).

أما فيما يتعلق بالمحور الثانى وهو البرنامج المطلبى ، أكد المؤتمر على حتمية بناء السياسة الاقتصادية والاجتماعية على طريق التنمية الاشتراكية واتباع التخطيط القومى الشامل الذى يهدف الى توجيه الاقتصاد المصرى لخدمة الاغلبية الساحقة واشباع حاجاتها الأساسية وأن يتم هذا من خلال تطوير عمالة واعية بقوتها الوطنية والاجتماعية وقادرة على تنظيم صفوفها فى تنظيمات ديمقراطية تملك القدرة على فرض ارادتها وفى اطار ذلك أكد على ضرورة اضطلاع الجمعيات العمومية بدورها فى قيادة التنظيم النقابى ، والفصل بين منصبى وزير

العمل ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وأن يكون التنظيم النقابى مسئولا عن وضع قانونه (٧٢)

وبالاضافة إلى ماسبق ، لم يتردد حزب التجمع فى تأييد الحركة العمالية فى العديد من المناسبات ، ففى أحداث ١٨ - ١٩ يناير ١٩٧٧، اصدر الحزب بيانين فى١٩ و ٢ يناير أكد فيهما أن رفع أسعار السلع الأساسية يثقل كاهل الطبقات الشعبية ، وأن ماحدث من الجماهير كان مجرد رد فعل تلقائى وأنها لم تلجأ للعنف إلا دفاعا عن نفسها عندما هاجمتها قوات الأمن المركزى (٧٣)

وفى هذا السياق طالب الحزب بالعودة الى أسلوب التخطيط الشامل واقرار خطة تنمية لإنقاذ الاقتصاد المصرى ، واعادة النظر فى قوانين الانفتاح الاقتصادى، ودعم القطاع العام والخاص فى الصناعة والزراعة والتجارة لتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة وتصفية النشاط الطفيلى تصفية كاملة لأنه نشاط ضار ولا يضيف الى القدرة الإنتاجية ويمتص عرق الفئات العاملة كما طالب أيضاً باستمرار نظام دعم السلع الأساسية ، وتنفيذ توصيات مؤتمر الأجور والأسعار الذى نظمه الاتحاد العام للعمال بما يكفل عدالة توزيع الدخول ونقل القوة الشرائية من الفئات المترفة الى الفئات المطحونة (٧٤)

من جهة أخرى دافع حزب التجمع عن حق الاضراب من منطلقين أولهما أن هذا الحق منصوص عليه فى الاتفاقات الدولية التى وقعتها مصر وثانيهما أن التطورات الأخيرة الواسعة التى تتم تحت شعار الانفتاح الاقتصادى أدت لوجود قطاع خاص يملكه رأسماليون مصريون وأجانب بالإضافة لوجود القطاع العام ونظام مقاولى الانفار فى قطاع البناء والتشييد وقطاع العمل الزراعى ، كل ذلك يفرض استعادة الطبقة العاملة لحق الإضراب على اعتبار أنه السلاح العمالى الرئيسى فى مواجهة شروط العمل الجائرة التى تنجم عن عدم المساواة وحرية

صاحب العمل فى التسريح ووقف العمل ، بل أن القطاع العام ذاته لايخلو من قيادات بيروقراطية لاتحترم حق العمل ولا تؤمن بالمشاركة الحقيقية لجماهير العمال فى وضع خطة المشروع(٧٥) ومن جهة ثالثة ، تطابق موقف الحزب مع موقف الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى قضية تطوير القطاع العام ومشروعات الشركات القابضة والعلاقة مع الهستدروت (٧٦) على أن رؤية الحزب اختلفت عن رؤية الاتحاد بشأن نظام المدعى الاشتراكى والعلاقة بالاتحاد الحر ، فقد انتقد حزب التجمع الموقف الرسمى للمجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال عندما قدم كشوف المرشحين للمدعى العام الاشتراكى واتهم القيادة النقابية بأن اتيانها لمثل هذه التصرف يعد انتهاكاً لاستقلالية الحركة النقابية (٧٧). أما عن العلاقة بالاتحاد الحر فقد رأى الحزب أن مجرد بحث طلبات الانضمام التى قدمتها بعض النقابات المصرية الى عضوية الاتحاد الحر بصرف النظر عما يتخذ بشأنها هو ايذان بتخلى الحركة النقابية المصرية عن حيادها ، بل أن بحث هذا الأمر يقع مخالفاً لقرار الجمعية العمومية للاتحاد الذى يقضى بضرورة الحفاظ على حياد الحركة النقابية المصرية وعدم انضمامها الى أى اتحادات عمالية دولية غربية أو شرقية إلا بعد موافقة مجلس ادارة الاتحاد العام للعمال بناء على دراسة جادة ، حيث أن الاتحاد الحر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاحتكارات الرأسمالية وقوى الاستعمار والصهيونية ويتبنى سياسات مضادة لمصالح الطبقة العاملة (٧٨). ويلاحظ هنا مدى توافق رأى حزب التجمع مع موقف بعض التنظيمات النقابية الوسيطة على نحو ماأوضحته الدراسة فى موضع سابق .

وأخيراً فقد انتقد حزب التجمع الموقف الذيلى للتنظيم النقابى المصرى والذى التزم بسياسات النظام الحاكم فيما يتعلق بالسلام مع اسرائيل (٧٩).

وينطلق حزب التجمع فى علاقته بالحركة العمالية من فرضية مفادها أنه

بالرغم من كون القضايا الاقتصادية هى محور اهتمام الحركة العمالية ، إلا أن القضايا السياسية تطفو أحياناً على سطح الأحداث وأن اليسار هو القوة السياسية الوحيدة القادرة على تحقيق التوازن بين القضايا السياسية والاقتصادية[٨٠].

أما فيما يتعلق بالتمثيل العمالى فى الأمانة العاملة للجنة المركزية للحزب عام ١٩٨٠ فإن العمال يحتلون أربعة مقاعد من مقاعد الأمانة البالغ عددهم ١٧ مقعداً[٨١]

أما بخصوص نسبة العمال فى الهيئة البرلمانية لحزب التجمع فى انتخابات ١٩٧٦ فقد مثل العمال الحزب بمقعدين مقابل مقعد واحد للفئات فى مجلس الشعب .

٤ - حزب العمل الاشتراكى:

طالب البرنامج التأسيسى للحزب بدعم حرية النقابات العمالية والمهنية والاتحادات التعاونية والجمعيات الثقافية والاجتماعية بما يمكنها من المشاركة فى الحياة العامة بالتعبير عن آرائها وأداء رسالتها وخدمة أعضاءها دون تدخل أو ضغط من جانب السلطة السياسية كما تمسك بمبدأ تمثيل العمال والفلاحين بـ ٥٠٪ فى المجالس المنتخبة على أن يكون هذا التمثيل حقيقياً بأن يتم تزكية وترشيح ممثلى العمال والفلاحين بمعرفة النقابات العمالية والتعاونيات الزراعية[٨٢]. وبالنسبة للقضايا التى تهم الطبقة العاملة أكد الحزب على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال وضع الأجر المناسب مع تكاليف المعيشة بما يوفر الحياة الكريمة للعاملين بالحكومة والقطاع العام والخاص مع الأخذ بالسلم المتحرك للأجور أى رفع الأجور تلقائياً بنسبة الارتفاع فى تكاليف المعيشة كلما تجاوزت الزيادة نسبة مئوية معينة على أن يسرى هذا على أصحاب المعاشات

والمتقاعدين ، وأيضاً من خلال العدالة الضريبية ، وتخفيف الأعباء الضريبية على ذوى الدخول المحدودة وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والعمل على تثبيت الأسعار حماية لأصحاب الدخول الثابتة بإقامة جهاز كفء لمراقبة الأسواق وإنشاء صندوق خاص لدعم أسعار السلع الأساسية المتصلة بأقوات الشعب (٨٣).

وبالنسبة للقطاع العام فإن البرنامج يؤكد على ضرورة إصلاح ودراسة مشكلات الشركات المتعثرة لتقرير العلاج الجذرى وتصفية مالا يمكن إصلاحه منها مع الحفاظ على حقوق العاملين فيها بنقلهم إلى جهات أخرى واعادة تدريبهم(٨٤). وقد أكد الحزب فى عرضه لسياسته السكانية على الزام الشركات الصناعية بإقامة مبان سكنية لعمالها على مقربة من مراكز عملهم بإيجارات مناسبة (٨٥).

ورغم قيام الحزب منذ عام ١٩٧٨ إلا أنه لم يعقد أى مؤتمرات إلا ابتداء من عام ١٩٨٢ وقد تضمنت هذه المؤتمرات بعض التوصيات المتعلقة بالحركة النقابية والعمالية . فقد أوصى المؤتمر العام الأول للحزب المنعقد ١٠ - ١١ يونيو ١٩٨٢ باحترام الديمقراطية النقابية ووجوب مراعاة قيام النقابات المهنية والعمالية وغيرها من المنظمات الجماهيرية على أساس ديمقراطى بأن تكون صاحبة السلطة على أعضائها ولها وحدها الحق فى قبولهم ومراقبة مباشرتهم لأعمالهم وغير ذلك من شئونهم(٨٦)

أما المؤتمر العام الثانى المنعقد فى ٢٢ - ١٩٨٣ فقد عنى بموضوع الكفاية الانتاجية ومشكلة الأجور وفى هذا الصدد رأى المؤتمر ضرورة ربط الأجر بالإنتاج بما يؤدى لزيادة الكفاية الإنتاجية للعامل . وفيما يتعلق بسياسة الأجور، ذهب المؤتمر الى أن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وإنشاء البنوك الأجنبية وشركات الاستثمار أوجد خللاً حاداً فى هيكل الأجور واضطراباً فى القوة الشرائية، ولعلاج هذا الخلل أوصى المؤتمر بإنشاء جهاز للأجور والأسعار يقوم

بوضع وتنفيذ ومتابعة سياسة رشيدة للأجور تربطها بالأسعار ونفقة المعيشة والكفاية الإنتاجية ، وأيضاً مكافحة التضخم ، وتحقيق العدالة فى توزيع الأجور والدخول، ويجب أن يضم هذا الجهاز ممثلين عن العمال وأصحاب الأعمال والجهات الحكومية المختصة ، من جهة أخرى يجب وضع حدا أعلى للمرتبات والمكافآت فى جميع القطاعات بحيث تطبق على رؤساء مجالس الإدارة ومديرى الشركات الاستثمارية وكبار العاملين فيها للحد من التفاوت الصارخ بين أجور العاملين فى الحكومة والقطاع العام من جهة والعاملين بالقطاع الخاص والاستثمارى من جهة أخرى[٨٧] وهكذا تعرضت مؤتمرات حزب العمل الاشتراكى لمشاكل الطبقة العاملة فى سياق تعرضها لهموم قطاعات واسعة أخرى من المجتمع ، ولم تفرد أوراقاً خاصة بالعمال أو تنظيماتهم النقابية .

وقد تعرضت جريدة الشعب الناطقة باسم الحزب لبعض القضايا المتعلقة بالحركة العمالية إذ دافعت عن نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى جميع المجالس الشعبية المنتخبة ، وأن نوهت الى أن هذه النسبة أصبحت شعار أكثرمنها حقيقة بسبب الثغرات الموجودة فى تعريف العامل والفلاح والتى ينفذ المديرون ورؤساء مجالس الإدارات الى شغل المقاعد المخصصة للعمال [٨٨].

ومن ناحية أخرى ذكرت جريدة الشعب بمناسبة اجراء الانتخابات النقابية لدورة ١٩٧٩ ، أن هناك مهام عاجلة تقع على كاهل الحركة العمالية ، فلا ينبغى أن تقتصر الانتخابات النقابية للدورة الجديدة على مجرد التصويت ثم اعلان الفائزين كما يحدث فى كل مرة ، بل يجب أن يتم التصويت والانتخاب بعد وقفة حساب تنظيمية لكل تشكيل نقابى فى جمعيته العمومية أمام قواعده كما طالبت برفع الحظر على تقارير التفتيش المالى على النقابات وانتقدت عدم انتظام النقابات العامة فى عقد جمعياتها العمومية [٨٩]. وبالبنسة لنظام المدعى

الاشتراكى فقد أعلن الحزب رفضه لهذا النظام على اعتبار أنه يتعارض مع الحريات النقابية المكفولة فى اتفاقيات العمل الدولية والتى وقعتها مصر ، وإذا كان القصد من عرض أسماء المرشحين على المدعى الاشتراكى هو حماية الحركة النقابية من المنحرفين ، فإن القانون العام وميثاق الشرف الأخلاقى للعمل النقابى كفيل بأداء هذا الدور (٩٠).

اضافة إلى كل ذلك ، انتقد حزب العمل موقف الحزب الوطنى من الحركة النقابية ومحاولاته المستمرة للتدخل فى انتخابات النقابات العمالية مؤكداً على ضرورة استقلالية الحركة النقابية العمالية المصرية وعلى أن العضوية الحزبية عضوية شخصية وليست عضوية للتنظيم النقابى (٩١).

وفما يتعلق بالتواجد العمالى على المستوى القيادى الأعلى لحزب العمل فإن اللجنة التنفيذية للحزب التى تشكلت عام ١٩٨٠ وهى أول لجنة تنفيذية منتخبة للحزب ، تتكون من ٢ عضواً يحتل العمال مقعداً واحداً فقط مقابل ١٩ مقعد للفئات .

وبخصوص نسبة تمثيل العمال فى الهيئة البرلمانية للحزب فى انتخابات ١٩٧٩ وهى أول انتخابات دخلها الحزب عقب تأسيسه فقد حظى العمال بثمان مقاعد مقابل ١٦ مقعد للفئات و ٦ مقاعد للفلاحين (٩٢)

٥ - حزب الوفد الجديد:

يذكر البرنامج التأسيسى فى مقدمته أن استمرار التفاوت الكبير القائم بين مستوى الدخول العليا والدنيا يشمل خطراً جسيماً على أمن المجتمع ، وحتى القادرون لن يهنأ لهم عيش أو يستقر لهم أمن إلا إذا كفل المجتمع للفئات الكادحة ذات الدخل المحدود حداً أدنى من الحياة الكريمة ولهذا لامناص من مراعاة القيم والمفاهيم التى استقرت فى ضمير الشعب والتى تتمثل فى

الديمقراطية الاشتراكية وما تنطوى عليه من مبادئ منها ضمان حقوق الفئات الكادحة من عمال وفلاحين (٩٣).

أما فيما يتعلق بالعمل والعمال فإن البرنامج يؤكد على أن العمل عنصر أساسى من عناصر الإنتاج ولا يقل فى أهميته عن رأس المال أن لم يزد ، وإن الدولة ملزمة بإعداد اليد العاملة المؤهلة واللازمة لمختلف الأنشطة حتى لاتتوقف عملية الإنشاء والتعمير وأنها ملزمة أيضاً بتوفير فرص العمل للمواطنين وتشجيعهم عليه مع تقدير العاملين الممتازين منهم وإذا كان الحزب يؤيد المكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال ويعتبرها حقوقاً ثابته لهم ، إلا أنه يرى أن هذه الحقوق والمكاسب تقابلها واجبات يجب أن تتمثل أول ماتتمثل فى الإقدام على العمل والاخلاص فى أدائه لزيادة الإنتاج توصلاً لرفع مستوى معيشة ذوى الدخل المحدود ، ولهذا لابد من أن يؤخذ موضوع الثواب والعقاب مأخذ الجد فى تقييم العاملين ، وفى هذا الصدد يرى الحزب :

ضرورة التوسع فى تدريب الأيدى العاملة فى مختلف التخصصات والمهارات داخل مناطق العمل وفى معاهد التدريب .

- تمكين العاملين على جميع المستويات من الإسهام فى رؤوس أموال شركات القطاع العام التى يعملون بها بشروط ميسرة مما يدفعهم الى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .
- ضرورة قيام المؤسسات والشركات فى القطاعين العام والخاص بتوفير الرعاية الاجتماعية والثقافية للعاملين بها

الاستفادة من التقدم العلمى فى كثير من الصناعات اليدوية توفيراً لليد العاملة من جهة ورعاية لصحة العمال من جهة أخرى .

- الزام المؤسسات والشركات الصناعية الكبرى بتوفير المسكن الملائم

للعاملين فيها بالقرب من أماكن عملهم .

- ضرورة المحافظة على حقوق العمال والمساواة فى تلك الحقوق بين العاملين من كلا من القطاعين العام والخاص مع مد قطاع التأمينات الاجتماعية للجميع ، وصولاً إلى نظام التأمين ضد البطالة فى القريب العاجل (٩٤) .

وبالنسبة لقضية الأجور والأسعار ، ذهب حزب الوفد إلى أن رفع الأجور ليس هو الوسيلة المثلى لمكافحة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بل قد يؤدى الى مزيد من التضخم كما أن الغاء الدعم عن بعض السلع بطريق الطفرة غير حكيم فى الظروف الراهنة للبلاد والأفضل هو ترشيد هذا الدعم بعد دراسات دقيقة وبحيث لايستفيد منه سوى غير القادرين . وأكد على ضرورة تثبيت أسعار السلع الضرورية ومراقبة ذلك بدقة خاصة وأن ارتفاع الأسعار يزيد الفقراء فقراً والأغنياء غنى (٩٥) .

أما فيما يتعلق بالحريات النقابية فإن الحزب طالب برفع يد الدولة عن التدخل فى شئون النقابات ورفع كل وصاية أو رقابة عليها ، وأكد على ضرورة إلغاء الجمع بين منصبى وزير القوى العاملة ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وذلك تجنباً لتأثير السلطة التنفيذية عليها من بعيد أو قريب (٩٦) .

أما عن التواجد العمالى فى الهيئة العليا للوفد والتى تتكون من ٢٥ عضو، فإن العمال لايتمتعون سوى بمقعد واحد فيها

٦ - القوى المحجوبة عن المشروعية :

تسعى القوى المحجوبة عن المشروعية الى إيجاد موقع لها على الساحة السياسية من خلال أسلوبين الأول من خلال الالتفاف حول القيود القانونية والهيكلية التى تضعها السلطة الحاكمة بالدخول إلى الانتخابات العامة إما عبر

صيغة المستقلين أو من خلال النزول على قوائم أحد الأحزاب السياسية القائمة ، والثانى من خلال المنظمات النقابية والعمالية حيث تسعى هذه القوى بشكل منظم من خلال أعضائها فى هذه المؤسسات إلى ممارسة التأثير على العمل النقابى (٩٧). وسنتعرض فى هذه الجزئية الى الحركة الشيوعية والتيار الإسلامى .

أ - الحركة الشيوعية :

وسنركز على تنظيمين هنا الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى لكونهما أكثر التنظيمات فاعلية على مستوى الحركة وبلورة على مستوى البرامج ولو أن الأول يفوق الثانى فى هذا الصدد

فيما يتعلق بالحزب الشيوعى المصرى فقد تم اعلانه فى مايو ١٩٧٥ فى مناخ تصادمى مع السلطة السياسية حيث شهدت تلك الفترة عديد من الإضرابات والاعتصامات العمالية فى المراكز الصناعية الكبرى . ولقد كان للحزب وجود فى بعض النقابات العمالية وتأثير فى بعض الأوساط العمالية وقد أصدر الحزب برنامجه فى سبتمبر ١٩٨٠ عندما عقد مؤتمره الأول معلناً أنه كحزب ماركسى لينينى يؤمن بالصراع الطبقى وبالانتصار الحتمى للاشتراكية ويسعى استراتيجيا نحو بناء مجتمع شيوعى على أرض مصر ويعتبر الحزب مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢ أحد مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية حيث نجحت فى اجراء تغيير جوهرى فى التركيب الطبقى للسلطة السياسية العليا فى البلاد بنقلها من يد تحالف استعمارى اقطاعى احتكارى إلى يد البرجوازية الوطنية أما مرحلة السادات فتمثل مرحلة الثورة المضادة ويرى الحزب أن الاشتراكية فى مصر لن تتحقق إلا من خلال انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية لمهامها فى التنمية المستقلة وفى البناء الديمقراطى ومن هنا فإن الهدف المباشر للطبقة العاملة المصرية وحلفائها ليس بناء الاشتراكية وإنما انقاذ الوطن من براثن الثورة المضادة المتمثلة فى سياسة الانفتاح

الاقتصادى وما ترتب عليها من آثار .

ويرى الحزب أنه لكى تتحقق هذه الأهداف لابد من قيام حلف طبقى يضم العمال والفلاحين الفقراء والصغار والمتوسطين والأقسام الدنيا والمتوسطة من البرجوازية المنتجة فى الريف والمدينة بالإضافة إلى البورجوازية الصغيرة من موظفين وغيرهم بل أن الجبهة الوطنية الديمقراطية التى يطرحها الحزب يمكن أن تضم بعض القوى الساسية التى ترفض كل أو بعض سياسات النظام القائم حتى لو كان هؤلاء من المنتمين استراتيجيا للمعسكر المضاد

إن هذه الصياغة المتسعة للجبهة الوطنية تفترض عجز الطبقة العاملة بمفردها عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية رغم دورها القيادى وهو دور لايجب أن يكون بالقسر وإنما بالثقة المتبادلة بين الطبقة العاملة ومجمل الطبقات والقوى السياسية الحليفة داخل الجبهة (٩٨).

وبالنسبة لثقل هذا الحزب فى الحركة العمالية نجد أن له تأثير محدود فى انتخابات النقابات العمالية وأن كان جيد بالمقارنة بالفصائل الماركسية الأخرى(٩٩).

أما حزب العمال الشيوعى المصرى فيعتبر من أكثر المنظمات الماركسية فى مصر تشدداً من حيث الموقف السياسى ورؤيته لنظام الحكم ، ومن حيث المهام التى يطرحها على الطبقة العاملة من أجل تغيير هذا النظام تعود نشأة حزب العمال الى عام ١٩٦٥ ولكنه تجمد وبدأ يظهر مرة أخرى عقب هزيمة ١٩٦٧ ، ولعب دورا محدوداً فى انتفاضة ١٩٦٨ ، ولكنه لم يعلن عن وجوده إلا بعد وفاة عبد الناصر خاصة أثناء الانتفاضة الطلابية ٧٢ - ١٩٧٣ والذى لعب فيها دوراً بارزاً ويعتبر برنامج حزب العمال الحقبة الناصرية مرحلة البيروقراطية البورجوازية وأن ماحدث بعدها ليس ردة ولكنه امتداد ، وأن المهمة الملقاة على عاتق حزب العمال

انجاز الثورة الاشتراكية ويتكون التحالف الثورى من البروليتاريا وأشباه البروليتاريا وبروليتاريا الغد أى البورجوازية الصغيرة الفلاحية والحضرية (١٠٠)

ب - التيار الإسلامى :

للتعرف على توجهات وأفكار القوى الإسلامية اعتمدنا على مسح مجلة الدعوة الإسلامية فى الفترة من ٧ ٧ ١٩٨١ والتى تمثل مرحلة تصاعد المد الدينى فى مصر لم تهتم بالقضايا العمالية والنقابية بصفة مباشرة فلم تتعرض لهذا الموضوع فى أى صورة صحفية سواء مقال أو خبر أو تحقيق إلا أنها تناولت بعض الجوانب المتعلقة بالموضوع وإن كان بأسلوب غير مباشر فأبرزت فكرة كفالة الإسلام للحقوق الاجتماعية بما يجنب المجتمع الصراع الطبقى مستشهده بالمجتمع الإسلامى فى العصور الأولى الذى لم يشهد أى ثورات للطبقات الكادحة رغم تمتعه بدرجة عالية من الثراء والازدهار وهذا على عكس ماشهدت أوربا (١٠١).

وفى موضع آخر وتأكيداً لنفس المعنى السابق وهو انتفاء الصراع الطبقى فى المجتمع الإسلامى ، عرضت المجلة لمشروع الجمعية الدولية الإسلامية للعمل والتى تقوم على أساس انتظام المسلمين سواء أصحاب أعمال أو عمال الذين يعملون فى المشروعات الاقتصادية الإسلامية فى تجمع مهنى يلم شملهم سواء أطلق على هذا التجمع اسم منظمة أو اتحاد بهدف إقامة قاعدة أساسية للعمل الاقتصادى الإسلامى المعاصر المتميز بالممارسة الواعية للعقيدة والشريعة الإسلامية فى مضمار العمل الجماعى وبالنسبة للعمال فإن مثل هذا التجمع يهدف الى دفع وتحريك طاقات العمال المتاحة نحو أى تطبيقات إسلامية وتحفيز روح الوعى الإسلامى بما يمكن من مناهضة الأفكار الرأسمالية والشيوعية التى تتسرب لعقول العمال من خلال المنح والبعثات (١٠٢)

يلاحظ مما سبق أن القوى الإسلامية لاتعترف بالتناقض بين العامل وصاحب

العمل وتؤكد على انتفاء الصراع الطبقى فى المجتمع الإسلامى الذى يكفل الحقوق الاجتماعية لكافة طبقات المجتمع .

فى ضوء ماتقدم جميعه يمكن استخلاص الآتى :

١ - السعى الحثيث من قبل السلطة السياسية سواء فى المرحلة الشعبوية أو فى مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى للسيطرة على الحركة العمالية وإدماجها وذلك من خلال اشتراط عضوية التنظيم السياسى الواحد فى المرحلة الشعبوية للمرشحين للانتخابات النقابية بما يضمن عدم وصول أى عناصر معارضة الى مجالس ادارات المنظمات النقابية وتجدر الإشارة الى أن هذا القيد قد ورد فى القانون رقم ٨ لعام ١٩٥٨ الذى نص على قصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارات التنظيمات النقابية بكافة أنواعها على الأعضاء العاملين فى الاتحاد القومى . وظل هذا القيد سارياً فى عهد الاتحاد الاشتراكى ، حتى عام ١٩٧٥ إلى أن صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ الذى ألغى شرط العضوية العاملة فى الإتحاد الاشتراكى للترشيح لعضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية فقد نصت مادته الأولى على أن للمواطنين من غير الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى الحق فى الترشيح لعضوية مجلس الشعب والمجالس الشعبية ومجلس النقابات المهنية والعمالية ومجالس اتحاداتها ومجالس ادارة وحدات القطاع العام الشركات المساهمة وغيرها من التنظيمات الشعبية والجماهيرية(١٠٣). بيد أن التنظيم النقابى لم يهنأ بذلك إلا ثلاث سنوات ، إذ بصدور القانون ٣٣ لعام ١٩٧٨ و ٩٥ لعام ١٩٨٠ أصبح للمدعى الاشتراكى حق الاعتراض على المرشحين للانتخابات النقابية وهكذا استبدلت السلطة السياسية فى مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى

الاتحاد الاشتراكى بالمدعىَ الاشتراكى .

٢ - لجأت السلطة السياسية إلى أسلوب آخر للسيطرة على الحركة العمالية من خلال تدخل وزارة العمل فى أدق من تفاصيل حياة التنظيم النقابى بمستوياته المختلفة وفقاً للقوانين النقابية المتعاقبة فى كل من المرحلة الشعبوية ومرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى ، وان تميزت المرحلة الثانية بتخفيف حدة القيود الإدارية المفروضة على التنظيم النقابى فى بعض الجوانب فقد سمح القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ بالطعن فى حكم المحكمة الجزئية فيما يتعلق بالاعتراض على تكوين المنظمة النقابية . كذلك بالنسبة للحل فقد استبدل نفس القانون حل المنظمة النقابية بحل مجلس ادارتها أيضاً نص على عدم سريان أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على أعضاء المنظمات النقابية للبحث فيما يدخل فى اختصاصاتها وذلك إذا عقد الاجتماع بمقر التنظيم النقابى ، وهذا على خلاف القوانين العمالية السابقة عليه كما أوضحنا فى موضع سابق . وأخيراً بالنسبة للتصنيف النقابى فقد أشرك القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ الاتحاد العام للعمال لأول مرة فى تحديد المهن المتماثلة والمترابطة والمشتركة فى إنتاج واحد ونتيجة للإنتقادات التى وجهتها منظمة العمل الدولية للحكومة المصرية حذف المشرع سلطة وزير العمل فى القانون ١ لعام ١٩٨١ نهائيا واكتفى بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر .

٣ - لم تقتصر السلطة الساسية فى سعيها لإدماج الحركة العمالية سواء فى المرحلة الشعبوية أو مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى على أساليب المنع والتقييد فقط ، بل لجأت لبعض أساليب المنح والاغراء ممثلة فى مشاركة الحركة العمالية فى السلطة التشريعية سواء بالنص على نسبة

الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين أو شغل بعض أعضاء التنظيم النقابى لبعض المناصب القيادية فى السلطة التشريعية كما أوضحنا سلفاً وكذلك من خلال استحداث النص فى القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ على مشاركة التنظيم النقابى فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات القوانين خاصة المتصلة بشئون العمل والعمال . بيد أن للمارسة الواقعية أثبتت مدى تواضع وعدم فاعلية هذه المشاركة، وعلى أى حال فإن مسألة فعالية المشاركة بالنسبة لعديد من القطاعات والفئات فى المجتمع محل شك كبير فى البلدان النامية بصفة عامة .

لوحظ بطء وتأخر ردود أفعال التنظيمات النقابية تجاه تدخلات السلطة السياسية وبالتحديد قمة التنظيم النقابى ممثلة فى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، وأبرز مثال احجام الاتحاد عن الاعتراض بصورة رسمية على نظام المدعى الاشتراكى حتى عام ١٩٨٣ أى بعد مرور خمس سنوات على تطبيق النظام وبعد تغير القيادة السياسية وتوافر الظروف السياسية المتواتية ويمكن تفسير ذلك فى حرص الاتحاد العام للعمال على تجنب حدوث صدام مباشر بينه وبين القيادات السياسية خاصة فى أوقات التوتر والتضييق الديمقراطى .

لم يتضح موقف واضح للقواعد العمالية من تدخل السلطة السياسية فى استقلالية التنظيم النقابى وربما يعود ذلك إلى تركز اهتمام القواعد العمالية على المشاكل الحياتية اليومية بالأساس والتى تتعلق بالأجور والأسعار أكثر من الاهتمام بالقضايا السياسية ، فضلاً عن انخفاض حجم العضوية فى التنظيم النقابى إذ لاتتجاوز ٢٥٪ من حجم الطبقة العاملة المصرية (١٠٤).

٦ - أما فيما يتعلق بعلاقة الأحزاب السياسية بالحركة العمالية ، فلوحظ أنه باستثناء حزب التجمع لم يقدم أى حزب سياسى آخر برنامجاً شاملاً ومتكاملاً يحدد بوضع مشاكل الطبقة العاملة والبدائل المقترحة للحل . وقد اشتركت كل الأحزاب فى اهتمامها بقضية الأجور والأسعار فى اطار تناولها للقضية الاقتصادية وان تباينت رؤى كل حزب عن الآخر انطلاقاً من أيديولوجيته سواء تميل لليمين أو اليسار فبينما اتفق الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الأحرار وحزب العمل الاشتراكى وحزب التجمع على ضرورة إعادة النظر فى هيكل الأجور بحيث يرتبط الأجر بالإنتاج بالأسعار، فإنهم اختلفور فى كيفية اصلاح هيكل الأجور إذ أكد الحزب الوطنى الديمقراطى على ضرورة ربط الأجر بالإنتاج بالأسعار مع الالتزام بمبدأ الحد الأدنى للأجور وإنشاء مجلس أعلى للأجور، بينما أكد حزب الأحرار على حرية النقابات فى المفاوضة الجماعية لتحديد مستويات الأجور فى القطاعين العام والخاص ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة ، وقد طرح حزب العمل قضية الأجور والأسعار فى اطار قضية العدالة الاجتماعية والتى تقتضى وضع الأجر المناسب مع تكاليف المعيشة والأخذ بالسلم المتحرك للأجور وإصلاح النظام الضريبى ، وقد انفرد حزب التجمع بإعطاء مساحة أكبر لهذه القضية ووضع حلول تفصيلية لها وبيان الموارد المطلوبة لتنفيذها أما حزب الوفد فقد انفرد بعدم مطالبته برفع الأجور مشيراً إلى أن زيادة الأجر ليست الوسيلة المثلى لمكافحة ارتفاع الأسعار ومؤكداً على ضرورة تثبيت أسعار السلع الأساسية .

وفيما يتصل بقضية الحرية النقابية انفرد الحزب الوطنى بالتأكيد فى برنامجه على أن ممارسة حق تكوين النقابات منوط باتفاق مذاهبها مع فكرة النظام العام واضعاً بذلك قيود مطاطة على حرية تكوين النقابات . بينما طالبت أحزاب

المعارضة باعطاء النقابات قسطها من الحرية النقابية وتحقيق استقلاليتها ، إذ أكد حزب الأحرار على ضرورة كفالة حرية المنظمات النقابية فى التعبير عن رأيها وعارض تدخل المدعى الاشتراكى فى الانتخابات النقابية . أما حزب العمل فقد أكد على هذه النقاط فضلاً عن مناداته بضرورة استعادة الجمعيات العمومية للمنظمات النقابية لدورها فى محاسبة قياداتها وطالب حزب الوفد برفع يد الدولة عن التدخل فى أعمال النقابات والغاء الجمع بين منصبى وزير العمل ورئيس الاتحاد العام للعمال .

وقد أضاف حزب التجمع لهذه القائمة بنوداً أخرى مثل إحياء نظام المندوب النقابى ، وفصل الثقافة العمالية عن أى جهاز سياسى أو إدارى ، وانتظام عقد الجمعيات العمومية . كما انفرد عن بقية الأحزاب بدفاعه عن حق الإضراب وابراز الدور السياسى للحركة العمالية .

وإذا انتقلنا لأرض الواقع وتساءلنا عن مدى ثقل الحركة العمالية فى الأحزاب السياسية المختلفة من خلال طرح بعض المؤشرات مثل نسبة تمثيل العمال فى المستويات القيادية العليا للأحزاب ونسبة تمثيل العمال للفئات فى الهيئات البرلمانية للأحزاب الممثلة فى السلطة التشريعية [١٠٥]. وأخيراً ثقل الأحزاب السياسية المختلفة فى التنظيم النقابى بمستوياته المختلفة وفى القواعد العمالية سنجد أن نسبة تمثيل العمال فى المستويات القيادية العليا للأحزاب الساسية منخفضة للغاية كما أوضحنا سلفاً وكذلك الوضع بالنسبة للهيئات البرلمانية للأحزاب السياسية الممثلة فى السلطة التشريعية وان توافرت بعض الاستثناءات .

أما بالنسبة لثقل الأحزاب السياسية فى التنظيم النقابى بمستوياته المختلفة وفى القواعد العمالية نجد أن الحزب الوطنى الديمقراطى يسيطر على معظم مقاعد المجلس التنفيذى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ففى الدورة ٧٩ -

١٩٨٣ شغل الحزب الوطنى حوالى ٢٢ مقعد من مقاعد المجلس التنفيذى البالغة ٢٥ مقعد ، بينما شغل الثلاث مقاعد الباقية عضوين مستقلين وعضو من حزب العمل وعلى الأرجع أن الوضع لايختلف كثيراً فى مجالس ادارات النقابات العمالية(١٠٦).

أما بالنسبة لتأثير الأحزاب السياسية فى المستويات الدنيا من التنظيم النقابى وفى صفوف القواعد العمالية ، فهذه مسألة خلافية إذ تباينت فيها وجهات نظر القيادات النقابية عن القيادات الحزبية فمن خلال عقد الباحثة بعض اللقاءات مع هذه القيادات أكدت الفئة الأولى على تواضع بل وانعدام تأثير الأحزاب السياسية فى صفوف القواعد العمالية ، بينما أكدت الفئة الثانية على تواجدها ونفوذها الحزبى فى بعض المناطق الصناعية .

وعلى أية حال فإن الباحثة مع الإقرار بأن قانون الأحزاب السياسية وضع قيداً على نشاط الأحزاب فى صفوف العمال كما أشرنا سلفاً عندما حظر اقامة مقار أو لجان فى المناطق الصناعية والانتاجية إلا أن هذا لاينفى أن لبعض الأحزاب تواجد فى بعض القلاع الصناعية مثل حلوان واسكو وكفر الدوار مثل حزب التجمع وبدرجة أقل حزب العمل .

هوامش وتعليقات

(*) ظهرت وزارة العمل للوجود تحت اسم مكتب العمل فى عام ١٩٣٠ بناء على قرار مجلس الوزراء بإنشاء مكتب للعمل تابع لوزارة الداخلية برئاسة المستر جريفز الانجليزي، ثم تحول إلى مصلحة تابعة لوزارة التجارة عام ١٩٣٥ وفى عام ١٩٥٥ تم إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وفى عام ١٩٦١ استقلت وزارة العمل بنفسها، وفى عام ١٩٦٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٧١ بتنظيم الوزارة وتحديد رسالتها ثم القرار الجمهورى ٢٤٠٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء وزارة القوى العاملة فى إطار إعادة تشكيل الجهاز الحكومى.

(٢) - النشرة العشريعية ، مجموعة التشريعات الصادرة خلال الستة شهور لعهد التحرير ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٣ يناير ١٩٥٣، ص ٥٥٨

- النشرة العشريعية ، ابريل ١٩٥٩، ص ١١٧٤

- النشرة العشريعية ، مارس ١٩٦٤، ص ١١٤١

- النشرة العشريعية ، مايو ١٩٧٦، ص ١٧٠١

- الجريدة الرسمية، ٨ يناير ١٩٨١، ص ٦٣

(٣) جمال البنا، مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية، مرجع سابق، ص.ص ٢٤ - ٢٨

(٤) الجريدة الرسمية، ١٩٦٢/١/١٣، ص.ص ٩٠ - ٩١

(٥) الجريدة الرسمية ، ١٩٧٢/٧/١٣، ص.ص ٣٢٦ -١٢٧

(٦) عبد الرؤوف أبو علم، الحركة العمالية من المفهوم الاقتصادى للمفهوم السياسى، الطليعة، يونيو ١٩٦٦، ص.ص ٥٥ - ٥٦

(٧) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر تشريع العمل ٢ - ٥ أكتوبر ١٩٦٥، القاهرة: ص.ص ١٥٠ - ١٥٥

(٨) جريدة العمال، ١٩٧٦/٦/١٤، ص١

(٩) الطليعة، رؤية العمال لمشكلات الحركة النقابية فى الواقع المصرى، نوفمبر ١٩٦٨، ص.ص ٢١ - ٤٨

وأيضاً محمد فهمى النقراشى، النقابية الضيقة والنقابة فى مرحلة التحول الاشتراكى، الطليعة، نوفمبر ١٩٦٨، ص ٥١ - ٥٢

كذلك عبد المنعم الغزالى، محاضرات فى الحركة النقابية المصرية العربية الافريقية ٧٥ - ١٩٨٧، مرجع سابق، ص ٢٥

(١٠) تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤، والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧، والقرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، والقرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩، والقرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٣، والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦.

(١١) كان عدد الأعضاء ٣٥٠ عضواً قبل التعديلات

(١٢) مجلس الشعب، القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤

(١٣) مرجع سابق.

(١٤) النشرة التشريعية ، مايو ١٩٧٦، ص ١٦٧٨

(١٥) مرجع سابق، ص ١٦٨٢

(١٦) جريدة الأهرام، ١٩٦٩/٦/٣٠

(١٧) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، البند الأول والثانى من جدول أعمال الجمعية العمومية العادية ٢٣ - ٢٥ فبراير ١٩٨١، فبراير ١٩٨١، ص.ص ١١٩ - ١٢٠

(١٨) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، العيد الفضى، مرجع سابق، ص ٤٤

أنظر أيضاً: ملاحظاته على الخطة الاقتصادية لعامى ٧٧ - ١٩٧٨ فى:

* الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الجمعية العمومية العادية ١٩٧٨، ملاحق التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد خلال ١٩٧٧، القاهرة، يناير ١٩٧٨، ص.ص ١٥ - ٢٢

* الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الجمعية العمومية العادية١٩٧٩، ملاحق التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد خلال عام ١٩٧٨، القاهرة، فبراير ١٩٧٩، ص.ص ١٧-٢٤

(١٩) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، البند الأول والثانى من جدول أعمال الجمعية العمومية العادية ٢٣-٢٥ فبراير ١٩٨١، مرجع سابق، ص.ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٢٠) الاتحاد العام للعمال، العيد الفضى، مرجع سابق، ص.ص ٣٣ - ٣٦

(٢١) المقصود ببعض قيادات التنظيم النقابى أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال على مر الدورات المختلفة حيث لم تتمكن الباحثة من الحصول على أسماء مجالس إدارات النقابات العامة على مر الدورات النقابية باستثناء آخر دورة نقابية ٧٩ - ١٩٨٣

(٢٢) أنظر المزيد عن أحداث ١٩٦٨ - مضبطة مجلس الأمة، الجلسة ٢٠، دور الانعقاد العادى الخامس، الفصل التشريعى الأول، ١٩٦٨/٢/٢٧ ص.ص ٩٠٣ - ٩٠٧

أنظر أيضاً: مضبطة مجلس الأمة، الجلسة ٢١، ١٩٦٨/٢/٢٨، مرجع سابق، ص.ص ٩٠٩ - ٩٤٤

(٢٣) أنظر المزيد: مضبطة مجلس الشعب، الجلسة ١٧، دور الانعقاد الثانى، الفصل التشريعى الأول، ٢٩ يناير ١٩٧٧، ص.ص ٨٢٩ - ٨٦٤

(٢٤) أنظر المزيد: مضبطة مجلس الأمة، الجلسة ٣٣، ١٩٧٧/٣/١٦، مرجع سابق، ص.ص ٤١٧٥ - ٤٣٦٥

(٢٥) الجريدة الرسمية، ١٩٧١/٩/١٢، ص ١٥

(٢٦) النشرة التشريعية ، يونيو ١٩٧٨، ص ٣٥٨٢

أيضاً محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص.ص ١٩١ - ١٩٢

(٢٧) عبد المجيد أحمد، نظام المدعى الاشتراكى، قضايا فكرية، مرجع سابق، ص ١٦٦

(٢٨) النشرة التشريعية ، مايو ١٩٨٠، ص.ص ١٤١٥ - ١٤١٦

(٢٩) مرجع سابق، ص ١٤٢٣

(٣٠) محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٩٧

(٣١) محمد السمان إبراهيم، «لا وألف لا للمدعى الاشتراكى»، جريدة الشعب، ١٩٧٩/٦/٢٦

(٣٢) جريد الشعب، ١٩٧٩/٧/١٧

(٣٣) جريدة الشعب، ١٩٨٠/٢/٢٦

(٣٤) جريدة العمال، ١٩٨٣/٦/٢٧، ص.ص ١ - ٣

(٣٥) جمال البنا، مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية، مرجع سابق، ص.ص ٢٤ - ٢٨

- وأيضاً حسين شعلان، التنظيمات السياسية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، **الطليعة**، يوليو ١٩٦٥، ص.ص ١٠٤- ١٠٨

(٣٦) ملف الأهرام، ١٩٦٠/٦/٦

(٣٧) مرجع سابق.

(٣٨) جمال البنا، مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية، مرجع سابق، ص ٣٠

(٣٩) الجريدة الرسمية، ١٩٥٨/٤/٣، ص ٢

(٤٠) **الطليعة**، وثائق تاريخية، المجموعة الثالثة، ابريل ١٩٦٥ ص ١٥٨

(41) Waterbury, J., Op. cit., p. 314

(٤٢) محمود حسين، مرجع سابق، ص ١٢٩

(٤٣) أمين عز الدين، الالتزام أساس عضوية التنظيم السياسى، **الطليعة** ، يونيو ١٩٦٦، ص.ص ٤٤ - ٤٥

محمد عجلان، الاتحاد الاشتراكى بين الماضى والمستقبل، **الطليعة**، مايو ١٩٦٨، ص ٣٢

والمزيد فى سميرة سينوت حبيب، **الاتحاد الاشتراكى العربى، دراسة تحليلية**، رسالة

ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٢

(٤٤) عبد المنعم الغزالى، الحركة النقابية المصرية وقضايا الوطن، الطليعة، أكتوبر ١٩٧١ ص٤٨

(45) Bianchi, R., The Corporatization of the Egyptian Labor Movement, Op. cit., p. 432

(٤٦) عبد المنعم الغزالى، محاضرات فى الحركة النقابية...، مرجع سابق، ص ٢٢

(٤٧) الطليعة، رؤية العمال لمشكلات الحركة النقابية فى الواقع المصرى، مرجع سابق، ص.ص ٢١ - ٤٨

(٤٨) الجريدة الرسمية، ٧ يوليو ١٩٧٧، ص.ص ٦٩٨ - ٧٠٢

الجريدة الرسمية، ٣٠ مايو ١٩٧٩، ص.ص ١ - ٤

الجريدة الرسمية،د ١٣ يوليو ١٩٨٠، ص.ص ٢٤ - ٢٦

الجريدة الرسمية، ٣٠ ابريل ١٩٨١ ص.ص ١٣٠٠ - ١٣٠٢

(٤٩) سامى محمد، «العمل والعمال: قراءة فى برنامج حزب مصر» جريدة مصر، ١٩٧٨/٥/٢

(٥٠) جريدة مصر، ١٩٧٨/٧/٢٥

(٥١) الحزب الوطنى الديمقراطى، المبادىء والأسس العامة لبرنامج الحزب الوطنى الديمقرطى، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٨

(٥٢) مرجع سابق ، ص ٥٢

(٥٣) مرجع سابق ، ص ٥٥

(٥٤) الحزب الوطنى الديمقراطى، المؤتمر العام الأول ٢٩ سبتمبر - ١ أكتوبر، القاهرة، ١٩٨٠، ص.ص ١٦٤ - ١٦٥

(٥٥) الحزب الوطنى الديمقراطى، المؤتمر العام الثانى ٢٨ - ٣٠ سبتمبر ١٩٨١، القاهرة، ص.ص ٢١٤ - ١٢٧

(٥٦) جريدة مايو ١٩٨١/٣/٩، ١٩٨١/٣/١٦ ١٩٨١/٥/٤ ١٩٨١/٥/١١و ١٩٨١/٦/٢٢

(٥٧) جريدة الجمهورية، ١٩٧٨/١/٧، (ملف الأهرام)

(٥٨) حزب الأحرار الاشتراكيين، برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين، القاهرة ص.ص ٢٨ - ٢٩

(٥٩) مرجع سابق ، ص.ص ٢٩ - ٣٣

(٦٠) مرجع سابق ، ص ١٣

(٦١) جريدة الأحرار ، ١٩٧٨/٧/٣١

(٦٢) جريدة ال حرار ، ١٩٧٩/١٢/٢٤

(٦٣) جريدة الأحرار ، ١٩٧٩/٩/١

(٦٤) ملف الأهرام ، ١٩٧٧/٨/٢٥

(٦٥) لم نتمكن من الحصول على أسماء الأمانة العامة عند التأسيس فى عام ١٩٧٦، ولذا اضطررنا للاعتماد على تشكيل عام ١٩٨٥

(٦٦) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام، المؤتمر العام الأول للحزب ١٠/١١ ابريل ١٩٨٠، القاهرة، ص.ص ١٦٧ - ١٦٩

(٦٧) أنظر المزيد من التفاصيل عن تعديل جدول الدرجات، مرجع سابق ، ص ١٧٣

(٦٨) مرجع سابق ، ص.ص ١٧٧ - ١٧٨

(٦٩) مرجع سابق ، ص ١٨٨

(٧٠) مرجع سابق ، ص ١٨١

(٧١) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، قرارات المؤتمر العام الأول للعمال، ١٨ - ١٩ يونيو ١٩٨١ ، القاهرة، ص.ص ٢ - ٧

(٧٢) لمزيد من التفاصيل حول توصيات المؤتمر ، أنظر مرجع سابق ،

(٧٣) جريدة الأهالى، ٨ مارس ١٩٧٨، ص ٣

لمزيد من التفاصيل: حسين عبد الرازق، مرجع سابق ، ص.ص ١٦٤ - ١٧١

(٧٤) مرجع سابق ، ص.ص ١٦٧ - ١٧١

(٧٥) جريدة الأهالى، ١٩٧٨/٤/١٢ و ١٩٧٨/٤/٢٦

(٧٦) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، «ورقة معلومات عن مشروع القانون المعد للاصدار بشأن الشركات القابضة والشركات العامة»، مكتب العمال المركزى ١٩٨١ راجع أيضاً، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، قرارات المؤتمر العام الأول للعمال، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٦

(٧٧) مجلة السواعد، (مجلة يصدرها مكتب العمال المركزى بحزب التجمع)، عدد ٢ ١٩٧٩/١٠/٢، ص ٢

راجع أيضاً: حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، «فى ذكرى تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ٣٠ يناير ١٩٨٠»، مكتب العمال المركزى، ١٩٨٠

(٧٨) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، «لا للارتباط بالاتحاد الدولى للنقابات» مكتب العمال المركزى، ١٩٨٠/٩/١٥.

(٧٩) مرجع سابق

كذلك المؤتمر الأول للعمال، «عمال مصر ووحدة العمال العرب»، مرجع سابق، ص ٤

(٨٠) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى، «النضال النقابى، الأشكال والأساليب»، كراسات عمالية (١)، ١٩٧٩، ص.ص ٢ - ٧

(٨١) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، محضر اجتماع أمانة اللجنة المركزية، ١٩٨٠/٢/١٦

(٨٢) حزب العمل الاشتراكى، برنامج حزب العمل الاشتراكى، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٠

(٨٣) مرجع سابق ، ص.ص ٢٣ - ٢٥

(٨٤) مرجع سابق ، ص ١٥ - ١٦

(٨٥) مرجع سابق ، ص.ص ٢٩ - ٣٠

(٨٦) حزب العمل الاشتراكى، **المؤتمر العام الأول**، ١٠ - ١١ يونيو ١٩٨٢، القاهرة، ص ٥
(استثنيناء حزب العمل وتعرضنا لمؤتمر ٨٢ - ٨٣ ضمن الدراسة لكونها أول مؤتمرات يعقدها الحزب منذ تأسيسه ولتناولهما بعض القضايا النقابية والعمالية).

(٨٧) حزب العمل الاشتراكى، **المؤتمر العام الثانى**، ٢٢ - ٢٣ ديسمبر ٨٣، القاهرة، ص.ص ١٤-١٨

(٨٨) عبد الوهاب منتصر، «نسبة العمال والفلاحين فى خطر، المديرون ورؤساء مجالس الإدارة يتسللون إلى مقاعد العمال»، **جريدة الشعب**، ١٩٧٩/٦/٥

(٨٩) **جريدة الشعب** ، ١٩٧٩/٦/٥

(٩٠) **جريدة الشعب** ، ١٩٧٩/٧/٣ و ١٩٧٩/٧/١٧

(٩١) **جريدة الشعب**، ١٩٧٩/٦/٥

(٩٢) يجدر التنويه أن حزب الوفد يخرج من إطار الدراسة لأنه لم يمارس نشاط فعلى إلا فى عام١٩٨٣ ، ولذا اكتفينا بالبرنامج فى دراسة علاقته بالحركة العمالية.

(٩٣) حزب الوفد الجديد، **البرنامج الأسيسى لحزب الوفد الجديد**، القاهرة ١٩٧٧، ص ٣

(٩٤) مرجع سابق ، ص.ص ٥٨ - ٦٠

(٩٥) مرجع سابق ، ص.ص ٢٦ - ٢٧

(٩٦) مرجع سابق ، ص.ص ٤ - ١١

(٩٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧**، القاهرة: المركز، جريدة الأهرام، ١٩٨٨، ص ٣٥٨

(٩٨) مرجع سابق ، ص.ص ٣٦٤ - ٣٦٦

(٩٩) مرجع سابق ، ص ٣٧٠

(١٠٠) مرجع سابق ، ص ٣٧٢

راجع أيضاً مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨، القاهرة: المركز، جريدة الاهرام، ١٩٨٩ ص.ص ٥٢٦ - ٥٣٥

(١٠١) مصطفى كمال وصفى، «الحرية الفردية والحرية الاجتماعية فى الاسلام»، مجلة الدعوة، يناير ١٩٧٨، ص ١١

(١٠٢) أحمد عزت مدنى، مشروع الجمعية الدولية الاسلامية للعمل، مجلة الدعوة، فبراير ١٩٧٨، ص.ص ٦٠ - ٦١

(١٠٣) الجريدة الرسمية ، ١٩٧٥/٥/٢٩، ص ٤٢٢

(١٠٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، مرجع سابق، ص ٣٥٠

(١٠٥) هذا المؤشرت يعتبر مؤشر غير دال بدرجة كبيرة إذ أن الاحزاب السياسية لاتستطيع التحكم بدرجة كبيرة فى تحديد نسبة العمال والفئات فى هيئاتها البرلمانية خاصة فى نظام الانتخاب الفردى المطبق فى فترة الدراسة.

(١٠٦) تم الاستدلال على الانتماءات الحزبية لأعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال من خلال عقد بعض اللقاءات مع بعض الشخصيات النقابية. وأن تعسر القيام بهذا بالنسبة لمجالس إدارات النقابة العامة.

الخاتمـــة

سعت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الحركة العمالية والسلطة السياسية مركزة على الأدوار التى لعبتها الحركة العمالية تجاه السلطة ، والسياسات التى انتهجتها الأخيرة ازاءها من ٥٢ ١٩٨١ وقد تبنت الدراسة اطار النظم السلطوية البيروقراطية ومفهوم الأدماجية لتفسير ديناميات التفاعل بين الطرفين.

يمكن الاجابه على التساؤلات والمقولات المطروحة فى المقدمة من خلال مناقشة ثلاثة عناصر :

١ - مدى انطباق الاطار النظرى على الواقع المصرى .

٢ - موقف النظام السياسى المصرى من التنظيمات الوسيطة وعلى وجه التحديد التنظيم النقابى والحركة العمالية .

٣ - الادوار التى اضطلعت بها الحركة العمالية بالمفهوم الواسع السابق الإشارة اليه فى المقدمة .

أولا : مدى انطباق الاطار النظرى على موضوع الدراسة :

مر النظام السياسى المصرى بمرحلتين ، مرحلة التصنيع باحلال الواردات ٥٧ - ١٩٧٤ ، ومرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى ٧٤ - ١٩٨١ ، وقبل الدخول فى تحليل طبيعة هاتين المرحلتين لابد من الرجوع الى فترة ماقبل الثورة

وما بعدها مباشرة لتوضيح سياق تبنى سياسة التصنيع باحلال الواردات فقد مثلت مرحلة ماقبل الثورة المرحلة الاوليجاركية - طبقا للإطار النظرى - اذ كان يهيمن على النظام كبار ملاك الأراضى الزراعية والذين يحتكرون تجارة تصدير القطن ويمكن اعتبار الفترة من ٥٢ - ١٩٥٦ بمثابة استمرار للنظام القديم (١) حيث ظل المشروع الخاص قائم بل واتخذ النظام الجديد عديدا من الاجراءات الهادفة لتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبى مثل القانون رقم ١٥٦ لعام ١٩٥٣ والمعدل بالقانون ٤٥٧ لعام ١٩٥٤(٢) ، بيد أنه لاينبغى تجاهل أن هذه الفترة قد شهدت بواكير التحول نحو سياسة التصنيع باحلال الواردات Import Substitution Industrialization متمثلة فى الاستثمار العام وخاصة الصناعى وظهور مجموعة مشروعات مجلس الانتاج (٣)

١ - مرحلة التصنيع باحلال الواردات ٥٧ - ١٩٧٤ :

يمكن تقسيم هذه المرحلة الى فترات فرعية توضح تطور هذه السياسة كالأتى:

أ - ٥٧ - ١٩٦١ شهدت هذه الفترة بداية تبلور التوجه الراديكالى للنظام عقب العدوان الثلاثى ، وفشل النظام فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المشروع الخاص بعد احجام الاخير عن القيام بالدور المرسوم له(٤) وبالفعل بدأ نمط رأسمالية الدولة فى التشكل اذ ازداد دور الدولة الاقتصادى فى مقابل تناقص دور الرأسمالية الخاصة ، وقد نما التصنيع بمعدلات متزايدة طبقا لبرنامج التصنيع ٥٧ - ١٩٦٠ (٥).

ب ٦١ ١٩٦٥ استهل النظام هذه الفترة باصدار قوانين يوليو الاشتراكية وحركة التأميمات الكبرى ٦١ - ١٩٦٤ ،والتى بمقتضاها تم توفير التراكم الرأسمالى المطلوب لتبنى استراتيجية تنموية مستقلة تقوم على التصنيع

باحلال الواردات وقد اصابت الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ٦١ - ٦٤/١٩٦٥ قدرا كبيرا من النجاح ، اذا ارتفع نصيب قطاعات الصناعة والتعدين والكهرباء الى ٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وازداد الانتاج الصناعى بنسبة ٩٪ سنويا أى ضعف ماتحقق فى الفترة ٤٥ - ١٩٥٢[٦] وقد شهدت هذه الفترة بداية السياسات الشعبوية حيث تم اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الوسطى والشعبية كما أوضحنا فى متن الدراسة وتجدر الاشارة الى أن سياسة التصنيع باحلال الواردات لم تركز فقط على انتاج السلع الاستهلاكية بل اهتمت ايضا ببعض الصناعات الاخرى حيث استحدثت صناعات ذات تكنولوجيا متقدمة منها الحديد والصلب والألومنيوم ومنتجاته وصناعة اطارات السيارات والأت الديزل وتجميع السيارات [٧]. على أمل أن يمهد ذلك الى اقامة قاعدة صناعية متطورة مستقبلا وتوضح احصائية أعدها البنك الدولى عن مدى التطور الصناعى فى الدول الاعضاء - نقلا عن على الجريتلى - أن مصر تسبق معظم الدول العربية من حيث نسبة القيمة المضافة فى قطاع الصناعة الى القيمة المضافة فى القطاع السلعى بوجه عام [٨]. بيد أن المشكلة كمنت فى اسراف الحكومات المتعاقبة فى اقامة صناعات كان المكون الأجنبى فيها عاليا والقيمة المضافة محليا منخفضة نسبيا مما جعلها تضطر الى استيراد الالات والمواد الأولية والسلع الوسيطة . وقد انعكس ذلك على ميزان المدفوعات اذ ارتفعت نسبة الواردات من الالات والخامات والسلع الوسيطة الى مجموع الوادات مما أدى فى النهاية الى وقوع النظام فريسة لازمة تعميق التصنيع

جـ - ٦٥ - ١٩٧٤ شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة وبداية أخرى جديدة فقد فشل النظام فى تحقيق التراكم الرأسمالى المطلوب لتمويل الخطة الاقتصادية الثانية خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ وما ترتب عليها من تزايد معدلات الانفاق

العسكرى ، وتضخم المديونية الخارجية وفقدان البلاد جزء كبير من مواردها مع اغلاق قناة السويس واحتلال سيناء . وقد صاحب ذلك تأزم الأوضاع السياسية فى البلاد وما أدت اليه من مرارة وغضب اجتماعى وأعمال احتجاج جمعى مثل مظاهرات الطلبة والعمال ١٩٦٨ ، ومظاهرات الطلبة ٧٢ - ١٩٧٣ وقد بدأت ارهاصات التحول نحو سياسة الاندماج فى السوق الرأسمالى«العالمى قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ عندما قدم رئيس الجمهورية ورقة اكتوبر التى تناولت مسار العمل السياسى الاقتصادى والاجتماعى ومعالم استراتيجية التنمية حتى عام ٢ وطالبت بدعم القطاع العام وترشيد سياساته ، وكذلك تشجيع الاستثمار الخاص العربى والأجنبى فى اطار مايسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى

٢ - مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى ٧٤ - ١٩٨١ :

طبقا للاطار النظرى يسعى النظام السلطوى البيروقراطى الى تحقيق هدفين الأول اصلاح الأحوال الاقتصادية المتردية نتيجة السياسات الشعبوية السابقة بالإندماج فى السوق الرأسمالى العالمى وجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف تعميق التصنيع واحداث طفرة تصديرية ، والثانى استعادة النظام المتداعى فى المجتمع بتهميش القطاعات الشعبية سياسيا واقتصاديا وقد حدث التحول من مرحلة التصنيع باحلال الواردات الى مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى فى مصر نتيجة فشل النظام الشعبوى فى تحقيق التوفيق بين التراكم الرأسمالى من ناحية الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى من ناحية أخرى [١٠].

بيد أن الواقع المصرى فى تلك المرحلة انحرف فى بعض الجزئيات عن الاطار النظرى فبالفعل اندمج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى الا أنه فشل فى تعميق التصنيع وتحقيق طفرة تصديرية وتدلل عديد من المؤشرات على ذلك أولها ارتفاع معدل نمو التجارة الخارجية خاصة شق الواردات ، فقد قفز معدل

الواردات من ٣ر٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٣ر٥١٪ عام ١٩٧٧ فى مقابل زيادة طفيفة فى نسبة الصادرات من ٨ر٤٪ عام ١٩٧٠ الى ٣ر١١٪ عام ١٩٧٧ ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل صادرات المواد الأولية خاصة الوقود وتراجعت الصادرات من المنتجات الصناعية كذلك الواردات من المواد الأولية المتجهة للصناعة فى مقابل زيادة الواردات من المنتجات المصنعة [١١]. أما ثانيها فيتمثل فى تركز الاستثمارات فى الانشطة التجارية والطفيلية والعزوف عن مجال الانتاج، وقد شهد قطاع الخدمات نموا كبيرا بالمقارنة بالقطاع الصناعى والزراعى فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٧ ، فقد احتلت الزراعة القاع من حيث الترتيب ١ر٣٪ سنويا تليها الصناعة ٢ر٥٪ ثم الخدمات ٧ر١١٪ وهذا يعنى قصورا فى توفير الانتاج الضرورى لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير وتزايد اختلال التوازن لصالح القطاعات غير الإنتاجية [١٢].

ثانيا: موقف النظام السياسى المصرى من التنظيم النقابى والحركة العمالية:

يمكن تفسير سياسات النظام سواء فى مرحلة التصنيع باحلال الواردات أو مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى تجاه التنظيم النقابى والحركة العمالية فى ضوء مفهوم الادماجية بنوعيها الشعبى والمحافظ / Inclusionary Exclusionary Corporatism والذى يعد محدد العلاقة بين النظام السياسى وجماعات المصالح .

بدأت الصياغة الادماجية للنظام تتبلور فى عام ١٩٥٣ متمثلة فى هيئة التحرير ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ثم الاتحاد القومى ٥٨ ٦١ وتوجت بقيام الاتحاد الاشتراكى ٦٢ - ١٩٧٦ وقد تم تقنين تبعية التنظيم النقابى للتنظيم السياسى

الواحد بالقانون ٨ لعام ١٩٥٨ الذى نص على قصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارات النقابات بكافة أنواها على الأعضاء العاملين بالإتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكى ويذلك خول القانون التنظيم السياسى الواحد التدخل فى الانتخابات النقابية ومن ناحية أخرى قامت الصياغة الادماجية للاتحاد الاشتراكى على أساس أن يمثل تحالف قوى الشعب العامل بما يعنى انتفاء الصراع الطبقى ، والتأكيد على عدم وجود جماعات متنافسة داخل المجتمع ، وبالتالى فإن مسألة استقلال جماعات المصالح أمر غير وارد فالاتحاد الاشتراكى يمثل السلطة الشعبية التى تقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، بينما تقوم التننظيمات النقابية بتنفيذ السياسة التى يرسمها وقد ظهرت أراء ودعاوى فى هذه الفترة تنادى بالغاء النقابات بحجة انتهاء دورها فى ظل النظام الاشتراكى ومن ناحية أخرى فقد روجت السلطة السياسية لفكرة تغير وظيفة النقابة فى المجتمع الاشتراكى من الدفاع عن حقوق العمال الى المساهمة فى زيادة الإنتاج وزيادة فعالية النظام الاقتصادى ، ومساندة النظام انطلاقا من مقولة أنه بدخول مرحلة التحولات الاجتماعية والاقتصادية فإن النظام يقف بالكامل للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة الأمر الذى يجعل النضال المستقل للطبقة العاملة من أجل حقوقها أمر غير مطلوب بل وضار جدا . وقد أكد دليل التنظيم النقابى عام ١٩٦٤ على أن المجتمع الاشتراكى الذى تم اقامته يغير دور التنظيمات النقابية من النضال ضد الادارة الى التعاون معها بهدف حل المشاكل التى تواجه العاملين وزيادة الانتاج (١٣)

وقد شهدت مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى استبدال تدخل الاتحاد الاشتراكى فى شئون التنظيم النقابى بنظام المدعى الاشتراكى ابتداء من عام ١٩٧٨ بصدور قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لنفس العام ثم قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لعام ١٩٨٠

وجدير بالذكر أن الفترة الوجيزة التى تمتع فيها التنظيم النقابى بقدر من الحرية كانت من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٨ أى الفترة الواقعة بين صدور القانون رقم ١٦ لعام ١٩٧٥ بالغاء شرط العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى للترشيح لعضوية مجالس ادرارة النقابات وصدور قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لعام ١٩٧٨ ولم تقتصر سياسات السلطة السياسية سواء فى حقبة التصنيع باحلال الواردات أو الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى على محاولة احتواء والسيطرة على الحركة العمالية من خلال الاتحاد الاشتراكى أو المدعى العام الاشتراكى بل استخدمت عديد من الآليات الادماجية الأخرى والمتمثلة فى الآتى :

- تقنين نظام واحدية وهيراركية التنظيم النقابى فمقتضى القوانين العمالية المتعاقبة (٩١لعام ١٩٥٩ ٦٢ لعام ١٩٦٤ ٣٥ لعام ١٩٧٦ - العام ١٩٨١) وضح التوجه المضطرد للسلطة السياسية ، سواء فى مرحلة التصنيع باحلال الواردات أو الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى نحو ترسيخ الصياغة الادماجية كاستراتيجية للتعامل مع الحركة العمالية ، فلم تسمح هذه القوانين بتكوين أكثر من نقابة واحدة لعمال المهنة الواحدة أو المهن المتماثلة أو المترابطة على مستوى القطر المصرى ، وكذل بالنسبة للاتحاد العام للعمال حيث لم يسمح القانون الا باتحاد واحد لنقابات العمال على مستوى البلاد ككل ،.وأيضاً لم يسمح بتكوين أكثر من لجنة نقابية واحدة فى المنشأة أو المصنع أما فيما يتعلق بهيراركية التنظيم النقابى فقد وضعت القوانين النقابية المتعاقبة نظاما هرميا صارما مكون من ثلاث مستويات ، على القمة الاتحاد العام لنقابات العمال يليه المستوى الوسيط (النقابات العامة) ثم المستوى القاعدى وهو اللجان النقابية وقد ركز القانون الاختصاصات فى قمة التنظيم النقابى مقابل الافتئات

على اختصاصات اللجان النقابية التى تتصل اتصالا مباشرا بالقواعد العمالية مما أفقدها كثير من فاعليتها مصداقيتها ، ووسع الهوة بينها وبين المستويات الأعلى فى التنظيم النقابى .

استخدام أسلوب دمج النقابات أو اعادة التصنيف النقابى ، فقد خولت القوانين العمالية المتعاقبة (عدا القانون رقم ١ لعام ١٩٨١) وزير العمل سلطة اعادة التصنيف النقابى بما يضمن استبعاد القيادات النقابية غير المرغوب فيها وكذلك الغاء كيان أحد النقابات بدمجها فى أخرى ، أو اضعاف نقابة مابتقسيمها الى نقابتين وقد كان أول استخدام لهذا الأسلوب عند تطبيق القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ ، اذ أصدر وزير العمل قرارا وزاريا حدد فيه عدد النقابات العامة بـ ٦٥ نقابة تشكل منها فعلا ٥٩ نقابة عامة فى الدورة النقابية ٦١ - ١٩٦٤ ومع بدء الدورة الجديدة ٦٤ ١٩٧١ أعيد التصنيف النقابى حيث تقلص عدد النقابات الى ٢٧ نقابة عامة وللمرة الثالثة قبل بدء دورة ٧٣ - ١٩٧٦ أصدر وزير العمل قرارا باعادة التصنيف النقابى وبمقتضاه تم ضغط النقابات الى ١٦ نقابة عامة ، الى أن جاء القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ متضمنا جدول التصنيف النقابى والذى حدد عدد النقابات العامة بـ ٢١ نقابة على أن يصدر التصنيف ايضا بقرار من وزير العمل ، ونتيجة للانتقادات الى وجهتها منظمة العمل الدولية للحركة النقابية بسبب تدخل وزارة العمل فى تحديد التصنيف النقابى ، اضطر المشرع لتعديل تلك المادة بحذف سلطة وزير العمل بصدد هذا الموضوع فى القانون ١ لعام ١٩٨١ المعدل للقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦

- تدخل وزارة العمل فى صميم اختصاصات الحركة النقابية مما يفرض نوعا من الوصاية الإدارية عليها كما أوضحنا فى موضع سابق وقد استحدثت السلطة السياسية اثناء الحقبة الساداتية آلية البرمجة بين منصبى وزير العمل ورئيس

الاتحاد العام للعمال وذلك لضمان مزيد من السيطرة على الحركة العمالية وكان أول من تقلد المنصبين عبد اللطيف بلطية وقد اختاره الرئيس السادات لتولى وزارة العمل عقب حركة التصحيح ١٩٧١ ثم صلاح غريب (٧١ - ٧٦) وسعد محمد احمد (٧٦ - ٨٤) . وهكذا يتضح أنه بينما سعت السلطة السياسية فى مرحلة التصنيع باحلال الواردات الى تجميد الانتخابات النقابية حيث لم تجر انتخابات من ٦٤ - ٧١ لضمان ابقاء العناصر الموالية ، استحدثت السلطة فى مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى نظام الجمع بين منصبى رئيس الاتحاد العام للعمال ووزير العمل

- اطالة مدة الدورة النقابية من عامين طبقا للقانون ٩١ لعام ١٩٥٩ والمعدل بالقانون ٦٢ لعام ١٩٦٤ الى ثلاثة سنوات طبقا للقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ ثم أربع سنوات فى القانون العام ١٩٨١ والحكمة من وراء اطالة مدة الدورة النقابية استمرار القيادات النقابية الموجودة بحكم قربها من صانعى القرار.

وهكذا يتضح مدى حرص السلطة السياسية سواء فى مرحلة التصنيع باحلال الواردات أو الإندماج فى السوق الرأسمالى العالمى على ادماج الحركة العمالية وأن اختلف نمط الادماجية فقد ارتبطت سياسة التصنيع باحلال الواردات بالنمط الادماجى ذات التوجه الشعبى Inclusionary Corporatism حيث منح النظام السياسى الطبقة العاملة آنذاك كثير من المزايا المادية والاجتماعية مثل المشاركة فى الأرباح والادارة ووضع حد أدنى للأجور وتطبيق نظم التأمين الاجبارى. وكما أوضحنا فى موضع سابق فقد صاحب تبنى هذه السياسية ارتفاع نصيب الطبقة العاملة فى الدخل القومى وتحسن أوضاعها المعيشية وهذا على خلاف الوضع فى مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى فرغم حرص النظام السياسى على احتواء وادماج الحركة العمالية وابقائه على بعض ميكانيزمات

مرحلة التصنيع باحلال الواردات واستحداث أخرى جديدة الا أنه لم يقدم في المقابل أى مزايا مادية واقتصادية للطبقة العاملة بل سلبت سياسات هذه الفترة الطبقة العاملة كثير من المكاسب التى حققتها فى المرحلة السابقة حيث تم تهميشها اقتصاديا واختل توزيع الدخل القومى لغير صالحها

وهكذا يثبت صحة الجزء الثانى من المقولة الأولى والتى تربط بين الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى وتبنى ادماجية ذات توجه محافظ Exlusionary Corporatism

إذا يمكن القول أن السلطة السياسية حرصت على ادماج الحركة العمالية سواء فى مرحلة التصنيع باحلال الواردات أو مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى وأن اختلف نمط هذه الادماجية من ادماجية ذات توجه شعبى فى المرحلة الأولى الى ادماجية ذات توجه محافظ فى المرحلة الثانية ، وما يفترضه ذلك من تقلص دور التنظيم النقابى بشدة فى اتخاذ موقف مستقل عن النظام السياسى أو مناوئ له كما سيتضح حالا وتجدر الإشارة الى أن السلطة السياسية لم تلجأ لاستخدام أساليب المنع والتقييد فقط لإدماج الحركة العمالية فى كلتا المرحلتين بل استعانت ايضا ببعض أساليب المنع والاغراء وتمثلت سياسات المنع والاغراء فى المشاركة فى أجهزة صنع القرار مثل تخصيص نسبة ٥٠٪ من مقاعد المجالس الشعبية المنتخبة للعمال والفلاحين وتمثيل بعض أعضاء التنظيم النقابى فى المجالس الاستشارية أو اللجان المؤقتة مثل المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى الستينات ولجنة مستقبل العمل السياسى فى منتصف السبعينات . وقد استحدث قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لعام ١٩٧٦ النص على مشاركة التنظيم النقابى فى مناقشة خطط مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورغم ذلك فإن مسألة فاعلية هذه المشاركة محل شك كبير كما أوضحنا سلفاً .

ثالثا : الأدوار التى اضطلعت بها الحركة العمالية فى مرحلة التصنيع باحلال الواردات والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى:

بادئ ذى بدء يجب أن نذكر بعض الملاحظات المتعلقة بديناميات التفاعل داخل الحركة العمالية والتى تؤثر بدورها على فاعليتها السياسية :

لايمثل التنظيم النقابي الرسمى كل الحركة العمالية فحجم العضوية فى التنظيم النقابى لايتجاوز ٢٥٪ من الحركة العمالية فالعضوية فى التنظيم النقابى اختيارية وليست اجبارية وشرط لممارسة المهنة كما فى بعض النقابات المهنية .

- عدم وجود اتساق تام بين كافة مستويات التنظيم النقابى خاصة بين الاتحاد العام لنقابات العمال وبين النقابات العامة فقد لاتوافق الأخيرة على بعض توجهات المجلس التنفيذى للاتحاد ، وقد تكون أسبق من الاتحاد فى اتخاذ مواقف معينة ازاء بعض القضايا كما أوضحنا سلفا

- وجود ازدواجية بين موقف التنظيم النقابى الرسمى وبين موقف القواعد العمالية تجاه بعض القضايا خاصة قضايا الاجور والأسعار ، وتتضح تلك الازدواجية فى قيام عديد من الاضرابات العمالية بعيدا عن التنظيم النقابى وبدون موافقته والذى يقوم بدوره باستنكارها

عكست علاقة التنظيم النقابى الرسمى بالعمال أزمة ديمقراطية تبلورت مؤشراتها فى الآتى :

* قيام المجلس التنفيذى لاتحاد العمال باختيار رئيس الاتحاد وليس الجمعية العمومية للاتحاد ، وكذلك بالنسبة لرؤساء النقابات حيث يتم اختيارهم من قبل مجالس ادرارات النقابات العامة وليس جمعياتهم العمومية . وهذا معناه نفى أن

يكون للقواعد العمالية الممثلة فى الجمعيات العمومية رأى فى اختيار رئيس الاتحاد أو رئيس النقابة العامة وهذا على خلاف النقابات المهنية حيث تقوم الجمعية العمومية بانتخاب النقيب من ضمن اعضاء مجلس الادرارة بما يضمن مشاركة فعالة للقواعد المهنية فى اختيار النقيب .

* استمرار عدد كبير من رؤساء النقابات العامة وأعضاء مجالس ادراتها وكذلك أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد فى مواقعهم منذ عام ١٩٧٣ حتى ١٩٨١ [١٤].

* الجمع بين منصبى وزير العمل ورئيس الاتحاد العام بما يعنيه ذلك من وجهة نظر القواعد العمالية احتواء السلطة السياسية للتنظيم النقابى وبروز اشكالية هل رئيس الاتحاد يمثل العمال أم يمثل السلطة السياسية .

فى ضوء هذه الأوضاع يمكن رصل ثلاث أدورار اضطلع بها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر هم دور المساندة - دور المعارضة - دور الوساطة بين القواعد العمالية والسلطة السياسية .

اضطلع التنظيم النقابى فى مرحلتى التصنيع باحلال الواردات والاندماج فى السوق الرأسمالى العمالى بدور المساندة السياسية للسلطة السياسية فى قضايا السياسة الداخلية والخارجية ، اذ اتخذ عديد من المواقف المؤيدة لتوجهات السلطة السياسية حتى فى أوقات تنامى المعارضة ضدها ومن أبرز الأمثلة أزمة مارس ١٩٥٤ - أحداث الطلبة والعمال ١٩٦٨ - مبادرة السلام - مذبحة الديمقراطية ١٩٨١ بيد أنه اتخذ موقف المعارضة تجاه قضية سياسية داخلية واحدة وهى قضية التحول من التنظيم السياسى الواحد الى التعدد الحزبى فقد استشعر التنظيم النقابى الخطر الذى يوجه التجربة الناصرية وانجازاتها الاقتصادية عند مناقشة أو التشكيك فى صلاحية تحالف قوى الشعب العامل وعلى أية حال فإن

التنظيم النقابى قد يؤيد توسيع نطاق الحريات العامة والحقوق السياسية مادام لايؤدى مثل هذا التأييد الى توتر علاقاته بالسلطة السياسية فبينما أكد على ضرورة كفالة حرية الصحافة واحترام الرأى والرأى الآخر عندما أثيرت هذه القضية فى اطار ادخال بعض التعديلات الدستورية عام ١٩٧٩ ، نجده أيد اجراءات السلطة السياسية القمعية فى سبتمبر ١٩٨١ فالتنظيم النقابى يحرص على تجنب حدوث صدام مباشر بينه وبين السلطة السياسية خاصة فى أوقات التوتر وعلى سبيل المثال فرغم اعتراض كثير من القيادات النقابية بصفة فردية على تدخل المدعى الاشتراكى فى الانتخابات النقابية ، فإن الاتحاد العام للعمال لم يتخذ موقف المعارضة الرسمية الا عام ١٩٨٣ أى بعد تغير القيادة السياسية وحدوث قدر من الانفراج الديمقراطى

أما فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية فإن القضية الوحيدة التى ثار خلاف شديد حولها بين السلطة السياسية والتنظيم النقابى هى تطبيع العلاقات مع الهستدروت ، اذ أصر الاتحاد العام لنقابات العمال على موقفه الرافض للتطبيع مع الهستدروت رغم الضغوط التى مارستها القيادة السياسية عليه وهذا يعود بلا شك الى اجماع معظم القيادات النقابية والقواعد العمالية على رفض تطبيع العلاقات مع اسرائيل .

أما فيما يتعلق بدور المعارضة نجد أنه بينما أيد التنظيم النقابى سياسة التصنيع باحلال الواردات (التحولات الاشتراكية) بل وطالب بتعميقها والتغلب على معوقاتها ، فإنه عارض توجهات السلطة السياسية الاقتصادية فى مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى اذ عارض بيع القطاع العام والتطبيق الخاطى لسياسة الانفتاح الاقتصادى وارتفاع الأسعار والغاء الدعم وتغلغل الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد المصرى ، ولم

يقتصر موقفه على مجرد المعارضة أو ابداء التحفظ بل امتد لتقديم عديد من المقترحات لاصلاح الأوضاع الاقتصادية وتقويمها كما أوضحنا سلفا ويكمن تفسير ذلك الموقف فى أن القضايا الاقتصادية قضايا حياتية تمس مصالح الطبقة العاملة بأسلوب مباشر ، وهذا مايثبت صحة المقولة المقولة الثالثة التى تربط بين نمط التنمية القائم على الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى وتصاعد الضغوط على التنظيم النقابى الرسمى للقيام بدور المعارضة السياسية ، ورغم ذلك فقد فشل التنظم النقابى فى ممارسة أى دور ضاغط على السلطة السياسية لكى يضع اقتراحاته فى الحسبان ومن أبرز الأمثلة أنه بينما عقد الاتحاد العام لنقابات العمال مؤتمر للأجور والأسعار فى أواخر ديسمبر ١٩٧٦ قدم فيه استراتيجية شاملة لحل مشكلة ارتفاع الأسعار والتهامها للأجور ، وطالب بتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية ، نجد السلطة السياسية تقوم برفع أسعار عديد من السلع الأساسية فى يناير ١٩٧٧ مما دفع العمال للخروج فى مظاهرات للتعبير عن رفضهم لقرارات رفع الأسعار والغاء الدعم وبلا شك أن ضعف فاعلية التنظم النقابى فى ممارسة دورا ضاغطا على السلطة السياسية يعود الى عوامل الضعف الكامنة فيه سواء من حيث خضوعه للوصاية الادارية أو عدم استقلاله المالى كما أوضحنا سلفا

أما بالنسبة للدور الثالث الذى لعبة التنظيم النقابى وهو دور الوساطة بين القواعد العمالية والسلطة السياسية. فإن الاتحاد العام للعمال يلجأ الى ميكانيزمين لممارسة هذا الدور، الأول المناورة السياسية من خلال تقديم دعم سياسى ضخم للسلطة السياسية فيما يتعلق بالقضايا السياسية الداخلية والخارجية فى مقابل طرحه لبعض مطالب الحركة العمالية الاقتصادية ، أما الثانى فيتمثل فى اتخاذ موقفا وسطيا بصفة عامة بين القواعد العمالية والسلطة

السياسية ، فعندما تضطر القواعد العمالية للجوء لسلاح الاضراب احتجاجا على أوضاع اقتصادية معينة أو لتحقيق مطالب ما ، فإن الاتحاد سرعان مايصدر بيانات تدين أعمال العنف والخروج عن القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب وفى نفس الوقت يطرح بعض المطالب العمالية . بيد أنه من خلال رصد ماأتيح من مواقف التنظيم النقابى الرسمى من الاضرابات العمالية يتضح أن الكفة كان تميل دائما لصالح السلطة السياسية على حساب الحركة العمالية، باستثناء أحداث ١٨ - ١٩ يناير ١٩٧٧ التى تمثل المرة الأولى الذى انتقد فيها الاتحاد العام للعمال قرارات رفع الأسعار بأسلوب حاد الا أنه لم يغفل فى نفس الوقت ادانة التحركات العمالية .

ويلجأ الاتحاد العام للعمال لعديد من الأدوات للإعراب عن مواقفه مثل اصدار بيانات تأييد ، عقد مؤتمرات نوعية ، جريدة جديدة العمال ، خطاب عيد العمال . وينبغى التنويه أنه بقدر ماعجز التنظيم النقابى الرسمى عن ممارسة دورا ضاغطا على السلطة السياسية بقدر مانجحت القواعد العمالية من خلال استخدام سلاح الاضراب فى انتزاع كثير من حقوقها ومطالبها وأن كانت مطالب فئوية ومحدودة خاصة فى مرحلة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى وهذا مايثبت صحة المقولة الرابعة بأنه كلما ضاقت القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب كلما لجأت القواعد العمالية التى استخدام أساليب الاحتجاج العنيف من وراء ظهر التنظيم النقابى الرسمى بل وضد ارادته .

وأخيرا فإنه كان كن المفترض أنه تؤدى التعددية الحزبية بما تفترضه من تنافس على كسب أصوات الناخبين بازدياد نسبى فى الثقل السياسى للحركة العمالية .

بيد أن دراسة علاقة الحركة العمالية بالأحزاب السياسية لم تثبت صحة هذه المقولة . اذ توجد عديد من المؤشرات الدالة على ذلك أولها تتعلق بالتنظيم النقابى

ذاته الذى أعلن حياده من البداية عن الأحزاب السياسية وما يعنيه ذلك من التنازل عن ورقة من الممكن أن تزيد من فاعليته السياسية مستقبلا ، هذا فضلا عن سيطرة الحزب الوطنى على أغلب مقاعد المجلس التنفيذى للاتحاد ومجالس ادارات النقابات العامة ، وثانيها يتعلق بالأحزاب السياسية نفسها ، فرغم حرص كل حزب على تضمين برنامجه جزء يتعلق بالحركة العمالية والنقابية الا أنه على المستوى الفعلى ثبت عدم اهتمام الأحزاب السياسية بالحركة العمالية والنقابية كثقل سياسى اذ أن نسبة تمثيل العمال فى المستويات القيادية العليا للأحزاب منخفض للغاية بالنسبة لتمثيل الفئات وكذلك بالنسبة للهيئات البرلمانية للأحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب ، وأخيرا القيود التى وضعها قانون الأحزاب السياسية على تكوين لجان أو مقار حزبية فى المناطق الانتاجية والذى حد من قدرة الأحزاب على تكوين قواعد عمالية لها فى هذه المناطق . الا أن هذه لاينفى أن لبعض الأحزاب ثقل فى بعض المناطق العمالية مثل حزب التجمع وجزب العمل. وعلى أية حال ، ربما يحمل المستقبل من متغيرات مايبدل هذه الصورة

هوامش وتعليقات

(1)Amin, G., "The Egyptian Economy and the Revolution", in Vatikiotis (ed.) Egypt Since the Revolution, Op. cit., p. 40

(2) Abdel Khalek, G., "The Open Door Economic Policy in Egypt, A Search for Meaning, Interpretation and Implication", in Cairo Papers in Social Science, Vol. 2, Monogarph 3, March 1979, p. 80

(٣) على الجريتلى، خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٧

(٤) إبراهيم العيسوى، مستقبل مصر، دراسة فى تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر، القاهرة كراسات الثقافة الجديدة، بدون تاريخ، ص.ص ٣٦ - ٣٧ وأيضاً

Vatikiotis, P., History of Egypt......., Op. cit., p. 394

(٥) على الجريتلى، مرجع سابق ، ص ١٨

(٦) مرجع سابق ، ص ١٩

(٧) مرجع سابق ، ص.ص ٩٨ - ٩٩

(٨) مرجع سابق ، ص ١٠

(٩) يرى البعض أن العيب ليس فى السياسة نفسها ولكن فى أسلوب تطبيقها، إذ أن معظم البلدان النامية تتبنى استراتيجية التصنيع باحلال الواردات باطارها الفكرى الغربى والذى يقوم على أساس اقامة صناعات تحل محل السلع المستوردة، بما يكرس الاحتياج للسلع الرأسمالية والوسيطة من الدول المتقدمة، وبالتالى يقابل التوسع فى هذه السياسة زيادة

المديونية الخارجية. ولذا فمن الأفضل أن تعتمد الدول النامية على مواردها فى التنمية الاحلالية مستغلة طاقاتها المحلية دون ضغوط على موازين المدفوعات.

أنظر المزيد من التفاصيل: حسين طه على الفقير، استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية كمحور للتنمية مع التطبيق الميدانى على مشكلة الغذاء وتوزيعه فى الاقتصاد المصرى، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٢، ص.ص ٣٦ - ٤٧

(10) Waterbury, J., Egypt, Burdens of the Past, Options for the Future, (Bloomington: Indiana Univ. Press, 1978), p. 202.

(١١) محمد على الدمشاوى، **مرجع سابق** ، ص ١٣٥

(١٢) عادل غنيم، نقلاً عن عبد الباسط عبد المعاطى، **مرجع سابق** ، ص ٨٢

(١٣) **مضبطة مجلس الأمة**، الجلسة ٣٤، دور الانعقاد العادى الثانى، الفصل التشريعى الأول، ٢٢ مايو ١٩٦٥، ص.ص ٢٧٣٢ - ٢٨٤٥

أنظر المزيد من التفاصيل عن تغير دور التنظيمات النقابية فى ظل التحولات الاشتراكية:

- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر تشريع العمل الأول ، ٢-٥ أكتوبر ١٩٦٥، **مرجع سابق** ، ص.ص ١٤٧ - ١٤٨.
- جميل الشرقاوى، النقابات والديمقراطية فى ضوء الميثاق الوطنى، **الهلال** ، يونيو ١٩٦٦، ص.ص ٢٣ - ٢٤

(١٤) محمد جمال إمام، «بعد ٣ عاماً من تأسيس الاتحاد المصرى للعمال، غياب الديمقراطية النقابية، المظاهر والعواقب»، قضايا فكرية، **مرجع سابق** ، ص ١٦٣

مصادر الدارسة

أولاً : المصادر الأولية :

أ - الجريدة الرسمية :

١- الجريدة الرسمية ، ٣ ابريل ١٩٥٨

٢ - ١٣ يناير ١٩٦٢

٣ - ١٢ سبتمبر ١٩٧١

٤ - ....، ١٣ يوليو ١٩٧٢

٥ - ....، ٢٩ مايو ١٩٧٥

٦ - ....، ٧ يوليو ١٩٧٧

٧ - ٣٠مايو ١٩٧٩

٨ - ....،١٣ يوليو ١٩٨٠

٩ - ....،٨ يناير ١٩٨١

١٠ - ....،٣٠ ابريل ١٩٨١

ب - النشرة التشريعية :

١ - النشرة التشريعية ، التشريعات الصادرة خلال الستة شهور الأولى لعهد التحرير ٢٣ يوليو ٥٢ - ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، ١٩٥٣

٢ - ------------ ، ابريل ١٩٥٩

٣ - ------------ ، مارس ١٩٦٤

٤ - ------------ ،مايو ١٩٧٦

٥ - ------------ ، يونيو ١٩٧٨

٦ ------------- ، مايو ١٩٨٠

جـ - مضابط ومطبوعات السلطة التشريعية :

١ مجلس الشعب ، القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، القاهرة ، ١٩٨٧

٢ - مضبطة مجلس الأمة ، الجلسة ٣٤ ، دور الانعقاد العادى الثانى ، الفصل التشريعى الأول ، ٢٢ مايو ١٩٦٥

٣ - ------------- ، الجلسة ٢ ، دور الانعقاد العادى الخامس ، الفصل التشريعى الأول ، ٢٧ فبراير ١٩٦٨

٥ - مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ١٧ ، دور الانعقاد العادى الثانى ، الفصل التشريعى الأول ، ٢٩ يناير ١٩٧٧

٦ - ------------- ، الجلسة ٣٣ ، دور الانعقاد العادى الثانى ، الفصل التشريعى الأول ، ١٦ مارس ١٩٧٧

د - وثائق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر :

الجمعيات العمومية

١ - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الجمعية العمومية العادية ١٩٧٨ ، ملاحق التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال مصر خلال عام ١٩٧٧ ، القاهرة ، ١٩٧٨

٢- ------------- ، البند الأول من جدول أعمال الجمعية العمومية العادية ١٩٧٨ ، التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ٧٧ - ١٩٧٨، القاهرة ، ١٩٧٨

٣ - ------------- ، الجمعية العمومية العادية ١٩٧٩ ، ملاحق التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال مصر خلال عام ١٩٧٨ ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٤-----------، البند الأول والثانى من جدول أعمال الجمعية العمومية العادية ٢٣ - ٢٥ فبراير ١٩٨١ ، القاهرة ، ١٩٨١
- المؤتمرات النوعية :
١ - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، مؤتمر تشريع العمل ٢ - ٥ أكتوبر ١٩٦٥، القاهرة ، ١٩٦٥
٢ - -----------، مؤتمر العمال والانتاج ١٢ - ١٥ مارس ١٩٦٦ القاهرة، ١٩٦٦.
٣ - -----------، مؤتمر تشريع العمل ١ - ٤ فبراير ١٩٧٢ ، القاهرة ، ١٩٧٢
٤ - -----------، مؤتمر الثقافة العمالية ١٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ القاهرة ، ١٩٧٢
٥ - -----------، مؤتمر اقتصاديات العمل ٦ - ٩ ابريل ١٩٧٥ القاهرة ، ١٩٧٥
٦ - -----------، مؤتمر الأجور والأسعار ٢٨ - ٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ القاهرة ١٩٧٦
٧ - -----------، مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم ٣ - ٥ نوفمبر ١٩٨٠ ، القاهرة ، ١٩٨٠
- مصادر أخرى :
١ - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، الدعم دراسة غير منشورة ، بدون تاريخ.
هـ - وثائق الأحزاب السياسية :
١ - الحزب الوطنى الديمقراطى ، المبادئ والأسس العامة لبرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى ، القاهرة ، ١٩٧٨
٢ - -----------، المؤتمر العام الأول ٢٩ سبتمبر - ١ أكتوبر ١٩٨٠ القاهرة ، ١٩٨٠ .

٣ - ------------- المؤتمر العام الثانى ٢٨ - ٣٠ سبتمبر ١٩٨١
القاهرة ، ١٩٨١
٤ - حزب الأحرار الاشتراكيين ، برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين ، القاهرة
بدون تاريخ .
٥ - حزب التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى ، البرنامج السياسى العام ، المؤتمر
العام الأول للحزب ١٠ - ١١ ابريل ١٩٨٠ ، القاهرة ، ١٩٨٠
٦ - ------------- ، المؤتمر العام الأول للعمال ١٨ - ١٩ يونيو ١٩٨١
القاهرة ، ١٩٨١
٧ - ------------- ، ورقة معلومات عن مشروع القانون المعد للاصدار
بشأن الشركات القابضة والشركات العامة ، القاهرة : مكتب العمال
المركزى ، بدون تاريخ .
٨ - ------------- ، فى ذكرى تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ٣٠
يناير ١٩٨٠ ، القاهرة مكتب العمال المركزى ، ١٩٨٠
٩ النضال النقابى ، الأشكال والأساليب ، كراسات
عمالية (١) ، القاهرة : مكتب العمال المركزى ، ١٩٧٩
١٠ - ------------- ، لا للارتباط بالاتحاد الدولى للنقابات ، القاهرة
مكتب العمال المركزى ، ١٩٨٠
١١ - ------------- ، مجلة السواعد ٢/ ١٠ / ١٩٧٩ ، القاهرة
، مكتب العمال المركزى.
١٢ - ------------- ، محضر اجتماع أمانة اللجنة المركزية للحزب ١٦ /
٢ / ١٩٨٠
١٣ - حزب العمل الاشتراكى ، برنامج حزب العمل الاشتراكى ، القاهرة ، ١٩٧٨

١٤ ــــــــــــــ ، المؤتمر العام الأول للحزب ١٠ - ١١ يونيو ١٩٨٢، القاهرة ، ١٩٨٢
١٥ - ------------- ، المؤتمر العام الثانى للحزب ٢٢ - ٢٣ ديسمبر ١٩٨٣ ، القاهرة ، ١٩٨٣
١٦ - حزب الوفد الجديد ، البرنامج التأسيسى لحزب الوفد الجديد ، القاهرة ، ١٩٧٧

و -الصحف :

١ - الأهرام ١٩٦٠/٦/٦ ١٩٦٩/٦/٣٠،
١٩٧٥/٧/٢١ ١٩٧٥/٨/١١
١٩٧٥/١١/١٣ ، ١٩٧٧/٨/٢٥،
١٩٨٠/١١/٥
٢ - الأهالى ١٩٧٨/٣/٨ ، ١٩٧٨/٣/١٥،
١٩٧٨/٤/١٢ ، ١٩٧٨/٤/٢١
٣ - الأحرار ١٩٧٨/٧/٣١ ، ١٩٧٩/٩/١٤
١٩٧٩/١٢/٢٤
٤ - الشعب ١٩٧٩/٦/٥ ، ١٩٧٩/٧/٣
١٩٧٩/٧/١٧ ، ١٩٨٠/٢/٢٦
٥ - العمال ابتداء من أكتوبر ١٩٦٦ حتى سبتمبر ١٩٨١
٦ - مايو ١٩٨١/٣/٩ ، ١٩٨١/٣/١٦
١٩٨١/٥/٤ ١٩٨١/٥/١١
١٩٨١/٧/٢٢
٧ - مصـــر ١٩٧٨/٧/٢٥

ثانياً : المصادر التحليلية :

١ -الكتب :

أ - باللغة العربية :

(١) ابراهيم درويش ، **النظام السياسى** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨.

(٢) ابراهيم العيسوى ، **مستقبل مصر ، دراسة فى تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر** ، القاهرة كراسات الثقافة الجديدة ، بدون تاريخ .

(٣) ابراهيم العيسوى ، **نحو خريطة طبقية لمصر ، الاشكالات النظرية والاقتراب المنهجى من الواقع الطبقى المصرى** ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٩

(٤) ابراهيم عامر ، **الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر** ، القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٨

(٥) أ ج بكلانوف ، **الطبقة العاملة فى مصر المعاصرة** ، دمشق مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى ، ١٩٨٨

(٦) أحمد البرعى ، **علاقات العمل الجماعية فى القانون المصرى المقارن ، القانون النقابى** ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٦

(٧) أحمد يوسف القرعى ، **الحركة النقابية الدولية المعاصرة** ، القاهرة : الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، بدون تاريخ .

(٨) أحمد حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون** ، الجزء الأول ، بيروت : المؤسسة لعربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤

(٩) أحمد حمروش **قصة ٢٣ يوليو ، شهود ثورة يوليو** ، الجزء الرابع بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧

(١) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، **الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٢٠ عام ٥٧ - ١٩٧٦**، القاهرة : الاتحاد ، ١٩٧٦ .

(١١) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، **العيد الفضى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ٥٧ - ١٩٨٢** ، القاهرة : الاتحاد ، ١٩٨٥.
(١٢) السيد الزيات ، **البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى ، دراسة سوسيو - تاريخية من ١٨٠٥ - ١٨٥٢** ، الاسكندرية : دار المعارف ، ١٩٨٥
(١٣) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ٥٢ - ١٩٨٠** ، القاهرة : المركز ، ١٩٨٥
(١٤) أمين عز الدين ، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩** ، القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٧
(١٥)------------ ،**تاريخ الطبقة العاملة المصرية من ١٩١٩- ١٩٢٩** القاهرة دار الشعب ، ١٩٦٩
(١٦)------------ ، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات من ١٩٢٩ - ١٩٣٩** ، القاهرة : دار الشعب ١٩٧٣
(١٧)------------ ،**تاريخ الطبقة العاملة الصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠** ، القاهرة : دار الغد العربى ، ١٩٨٧.
(١٨) أمينة شفيق ، **الطبقة العاملة المصرية ، النشأة والتطور والنضالات** ، القاهرة : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ١٩٨٧
(١٩) أنطون رمسيس، **تاريخ الفكر الاقتصادى**، حلب: كلية العلوم الاقتصادية، ١٩٦٨
(٢) أنور عبد الله ، **دروس فى قانون العمل والتأمينات الاجتماعية** ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٨
(٢١) بنت هانسن وسمير رضوان ، **العمل والعدل الاجتماعى فى مصر فى الثمانينات، دراسة فى سوق العمل** ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ .

(٢٢) جاد رضوان وفاروق خليل ، أحكام النقابات العمالية فى التشريع المصرى مع نصوص قانون النقابات العمالية والقرارات المنفذة والاتفاقيات الدولية للحريات النقابية ، القاهرة : بدون ناشر ، ١٩٨٨

(٢٣) جمال البنا ، نشأة الحركة النقابية وتطورها ، القاهرة المؤسسة الثقافية العمالية ، ١٩٦٢

(٢٤)------------- ، مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية ، القاهرة دار الفكر الإسلامى ، ١٩٨٧

(٢٥) جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الرابع ، القاهرة عالم الكتب ، ١٩٨٤

(٢٦) جورج جورفتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢

(٢٧) حسين عبد الرازق، مصر فى ١٨ و١٩ يناير ، دراسة سياسية وثائقية ، القاهرة دار شهدى ، ١٩٨٤

(٢٨) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٠٠ - ١٩٤٠ القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٦

(٢٩) رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ،. أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠.

(٣٠) رؤوف عباس حامد ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧

(٣١) سليمان النخيلى ، الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها ١٩٨٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة : الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، ١٩٦٧ .

(٣٢) سيد خليل ترك ، **الاتحاد العام للنقابات ، تاريخ ومستقبل ١٧٩٧ - ١٩٥٧** ، القاهرة : بدون ناشر ، ١٩٨٧
(٣٣) شهدى عطية الشافعى ، **تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦** القاهرة دار الكتب المصرية، ١٩٥٧
(٣٤) طه سعد عثمان وعطية الصيرفى **١٠٠ عام من النضال فى ذكرى عيد العمال** ، القاهرة : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ١٩٨٦
(٣٥) طه عبد العليم **تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية فى ضوء الاستشراق السوفييتى والمادية التاريخية** ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨
(٣٦) عادل غنيم ، **النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة** ، دراسة فى **التغييرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤ - ١٩٨٢** ، القاهرة دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦
(٣٧) عبد الباسط عبد المعطى ، **دراسات فى التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر** ، الدراسات المحلية ، بحث الخريطة الاجتماعية لمصر (١) القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨
(٣٨) على الجريتلى ، **خمسة وعشرون عاماً** ، **دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ - ١٩٧٧** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧
(٣٩) عبد الرحمن الرافعى ، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢** ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦٤
(٤٠)------------ ، **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ٥٢ - ١٩٥٩**، القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٥٩
(٤١) عبد السلام عبد الحليم عامر ، **ثورة يوليو والطبقة العاملة** ، سلسلة تاريخ المصريين (٣) ، القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

(٤٢) عبد العظيم رمضان ، **صراع الطبقات فى مصر مابين ١٨٣٧ - ١٩٥٢** بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨

(٤٣)------------ ، **عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤** ، القاهرة: روز اليوسف ، ١٩٨٦

(٤٤)------------ ، **الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤** ، القاهرة مكتبة مدبولى ، ١٩٧٥

(٤٥) عبد المغنى سعيد ، **نضال العمال وثورة ٢٣ يوليو** ، القاهرة السلسلة العمالية رقم (٣)

(٤٦) عبد المنعم الغزالى الجبيلى ، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم** ، بيروت مكتبة النهضة ، ١٩٦٤.

(٤٧)------------، **تاريخ الحركة النقابية المصرية من ١٨٩٩ - ١٩٥٢** ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٦٨

(٤٨)------------ ، **محاضرات فى الحركة النقابية المصرية العربية الدولية الأفريقية ١٩٧٥ - ١٩٨٧** ، القاهرة الناشر العربى ١٩٨٨

(٤٩) فتح الله الخطيب ، **دراسات فى الحكومات المقارنة** ، القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٦٦

(٥٠) كمال المنوفى ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، الطبعة الأولى ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧

(٥١) ل . أ . فريدمان ، **التطور الرأسمالى فى مصر والطبقة العاملة المصرية** ، القاهرة دار العالم الجديد، ١٩٨٩

(٥٢) محمد السيد سعيد ، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية** ،

الكويت المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٦

(٥٣) محمد أنيس والسيد رجب حراز ، **ثورة يوليو وأصولها التاريخية**، القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٦٥

(٥٤) محمد خالد ، **الحركة النقابية بين الماضى والحاضر** ، القاهرة : مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٧٥

(٥٥) محمد دويدار ، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨

(٥٦) محمود حسين ، **الصراع الطبقى فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٧٠** ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠

(٥٧) محمود متولى ، **تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ٣٩ - ١٩٤٥** ، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٧

(٥٨) مراد شريف ، **الحركة العمالية الأفريقية**، السلسلة العمالية ، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر بالاشتراك مع المؤسسة الثقافية العمالية بدون تاريخ .

(٥٩) مصطفى كامل السيد ، **المجتمع والسياسة فى مصر ، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى من ٥٢ - ١٩٨١** ، القاهرة دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣

ب- باللغة الإنجليزية :

(1) Abd El Fadil , M, The Political Economy of Nasserism, A study in Employment and Income Distribution Policies in .Urban Egypt , 1952 - 1972 , (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1980)

(2) Almond G., Powell, B Comparative Politics , A Developmental Approach, (Boston Little Brown and Company , 1966) .

(3) Ananaba, W., The Trade Union Movement in Africa, Promise and Performance, (London C Hurst and Co., (Publishers) Ltd ., 1979) .

(4) Angell, A ., Politics and the Labour Movement in Chile , (London : Oxford Univ . Press, 1972)

(5) Ball, A., Modern Politics and Government , (London: The Macmillan Press Ltd., 1977) .

(6) Barlin , S., (ed.) International Labour, (New York: Harper and Row Publishers , 1967)

(7) Beinin, J & Lockman Z Workers on the Nile, Nationalism, Communism , Islam and the Egyptian Working Class 1882 - 1954 , (N . J . : Princetion Univ. Press, 1987) .

(8) Berque, J ., Egypt , Imperialism and Revolution , (London

: Faber & Faber Limited , 1972) .

(9) Bianchi , R., Interest Groups and Political Development in Turkey (N . J : Princeton Univ . Press , 1984) .

(10) Blondel J An Introduction to Comparative Government , (New York : Praeger Publishers , 1969) .

(11) Boyd , R. , & Others (ed.) International Labour and The Third World , The Making of a New Working Class, (Avebury , 1987).

(12) Cohen , R., Gutkind , P. , (ed.) Peasants and Proletarians, The Struggle of Third World Workers, (London: Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd . , 1979) .

(13) Collier , D (ed.) , The New Authoritarianism in Latin America, (N. J. : Privnceton Univ press , 1979)

(14) Freund B The African Workers, (New York Cambridge Univ . Press, 1988) .

(15) Gardezi, H. , Rashid, J., (ed.) Pakistan, The Roots of Dictatorship, The Political Economy of Praetorian State (London : Zed Press , 1983)

(16) Goldberg, E., Tinker , Tailor and Textile Worker : Class and Politics in Egypt 1930 - 1954, (Berkeley : 1986) .

(17) Gutkind P Cohen R., African Labour History, (London : Sage Publishers, Beverly Hill, 1978) .

(18) Johri, C. Unionism in a Developing Economy, (Bombay : Asia publishing House , 1987) .

(19) Lassolow , E ., (ed.) National Labour Movements in the Postwar World, (U S A North Western Univ press, 1963)

(20) Lane , D , Politics and Society in the U . S . S . R . , (New York, 1982) .

(21) Lehmbruch G., Schmitter P (ed) Patterns of Corporatist Policy Making (London SAGE, Modern Politics Science 1982).

(22) Macridis , R., Modern Political Regimes , patterns and Institutions, (Boston : Brandies Univ., Little Brown and Co 1986) .

(23) Malloy ,J , (ed.) Authoritarianism and Corporatism in Latin America, (pittsburgh : pittsburgh Univ . Press, 1977) .

(24) Marchall, R., Perlman , R ., (ed.) , An Anthology of Labour Economies, Readings and Commentary , (New York: John Wiley & Sons, 1972)

(25) Millen , B., The Political Role of Labour in Developing Countries , (Washington : Teh Brooking Inst , 1963) .

(26) Moore W & Feldman A., (ed.,) Labour Commitment and Social Change in Developing areas , (New York : Social Science Research Council , 1960) .

(27) Nyang Oro , J Shaw, T. (ed.) , Corporatism in Africa, Comparative Analysis and practice , (London : Westview Press, 1989)

(28) O'Donnell G Modernization and Bureaucratic Authoritarianism, (Berkeley Univ of California Press, 1973)

(29) Perlmutter A Modern Authoritarianism , A Comparative Institutional Analysis, (London & New Haven : Yale Univ . Press, 1981)

(30) Peters, G., The Politics of Bureaucracy , a Comparative Perspective , (New York : Longman , 1978).

(31) Pike, F., Stritch , T , (ed.) New corporatism , Social Political Structures in the Iberian world , (London: Univ Of Notre Dame Press, 1974).

(32) Rehmus, C , Mclaughlin, D., Labour and American Politics, (Michigan : The Univ. of Michigan Press, 1978) .

(33) Sandbrook , R , Cohen R ., (ed.) The Development of An African Working Class , Studies in Class Formation and Action , (London : Univ . of Toronto Press, 1975) .

(34) Shivji , I . , (ed.) The State and The Working People in Tanzania , (London : Codesria , 1986) .

(35) Stepan , A., The State and Society , Peru in Comparative Perspective , (N. J : Princeton Univ . Press, 1978) .

(36) Tignor R., State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918 - 1952 , (N J Princeton Univ Press, 1984)

(37) Vatikiotis P. (ed.) Egypt Since the Revolution , (London : George Allen & Unwin Ltd ., 1968) .

(38) Vatikiotis , P , The History of Egypt from Mohammed Ali to Sadat , (London : Wedenfeld and Nicolson. , 1980) .

(39) Waterbury , J The Egypt of Nasser and Sadat , The Political Economy of Two Regimes , (N . J Princeton Univ. Press , 1983)

(40) -------------- , Egypt : Burdens of The Past , Options for the Future , (Bloomington : Indiana Univ . Press, 1978)

(41) Zaalouk , M. , Power , Class and Foreigm Capital in Egypt , The Rise Of the New Bourgeoisie , (London Zed Books Ltd., 1989)

(42) Zack , A. , Praeger , F , Labour Training in Developing Countries, A Challenge in Responsible Democracy , (New York : Publishers , 1964)

المقالات:

أ - باللغة العربية :

(١) ابراهيم العيسوى " تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر " ، **مصر المعاصرة**، ابريل ١٩٨٠

(٢) أحمد شرف الدين ، " أسرار مذبحة كفر الدوار واستشهاد خميس والبقرى " **صوت العامل** (مجلة غير دورية تهتم بشئون العمال والنقابات)، أكتوبر ١٩٨٥

(٣) أحمد عزت مدنى " مشروع الجمعية الدولية الإسلامية للعمل ، **مجلة الدعوة** ، فبراير ١٩٧٨

(٤) **الطليعة** ، رؤية العمال لمشكلات الحركة النقابية فى الواقع المصرى نوفمبر ١٩٦٨

(٥) أمانى قنديل ، " أين اتحاد نقابات العمال من جماعات الضغط " ، **الأهرام الاقتصادى** ، ٢٠ / ١ / ١٩٨٦

(٦) أمينة شفيق ، " مشروع قانون العمل الجديد والتنظيم النقابى " ، **الطليعة** ، مارس ١٩٦٨

(٧) أمين عز الدين " تاريخ ومستقبل الاتجاهات الثورية للحركة النقابية فى مصر "، **الطليعة** ، مايو ١٩٦٥

(٨)------------ الالتزام أساس عضوية التنظيم السياسى **الطليعة** ، يونيو ١٩٦٦.

(٩)------------ ، " ثورة يوليو والعمال " ، **الطليعة** ، يوليو ١٩٦٥.

(١٠) جمال مجدى حسنين ، " المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية

ثورة ٢٣ يوليو "، **الطليعة** ، ابريل ١٩٧١

(١١) جميل الشرقاوى، النقابات والديمقراطية فى ضوء الميثاق الوطنى **الهلال**، يونيو ١٩٦٦

(١٢) حسن أبو باشا ، " مذكرات فى الأمن والسياسة " ، **المصور** ، الحلقة الأولى، ١٩٩٠/٨/١٠

(١٣)------------ ، " مذكرات فى الأمن والسياسة " ، **المصور** ، الحلقة الثانية ،١٩٩٠/٨/١٧

(١٤) حسن البسيونى " أضواء على القوانين العمالية من ٥٢ - ١٩٦٤ **الطليعة** ، مايو ١٩٦٥

(١٥) حسين شعلان " التنظيمات السياسية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ " **الطليعة** ، يوليو ١٩٦٥

(١٦) سامى محمد " العمل والعمال ، قراءة فى برنامج حزب مصر ، جريدة مصر ، ١٩٧٨/٥/٢

(١٧) سعد محمد أحمد مطلوب ايقاف التمييز والاضطهاد النقابى الذى تمارسه اسرائيل ضد العمال العرب فى فلسطين والأرض المحتلة » **جريدة العمال** ، ١٩ / ٦ / ١٩٧٨

(١٨) صلاح غريب ، " التحالف أو الصراع الطبقى ، المطلوب تصحيح الأخطاء وليس الغاء النظام" ، جريدة العمال ، ١٦ / ٩ / ١٩٧٤

(١٩)------------ ، " دورنا مع نقابات أوربا الغربية " ، **جريدة العمال** ، ١٩٧٢/١٠/٢٣

(٢٠)------------ ، " الانتماء مرفوض والحوار مقبول " ، **جريدة العمال** ، ١٩٧٥/٨/٤

(٢١) ------------، «الوحدة الوطنية"،**جريدة العمال**، ١٩٧٢/١١/٢.

(٢٢) طارق البشرى " الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو ، **الطليعة** ، يوليو ١٩٦٥

(٢٣) عبد الرؤوف أبو علم وعبد المنعم الغزالى ، «بيان ٣٠ مارس واعادة بناء الحركة النقابية " ، **الطليعة** ، مايو ١٩٦٨

(٢٤) عبد الرؤوف أبو علم ، " الحركة العمالية من المفهوم الاقتصادى للمفهوم السياسى " ، **الطليعة** ، يونيو ١٩٦٦

(٢٥) عبد القادر شهيب مناهج التعليم لم تتغير **جريدة العمال** ١٩٦٩/٨/٢١

(٢٦)------------ الإشتراكية فى الريف بين الجسد الاقطاعى والأنياب الرأسمالية " ، **جريدة العمال** ، ١٩٦٩/١٠/٢

(٢٧) عبد الله امام ، " أغنياء الاشتراكية ، **جريدة العمال** ، ١٩٦٩/٨/٢٨

(٢٨) عبد المغنى سعيد، أسبوع التضامن مع شعب أفغانستان "، **جريدة العمال**، ١٩٨١/١/٥

(٢٩) عبد المنعم الغزالى ، " الحركة النقابية والعمالية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية " ، **الطليعة** ، فبراير ١٩٦٨

(٣٠)------------ ، " الحركة النقابية المصرية وقضايا الوطن " ، الطليعة، اكتوبر ١٩٧١.

(٣١) عبد الوهاب منتصر ، " نسبة العمال والفلاحين فى خطر ،المديرون ورؤساء مجالس الإدارة يتسللون إلى مقاعد العمال " **جريدة الشعب** ، ١٩٧٩/٦/٥

(٣٢) لطفى الخولى ، " الطبقة العاملة بين الحركة النقابية والحركة السياسية" **الطليعة** ، مايو ١٩٦٥

(٣٣) مجدى فهمى ، " دور الطبقة العاملة فى الحركة الوطنية" ، **الطليعة** ، مايو ١٩٦٥

(٣٤) محمد السمان ابراهيم ، " لا وألف لا للمدعى الاشتراكى "، **جريدة الشعب**، ١٩٦٥/٢/٢٦ .

(٣٥) محمد السيد سعيد " معايير وعمليات التكوين الطبقى مع إشارة إلى حالة المجتمع المتخلف " ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، مايو ١٩٨٧

(٣٦) محمد حلمى مراد " أثر التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى على تشريع العمل فى مصر " ، **مجلة العمل العربية** ، يونيو ١٩٧٦

(٣٧) محمد عجلان ، " الاتحاد الاشتراكى بين الماضى والمستقبل " ، **الطليعة** ، مايو ١٩٦٨

(٣٨) محمد على الدمشاوى ، " مؤشرات اندماج الاقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات " ، **مصر المعاصرة** ، ابريل ١٩٨٤

(٣٩) محمد فهمى النقراشى " النقابية الضيقة والنقابية فى مرحلة التحول الاشتراكى " ، **الطليعة** ، نوفمبر ١٩٦٨

(٤٠) مصطفى كمال وصفى ، الحرية الفردية والحرية الاجتماعية فى الإسلام **مجلد الدعوة** ، يناير ١٩٧٨

ب - باللغة الإنجليزية :

(1) Bianchi, R., The Corporatization of the Egyptian Labour Movement , The Middle East Journal, Vol 40, No 3 Summer 1986

(2) Birnbaum , P., The State Versus Corporatism, Politics and Society, Vol .11, No . 4 , 1982 .

(3) Boyat A., Capital Accumulation, Political Control and Labour Organization in Iran, 1965 1975 , Middle Eastern Studies, Vol . 25 , No . 2, April 1989

(4) Bronstein A., Collective Bargaining in Latin America , Problems and Trends, International Labour Review Vol 117, No. 5 , 1978 .

(5) Burwoy , M., The Hiddens Abode of Underdevelopment Labour process and the State in Zambia, Politics and Society , Vol , 11 , No . 2 , 1982 .

(6) Collier R., & Collier D., Inducements Versus Constraints Disaggregating "Corporatism", American Political Science Review , Vol . 73 , No . 4 , Dec. 1979

(7) EI - Shafei, A., The Current Labour force, Sample Survey in Egypt, International Labour Review Vol. LXXXII, No 5, Nov . 1960

(8) Epstein, E., Control and Co - optation of the Argentine Labour Movement , Economic Development and Culture Change, Vol. 27 , No. 3 , April 1979

(9) Lakhdar, L. The Development of Class Struggle in Egypt Khamsin, Journal of Revolutionary Socialists of the Middle East (5) , 1978

(10) Moore , C. , Authoritarian Politics in Unincorporated Society , Comparative Politics, Vol . 6 , No. 2, Jan . 1977

(11) Parsons, S. , On the Logic of Corporatism , Political Studies, XXXVI, 1988

(12) Thompson, H., Studies in Egyptian political Economy , Cairo Papers in Social Science, Vol 2, mongraph 3, March 1979

(13) Useem, B., The Workers, Movement and the Bolivian Revolution, Politics and Society Vol . 9 , No . 4 , 1980 .

(14) Waterman , P., Workers in the Third World , Monthly Review , Vol . 29, No . 4 , Sept. 1977

مصارد أخرى :

بالغة العربية :

(١) السيد حنفى عوض ،**التنظيمات النقابية العمالية وعلاقاتها بمشكلات العمل: دراسة ميدانية بين أعضاء اللجان النقابية فى بعض المنشآت الصناعية**، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٨٠

(٢) بيلى ابراهيم أحمد العليمى، **مدى معالجة سياسات التنمية الاقتصادية لمشكلة البطالة فى مصر فى فترة السبعينات** ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٢

(٣) حسن طه على الفقير ، **استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية كمحور للتنمية مع التطبيق الميدانى على مشكلة الغذاء وتوزيعة فى الاقتصاد المصرى** ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٢

(٤) سميرة سينوت حبيب ، **الاتحاد الاشتراكى العربى ، دارسة تحليلية** ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٢

(٥) سيد محمد عبد العال ، **دراسة تجريبية فى العلاقة بين القيادة غير الرسمية واتجاهات العمال نحو تنظيم المصنع** ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٨٤

(٦) عبد السلام عبد الحليم ، **الطبق العاملة المصرية من عام ٥٢ - ١٩٦١**، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس كلية الآداب ، ١٩٨٤.

(٧) عبد المنعم الغزالى ، **"دراسة عن الحركة العمالية المصرية والقضية الفلسطينة" الندوة المصرية الفلسطينة الخاصة بمرور ٢٥ عاماً على الثورة الفلسطينية ، الانتفاضة .. الدولة ودور الحركة العمالية المصرية** ، القاهرة ٨ - ٩ يناير ١٩٩٠

(٨) عطية الصيرفى ، " العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية " ، **تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى** ، أعمال ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصرة ١٩ - ١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٧

(٩) فاطمة محمد توفيق ، **التنظيمات القيادية ووظائفها الاجتماعية على مستوى الوحدة الإنتاجية فى قطاع الصناعة فى ج. م . ع** ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٧

(١) فاطمة مرسى نظمى ، " سوق العمل ومشكلات العمال فى مصر ، **المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان الاقتصاد المصرى فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال سنوات الخطة الخمسية المقبلة** القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٨٦

(١١) قضايا فكرية ، **الطبقة العامة المصرية : التراث - الواقع - آفاق المستقبل** ، دار الثقافة الجديدة ، الكتاب الخامس ، مايو ١٩٨٧

(١٢) محمد أحمد إسماعيل، **مبدأ الحرية النقابية لمنظمات العمال**، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ١٩٨٢

(١٣) محمد السعيد ادريس ، **حزب الوفد والطبقة العمالية فى مصر ٢٤ - ١٩٥٢** ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠

(١٤) محمد جمال إمام ، **الاتحادات العمالية الدولية** ، دراسة غير منشورة، القاهرة : الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، ١٩٧٨

(١٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨** ، القاهرة : المركز، جريدة الأهرام ، ١٩٨٩ .

(١٦) ------------ ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، القاهرة
المركز، جريدة الأهرام ، ١٩٨٨

ب - باللغة الإنجليزية :

Ehrmann H. (ed.) Interest Groups , International Encyclopedia of Social Sciences, Vol 7, The Macmillan the Free Press, 1968 .Company and

المحتويات

١- تقـــديم ٧ - ١٤

٢- فصل تمهيدى حول الأطر النظرية لدراسة النظم السياسية وجماعات المصالح فى بلدان العالم الثالث........................ ١٥

أ- جماعات المصالح.............................. ١٧ - ٢٥

ب- النظم السلطوية البيروقراطية .... ٢٦ - ٣٦

جـ - الادماجية .... ٣٦ - ٤٢

٣- الفصل الثانى: الحركة العمالية فى العالم الثالث ٤٩

أ- محـــددات نشـأة الطـبقة العاملـة فـى بلـدان العالــم الثالـــث .... ٥٢ - ٥٩

ب- موقـف الحكومات مـن الحركة العمالـية فـى العالـم الثالــث قبل وبعد الاستقلال .... ٦ - ٧١

جـ - محددات الدور السياسى للحركة العمالية فى العالم الثالث .... ٧٢ - ٨٢

٤- الفصل الثالث : التطـور التاريخـى والقانـونى والبنـائى للحـركة العمـالية المصـرية مـنذ نشـأتها حـتى ٢٣ يولـيو ١٩٥٢ ٩٣

أ- التطور التاريخى للحركة العمالية المصرية .... ٩٦ - ١١٨

ب- التطور القانونى والبنائى للحركة العمالية المصرية ... ١١٩ - ١٢٨

٥- الفصل الرابع   التطور القانونى والبنائى والوظيفى للحركة النقابية عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٩٨١ ١٣٩

أ- التطور القانونى للحركة النقابية .... ١٤١ - ١٥٦

ب- التطور البنائى والوظيفى للحركة النقابية .... ١٥٧ - ١٧٥

٦- الفصل الخامس   التحليل الاجتماعى للطبقة العاملة المصرية ١٨١

أ- هيكل الطبقة العاملة وخصائصها ١٨٦ - ١٩٨

ب- المؤثرات الخارجية على الطبقة العاملة المصرية .... ١٩٩ - ٢٠٤

٧- الفصل السادس   الحركة العمالية والقضايا السياسية والاقتصادية ١٩٥٢ - ١٩٨١ ٢١١

أ- الحركة العمالية والقضايا السياسية .... ٢١٥ - ٢٥٢

ب- الحركة العمالية والقضايا الاقتصادية .... ٢٥٣ - ٢٧٧

٨- الفصل السابع   الحركة العمالية والمؤسسات السياسية ٢٨٩

أ- الحركة العمالية ووزارة العمل .... ٢٩٢ - ٢٩٨

ب- الحركة العمالية والسلطة التشريعية .... ٢٩٩ - ٣٠٥

جـ- الحركة العمالية والمدعى العام الاشتراكى .... ٣٠٦ - ٣١٠

د- الحركة العمالية والتنظيمات السياسية الشعبية .... ٣١١ - ٣٤٤

٩- الخاتمة ٣٥٤ - ٣٦٩

١٠- مصادر الدراسة .... ٣٧٢ - ٣٩٦

سلسلة كتاب الأهالى

١- مستقبل الديمقراطية فى مصر	خالد محيى الدين (نفد)
٢- الأسس القرآنية للتقدم	د. محمد أحمد خلف الله
٣- فى إصلاح ما أفسده الانفتاح	د. ابراهيم العيسوى
٤- محنة التعليم	د. سعيد اسماعيل على
٥- دعم الأغنياء ودعم الفقراء	خبراء الاقتصاد لحزب التجمع -(نفد)
٦- هل نهدم السد العالى	فيليب جلاب
٧- بنوك وباشوات	ديفيد لاندز - ترجمة وتقديم د. عبد العظيم أنيس
٨- محاكمة ريجان	فريق من المتخصصين فى السياسة الدولية ترجمة بيومى قنديل
٩- إنهم يخربون التعليم	د. سعيد إسماعيل على
١٠- حدث فى كامب ديفيد	ثلاثة مؤلفين إسرائيليين - ترجمة ابراهيم منصور -(نفد)
١١- مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى	لطفى الخولى-(نفد)
١٢- السلام الضائع فى كامب ديفيد	د. محمد ابراهيم كامل
١٣- حكومة وأهالى وخلافه	الفنان بهجت - تقديم صلاح عيسى
١٤- لتطبيق الشريعة لا للحكم	خليل عبد الكريم
١٥- الثورة المضادة فى مصر	د. غالى شكرى
١٦- لهذا نعارض مبارك	كتّاب وفنانى الأهالى
١٧- النيل فى خطر	كامل زهيرى
١٨- السادات القناع والحقيقة	محمد عبد السلام الزيات (نفد)
١٩- أزمة النظام الاشتراكى	د. ابراهيم سعد الدين
٢٠- نظرة ثانية إلى القومية العربية	د. فؤاد مرسى
٢١- خطة التنمية الحكومية	د. لطيفة الزيات
الأحلام والواقع والبديل الجاد	١٢ خبيراً - تحرير د. ابراهيم العيسوى
٢٢- نجيب محفوظ- الصورة والمثال	د. لطيفة الزيات
٢٣- يوميات دبلوماسى فى بلاد العرب	نوفيكوف/ فينوجرادوف - ترجمة جلال الماشطه وحمدى عبد الحافظ

٢٤- مقامرة التاريخ الكبرى — د. فؤاد زكريا
٢٥- البيريسترويكا ومستقبل الاشتراكية — ندوة الأهالى (١٧) مفكراً وسياسياً
٢٦- الإسلام والعرش — أيمن الباسينى- ترجمة سيد زهران-(نفد)
٢٧- الخطاب الساداتى — د. عبد العليم محمد
٢٨- حسن البنا - كيف ومتى ولماذا — د. رفعت السعيد
٢٩- الأقباط فى وطن متغير — د. غالى شكرى -(نفد)
٣٠- ثورة الضباط الأحرار فى مصر — مؤلفين سوفييت- ترجمة: عزه الخميسى
٣١- معارك سياسية — د. فؤاد مرسى
٣٢- لماذا نعارض بيان الحكومة — خبراء حزب التجمع
٣٣- التعايش بين الرأسمالية والشيوعية — ج. جلبرث/ س. منشيكوف - ترجمة د. شهرت العالم- تقديم محمد سيد أحمد
٣٤- التطور الزراعى فى مصر — د. الان ريتشارد - ترجمة د. أحمد فؤاد سيف النصر- تقديم د. محمود عبد الفضيل
٣٥- صناعة الفقر العالمى — تيريزا هايتر - ترجمة مجدى نصيف
٣٦- ألف يوم من الثورة — مجموعة مؤلفين - ترجمة عمر عاشور- تقديم عبد القادر ياسين
٣٧- موسكو تعرف الدموع — أحمد الخميس - تقديم حسين عبد الرازق
٣٨- نقد الحركة النسوانية — تونى كليف - ترجمة أروى صالح - تقديم فريده النقاش
٣٩- حكايات من دفتر الوطن — صلاح عيسى
٤٠ - مجتمع الانتفاضة الفلسطينية — عبدالقادر ياسين
٤١ - بشـــر بلا ثمـــن — د. أحمد الحصرى
تقديم : د. إسماعيل صبرى عبدالله
٤٢ - الإرهـــاب — نعوم شومسكى وآخرين
ترجمة : د. مصطفى صفوان
٤٣ - برنامجنا للتغيير — الأمانة العامة لحزب التجمع
٤٤ ـ صناعة العقل — د. شبل بدران - تقديم : د. حامد عمار